

البرهاب ففي السّاحل الإفريقي

عشر سنوات من المواجهات المستعصية



تحرير

د. أحمد أمل

تقديم

د. خالد عكاشة



ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الارهاب فى الساحل الإفريقي

عشر سنوات من المواجهات المستعصية

الدرهاب فى السّاحل الإفريقى

عشر سنوات من المواجهات المستعصية

تحرير
د. أحمد أمل

تقديم
د. خالد عكاشة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
الإرهاب في الساحل الأفريقي، عشر سنوات من المواجهات المستعصية
تحرير: د. أحمد أمل
تقديم: د. خالد عكاشة
رقم الإيداع: ٢٠٢١ / ٢٦٣٤٠ م
الترقيم الدولي: 8-6-86012-977-978
الطبعة الأولى، نوفمبر 2021
حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

المحتويات

7	تقديم د. خالد عكاشة	
11	العدوى الإرهابية والمناعة المأزومة د. خالد حنفي علي	1
31	خريطة التنظيمات الإرهابية محمد بسيوني عبد الحليم	2
81	تحديات ردع الإرهاب د. رغدة البهي	3
101	إشكاليات التفاوض مع التنظيمات الإرهابية دينا أسامة لطفي	4
129	التفسيرات المتكاملة لأزمة الجيوش الوطنية د. أحمد أمل	5
153	معضلة ميليشيات الدفاع الذاتي د. رانيا حسين خفاجة	6
169	الجهود الإقليمية المشتركة لمكافحة الإرهاب د. محمود زكريا محمود إبراهيم	7
191	قراءات في الوثائق والشهادات الفرنسية د. توفيق أكليمندوس	8
221	المستويات المتعددة لجهود مكافحة الإرهاب في مالي د. مادي إبراهيم كاتي	9
237	التداعيات المحلية لتحدي الإرهاب في النيجر هارونا عبد الله	10

تقديم

د. خالد عكاشة*

في مارس 2012 بدأ تنظيم أنصار الدين بقيادة إباد آغ غالي يفرض سيطرته المباشرة على العديد من المدن الواقعة شمال مالي، ليفتح الباب أمام موجة من تنامي النشاط الإرهابي في إقليم الساحل الإفريقي دامت طويلاً لتستهل عقدها الثاني، وانتشرت لتشمل دول الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى عدد من المناطق المجاورة. ولم تكتفِ ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي بالاستدامة والانتشار، بل عملت على التجذر عبر بناء علاقات متشابكة بالعديد من الأطراف، كالمجتمعات المحلية والقيادات القبلية والإثنية والجريمة المنظمة، فضلاً عن استغلال ما يوفره الفساد من فرص لاختراق بعض الكيانات الرسمية.

وفي الوقت الحالي يتمدد الإرهاب في الساحل انطلاقاً من بورتين رئيسيتين بدأت إحدهما في شمال مالي قبل أن تنتقل إلى مناطق وسط البلاد كثيفة السكان، ومنها إلى منطقة التقاء الحدود الدولية الثلاثية بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، بينما بدأت الأخرى على الشواطئ

* مدير المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الجنوبية الغربية لبحيرة تشاد، ومنها إلى كل دول حوض البحيرة، بما يشمل نيجيريا والكاميرون والنيجر وتشاد. وفي ظل الطبيعة الجغرافية الصعبة بنطاقها الصحراوي شمالاً والغايّ جنوباً؛ وجدت التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي مجاًلاً لعبور الحدود الدولية من دولة إلى أخرى، ولتمتع بملاذات آمنة متعددة.

ولا تعد الموجة القائمة لنشاط التنظيمات الإرهابية في الساحل السابقة الأولى التي يشهدها الإقليم؛ فقد سبق أن تضرر بصورة كبيرة من تداعيات «العشرية السوداء» في الجزائر حين بدأت التنظيمات المحلية تتوجه جنوباً، في مؤشر واضح على قابلية المهددات الأمنية على استغلال طبيعة الحدود السائلة لدول الإقليم، لكن تظل الموجة الأخيرة التي بدأت مواكبةً للتمرد المسلح في شمال مالي هي الأطول عمراً والأكبر من حيث الأضرار التي تكبدتها دول الإقليم؛ وذلك نتيجة وجود سياق إقليمي محفز فرضته تداعيات الصراع في ليبيا التي أمدت التنظيمات الإرهابية بتدفقات مستمرة من الأسلحة، ويسّرت حركة المقاتلين من نقطة إلى أخرى عبر الحدود الدولية.

ولا يؤشر تمدد ظاهرة الإرهاب في إقليم الساحل، على امتداد السنوات العشر الماضية، على تراخي جهود المكافحة؛ إذ تؤكد الوقائع أن هذه الفترة قد شهدت أكبر حشد وطني وإقليمي ودولي للقوى العسكرية على مدار تاريخ دول الساحل منذ استقلالها؛ فقد انخرطت جيوش دول الساحل في عمليات لمواجهة التنظيمات الإرهابية حمل بعضها الطبع الوطني، وجاء البعض الآخر في صورة ترتيبات إقليمية متعددة الأطراف مدعومة من قوات أممية لحفظ السلام، وقوات تابعة لقوى دولية متعددة شاركت مباشرة في مواجهات عسكرية مطولة. وعلى الرغم من تحقيق بعض النجاحات أبرزها منع سيطرة التنظيمات الإرهابية على نطاقات واسعة من أقاليم دول الساحل؛ فإن كل هذه الجهود فشلت في التخلص نهائياً من هذا التحدي الصعب، بعد أن اتجهت العديد من التنظيمات نحو الاحتماء بجواضن محلية يصعب فيها شن عمليات أمنية دقيقة تميز بين الإرهابيين والسكان المحليين.

ويفرض استمرار الإرهاب في الساحل وعجز آليات مواجهته عن القضاء عليه، تحديات جسيمة تتجاوز تهديد أمن دول الإقليم وجوارها الجغرافي، إلى تهديد بقاء الدولة ذاتها في بعض الحالات، بعدما أفرز الإرهاب موجة غير مسبوقة من الاضطرابات السياسية، وساهم إسهاماً رئيسياً في تردي الأوضاع الاقتصادية وخلق بيئة صراعية ساهمت في تفكيك التماسك الاجتماعي بين مكونات الدولة الواحدة.

ونتيجة للأهمية الكبرى لظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي وما تفرضه من تحديات إقليمية وقارية، يسعى المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية إلى استكشاف الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة، وتقييم مسار مواجهتها خلال العقد الماضي؛ وذلك بتقديم سلسلة من الأوراق البحثية تعالج المجموعة الأولى منها طبيعة الظاهرة واتجاهات تطورها من خلال تفسير انتشار «عدوى الإرهاب» من دولة إلى أخرى، وتقديم صورة تفصيلية لخريطة التنظيمات الإرهابية في الإقليم في ظل ما تشهده من تحولات مستمرة، مع معالجة دقيقة لما أبدته التنظيمات الإرهابية من «مناعة» تجاه محاولات الردع المختلفة، وكذا الإشكاليات التي يفرضها التحول الأحدث في مسار الظاهرة المتعلق بظهور اتجاه للتفاوض بين حكومات دول الإقليم وبين التنظيمات الإرهابية.

أما المجموعة الثانية من الأوراق فتعمل على تقييم جهود مكافحة الإرهاب المختلفة من خلال تقديم تفسيرات متكاملة لعجز الجيوش الوطنية لدول الساحل عن التصدي بمفردها للتنظيمات الإرهابية، بجانب تقييم البدائل المختلفة التي طرقتها هذه الدول لتعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب؛ بدايةً من اللجوء إلى المجتمعات المحلية التي سُمح لها بتشكيل ميليشيات الدفاع الذاتي، ومروراً بالترتيبات الجماعية ذات الطابع الإقليمي، وانتهاءً بتقييم تجربة التدخل الدولي من واقع وثائق وشهادات فرنسية.

وتعنى المجموعة الأخيرة من الأوراق بالدراسة المعمقة للتداخل الذي فرضه تحدي الإرهاب بين الأبعاد المحلية والوطنية والإقليمية في حالتين مهمتين؛ هما: مالي والنيجر. وتتكامل هذه الأوراق لتقدم محاولة لمقاربة ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي من زواياها المختلفة، بما يسمح بقراءة أكثر عمقاً وشمولاً للصورة الكبيرة للأوضاع الصعبة التي يعيشها هذا الإقليم منذ سنوات، والتي تجاوزت تأثيراتها الضارة حدود القارة الإفريقية.

العدوى الإرهابية والمناعة المأزومة

د. خالد حنفي علي*

مقدمة

انتقلت التهديدات الإرهابية من دولة إلى أخرى في منطقة الساحل الإفريقي لتشكل نمطًا من العدوى سريع الانتشار، سواء على المستوى الأفقي الجغرافي، أو الرأسي داخل بنية المجتمعات والدول، إلا أن تلك العدوى بدت عرضًا ظاهريًا لمرض، أو معضلة هيكلية أكبر تتعلق بالمناعة المأزومة للدولة والمجتمعات في المنطقة؛ فالطرفان يعانيان هشاشة قابلة للاختراق الإرهابي، تأسيسًا على منطق «القابلية» الذي يربط بين نشوء الظواهر الاجتماعية، ومدى استعداد المجتمعات لتقبلها⁽¹⁾.

فبعد أكثر من ستة عقود على الاستقلال، تبدو الدولة في منطقة الساحل غير مكتملة النمو الوطني؛ فمؤسساتها ليست قادرة على أداء وظائفها، لا السياسية ولا الأمنية ولا التنموية، فيما تعاني المجتمعات نزاعات محلية وانقسامات قبلية تأخذ سمًا عابرًا للحدود، بما عمق معضلة فقدان

* باحث في الشؤون الإفريقية، مؤسسة الأهرام

المناعة أمام التهديدات والمخاطر. ووسط ذلك، لجأت الأنظمة الحاكمة إلى التدخلات العسكرية الخارجية لمساعدتها على مواجهة العدوى الإرهابية، إلا أن الأخيرة تفاقمت لتتكرر بذلك تجارب دولية فشلت فيها العوامل الخارجية في معالجة نزاعات محلية، كما برز مؤخراً مع عودة حركة «طالبان» إلى السلطة إثر الانسحاب الأمريكي من أفغانستان.

لقد تدخلت فرنسا عسكرياً لمنع تحالف إرهاب-طوارقي من السيطرة على شمال مالي في عام 2013، لكن السنوات اللاحقة أظهرت انتشاراً لتنظيمات الإرهاب المسلح في هذا البلد؛ حيث تمددت إلى وسط مالي، ثم اخترقت حدود جارتَيْها: النيجر وبوركينا فاسو، بل إن الدولة الأخيرة باتت تمثل هدفاً متصاعداً لهجمات الإرهابيين، خاصةً أنها بوابة أساسية لتنظيمات الإرهاب للتمدد الجغرافي إلى خليج غينيا التي بدأت بعض دوله تعاني -بالفعل- تهديدات إرهابية في السنوات الأخيرة، كساحل العاج، وبنين، وتوجو، وغانا⁽²⁾.

اللافت أن هذا التمدد الإرهابي أخذ خطاً جغرافياً متصلاً باتجاه بحيرة تشاد (نيجيريا، والنيجر، وتشاد، والكاميرون) في ظل تصاعد هجمات «بوكو حرام» أو التنظيم المنشق عنها (داعش في ولاية غرب إفريقيا). لذلك، بات يُنظر إلى الساحل الإفريقي كساحة خطرة للتنظيمات الإرهابية، في ضوء أن هذه المنطقة تعد همزة وصل بين شمال إفريقيا المتخمة بأزمة ليبيا، وإفريقيا جنوب الصحراء التي تشهد بروزاً لبؤر إرهابية في الجنوب والوسط، خاصةً موزمبيق والكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى، بخلاف الصومال في القرن الإفريقي.

ومع تسارع العدوى الإرهابية، باتت القارة الإفريقية مرتكزاً استراتيجياً نشطاً للتنظيمات الإرهابية الكبرى، خاصةً إذا وضعنا في الاعتبار الانزواء الداعشي والقاعدي في الشرق الأوسط المتداخل مع أزمات الساحل الإفريقي. وتتزايد هذه الخطورة في ظل تمازج التهديد الإرهابي مع تهديدات أخرى مثل الهجرة غير النظامية، واللجوء والجريمة المنظمة التي تنال اهتمام قوى غربية، خاصةً أوروبا والولايات المتحدة، جنباً إلى جنب مع استغلال موارد

المنطقة، ناهيك عن اختلاط الإرهاب بالمظالم المحلية في مجتمعات الساحل؛ ما قد يجعل إمكانية الفصل بين التنظيمات الإرهابية وحركات التمرد العرقي مسألة تنطوي على تحدٍّ تحليلي عند تشخيص الظاهرة الإرهابية وتحديد عوامل نشوبها ودينامياتها.. ليس هذا فحسب، بل تؤثر أيضًا على مدى فاعلية مكافحتها⁽³⁾.

عدوى الإرهاب.. المعنى والأنماط

تعني العدوى الإرهابية (Terrorist Contagion)⁽⁴⁾ تعرض دول ومجتمعات للاختراق من تنظيمات تملك فكرًا متطرفًا، وسلوكًا عنيفًا بما قد يؤدي إلى انتقالها بوتيرة متسارعة في سياقات زمانية ومكانية متقاربة جغرافيًا، وتتشابه من حيث أزمتها السياسية والتنموية والأمنية والاجتماعية. وتستهدف تنظيمات الإرهاب من نشر عدواها إحياء أفكارها الأيديولوجية الأمنية ذات الطبيعة المتجاوزة للدولة، وبناء ظهير محلي يوفر لها قدرة على الحركة الحدودية العابرة للحدود، بخلاف مصادر للتجنيد، والتمويل والتدريب والملاذات الآمنة المتنقلة التي قد تُخفف الضغوط العسكرية والأمنية للحكومات.

وفي حالة الساحل الإفريقي الممتد من ساحل المحيط الأطلسي غربًا إلى البحر الأحمر شرقًا، بدا كل من الاتساع الجغرافي، وتشابه الأزمت والبنى الاجتماعية المنقسمة؛ محفزات أساسية لانتشار عدوى الإرهاب على مدار السنوات الماضية. وساعد على ذلك وجود تنظيمات مسلحة عديدة تتلاقى وتتنازع في الأهداف والسلوكيات؛ لذا ارتبطت ديناميات انتشار العدوى الإرهابية؛ إما بحدوث انشقاكات للتنظيمات المسلحة على خلفية صراعات أيديولوجية داخلية، خاصةً بين الموالين لداعش أو القاعدة، أو بناء تحالفات جديدة، سواء فيما بينها (جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وهو تحالف يقوده «إياد أغ غالي» منذ مارس 2017، ويضم أنصار الدين، والمرابطين، وكتائب ماسينا، وإمارة الصحراء)، أو مع حركات تمرد محلية تنتمي إما إلى الطوارق أو الفولاني، وهي قبائل رئيسية تملك امتدادات عابرة للحدود، ومظالم أمنية وسياسية وتنموية في دول الساحل.

وبوجه عام، تبلورت أنماط أساسية للعدوى الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي خلال السنوات الثماني الماضية، يمكن طرحها على النحو الآتي:

النمط الأول - الانتشار الجغرافي الأفقي

انتقلت التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي من استراتيجية التوطن أو السيطرة على منطقة بعينها إلى التنقل في مساحات جغرافية أوسع؛ إما داخل مناطق رخوة، خاصةً الطرفية في الدولة الواحدة، أو اختراق الحدود الإقليمية الهشة التي تقل السيطرة عليها من قبل حكومات المنطقة. فعلى سبيل المثال، بعدما فقدت جماعات إرهابية (مثل أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) سيطرتها على شمال مالي إثر التدخل الفرنسي في 2013 عبر عملية سيرفال؛ أعادت تجميع نفسها مرة أخرى لتعاود ضرباتها في مدن كيدال وجاو وتمبكتو خلال العام نفسه. ثم برزت لاحقاً بؤرة إرهابية في وسط مالي، خاصةً موبتي، تقودها جبهة تحرير ماسينا في عام 2015.

تمدد النشاط الإرهابي لاحقاً -سواء من قبل تنظيم «داعش» الصحراء الكبرى الذي برزت عملياته في عام 2016، أو جماعة نصرة الإسلام والمسلمين ذات الولاء القاعدي- من شمال مالي ووسطها ليخترق المنطقة الحدودية بينها وبين بوركينا فاسو والنيجر. وبموازاة ذلك، اخترقت التنظيمات الإرهابية دول خليج غينيا في غرب إفريقيا، وإن كانت كثافة الهجمات ظلت أقل من نظيرتها في منطقة الساحل. فعلى سبيل المثال، كانت ساحل العاج هدفاً للإرهابيين في عام 2016، عندما قُتل 18 شخصاً في منتجع سياحي، وتبنى الهجوم آنذاك تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب العربي». كذلك الأمر في بنين، عندما تم اختطاف فرنسيين في مايو 2019، بل إن غانا بدت في مرمى الإرهابيين، عندما تم إحباط هجوم على كنيسة في يونيو من هذا العام، فيما انتقلت توجو من مراقبة الإرهاب إلى التأهب الحدودي لمواجهة تسرب عناصر متطرفة لها⁽⁵⁾.

النمط الثاني - الاختراق الرأسي للمجتمعات

سعت تنظيمات الإرهاب في الساحل الإفريقي إلى توظيف السكان الغاضبين من ضعف الحكومات، وإهمال التنمية واحتكار الثروات لدى نخب بعينها، في بناء حواضن محلية تمكنها من التجنيد والتحريك الجغرافي في مواجهة الضغوطات الأمنية. وعكس ذلك التوظيف تمازج العوامل الدينية والقبلية في ظاهرة الإرهاب الإفريقي، وهو ما برز جلياً في البداية مع تفجر أزمة شمال مالي، ثم تطور مع انتشار العدوى الإرهابية ليشمل دولاً أخرى في الساحل، حتى أصبح الإرهاب ذاته هجيناً.

ففي مالي، صاغت جماعة أنصار الدين من قبيلة الإيفوغاس الطوارقية علاقة تحالفية مع حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وتنظيم «القاعدة في بلاد المغرب العربي»؛ ما أسهم في اجتياح شمال مالي في عام 2012، قبل أن تتدخل فرنسا لتشتيت هذه الجماعات دون القضاء عليها، وهي الاستراتيجية التي أسهمت في نشر العدوى الإرهابية. كذلك، برز تنظيم المرابطين في شمال مالي، كائتلاف بين جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتنظيم الملمثمين في عام 2013؛ فالجماعة الأولى تعتمد في تجنيدها على القبائل العربية في شمال مالي، بينما تركز الثانية على العناصر الجزائرية والمالية والموريتانية.

وتمدد ذلك التمازج القبلي-الجهادي إلى إثنية الفولاني في وسط مالي، عبر جبهة تحرير ماسينا، مستنداً في ذلك إلى إرث إمبراطورية ماسينا الإسلامية في القرن الـ19، والتهميش السياسي والتنموي؛ حيث تشكو الفولاني انحياز الحكومة لصالح قبائل المزارعين (مثل البامبارا، والدوجون). ويلاحظ هنا أن جبهة تحرير ماسينا كانت في الأساس حركة تمرد عرقي للفولاني تطالب بالحكم الذاتي لمنطقة ماسينا، ثم باتت جزءاً من التحالف الجهادي لجماعة نصرة الإسلام المسلمين في 2017، لا سيما في ظل اتجاه قائدها أمادو كوفاف إلى مزج الخطابين الديني والعرقي لمواجهة السلطة والقبائل المنافسة⁽⁶⁾.

مع التمدد الفولاني العابر للحدود في دول وسط إفريقيا وغربها؛ برزت اختراقات إرهابية أخرى، مثل جماعة أنصار الإسلام التي يقودها جعفر ديكو

في شمال بوركينا فاسو، كتعبير عن المظالم المحلية في المنطقة. وفي الوقت نفسه محاولة استعادة حلم الإمبراطورية الفولانية لتطبيق الشريعة.

وبرغم أن الجماعات ذات الانتماءات القاعدية بدت أكثر سعيًا لبناء ظهرٍ محلي قبلي في منطقة الساحل، مقارنة بداعش التي تميل هجماتها إلى مناطق الفراغات الحدودية بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو؛ فإن ذلك لم يمنع «داعش الصحراء الكبرى» من اجتذاب عناصر من الفولاني لإثارة أزمات محلية بينهم وبين الطوارق، خاصةً أن هذا التنظيم هاجم ميليشيات مدنية طوارقية موالية للحكومة المالية، مثل تحالف حركة الدفاع عن النفس «إمزاد طوارق» المعروف بـ (GATIA)⁽⁷⁾، وحركة إنقاذ الطوارق (MSA).

لقد ظلَّ الاختلاط بين الدوافع الإرهابية والبنى المجتمعية القبلية حاضرًا طوال الوقت في منطقة الساحل، وإن اتسعت وتسارعت عدواه. فحتى قبل أزمة تصاعد الإرهاب في شمال مالي، اعتمدت جماعة «بوكو حرام» منذ نشأتها في شمال شرق نيجيريا في عام 2009، على تجنيد أفرادها من قبيلة الكانوري الممتدة في دول بحيرة تشاد، التي ترفض بدورها هيمنة الهوسا- الفولاني على السلطة في ولايات الشمال النيجيري، بخلاف استعادة الحدود القديمة للمملكة الإسلامية القديمة التي حملت اسم (كانم برنو)، وضمت مناطق في نيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد⁽⁸⁾.

ولم يقف الأمر عند حدود التلاقي الجهادي-القبلي في التنظيمات الإرهابية بالمنطقة؛ إذ طور الإرهابيون في الساحل بنية محلية تساعد على اختراق المجتمعات المحلية، عبر بناء خدمات في المناطق الريفية لجعل السكان أكثر قبولاً لهم. فعلى سبيل المثال، أنتجت جبهة تحرير ماسينا وداعش الصحراء الكبرى، أنظمة قضائية محلية متنقلة لحل نزاعات السكان الريفيين في المناطق التي تضعف فيها سلطة الدولة⁽⁹⁾.

النمط الثالث - الارتباط بالإرهاب العالمي

تسابت تنظيمات الإرهاب في الساحل الإفريقي نحو الارتباط بحركات الإرهاب العالمي لاعتبارات تتعلق باكتساب النفوذ المعنوي والدعم المادي،

ومن ثم نحو حيازة شرعية في أوساط الجهاد العالمي. وساعد على ذلك وجود مقاتلين أجانب وافدين على تنظيمات الساحل من خارج المنطقة؛ فبعدما هيمنت الانتماءات القاعدية على المرجعيات الأيديولوجية لتنظيمات الإرهاب بالمنطقة - كأناصر الدين، والمرابطين، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي - جاء صعود «داعش» في عام 2014 في سوريا والعراق كمنافس للقاعدة ليدفع بعض تنظيمات الساحل لإعلان ولائها له، وهو ما أحدث تصدعات داخلية⁽¹⁰⁾.

إذ نشأ تنظيم «داعش الصحراء الكبرى» في عام 2015، كتعبير عن انشقاق «أبو الوليد الصحراوي» (الذي أعلنت فرنسا مقتله في سبتمبر 2021) عن كتيبة المرابطين (التي يقودها مختار بلمختار، وتدين بالولاء للقاعدة)، ليعلن مبايعته لـ «الدولة الإسلامية». وكثف هذا التنظيم هجماته منذ أكتوبر 2016، وكان من أبرزها إعلان مسؤوليته عن هجوم في منطقة تيلابيري جنوب غرب النيجر قُتل فيه أربعة جنود أمريكيون، ومثلهم من النيجر في أكتوبر 2017. ولوحظ أن أكثر من 90% من هجمات «داعش» تتمحور حول المناطق الحدودية بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر، بخلاف أنه ارتبط بنحو 42% من قتلى العمليات الإرهابية بمنطقة الساحل في عام 2018⁽¹¹⁾.

ومع بروز داعش الصحراء الكبرى وتحالف نصره الإسلام والمسلمين، أخذ العنف يتصاعد تصاعداً كبيراً؛ فحسب مشروع بيانات النزاع المسلح ACLED شهدت منطقة الساحل تزايداً بلغ سبعة أضعاف الأحداث العنيفة التي تورط فيها هذان التنظيمان بين عامي 2017 و2020، أي من 147 إلى 999 حادثاً عنيفاً⁽¹²⁾. بالمثل، استغلت «بوكو حرام» تحولات الإرهاب العالمي لتبايع «داعش» في عام 2015؛ ما أدى إلى انشقاق الجماعة إلى فرعين؛ أحدهما يقوده «أبو بكر شيكاو» (تم الإعلان عن مقتله في يونيو 2021)، والآخر «أبو مصعب البرناوي» (أعلنت نيجيريا مقتله في أكتوبر 2021). وفضّل «داعش» «البرناوي» على «شيكاو» في أغسطس 2016، ليكون حاكماً لولاية «داعش» في غرب إفريقيا.

في الوقت نفسه، فإن فصيل «البرناوي» صار معروفاً باسم تنظيم «داعش» في غرب إفريقيا⁽¹³⁾، وبات يشن هجمات مكثفة في بحيرة تشاد من جهة النيجر، خاصةً على الأهداف العسكرية بالمنطقة، قياساً بفصيل شيكاو الذي لا يفرق بين الأهداف المدنية والعسكرية في هجماته، والتي تتكثف أكثر في المنطقة الحدودية بين شمال شرق نيجيريا والكاميرون. من هنا، بدت هنالك إمكانية لتلاقح الخطوط الإرهابية لـ«داعش الصحراء الكبرى» الذي يتركز في مالي وبوركينا فاسو والنيجر مع نظيره الداعشي في غرب إفريقيا حول بحيرة تشاد، ولا سيما في ظل السيولة الحدودية في دول المنطقة.

مأزق المناعة.. محفزات مركبة

ينظر إلى المناعة immunity في المجال السياسي-الاجتماعي على أنها قدرة مؤسسات الدول على أداء وظائفها بما يلبي تطلعات مواطنيها، كالأمن، والعدل، والمساواة، والحريات وغيرها، في سياق تتوافر فيه حالة من التضامن والثقة والانتماء واحترام الآخر داخل المجتمع؛ ما قد يخلق قدرة مشتركة على الصمود والمرونة والتكيف أمام المخاطر، سواء أكانت اعتيادية أم مفاجئة⁽¹⁴⁾. إذن، فالمناعة في مدلولها العام هي المضاد العام لحالة الهشاشة والقابلية للاختراق، إلا أن منطقة الساحل الإفريقي تشهد حالة من المناعة المفقودة أو الهشاشة بدرجات متفاوتة بين دولها، سواء على مستوى وظائف الدولة أو علاقتها بالمجتمعات الغاضبة والمتمردة عليها؛ ما يحفز انتشار العدوى الإرهابية التي بدورها عمقت مظاهر الهشاشة أكثر، في التعبير عن نمط معقد من العلاقات السببية الدائرية بين الإرهاب ومحفزاته؛ فعدم الاستقرار السياسي وضعف دور الدولة التنموي وضعف كفاءة الجيوش، والمظالم المحلية والصراع على الموارد المحلية؛ كلها عوامل تغذي انتشار الإرهاب. والعكس صحيح؛ الأمر الذي يشي بصعوبة معالجة ظاهرة الإرهاب في المنطقة كتحديٍّ أمنيٍّ أو اجتماعي-سياسي. هنا يمكن توضيح بعض العوامل الرئيسية التي أضعفت مناعة الساحل الإفريقي، ومن ثم غدت انتشار الإرهاب في المنطقة.

1. الديمقراطية السورية

خضعت أنظمة الحكم في منطقة الساحل لهيمنة شبكة مصالح ضيقة امتزجت فيها العوامل العسكرية والإثنية والسياسية والاقتصادية منذ استقلال دول المنطقة عن الاستعمار الغربي، لتنتج نخبةً زبانية مارست الاستبداد، وهيأت -بالتبعية- الفرصة للانقلابات العسكرية بغية الوصول إلى السلطة والثروة. وحتى عندما تحولت هذه الأنظمة منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين إلى الديمقراطية؛ بدت الأخيرة «سورية» غير قابلة للاستقرار، بفعل إعادة إنتاج أشكال احتكار السلطة والثروة والظلم الاجتماعي والقبلي عبر الصناديق الانتخابية؛ ما مهد لعودة الانقلابات ثانية إلى المنطقة.

فعلى سبيل المثال، شهدت مالي منذ استقلالها خمسة انقلابات عسكرية ناجحة، بينها انقلابان في تسعة أشهر فقط بين أغسطس 2020 ومايو 2021⁽¹⁵⁾. أما تشاد فتعاني بدورها هشاشة سياسية بعد مقتل إدريس ديبي في أبريل 2021، الذي ظل يحكم هذا البلد لأكثر من ثلاثة عقود، ورغم فشله في مواجهة الأزمات الاقتصادية وعدم القدرة على الاستفادة من نفط البلاد، بل إن رحيل ديبي دفع ابنه (محمد) إلى تولي السلطة الانتقالية ليضيف إلى هذا البلد معضلة توريث السلطة. أما في بوركينا فاسو، فلم تؤدّ إعادة انتخاب الرئيس مارك كريستيان كابوريه لولاية ثانية في نوفمبر الماضي، إلى الحد من هجمات الإرهاب التي تصاعدت في شمال البلاد وسط اتهامات من المعارضة للنخبة الحاكمة والجيش بالفساد وضعف الكفاءة الأمنية.

وبعد تاريخ من الانقلابات، شهدت النيجر انتقالاً ديمقراطياً هو الأول من نوعه في هذا البلد، مع تولي الرئيس محمد بازوم السلطة في أبريل 2021، إثر ولايتين للرئيس محمد إيسوفو، إلا أن ذلك لم يمنع أساساً حدوث محاولة انقلابية قبل تنصيبه بيومين، في وقت تستهدف فيه جماعات الإرهاب هذا البلد الذي يعد ممراً استراتيجياً في المنطقة؛ لذلك، يواجه النيجر تهديدات مزدوجة: داعش الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين من

الغرب على الحدود مع مالي وبوركينا فاسو، وهجمات بوكو حرام وداعش غرب إفريقيا من الشرق على الحدود مع نيجيريا⁽¹⁶⁾.

2. التهميش التنموي

تتداخل أزمة عدم الاستقرار السياسي مع تردي المعيشة والمظالم التنموية، لا سيما مع هيمنة نموذج تنموي مركزي منذ استقلال دول المنطقة، جعل المناطق الطرفية في منطقة الساحل تعاني تهميشاً وفقراً وبطالة؛ ما قد يفسر بروز تنظيمات مثل «بوكو حرام» في شمال شرق نيجيريا، وأنصار الإسلام في شمال بوركينا فاسو، والتنظيمات الإرهابية المتعددة في شمال مالي، أو اختراق العدوى الإرهابية للبنى القبلية، بل بروز أنشطة الجماعات الإرهابية في الفراغات الأمنية الحدودية؛ حيث تضعف السلطة الأمنية للدولة، وإن كان الملاحظ أن معادلة الشمال المهمش في مواجهة الجنوب المستحوذ على السلطة والثروة قد تعرضت للتوسع والتغير نسبياً في بعض دول منطقة الساحل، بفعل التحركات الديمغرافية، ومعاونة مناطق جغرافية أخرى داخل الدولة من التهميش التنموي والسياسي، كما يبرز مثلاً في حالة تمرد وسط مالي⁽¹⁷⁾.

في هذا السياق، ليس من قبيل المفارقة أن يكون هنالك ارتباط بين عدوى الإرهاب وكون دول مثل مالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد تقبع في شريحة الدول الأقل نمواً في العالم، برغم أنها تملك موارد معدنية، مثل النفط والذهب واليورانيوم؛ فدولة كنيجيريا على الرغم من أنها تعد أكبر منتج نفطي بالقارة الإفريقية، فإن غالبية سكانها في الشمال يرزحون تحت خط الفقر، وهو أمر يمتد من دول الساحل إلى خليج غينيا بنسب ودرجات متفاوتة، خاصة في ساحل العاج وغانا وتوجو وبنين.

وتتعدد الأزمة أكثر بالنظر إلى أن انتشار العدوى الإرهابية ذاتها يزيد الأزمات الاقتصادية بالمنطقة؛ حيث إن عمليات اختطاف السياح التي تمارسها التنظيمات الإرهابية تقلص موارد النقد الأجنبي لهذه الدول، فتضعف قدرتها على الإصلاحات التنموية.

3. أزمات الجفاف والتصحر

تتعرّز أزمات التهميش التنموي وتردي اقتصاديات المنطقة مع نشوء ظواهر تغير المناخ، كالجفاف والتصحر، التي تسببت في نشوب نزاعات محلية بين المزارعين والرعاة حول الموارد بسبب تقلص الأراضي الصالحة للرعي وموارد المياه، ناهيك عن ضعف الاستجابة التنموية للدول لحل هذه الأزمات⁽¹⁸⁾؛ إذ تشير الأمم المتحدة إلى تدهور 80% من الأراضي القابلة للزراعة في منطقة الساحل.

في هذا الإطار، تربط العديد من الدراسات بين التدهور البيئي في وسط مالي ونشوء مغذيات الإرهاب بالمنطقة، فالصراع بين الرعاة (الفولاني) والمزارعين (الدوجون) نشأ على خلفية تقلص موارد المياه في نهر النيجر، وهو ما أحدث موجة فقر في أوساط الفولاني، وفرت بيئة قابلة للتحالفات مع جماعات الإرهاب بالمنطقة، خاصةً جبهة تحرير ماسينا في منطقة موبتي وسط مالي. وبالمثل، فإن اتساع عنف «بوكو حرام» من شمال شرق نيجيريا إلى بحيرة تشاد يأتي، في جانب منه، على خلفية أزمة التصحر والجفاف التي أفقدت البحيرة 90% من أراضيها، وفقًا للأمم المتحدة؛ ما حدّ قدرة سكان المنطقة المظلة على البحيرة على ممارسة الصيد والزراعة وتربية الماشية، وهو الأمر الذي شكل أحد دوافع الانخراط في الجماعات الإرهابية في المنطقة. بل إن الصراع على الموارد خلّف عنفًا عرقيًا، خاصةً بين المزارعين والرعاة، سواء في مالي أو النيجر أو تشاد، كما حال المذابح المتبادلة بين الفولاني والدوجون في وسط مالي التي جرت في عام 2019⁽¹⁹⁾.

ومع تصاعد الهجمات الإرهابية، وتزايد أزمة الصراع على الموارد المحلية، تردّت الأوضاع الإنسانية في منطقة الساحل؛ حيث يقدر عدد النازحين داخليًا والمشردين عبر الحدود بقرابة 5 ملايين شخص، بينما يحتاج قرابة 29 مليون شخص إلى المساعدة الغذائية⁽²⁰⁾.

4. التسويات المنقوصة

في ظل دول هشة في الساحل كهذه، فإن الصراعات الداخلية الممتدة اجتماعياً تنطوي على تعقيدات في تسويتها؛ ما يغذي عدوى الإرهاب؛ فعلى سبيل المثال، رغم توقيع اتفاق سلام بين حكومة مالي والجماعات المسلحة قبل ست سنوات، فإن إحدى مشكلاته المزمنة أنه عانى بطناً شديداً في تنفيذه، خاصةً في مسألة إصلاح قطاع الأمن، بما يتضمنه من نزع السلاح وتسريح المقاتلين، بخلاف معضلة إدماج الأطراف المسلحة غير الموقعة على الاتفاق.

أضف إلى ذلك أن الاتفاق الذي سعى إلى معالجة مظالم الطوارق، أوقد على الجانب الآخر مشكلات جماعات أخرى، مثل الفولاني الذين يشعرون أنه تم استبعادهم من ذلك الاتفاق، في وقت لديهم فيه مظالم تنموية وسياسية، واتهامات للحكومة باستهدافهم دون مراعاة لحقوق الإنسان، بل محاباة جماعات أخرى على حسابهم، وهو الأمر الذي دفعهم إلى تشكيل ميليشيات مسلحة للدفاع عنهم، كما الحال مع «التحالف الوطني لحماية هوية بيول وإقرار العدل»، ناهيك عن التقارب مع جماعات إرهابية مثل أنصار الدين و«داعش الصحراء الكبرى»⁽²¹⁾.

5. الارتدادات الإقليمية

لا تقل حدة العوامل الإقليمية المحفزة لعدوى الإرهاب عن نظيرتها الداخلية في منطقة الساحل، إذا تم النظر إلى التأثيرات الممتدة للأزمة الليبية منذ نشوبها في عام 2011، بحكم التماس الحدودي لجنوب ليبيا مع كل من تشاد والنيجر والسودان، والتشابك العرقي والإثني (الطوارق، التبو) بين ليبيا ودول الساحل، بخلاف أن بروز الميليشيات والسلاح وتنظيمات الإرهاب في ليبيا حولت الأخيرة إلى مخزن ومعبر في آن واحد لإيواء الإرهابيين، سواء من الساحل أو الشرق الأوسط بعد هزيمة «داعش» في سوريا والعراق⁽²²⁾.

وأتت تداعيات الأزمة الليبية على استقرار الساحل منذ عودة الطوارق الداعمين لنظام القذافي إلى مالي في 2011 لتنشب أزمة سيطرة جماعات إرهابية

على منطقة الشمال في 2012. وتعززت تلك التداعيات في السنوات اللاحقة مع فشل التسوية السياسية وانقسام السلطة بين غرب ليبيا وشرقها منذ عام 2014؛ حيث بدا هذا البلد ساحة للمرتزقة والمقاتلين العابرين للحدود القادمين من مناطق النزاعات في الساحل، وهو ما ظهر في جنوب ليبيا؛ حيث يعج بميليشيات مسلحة تشادية ونيجرية وسودانية وغيرها التي أسهمت في تأجيج عدم الاستقرار بالمنطقة، قبل أن يسيطر عليها الجيش الوطني الليبي في أوائل 2019، الذي يواجه بين الحين والآخر هجمات إرهابية لبعض الخلايا الداعشية، كما الحال مع الهجوم الإرهابي الأخير في سبها جنوب غرب ليبيا في يونيو 2021⁽²³⁾.

6. التكيف الإرهابي

راكمت التنظيمات الإرهابية في الساحل، على مدار السنوات الماضية، مجموعة من الآليات التكيفية التي سمحت لها بتعزيز بالبقاء والتمدد ومن ثم نشر العدوى؛ إذ لجأت إلى التحالف لتوسيع القدرة على شن الهجمات وحشد مواردها التنظيمية، مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، التي تسعى إلى مواجهة صعود داعش وتجاوز ضعف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، والتكيف مع تصاعد الجهود العسكرية الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب بالمنطقة. أضف إلى ذلك، أن التنظيمات الإرهابية عززت مواردها المالية عبر تجارة الرهائن بالمنطقة، فضلاً عن أنشطة الجريمة المنظمة (تهريب السلاح والسلع، والهجرة، والمخدرات) عبر الحدود⁽²⁴⁾.

وأدى هذا التكيف الإرهابي إلى تغيير نمط العمليات الإرهابية بالانتقال من وضعية الدفاع إلى شن هجمات على القواعد العسكرية للقوات الحكومية وتمركزاتها، سواء الثابتة أو المتنقلة أو مبنموسا التابعة للأمم المتحدة في مالي، أو قوة برخان الفرنسية التي قتل منها 55 عسكرياً على مدار السنوات الثماني الماضية. ولعل آخر الهجمات الإرهابية الممثلة لهذا النمط من العمليات، كانت في أكتوبر 2021؛ حين قُتل 14 عسكرياً في بوركينا فاسو في هجوم على نقطة تفتيش عسكرية في شمال البلاد، بينما قتل 16 عسكرياً في هجوم على قافلة عسكرية في وسط مالي⁽²⁵⁾.

ومع التكيف الإرهابي، تراجعت ثقة المجتمعات بقدرة الحكومات على مواجهة التنظيمات المسلحة، خاصة مع تضاعف الهجمات والوفيات في منطقة الساحل في السنوات الماضية، فيكشف تقرير بعثة مينوسما في مالي مثلاً، في الفترة من أبريل إلى يونيو 2021، أن من قُتلوا أو جُرحوا أو اختطفوا قد بلغوا 527 مدنيًا بزيادة تصل إلى الربع مقارنةً بالربع الأول من هذا العام، كما يتوقع مشروع بيانات النزاعات المسلحة تزايد أعداد وفيات الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل في المرحلة المقبلة⁽²⁶⁾، خاصةً مع تصاعد هجمات تحالف نصره الإسلام والمسلمين وداعش الصحراء الكبرى وجبهة ماسينا وأنصار الإسلام.

مواجهة العدوى.. إشكاليات الاستجابة

مثلما تعبر العدوى الإرهابية عن عوامل هيكلية متداخلة (أمنية وسياسية وتنموية واجتماعية)، فإن وقفها يتطلب معالجة هذه العوامل بدرجات متفاوتة، إلا أن الملاحظ إعطاء حكومات الساحل أولوية للعامل الأمني؛ لكون الإرهاب في الأساس عملاً عنيفاً له دوافع سياسية؛ ما يتطلب مواجهة فورية، مقارنةً بالعوامل الأخرى التي تعتبر أقرب إلى خلق قابلية للإرهاب، وتستلزم مديات زمنية أطول. ومع ذلك، فإن المواجهة الأمنية لظاهرة الإرهاب في الساحل افتقدت ثلاثة عوامل أساسية: أولاً - كفاءة القوات الحكومية. ثانياً - تعاون السكان المحليين مع الحكومات. ثالثاً - التنسيق الأمني مع القوى الإقليمية والدولية.

فبرغم أن حكومات الساحل عززت المعالجة الأمنية لمواجهة العدوى الإرهابية بزيادة ميزانيات الدفاع والأمن، أو بتحالفات أمنية خارجية؛ حيث بدت المنطقة ساحة لقوى عسكرية خارجية عديدة لمكافحة الإرهاب (قوة برخان الفرنسية، وقوة الساحل الإفريقي الخمس، وقوة تاكوبا الأوروبية، والقوة المتعددة الجنسيات في بحيرة تشاد، وقوة أفريكوم، وبعثات الاتحاد الأوروبي للتدريب وإصلاح قطاع الأمن) ومع ذلك، لم يستطع هذا الحضور الأمني الواسع أن يوقف انتشار العدوى الإرهابية إن لم يكن فاقمها على النحو الذي اتضح آنفاً من التوسع الرأسي والأفقي لتنظيمات الإرهاب في المنطقة.

ويرجع ذلك إلى أن نمط مجابهة القوى العسكرية لتنظيمات الإرهاب في الساحل يعتمد أكثر على استراتيجية قنص قياداتها أو تشتيتهم جغرافياً أكثر من الاشتباك المباشر معهم؛ بفعل ضعف التدريب للجنود العسكريين الحكوميين، وخشية القوات الأجنبية من وقوع خسائر بشرية بينها. وتزداد هذه الاستراتيجية صعوبةً في ظل اتباع التنظيمات الإرهابية نمط حروب العصابات في الهجوم المفاجئ ثم الاختباء في ملاذات آمنة متنقلة.

وحتى مسألة استهداف القوات الحكومية للقيادات الإرهابية، أحياناً لا تضعف التنظيمات إذا كانت لديها القدرة على استيعاب آثار ذلك عبر هياكل قيادية مرنة توفر بدائل، ولا تؤثر على سير العمليات الإرهابية، بخلاف أن بعض الإعلانات عن مقتل قيادات للإرهاب في الساحل أحياناً ما يصبح موضعاً للشكوك بسبب عدم تأكيد التنظيم نفسه لذلك، كما الحال مع إعلان نيجيريا مقتل البرناوي⁽²⁷⁾.

على الجانب الآخر، فإن الصعوبات الحكومية في مكافحة الإرهاب في الساحل دفعتها إلى الاتفاق مع ميليشيات مدنية (جماعات الدفاع عن النفس)، على اعتبار أنها أكثر معرفة بقيادات الإرهاب ومناطق انتشاره وتحركاته في السياقات المجتمعية، وأقل كلفةً من القوات النظامية، لكن ذلك أنتج في المقابل زيادة للعنف القبلي، وتوسع انتهاكات حقوق الإنسان، في ظل عدم خضوع هذه الميليشيات للمحاسبة.

فعلى سبيل المثال، اتفقت حكومة مالي وتحالف ميليشيات «جاتيا» في شمال مالي على مكافحة الإرهاب في عام 2014 عقب انسحاب الحكومة من مدينة كيدال، وحشدت «جاتيا» موالين لها من الطوارق والموريش والسونجاي، فيما غض الجيش المالي الطرف عن انتهاكات هذه الميليشيات. اللافت أن هذا النمط من اعتماد الحكومات على ميليشيات مدنية، دفع إلى نشوء ميليشيات مدنية مضادة في نيجيريا وبوركينا فاسو وغيرها؛ بسبب عدم حياد القوات النظامية عند مكافحة الإرهاب، وأحياناً بسبب فسادها؛ إذ تشير بعض التقارير إلى تورط بعض الضباط في النيجر وتشاد في بيع أسلحة لبوكو حرام⁽²⁸⁾.

أيضاً، فإن التدخلات العسكرية الخارجية في الساحل جعلت اليد الطولى لها في مكافحة الإرهاب، كما الحال مع قوة برخان الفرنسية، في وقت بدت فيه قوة دول الساحل الخمس (مالي، والنيجر، وموريتانيا، وبوركينا فاسو، وتشاد) محدودة الفاعلية برغم إطلاقها في يوليو 2017 برعاية فرنسية. ويرجع ذلك إلى نقص التمويل الثابت والتنسيق الجماعي للمعلومات. لذلك، يتوقع البعض زيادة العنف الإرهابي، خاصةً مع إعلان فرنسا في يونيو من عام 2021 سحب قوة برخان وتحويل جهودها إلى دعم قوة تاكوبا الأوروبية في المنطقة؛ حيث من المنتظر أن تقلص وجودها العسكري الذي يصل إلى 5000 عسكري إلى النصف بحلول عام 2022، لا سيما في ظل تصاعد الضغوط على الرئيس إيمانويل ماكرون الذي سيواجه اختباراً انتخابياً صعباً في العام المقبل⁽²⁹⁾، لكن الإعلان عن تقليص قوة «برخان» أفرز توتراً حاداً بين فرنسا ومالي؛ حيث اتهمت الأخيرة باريس بالتخلي عنها، بل بدأت تتقارب مع روسيا، في ظل تقارير حول اتجاه النظام الانتقالي في مالي إلى التعاقد مع فاجنر الروسية كجزء من مساعي هذا النظام لمكافحة الإرهاب المتصاعد⁽³⁰⁾.

في الإطار أيضاً، فإن غياب قوى إقليمية رئيسية مثل الجزائر عن قوة دول الساحل الخمس، عمّق من أزمة فاعليتها في مكافحة الإرهاب؛ فالجنوب الجزائري يعد جزءاً أساسياً من جغرافيا الساحل الإفريقي، بخلاف أنه إحدى المناطق التي تدفق منها الإرهابيون إلى شمال مالي بعد العشرية السوداء. أضف إلى ذلك أن للجزائر دوراً أساسياً كوسيط في عملية السلام في مالي. مع كل هذا، لم تشارك الجزائر في قوة الساحل الخمس لرفضها التدخلات الخارجية. وكذلك فإن الجزائر تفضل نمط التنسيق الإقليمية الأمنية كما هو الحال مع مبادرة دول الميدان منذ عام 2010 لمكافحة تهديدات التطرف والجريمة المنظمة.

مع صعوبة اجتثاث الإرهاب في الساحل، سواء عبر القوات النظامية أو التدخلات العسكرية الخارجية، فقد أدى إلى تصاعد دعوات الحوار بين الحكومات والمسلحين، وهو ما ترفضه باريس⁽³¹⁾. لكن تقليص باريس قوتها

العسكرية في المنطقة قد يجعل هذه الدعوات أكثر قابليةً للتنفيذ، خاصةً في ظل ضعف تعاون السكان المحليين، وهو ما صَعَّب مهام قوات حفظ السلام الأممية (مينوسما) في مالي منذ 2013 التي بدت التساؤلات مطروحة حول مدى قدرتها على مكافحة الإرهاب، في ظل تقليص قوة برخان وحدود التنسيق بينها وبين قوة تاكوبا وحكومة مالي⁽³²⁾.

كذلك فإن أزمة التنمية في منطقة الساحل لم تجد علاجات حقيقية بسبب اتساع المنطقة واحتياجها إلى استثمارات ضخمة؛ فعلى سبيل المثال، برزت تعهدات الممولين الدوليين والشركاء الإقليميين بقيمة 2,4 مليار يورو في قمة نواكشوط في ديسمبر 2018؛ وذلك لتنفيذ مشروعات تنموية في غضون 3 سنوات بمنطقة الساحل، مثل خط سكة حديدية وشركة طيران موحدة ومشاريع تستهدف المناطق الحدودية الأكثر فقرًا، لكن تلك الوعود لم تتحول بعدُ إلى واقع ملموس برغم مرور تلك السنوات بسبب مخاوف الفساد المنتشرة في حكومات الساحل، وعدم بذلها الجهود الكافية لتحسين الخدمات الاجتماعية والتعليم، أو الحد من هيمنة نخب موالية للحكومة تسيطر على الأراضي؛ ما يثير نزاعات محلية قبلية، ناهيك عن معضلة الانقلابات وعدم الاستقرار السياسي بالمنطقة التي تصعب تدفق الاستثمارات الأجنبية.

خاتمة

في الأخير، فإنه مثلما أسهمت هشاشة دول الساحل في توفير البيئة المناسبة لانتشار عدوى الإرهاب في الساحل الإفريقي؛ فإن خلق مناعة داخلية وإقليمية هو السبيل الوحيد للحد من اتساعها جغرافيًا أو اختراقها بنية المجتمعات، وهو ما يتطلب مقاربة إفريقية جماعية تنظر إلى الإرهاب كجزء من التعبير عن الأزمات الاجتماعية والتنموية والسياسية لدول المنطقة، وليس مجرد تهديد أمني للحكومات في المنطقة، وهو ما يستدعي بناء أنظمة سياسية ديمقراطية، واقتصادية-اجتماعية عادلة، وأمنية ذات كفاءة وحياد إزاء مكونات المجتمع، بما يساهم في تعزيز قدرة الدولة على التعامل مع التهديدات، سواء كانت إرهابية أو غيرها.

المراجع

1. برغم أن مفهوم القابلية ارتبط بتفسير ظاهرة الاستعمار واستعداد المجتمعات للرضوخ لها، لدى مالك بن نبي، فإنه يظل صالحا كمدخل لفهم ظواهر الاجتماعية، كالتطرف والصراع؛ إذ يساعد على فهم متى تكون المجتمعات أكثر استعدادا وقابلية لنشوء العدوى الإرهابية. انظر في ذلك: مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عمر كامل مسقاوي، عبد الصبور شاهين، (دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، 1986).
2. Folahanmi Aina, Mapping the contours of Jihadist groups in the Sahel , the conversation ,September 24, 2021, <https://theconversation.com/mapping-the-contours-of-jihadist-groups-in-the-sahel-168539>
3. Mathieu pellerin, Are We Moving From Jihadism to Insurgency?. NOV 2019 https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/pellerin_armed_violence_sahara_2020_okes.pdf
4. استخدمت فكرة العدوى للتعبير عن انتقال الأيديولوجيات المتطرفة أو انتشارها في بعض الدراسات، كما الحال مع التطرف اليميني.
Mason Youngblood, Extremist ideology as a complex contagion: the spread of far-right radicalization in the United States between 2005 and 2017 Humanities and Social Sciences Communications volume 7,2020 <https://www.nature.com/articles/s41599-020-00546-3>
5. Crisis Group, The Risk of Jihadist Contagion in West Africa,20 DEC 2019 <https://www.crisisgroup.org/africa/west-africa/c%C3%B4te-divoire/b149-lafrique-de-louest-face-au-risque-de-contagion-jihadist>
6. Mali's jihadist merger: desperate or dangerous?, reliefweb, 10 Apr 2017 <https://reliefweb.int/report/mali/malis-jihadist-merger-desperate-or-dangerous>
7. Andrew McGregor, GATIA: A Profile of Northern Mali's Pro-Government Tuareg and Arab Militia April 3, 2015 <https://jamestown.org/program/gatia-a-profile-of-northern-malis-pro-government-tuareg-and-arab-militia/>
8. Michael Baca Boko Haram and the Kanuri Factor, africanarguments .Feb 2015 <https://africanarguments.org/2015/02/boko-haram-and-the-kanuri-factor-by-michael-baca/>
9. The Sahel: How Jihadists govern in different ways, 16 September 2021 <https://www.theafricareport.com/127966/the-sahel-how-jihadists-govern-in-different-ways/>
10. Andrew Lebovich Mapping armed groups in Mali and the Sahel, ecf, 24 May 2019, https://ecfr.eu/special/sahel_mapping/
11. Pauline Le Roux, Exploiting Borders in the Sahel: The Islamic State in the Greater Sahara June 10, 2019, <https://africacenter.org/spotlight/exploiting-borders-sahel-islamic-state-in-the-greater-sahara-isgs/>
12. مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، الجماعات الإسلامية المسلحة في إفريقيا تسجل رقما قياسيا في النشاطات العنيفة، 6 أكتوبر 2020.
<https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-african-militant-islamist-groups-set-record-for-violent-activity/>

13. Vincent Foucher, The Islamic State Franchises in Africa: Lessons from Lake Chad. Crisisgroup, 29 OCT 2020, <https://www.crisisgroup.org/africa/west-africa/nigeria/islamic-state-franchises-africa-lessons-lake-chad>
14. Paul M. Bisca, Do countries have immune systems? 5 lessons from fragile states to help fight the coronavirus, brookings, <https://www.brookings.edu/blog/future-development/2020/03/24/do-countries-have-immune-systems-5-lessons-from-fragile-states-to-help-fight-the-coronavirus/>
15. بعد مالي وغينيا.. الانقلابات العسكرية تعود إلى إفريقيا، موقع قناة الحرة، 13 سبتمبر 2021.
16. Political instability threatens counterterrorism gains in Maghreb, Sahel, and Horn, SEPT 2021 <https://www.criticalthreats.org/briefs/africa-file/africa-file-political-instability-threatens-counterterrorism-gains-in-maghreb-sahel-and-horn>
17. – Crisis Group, The Risk of Jihadist Contagion in West Africa, op.cit, 20 DEC 2019
18. – Robert Muggah José Luengo Cabrera, The Sahel is engulfed by violence. Climate change, food insecurity and extremists are largely to blame, 23 Jan 2019 <https://www.weforum.org/agenda/2019/01/all-the-warning-signs-are-showing-in-the-sahel-we-must-act-now/>
19. – Andrew Lebovich, Mapping armed groups in Mali and the Sahel 24 May 2019 https://ecfr.eu/special/sahel_mapping/
20. – Sahel Crisis: 29 million Sahelians need humanitarian assistance and protection <https://reliefweb.int/report/burkina-faso/sahel-crisis-29-million-sahelians-need-humanitarian-assistance-and-protection>
21. – المتشددون الإسلاميون في مالي يستغلون غضب رعاة قبائل الفولاني، رويترز، 20 نوفمبر 2016. <https://www.reuters.com/article/fulani-ah2-idARAKBN13FoZU>
22. Djallil Lounnas, Jihadist Groups in North Africa and the Sahel: Between Disintegration, Reconfiguration and Resilience. Working Papers No.16, October 2018 https://www.iai.it/sites/default/files/menara_wp_16.pdf
23. تنظيم داعش يعلن مسؤوليته عن هجوم سبها جنوب ليبيا، بوابة الأهرام، 7 يونيو 2021. <https://gate.ahram.org.eg/News/2759673.aspx>
24. Serigne Bamba Gaye, Connections between Jihadist groups and smuggling and illegal trafficking rings in the Sahel <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/fes-pscc/14176.pdf>
25. مقتل نحو 16 عسكريا من جيش مالي في هجوم لمسلحين، موقع روسيا اليوم، 6 أكتوبر 2021.
26. SAHEL 2021: Communal Wars, Broken Ceasefires, and Shifting Frontlines <https://acleddata.com/2021/06/17/sahel-2021-communal-wars-broken-ceasefires-and-shifting-frontlines/>
27. مقتل أبو مصعب البرناوي زعيم «تنظيم الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا» على أيدي الجيش النيجيري، فرانس 24، 5 أكتوبر 2021.
28. Marc-Antoine Pérouse de Montclos, Rethinking the response to jihadist groups across the Sahel 2 MARCH 2021 <https://www.chathamhouse.org/2021/03/rethinking-response-jihadist-groups-across-sahel>

29. Paul Melly, Sahel jihadists: West Africa faces up to policing its terror triangle, 4 SEP 2021 <https://www.bbc.com/news/world-africa-58438905>

30. رئيس الوزراء المالي يتهم فرنسا بالتخلي عن بلاده «في منتصف الطريق» لسحبها قوة برخان، فرانس 24، 26 سبتمبر 2021.

إفريقيا / 20210926-رئيس-الوزراء-المالي-يتهم-فرنسا-بالتخلي-
عن-بلاده-في-منتصف-الطريق-لسحبها-قوة-برخان
<https://www.france24.com/ar/>

31. فرانك جاردنر، كيف وصلت المواجهة مع الإسلاميين المتشددون في غرب إفريقيا إلى مرحلة حرجية؟ 7 يونيو 2021.

<https://www.bbc.com/arabic/world-57375628>

32. Naureen Chowdhury Fink and Arthur Boutellis, Between a Rock and a Hard Place: Counterterrorism and Peacekeeping in the Sahel, IPI, July 20, 2021 <https://theglobalobservatory.org/2021/07/between-a-rock-and-a-hard-place-counterterrorism-and-peacekeeping-in-the-sahel/>

محمد بسيوني عبد الحليم*

مقدمة

تصاعد نشاط التنظيمات في منطقة الساحل الإفريقي خلال السنوات الماضية، بفعل السياق القائم فيها، والأزمات التي تعيشها دول الساحل، بوصفها دولاً تعاني من هشاشة البنى الاجتماعية القائمة، وتضاؤل القدرة على التعامل مع الإرث التاريخي لمرحلة ما قبل الاستقلال. ووجدت التنظيمات الإرهابية في هذا السياق المُتَحَمَّ بالأزمات، فرصة مواتية لتكريس وجودها لأمد طويل في المنطقة، وخصوصاً أن تراجع قدرة الدولة الوطنية في المنطقة أفرد مساحات هائلة داخل حدود الدولة غير خاضعة لسيطرتها stateless areas، فضلاً عما أفضت إليه سياسات الدول بالمنطقة، وعجزها عن القيام بوظائفها الأساسية من إنتاج سلسلة لا تنتهي من المظالم، سواء كانت مادية أو بشرية.

وأنتجت مراهنة التنظيمات الإرهابية على هذه الملامح لمنطقة الساحل الإفريقي عددًا من السمات الجوهرية للتنظيمات وتوجهاتها العملية،

* باحث في الأمن الإقليمي

فكثير من هذه التنظيمات -إن لم يكن كلها- لا يمكن وصفها بأنها تنظيمات داخلية، بل تنظيمات إقليمية تتسع دائرة نشاطها لتشمل أكثر من دولة في الإقليم، ناهيك عن الزخم الذي اكتسبه هذا التوسع في النشاط الإرهابي الإقليمي عقب التدخل العسكري الفرنسي في مالي عام 2013.

وبالرغم من أن التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي تشترك في العديد من المنطلقات الفكرية، من قبيل رفض فكرة الدولة القائمة ومؤسساتها، وتبني سرديّة تقوم على محاربة التدخل الغربي في المنطقة؛ فقد باتت ديناميات التفكك والارتباط (التحالفات والانشقاقات) واحدة من السمات المركزية لخريطة التنظيمات الإرهابية في الساحل، لا سيما مع الخلافات داخل الهياكل القيادية في عدد من التنظيمات، مثل بوكو حرام، وكذلك التنافس بين القاعدة وداعش على النفوذ في المنطقة، الذي احتدم بدرجة أكبر بعد الخسائر التي لحقت بداعش في سوريا والعراق، وفقدان التنظيم المركزي قياداته التاريخية هناك.

وفي هذا الصدد، تسعى الدراسة إلى استكشاف خريطة التنظيمات الإرهابية البارزة في منطقة الساحل الإفريقي، عبر إلقاء الضوء على طبيعة هذه التنظيمات، وبنائها الفكرية والتنظيمية، وماهية عملياتها وأهدافها الرئيسية، وكيفية تفاعلها مع تنظيمي القاعدة وداعش، بوصفهما الفاعلين المركزيين في المنظومة الإرهابية العالمية في الوقت الراهن. أضف إلى ذلك، كيفية تمويل هذه التنظيمات الإرهابية عملياتها في منطقة الساحل الإفريقي.

تنظيم بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا وبحيرة تشاد

بالرغم من أن تعاظم حضور تنظيم بوكو حرام على الساحة الإرهابية بدأ منذ عام 2009 بعد مقتل مؤسس التنظيم «محمد يوسف»؛ فإن الظهور الفعلي للتنظيم وتشكّل بنيته الفكرية يعود إلى ما قبل عام 2009 بعدة سنوات؛ حيث تذهب أغلب التقديرات إلى عام 2002 كبداية فعلية للتنظيم. وقد ظهر التنظيم في تلك الآونة كتّ تنظيم له رؤية دينية متأثرة بالتيار السلفي، وتنطوي على معارضة حادة للواقع القائم في نيجيريا وتدمج في سردياتها برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

ومن أجل الضبط الاصطلاحي، تجدر الإشارة إلى أن بعض الأدبيات تتعامل مع تنظيم بوكو حرام كتنظيم مذهبي تاريخي، كان يضم ثلاث مجموعات؛ هي: جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد، وتنظيم أنصارو، والمجموعة التي شكلت ولاية الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا. ولكن في هذه الورقة سيتم استخدام اسم تنظيم بوكو حرام كمرادف لجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد التي كان يقودها «أبو بكر الشكوي» حتى الإعلان عن مقتله في مايو 2021.

وقد تبلورت الملامح الرئيسية لتنظيم بوكو حرام بفعل عدد من الأحداث التاريخية، ولعل أبرزها ما يطلق عليها «مرحلة كاناما»؛ حيث بزغت مجموعة من الأفراد لها رؤاها المنفصلة عن المجتمع القائم، وهي التوجهات الانعزالية التي ترجمت على أرض الواقع في ديسمبر 2003 بالانسحاب من المناطق الحضرية بمدينة «مايدوجوري» بولاية بورنو النيجيرية، والتمركز في منطقة «كاناما» ذات الطبيعة الريفية، في ولاية يوبي بشمال شرق نيجيريا. وأطلقت هذه المجموعة على نفسها اسم «طالبان النيجيرية». وسرعان ما قضت السلطات النيجيرية عليها في عام 2005، ولا سيما عقب تنفيذها بعض الهجمات على مراكز للشرطة والمؤسسات الأمنية.

صحيح أن «محمد يوسف» المؤسس الفعلي لتنظيم بوكو حرام، نفى علاقته بحركة «كاناما»، إلا أن الحركة وما آلت إليه أثرت، بشكل أو بآخر، في طريقة تفكير يوسف، ناهيك عن أن الكثير ممن تبقوا من حركة كاناما، بعد القضاء عليها، قد انضموا إلى «يوسف» وجماعته التي باتت أكثر تركيزاً على تقديم الأطروحات الفكرية والدعوة لمنهجها، فضلاً عن المعارضة الخطابية للسلطة ومؤسساتها.

1. الإطار الفكري

يتطلب تحليل الإطار الفكري لتنظيم بوكو حرام الرجوع إلى مؤسس التنظيم «محمد يوسف» الذي شكلت أفكاره طريقة تفكير التنظيم ورؤيته إلى العالم الخارجي؛ فقد كان يوسف واحداً من الدعاة الدينيين في «مايدوجوري» بولاية بورنو الواقعة في شمال شرق نيجيريا. وكان في مرحلة من مراحل حياته مرتبطاً

بحركة «إزالة البدع وإقامة السنة»، وهي حركة ذات توجهات سلفية ظهرت في نيجيريا وأواخر عقد السبعينيات من القرن الماضي، واستهدفت تأسيس مجتمع إسلامي على نهج السلف، ولكن مع ذلك لم تمنع الحركة أعضائها من الانخراط في مؤسسات وأنظمة الدولة بما في ذلك الانضمام إلى المدارس العامة.

ساهمت حركة «إزالة» في إكساب «محمد يوسف» شهرته الدعوية وأصبح من الشخصيات المهمة بالنسبة إلى الحركة في «مايدوجوري»، لكنه بمرور الوقت نأى بنفسه عن حركة «إزالة»، وشرع في تطوير وصياغة أيديولوجية وخطاب يتسم بالرفض المنهجي لكافة جوانب الحياة للمجتمع النيجيري، التي يصفها بالحياة العلمانية، ومن ثم، بات يرفض التعليم القائم في نيجيريا واعتبره تعليمًا غريبًا محرّمًا على المسلمين. ومن هنا، جاءت تسمية التنظيم باسم «بوكو حرام» التي تعني أن «التعليم الغربي حرام». وتضمن خطاب يوسف الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، والتأسيس لدولة مستندة إلى هذه الشريعة، وانتقاد واسع للنظام العلماني والديمقراطية والتغريب، وانتقاد نظام الحكم الفاسد المتردي في نيجيريا، وكذلك النزعة الاستهلاكية المتضخمة، والترف من جانب النخبة المتعلمة في الغرب، بالرغم مما يعانيه الوسط المجتمعي المحيط من فقر ومشكلات عديدة. وهكذا تبلورت أيديولوجية يوسف وبوكو حرام، حول مجموعة من المفاهيم، من قبيل رفض «الطواغيت الغربية»، حسب تعبيره، المتمثلة في العلمانية والديمقراطية والسياسة الحزبية، والتعليم الغربي، ورفض العمل في حكومة غير إسلامية.

وضعت الأفكار والرؤية التي صاغها «يوسف» تنظيم بوكو حرام في وضع عدائي مع السلطة ومع التيارات الصوفية والعديد من الزعماء الدينيين التقليديين في نيجيريا، وخاصةً أن «يوسف» كان يرى ضرورة اتباع زعيم تنظيم القاعدة آنذاك «أسامة بن لادن» وحركة طالبان وسيد قطب، باعتبارهم يمثلون النموذج الإسلامي الأنقى، من وجهة نظره. وعلى هذا

الأساس، كان يعتقد هو ومساعداه «أبو بكر الشكوي» و«مامان نور» أن دولة نيجيريا غير شرعية؛ لأنها لا تحتكم إلى الشريعة. لقد شارك كل من «مامان نور» الذي قُتل في 2018، و«أبو بكر الشكوي»، الذي مات هو الآخر عام 2021 بعد اشتباكات مع مقاتلي تنظيم ولاية غرب إفريقيا، الأفكار مع «محمد يوسف»؛ ففي محاضرة لنور في مسجد ابن تيمية بمایدوجوري في مارس 2009 أكد أن التنظيم «سيبدأ الجهاد؛ لأن الدعوة ليست مجرد إعلان شفهي، وأن من يحجم عن الانضمام إلى التنظيم سيعتبر عدوًا ستتم مهاجمته»، كما كانت هذه الأفكار حاضرة بشكل أكثر عنفًا في خطاب «أبو بكر الشكوي» الذي اكتسب في عهده التنظيم سمعته كتظيم دموي عنيف. فقد صور «الشكوي» صراع بوكو حرام كجهاد ضد نيجيريا والمسيحية والغرب الذي يتأمر على العالم الإسلامي، وهو ما يوفر فلسفة مركزية ومبررًا للقتال. وربما يكون الإسهام الأيديولوجي الأبرز للشكوي، بما يتجاوز تعاليم وأفكار محمد يوسف، متمثلًا في تعاطيه مع مفهوم التكفير؛ حيث افترض الشكوي أن «من لا يكفر الكافر فهو كافر أيضًا»، كما زعم «أن أي مسلم لا يعمل على تحويل الملحد إلى الإسلام، ولا يحاول تحويل المشركين إلى الإسلام، ويوافق على طريقة حياتهم؛ فهو بذلك يخون الإسلام ويتم إخراجهم تلقائيًا من الإسلام»، وفقًا لخطابه المعلن.

2. البنية التنظيمية

شكّلت أحداث يوليو 2009 اللحظة الأكثر دراماتيكيةً في تاريخ تنظيم بوكو حرام؛ إذ وقعت تلك الأحداث في مايدوجوري بولاية بورنو عندما قامت الشرطة النيجيرية بإطلاق النار على مجموعة من أعضاء بوكو حرام أثناء تشييع جنازة أحد أعضاء التنظيم، وهو ما أفضى إلى اندلاع أعمال عنف في مناطق مختلفة بشمال شرق نيجيريا، ومن ثم، قامت قوات الأمن النيجيرية باعتقال «محمد يوسف»؛ حيث تعرض للقتل داخل مقر اعتقاله. ومن بعد ذلك، دخل التنظيم في مرحلة جديدة من العنف والإرهاب إزاء الدولة والمجتمع؛ إذ بات التنظيم، في ظل قيادة زعيمه السابق «أبو بكر الشكوي»،

ينفذ عمليات تستهدف نطاقاً واسعاً من المجتمع لا يقتصر على المؤسسات والأجهزة الأمنية في الدولة، بالإضافة إلى التوسع في الطابع الإقليمي للتنظيم عبر تنفيذ هجمات في دول الجوار، والسعي إلى تعزيز الروابط مع تنظيمي القاعدة وداعش. وعزز هذا التحول العنيف في مسار بوكو حرام، أهمية الحفاظ على البنية التنظيمية للجماعة، كمحاولة للإبقاء على التنظيم في خضم الضغوط المفروضة عليه؛ إذ إن الجماعات الإرهابية - مثلها مثل أي منظمة أخرى - تستهدف في المقام الأول البقاء وتصارع من أجل هذا الأمر. ولا يمكن إغفال أن هذا البعد التنظيمي تزايدت أهميته بعد تعهد «الشكوي» بالولاء لزعيم داعش «أبو بكر البغدادي» في مارس 2015. وفي هذا السياق، فإن ثمة دلالات رئيسية ترتبط بالبنية التنظيمية لبوكو حرام:

• الأمن التشغيلي

حيث يتسم الهيكل التنظيمي بدرجة كبيرة من الغموض، لا سيما أن المجموعة تمكنت من إضفاء طابع السرية على الكثير من شؤونها الداخلية، بما في ذلك التكوين الدقيق لهيكلها التنظيمي وأساليب التخطيط العملياتي وحتى طبيعة العلاقات بين الخلايا الفردية داخل التنظيم. ويظهر هذا الغموض مثلاً في تشكيل مجلس شورى الجماعة، الذي نشأ ليكون أعلى هيئة لصنع القرار داخل التنظيم؛ حيث لا يُعرف بدقة عدد أعضائه ولا هوياتهم؛ فبعض التقديرات تذهب إلى أن عدد الأعضاء ثمانية بما فيهم قائد التنظيم، بينما تذهب تقديرات إلى أن العدد يصل إلى 30 عضواً.

• تأثير غياب الشكوي

بالرغم من الغموض المحيط بالبنية التنظيمية لبوكو حرام، فإن السمة الرئيسية للبنية التنظيمية للمجموعة على مدار السنوات الماضية تمثلت في سيطرة «الشكوي» على مقاليد السلطة في الجماعة، وتحييد أي قوى موازية يمكن أن تنشأ من مجلس شورى الجماعة. وقد شكلت هذه السيطرة معضلة جوهرية أمام التنظيم لأنها أفسحت المجال أمام الشكوي الذي تطرف في مواجهة أي محاولة لمعارضته ورفض الإدعان لسلطته،

حتى إن بعض المصادر أشارت إلى قتله بعض أفراد التنظيم؛ لخروجهم عن أوامره، ناهيك عن أن هذه السيطرة كانت واحدة من أسباب الانشقاقات داخل التنظيم، وخروج فصائل من قبيل فصيل «أنصارو» والفصيل الذي شكّل فيما بعد ما عُرف بولاية غرب إفريقيا التابعة لداعش. وسيكون لغياب «الشكوي» تأثير واضح على درجة تماسك التنظيم؛ وذلك بعد الإعلان عن مقتله في شهر مايو 2021؛ حينما رفض تسليم نفسه وقام بتفجير نفسه بعد اشتباكات مسلحة مع عناصر تنظيم ولاية غرب إفريقيا في غابة سامبيسا بولاية بورنو النيجيرية انتهت بهزيمة فصيله. ولن يقدر التنظيم على تجاوز تداعيات مقتل «الشكوي» بسهولة؛ وذلك بالرغم من إعلان التنظيم عن زعيم جديد له هو «باكورا مودو» الذي خرج في تسجيل فيديو، يونيو 2021، ليطالب أعضاء التنظيم بالثبات والاستمرار في القتال؛ حيث قال في التسجيل: «لَقْنُوا الكفار دروسًا في ساحات الوغى ليعلموا أن الإمام -رحمه الله رحمة واسعة وجعله من سادات الشهداء- ما خَلَفَ بنات، بل خَلَفَ رجالًا».

• لامركزية التشغيل

إذ يمكن وصف الهيكل التشغيلي لتنظيم بوكو حرام بأنه لامركزي؛ فالقادة الإقليميون ودون الإقليميين يديرون العمليات في نطاق مسؤولياتهم. ومن المحتمل أن الخلايا الإقليمية ودون الإقليمية تعمل دون أن يعرف بعضهم هوية بعض. ويتم الحفاظ على أدنى مستوى ممكن من الاتصال المباشر بين القيادة العليا والخلايا المحلية، ويحتمل أن يكون قادة المناطق المنفردة يتمتعون بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي، ما دامت أعمالهم لا تتعارض مع رغبات وأهداف القيادة العليا.

• الاتصالات التنظيمية

فمع تطور الصراع والتوسع في الهجمات الإرهابية من جانب التنظيم، تنامي اهتمام زعيم التنظيم السابق «أبو بكر الشكوي» بالأدوات الإعلامية والاتصالية الخاصة بالتنظيم، ومن ثم تزايد استخدام شبكة

الإنترنت من جانب التنظيم، ونشر مقاطع الفيديو على يوتيوب، وتوزيع المنشورات، وغيرها من أدوات التواصل. وبمعنى آخر، فإن شبكة الإنترنت باتت مساحة هامة للتنظيم للقيام بمهام الدعاية لأفكاره والاتصالات بين أعضائه، والحرب النفسية والتجنيد والتدريب لعناصره، فضلاً عن جمع المعلومات والمساهمة في عمليات تمويل التنظيم وتعزيز سمعته وخلق هوية مميزة له تكون لها صفة التشاركية بين أفرادها، وتساعد في الصراع القائم ضد التنظيمات الإرهابية الأخرى والمنشقة عن بوكو حرام.

• كثافة التجنيد

ينتمي أعضاء التنظيم -الذين تتباين التقديرات بشأن أعدادهم، وتتراوح بين مئات الأعضاء وبضعة آلاف، وثمة تقديرات تصل بالعدد إلى 20 ألفاً- إلى خلفيات متنوعة تضم، على سبيل المثال، الشباب الساخطين على الظروف المجتمعية، والعاطلين عن العمل، بالإضافة إلى العديد من المنتسبين إلى نظام «الماجيري» في شمال نيجيريا، وهو نظام تعليمي إسلامي يتضمن إقامة الأطفال أو الشباب في سن مبكرة مع أحد العلماء الدينيين للحصول على التعليم الديني والإعاشة. كما تمكن التنظيم من استقطاب عناصر من خارج نيجيريا، مثل الكاميرون وتشاد والنيجر والسودان. ويلاحظ أيضاً أن التنظيم لجأ إلى تعزيز رصيده البشري من خلال التحالف المناطقية مع بعض العناصر والمجموعات الإرهابية في محيط بحيرة تشاد. وربما كان النموذج الأهم لذلك، هو التحالف بين بوكو حرام ومجموعة باكورا، وهي مجموعة تضم مقاتلين تحت قيادة إبراهيم باكورا، وتنشط حول الحوض الشمالي لبحيرة تشاد. وقد ظهر التحالف بين مجموعة باكورا وتنظيم بوكو حرام إلى العلن في شهر سبتمبر 2019؛ حينما أشاد زعيم بوكو حرام «أبو بكر الشكوي»، في تسجيل فيديو، بمن سماهم المقاتلين المسلحين في بحيرة تشاد، ووجه إليهم التحية على نشاطهم. وفي الشهر ذاته، أطلق المقاتلون الذين يعتقد انتماءهم إلى مجموعة باكورا، مقطع فيديو صور قائداً محاطاً بمجموعة من المقاتلين بالقرب من بحيرة تشاد، وهو يوجه التحية إلى «أبو بكر الشكوي».

لكن لا يمكن إغفال أن مقتل «أبو بكر الشكوي» كان له انعكاسات واضحة على المورد البشري للتنظيم؛ فثمة عناصر خرجت من بوكو حرام لتعلن انضمامها إلى تنظيم ولاية غرب إفريقيا، وهو الأمر الذي استغلته دعاية التنظيم واحتفت به بصورة واضحة. وعلاوة على ذلك، فقد تحدثت العديد من التقارير عن استسلام العديد من أعضاء بوكو حرام، بعد مقتل الشكوي للسلطات النيجيرية، وهي التقارير التي أكدها إعلان الجيش النيجيري، في بداية شهر سبتمبر 2021، حينما أعلن أن قرابة 6 آلاف عنصر تابعين لتنظيم بوكو حرام، استسلموا في شمال شرق البلاد.

3. العمليات والتمويل

دخل تنظيم بوكو حرام، مع تولي «أبو بكر الشكوي» القيادة، مرحلة جديدة أكثر عنفاً، اتسمت بالتمدد الجغرافي للعمليات الإرهابية، والتوسع في الأهداف، وإن كان التوسع الجغرافي للتنظيم ظل محكوماً خلال السنوات الماضية بالضغوط الأمنية المفروضة عليه من قبل السلطة، وبالمتغيرات القائمة في المنطقة، ولا سيما عقب التدخل الفرنسي العسكري في مالي الذي عدته التنظيمات الإرهابية، بما فيها بوكو حرام، فرصة لتدعيم سردياتها بأنها تناضل ضد «الغرب المسيحي الذي يتآمر ضد أي محاولة لإقامة نظام حكم إسلامي يستند إلى الشريعة»، وفقاً لمزاعم التنظيم.

وبالرغم من أن التنظيم ظل لسنوات يتخذ من المناطق الحضرية في مايدوجوري بولاية بورنو معقلاً رئيسياً له، فإن الضغوط الأمنية المفروضة عليه، وظهور عدد من الحركات الأهلية المسلحة المناهضة للتنظيم؛ دفعته إلى الخروج من المعازل الحضرية في مايدوجوري والانتقال إلى الريف والتمركز بشكل رئيسي في غابة سامبيسا شمال شرق نيجيريا. علاوة على تنفيذ هجمات داخل مناطق متفرقة في شمال نيجيريا، بالإضافة إلى تنفيذ هجمات في الكاميرون والنيجر وتشاد. وتأسيساً على هذه المعطيات، يمكن تناول التطور في عمليات التنظيم والحراك الجغرافي من خلال المحاور التالية:

• العمليات الداخلية

دشن بوكو حرام هجماته الإرهابية في مرحلة ما بعد «محمد يوسف»، بهجوم أغسطس 2011 على مبنى الأمم المتحدة في العاصمة أبوجا. وعقب ذلك الهجوم تنوعت أهداف التنظيم، وإن كانت تتركز بصورة رئيسية في مناطق متفرقة في الشمال النيجيري، على غرار بورنو ويوبي وكانو وكادونا وسوكوتو. ومنذ انفصال ولاية غرب إفريقيا عن بوكو حرام، باتت الأخيرة متمركزة على نحو أساسي في غابة سامبيسا، وقد سمح ذلك للتنظيم بتعزيز هجماته على مناطق جنوب ووسط بورنو بما في ذلك مدينة مايدوجوري، وعلى طول الحدود مع الكاميرون بالقرب من مقاطعتي مايو سافا ومايو تساناجا. واتسمت العمليات التي نفذها التنظيم بدرجة كبيرة من التنوع في الأهداف؛ فالهجمات لم تقتصر على مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية والجيش والنخب، بل شملت أيضًا مقرات المؤسسات الدولية، مثل مبنى الأمم المتحدة، والكنائس والمدارس بوصفها رمزًا للتعليم الغربي، وبعض الأسواق والمراكز التجارية. وتضمنت هذه الهجمات إسقاط العديد من الضحايا المدنيين المسلمين. ولعل هذا ما أدى إلى المزيد من الضغوط على التنظيم وحدوث انشقاقات داخلية اعتراضًا على قتل الكثير من المسلمين في عمليات التنظيم.

وفي هذا الصدد، ربما تكون العمليات المنفذة من قبل «بوكو حرام» تراجعت بصورة ما بعد مقتل «أبوبكر الشكوي» لاعتبارات عديدة، في مقدمتها انشغال قيادة التنظيم الجديدة بمواجهة التهديدات من قبل تنظيم ولاية غرب إفريقيا، وكذلك العمل على مواجهة الأزمة الداخلية في التنظيم، وتزايد حالة الانشقاقات الداخلية، في ظل استسلام العديد من العناصر للسلطات النيجيرية، وتحويل البعض ولاءهم إلى ولاية غرب إفريقيا. أضف إلى ذلك، التقارير التي ظهرت في شهر سبتمبر الماضي، وتحدثت عن انتقال مجموعة كبيرة من عناصر «بوكو حرام» من معقل الحركة في شمال شرق نيجيريا للانضمام إلى عصابات إجرامية في غابات

ريجانا في ولاية كادونا شمال غرب البلاد؛ حيث يُجرون تدريباً على الأسلحة وعمليات الخطف وغيرها من أساليب حرب العصابات.

• العمليات الإقليمية

فقد تبنى تنظيم بوكو حرام استراتيجية إقليمية للتمدد في منطقة بحيرة تشاد؛ وذلك اتساقاً مع رؤيته بأنه يقوم بمهمة أخلاقية للدفاع عن الإسلام ضد الغرب والحكومات العلمانية في المنطقة. وهكذا، باتت الكامبيرون وتشاد والنيجر ساحة للنشاط الإرهابي للتنظيم؛ فقد استغل التنظيم الحدود المخترقة بين نيجيريا والكامبيرون، واستخدم الأخيرة كظهير خلفي له وملاذ آمن ومركز لوجستي للدعم والتجنيد. ولم يكتفِ التنظيم بذلك، بل نفذ العمليات داخل الكامبيرون على غرار عمليات الاختطاف التي نفذها خلال عامي 2014 و2015 في شمال الكامبيرون، والتفجير الانتحاري الذي تم تنفيذه في إحدى الأسواق التجارية بمدينة «أمشيدي» نوفمبر 2018.

وظهر تهديد بوكو حرام في النيجر وتشاد؛ حيث نفذ التنظيم خلال السنوات الماضية عدداً من الهجمات الإرهابية، مثل الهجوم على بلدة «بوسو» في النيجر في فبراير 2015، الذي أدى إلى مقتل نحو 57 شخصاً، كما أعلن التنظيم مسؤوليته، في ديسمبر 2020، عن الهجوم الذي استهدف قرية «تومور» بمنطقة ديفا بالنيجر، وأدى إلى مقتل نحو 27 شخصاً. وشهدت تشاد هي الأخرى عدداً من الهجمات الإرهابية الكبيرة من قبل التنظيم، لعل أبرزها هجوم فبراير 2015 على قرية «نجوبوا»، الذي يعتقد أنه للشأ من تشاد لانضمامها إلى تحالف عسكري مشترك مع نيجيريا والنيجر والكامبيرون لمواجهة بوكو حرام. وفي 23 مارس 2020، نفذ التنظيم هجوماً معقداً على القوات التشادية المتمركزة في قاعدة «بوهوما». واستمر الهجوم لعدة ساعات وأسفر في النهاية عن مقتل نحو 98 جندياً تشادياً وإصابة عشرات آخرين، وهو الهجوم الذي كشف عن تطور القدرات القتالية والاستخباراتية لبوكو حرام.

• آليات التمويل

تشير المصادر الغربية إلى تنوع آليات تمويل أنشطة بوكو حرام؛ ففي مرحلة ما كان التنظيم يعتمد على رسوم عضوية كان قد وضعها محمد يوسف قبل مقتله، بحيث يقوم كل عضو في التنظيم بدفع مبلغ مالي لدعم أنشطة التنظيم، كما كان التنظيم يتلقى التبرعات من جانب بعض الشخصيات والجهات، بل بعض التنظيمات الخارجية. وبمرور الوقت ومع التوسع في الهجمات الإرهابية للتنظيم، طور التنظيم آليات جديدة لتمويل أنشطته، وفي مقدمتها ابتزاز السكان المحليين من أجل الحصول على الإمدادات الغذائية التي يحتاج إليها التنظيم، أو حتى فرض ضرائب على السكان مقابل الحماية، علاوة على سرقة الماشية من الرعاة المحليين ثم إعادة بيعها في الأسواق عبور وسطاء، كما وردت تقارير عن قيام التنظيم بالتجارة في الأسماك على طول شواطئ بحيرة تشاد. وفي السياق ذاته، لجأ التنظيم إلى أنشطة إجرامية من قبيل الاختطاف مقابل الحصول على فدية.

4. العلاقات بالقاعدة وداعش

لطالما كانت علاقة بوكو حرام بالتنظيمات الخارجية من القضايا الإشكالية؛ فالتنظيم الذي نشأ محلياً لم يكن يخفي انبهاره بتجارب تنظيمات إرهابية أخرى مثل القاعدة وزعيمها الراحل «أسامة بن لادن». وقد تواتر الحديث عن تقديم «بن لادن» دعماً مادياً لمحمد يوسف وحركته الناشئة حينئذٍ عقب رسالتين صوتيتين من بن لادن في عام 2002 تدعو المسلمين النيجيريين إلى الجهاد. صحيح أن الدلائل على الدعم المادي من القاعدة لبوكو حرام لم تكن قاطعة، لكنها كشفت عن علاقة محتملة بين الطرفين، وهو ما تأكد فيما بعد، وخاصةً بعد مقتل «محمد يوسف» في يوليو 2009؛ حين قدم الزعيم السابق لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي «عبد المالك دروكدال» العزاء لبوكو حرام في مقتل زعيمه، وعرض «تزويد وإمداد التنظيم بالمقاتلين والأسلحة والذخيرة من أجل الدفاع عن المسلمين في نيجيريا». وفي المقابل، خرج «أبو بكر الشكوي» في يوليو 2010 ليرسل تعازيه من المجاهدين

في نيجيريا إلى قادة القاعدة، ويحذر الولايات المتحدة بأن «الجهاد قد بدأ الآن». ربما تعززت سرديّة العلاقة بين القاعدة وبوكو حرام نتيجة لعدد العوامل؛ أهمها تاريخ بعض أعضاء بوكو حرام الذي يكشف عن ارتباطهم بتنظيم القاعدة، مثل «مامان نور» و«خالد البرناوي» اللذين عارضا قيادة الشكوي فيما بعد، كما أن بعض العمليات التي نفذها بوكو حرام بدت مشابهة لتكتيكات القاعدة، وعادةً ما يتم التدليل على ذلك بالهجوم الانتحاري على مبنى الأمم المتحدة في أبوجا أغسطس 2011. ويضاف إلى ذلك، فإن العديد من المصادر الاستخباراتية ذكرت أن تنظيم بوكو حرام كان من التنظيمات الموجودة في شمال مالي عقب انقلاب مارس 2012، وأقام علاقات تعاون مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هناك.

وعلى النقيض من العلاقة غير الواضحة مع القاعدة، كانت علاقة بوكو حرام بداعش أكثر وضوحًا؛ ففي مارس 2015 أعلن «أبو بكر الشكوي» مبايعته زعيم تنظيم الدولة الإسلامية آنذاك «أبو بكر البغدادي» ليتحول بذلك تنظيم «بوكو حرام» إلى ما يعرف بولاية الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا. وأدت هذه المبايعة إلى التأسيس لعلاقة رسمية بين التنظيمين سمحت لبوكو حرام بالاستفادة من القدرات الإعلامية لداعش، والدعاية لعمليات التنظيم؛ ففي شهر يوليو 2015، على سبيل المثال، أطلق تنظيم ولاية الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا، تسجيل فيديو يوثق أنشطة التنظيم ضد الجيش النيجيري، التي شملت عمليات لإطلاق صواريخ وتبادل النيران، وفي الشهر التالي (أغسطس 2015)، نشر التنظيم تسجيل فيديو بعنوان «فرسان إفريقيا» يوثق الهجوم الذي نفذه أعضاء في التنظيم ضد القوات النيجيرية، والاستيلاء على معدات وعتاد على خلفية الهجوم. ويظهر التسجيل أحد أعضاء التنظيم وهو يقول «بأن التنظيم كبد الجيش النيجيري خسائر فادحة».

ولكن هذا الارتباط بداعش كان له ارتدادات عكسية على بوكو حرام؛ حيث بدت خلافات بين داعش وأبو بكر الشكوي حول التشغيل العملياتي

والهجمات التي ينفذها بوكو حرام، وهو ما أنتج أيضاً خلافات داخل بوكو حرام، ولا سيما فيما يتعلق بارتفاع حصيلة المسلمين المدنيين في الهجمات. وعليه، قام تنظيم داعش باستبعاد «الشكوي» في أغسطس 2016 من قيادة ولاية الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا، وتم تنصيب «أبو مصعب البرناوي» -وهو نجل مؤسس بوكو حرام «محمد يوسف»- بدلاً منه، ليخرج بعد ذلك «الشكوي» ويعلن عن أنه لا يزل زعيماً لتنظيم بوكو حرام المعروف أيضاً بجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد، الذي أعاد إحياء اسمه مجدداً.

ويلاحظ أن هذا الانقسام أدى إلى تصاعد الصراع والتنافس بين تنظيمي بوكو حرام وولاية الدولة الإسلامية في غرب إفريقيا، وخاصةً أن كلا التنظيمين يعملان في مناطق نفوذ متقاطعة جغرافياً، كما حاول تنظيم ولاية غرب إفريقيا توسيع نفوذه في مناطق النفوذ التقليدية لـ«بوكو حرام فصيل الشكوي»، وهو الصراع الذي انتهى بموت «الشكوي» بعد اشتباكات مسلحة مع عناصر ولاية غرب إفريقيا، حتى إن التنظيم احتفى بموت «الشكوي»؛ ففي كلمة صوتية للمتحدث الرسمي لتنظيم داعش «أبو حمزة القرشي»، شهر يونيو 2021، أثنى على أتباع التنظيم في غرب إفريقيا، وقال: «نشني على عملكم المبارك باستئصال ووأد فتنة الخوارج، ونحمد الله الكريم أن وفق من كان سائراً خلفهم بالعودة إلى جادة الصواب، وإننا والله لندعو لهم بالهداية، أن يعودوا إلى جماعة المسلمين، تاركين خلفهم طرق التيه والضياع والغواية، وأن يلتفوا حول إمام المسلمين الشيخ المجاهد أبي إبراهيم الهاشمي»، على حد قوله.

التنظيمات المنشقة عن بوكو حرام (ولاية داعش في غرب إفريقيا وأنصارو)

تكاد تكون ديناميات الانقسام والتفكك واحدة من السمات الرئيسية لتطور «بوكو حرام» منذ أن تولى «أبو بكر الشكوي» قيادتها، فقد شهد التنظيم خلال السنوات الماضية انشقاقين رئيسيين: الأول تمثل في خروج مجموعة من التنظيم، ضمت عدداً من القيادات التاريخية في بوكو حرام على غرار «خالد البرناوي» و«محمد إبراهيم جومبي»، اعتراضاً على طريقة

إدارة «الشكوي». وشكلت هذه المجموعة جماعة «أنصار المسلمين في بلاد السودان»، أو ما يُعرف بتنظيم «أنصارو». وحدث الانشقاق الثاني بعد قرار تنظيم داعش الإطاحة بالشكوي من قيادة ولاية غرب إفريقيا واختيار «أبو مصعب البرناوي» بدلاً منه، ليخرج بعد ذلك الشكوي ويؤكد استمرار تنظيم بوكو حرام تحت قيادته، وينفصل عنه الفصيل التابع لداعش. وجدير بالذكر أنه يتم التعرض في هذا السياق لتنظيم «أنصارو» بالرغم من تراجع أنشطته خلال السنوات الأخيرة باعتباره نموذجاً للحركات المنشقة عن بوكو حرام، علاوة على التقارير الميدانية التي ظهرت مؤخراً، وتشير إلى تجدد أنشطة التنظيم في بعض المناطق، مثل ولاية «زامفارا» شمال غرب نيجيريا.

1. الخلافات الفكرية

اشترك كل من فصيل ولاية غرب إفريقيا وأنصارو في عدد من الخلافات الفكرية مع تنظيم بوكو حرام وزعيمه الراحل «أبو بكر الشكوي»؛ فكل الفصيلين اعتقد أن الشكوي يقود التنظيم بدرجة كبيرة من الاستبدادية ورفض أي معارضة لسلطته، كما أن ثمة اختلافات ارتبطت بالعمليات التي ينفذها التنظيم، والتي لم تراعى الاختيار والتحديد الدقيق للأهداف، لينتج عن ذلك سقوط الكثير من الضحايا المسلمين المدنيين. أضف إلى ذلك، الدعاية التي صاغها تنظيم ولاية غرب إفريقيا ضد «الشكوي»، التي وصفته بصاحب العقيدة المنحرفة، الذي يخالف منهج أهل السنة.

تم الإعلان رسمياً عن تشكيل تنظيم «أنصارو» في يناير 2012 من خلال منشورات وزعها التنظيم في «كانو» بشمال نيجيريا، وصوّر من خلالها التنظيم على أنه بديل «أكثر إنسانية» من بوكو حرام، ويستهدف الحكومة النيجيرية والمسيحيين فقط في إطار الدفاع عن النفس. وظهر على شبكة الإنترنت في شهر يوليو 2012 مقطع فيديو لأمير الجماعة آنذاك «أبو أسامة الأنصاري»، أوضح فيه أن مهمة الجماعة «مساعدة المسلمين والدفاع عنهم، وخاصة في دول إفريقيا السوداء، والانخراط في العمل الدعوي من أجل إصلاح المجتمعات، والرد الفوري على الهجمات التي يتعرض لها المسلمون والانتقام من مرتكبيها».

ويمثل «أبو أسامة الأنصاري» أحد الشخصيات المثيرة للجدل؛ حيث إن البعض يعتقد أنه القيادي البارز «خالد البرناوي» وأن هذا الاسم الذي ظهر به ليس سوى اسم مستعار له، وإن كانت ثمة دلائل أخرى توضح أن «أبو أسامة الأنصاري» يختلف عن خالد البرناوي؛ ففي العدد الرابع من مجلة الرسالة الصادرة باللغة الإنجليزية عن تنظيم القاعدة، تم نشر مقال لأبو أسامة الأنصاري ذكر فيه خالد البرناوي المحتجز لدى السلطات، باعتباره أحد القادة الذين حاول الشكوي قتله، ودعا الله أن يتم تحريره من الاعتقال. وقد أضاف الأنصاري في التسجيل ذاته أن «الجماعة تأسست لتصحيح المظالم ومواجهة العنف ضد المسلمين الذين تعرضوا للاضطهاد داخل نيجيريا على مدار عقود»، وزعم أيضاً أن الحكومة النيجيرية غير راغبة في الدفاع عن حقوق المسلمين، كما أن هذه الحكومة لديها مصلحة مشتركة مع «القوات الصليبية في محاربة الإسلام والمسلمين؛ لذا طالبت الجماعة جميع المسلمين بمساعدتها في القضاء على النظام النيجيري الحاكم».

وبالرغم من وجود بعض التشابه في السرديات التي يعتمد عليها كل من أنصارو وبوكو حرام، فقد حرص تنظيم أنصارو، بين الحين والآخر، على إثبات اختلافه عن نهج بوكو حرام؛ ففي يناير 2015 نشرت مؤسسة الهداية الإعلامية، الذراع الإعلامية لجماعة أنصارو، تسجيل فيديو على شبكة الإنترنت بعنوان «الله هو سيدنا»، وتحدث في التسجيل أحد الأعضاء عن أهداف الجماعة، بما في ذلك تطبيق الشريعة. ووفقاً له، فإن أساليب الجماعة تختلف اختلافاً كبيراً عن أساليب بوكو حرام التي تهاجم المساجد والأماكن المزدحمة، وتقتل المسلمين بعشوائية، وهو ما تتجنبه جماعة أنصار المسلمين التي تجاهد ضد أعداء الإسلام فقط، حسب ما ورد في التسجيل. وروج خطاب أنصارو أيضاً للأزمات التي يعاني منها بوكو حرام في ظل قيادة «أبو بكر الشكوي»، وفي مقدمتها حدوث انحرافات عقائدية (من وجهة نظر جماعة أنصارو)، ورفض «الشكوي» أي انتقاد له، حتى إن أي معارضة له يمكن أن تؤدي إلى القتل، ناهيك عن أنه قوض أدوار مجلس الشورى الذي

يفترض أن يكون صاحب السلطة الأهم في التنظيم؛ لذلك أمسى «الشكوي» يتخذ القرارات بصورة منفردة ودون أي اعتبار لرأي مجلس الشورى.

ووجدت هذه الانتقادات صدى لدى تنظيم ولاية غرب إفريقيا التابع لداعش أيضاً؛ فقد كشف قرار داعش في أغسطس 2016 تغيير قيادة التنظيم واختيار «أبو مصعب البرناوي» -الذي تم الإعلان عن مقتله في شهر أكتوبر 2021- بديلاً لـ «أبو بكر الشكوي»، عن قضايا خلافية جوهرية؛ فالخلافات بين «الشكوي» وعدد من قيادات التنظيم لم تعد خلافات محدودة يتم تسويتها في الغرف المغلقة، وخاصةً مع الرسالة الصادرة في أغسطس 2016 عن القيادي الراحل «مامان نور» التي وجه من خلالها انتقادات حادة للشكوي واعتبره «ينتهك الأخلاق الإسلامية للجهاد، وأنه شخص استبدادي ويقتل أي شخص يعارضه».

وانتقد «نور» كذلك تراجع كفاءة الشكوي في إدارة الحركة، وعجزه عن إحيائها وتجديدها في ظل الضغوط العسكرية المفروضة عليها، وإخفاقه في الحفاظ على الأراضي التي كان يسيطر عليها التنظيم أو حتى توفير الأسلحة والإمدادات الأخرى للمقاتلين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استمر التعاطي السلبي مع طبيعة الهجمات التي يتم تنفيذها من قبل التنظيم، وما ينتج عنها من الكثير من الضحايا المسلمين المدنيين. وفي هذا السياق، ذكر قائد القوات الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) «توماس والدهاوزر»، في إفادة له أمام مجلس الشيوخ يونيو 2016؛ أن «مجموعة من أعضاء بوكو حرام الغاضبين قد انفصلوا بسبب عدم استعداد الشكوي لضبط أساليبه التشغيلية والعملية، بما يتماشى مع إرشادات وتوجيهات داعش». واستشهد «والدهاوزر» باستمرار استخدام «الشكوي» الأطفال في العمليات الانتحارية بالرغم من حظر داعش لهذا الأمر.

وانكشفت الخلافات بين ولاية غرب إفريقيا وفصيل بوكو حرام بقيادة الشكوي في المقابلة التي أجرتها صحيفة النبا التابعة لداعش، في عددها 41، مع قائد ولاية غرب إفريقيا آنذاك «أبو مصعب البرناوي»؛ إذ تعرض

البرناوي، ولو بصورة غير مباشرة، للخلاف مع «أبو بكر الشكوي» حينما ذكر أن تنظيمه لا يقوم بتفجير المساجد والأسواق؛ «لأن الدولة الإسلامية (داعش) نهت عن استهداف عوام الناس المنتسبين إلى الإسلام، وتبرأت من هذا الفعل؛ فكل من يفعل هذا إنما يفعله لنفسه لا باسم الخلافة»، كما تداولت مواقع الإنترنت في 2018 كتابًا للرد على الشكوي وما وصفه الكتاب بانحرافاته العقائدية، حتى إن عنوان الكتاب يصف فضيل الشكوي بالخوارج الشيعاوية. ويُعتَقَد أنه قد شارك في تأليف هذا الكتاب أبو مصعب البرناوي؛ حيث إن غلاف الكتاب موضح عليه أنه من تأليف الأخوين ابني الشيخ أبي يوسف البرناوي.

2. البنية التنظيمية

أدى خروج تنظيمي (أنصارو ولاية غرب إفريقيا) من عباءة بوكو حرام، إلى وجود عدد من السمات المشتركة في الهيكل التنظيمي الخاص بهما. وهذا الأمر يستدعي دالتين رئيسيتين تساعدان على تحليل البنية التنظيمية والقيادية للتنظيمين، حيث تشير الدلالة الأولى إلى أن قائد التنظيم في كل من ولاية غرب إفريقيا وأنصارو لا يحظى بالسيطرة المطلقة التي يتمتع بها «أبو بكر الشكوي» في بوكو حرام؛ فتتظيم داعش المركزي يمتلك سلطة، بشكل أو بآخر، في اختيار قائد ولاية غرب إفريقيا. ولعل هذا ما ظهر في مناسبتين حينما اتخذ قرارًا في أغسطس 2016 بتغيير «أبو بكر الشكوي» واختيار «أبو مصعب البرناوي» بديلاً له. ومجددًا في مارس 2019، اتخذ تنظيم داعش قرارًا بالإطاحة بأبو مصعب البرناوي واختيار «أبو عبد الله بن عمر البرناوي»، الذي عرف باسم «با إدريسا» وطلب من أعضاء التنظيم طاعة القائد الجديد، والبعض فسر ذلك القرار ببعض الشكوك حيال قيام «أبو مصعب البرناوي» بالتواصل مع بعض العناصر المرتبطة بالقاعدة في مالي.

وظلت القيادة التنظيمية قضية إشكالية في ولاية غرب إفريقيا؛ إذ أشارت تقارير إلى حدوث صراع داخل التنظيم خلال شهري فبراير ومارس 2020، والبعض يشير إلى أن هذا الصراع أفضى إلى الإطاحة بإدريسا، ولكن فيما

بعد تبين أن أبو مصعب البرناوي عاد إلى قيادة التنظيم، وخصوصًا مع التسجيل الصوتي الذي أصدره في مايو 2021 موجهًا إلى مجلس الشورى في التنظيم، مؤكدًا خلاله أنه تم تعيينه زعيمًا للتنظيم مجددًا وفقًا لتوجيهات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) المركزي. وذكر البرناوي أن هناك عددًا من الخطوات التصحيحية التي سيتم اتباعها؛ حيث أمر تنظيم الدولة الإسلامية ولاية غرب إفريقيا «بضرورة تقاسم غنائم الحرب مع جميع أعضاء الولاية، وعدم بيعها في الولاية بل توزيعها بحرية». صحيح أن هذا التسجيل كان تمهيدًا للهجوم الذي شنّه البرناوي على «أبو بكر الشكوي»، وانتهى بمقتل الشكوي، إلا أن الوقت لم يمهل البرناوي ليجني ثمار نجاحه في التخلص من الشكوي؛ ففي 15 أكتوبر 2021، أكد الجيش النيجيري مقتل «البرناوي»، وبعدها بأيام، في 22 أكتوبر 2021، أعلن مستشار الأمن القومي النيجيري باباجانا مونجونو، مقتل «مالام باكو» الذي خلف أبو مصعب البرناوي مؤخرًا زعيمًا لتنظيم داعش في ولاية غرب إفريقيا.

ويتجلى تراجع نموذج السيطرة المطلقة للقيادة أيضًا في بنية جماعة أنصارو؛ فوفقًا للميثاق الخاص بالجماعة، الذي نُشر على شبكة الإنترنت في يناير 2012، فإن أمير الجماعة يت رأس التسلسل الهرمي للجماعة ويدير شؤونها، ولكن سلطته ليست مطلقة، حسب الميثاق؛ حيث يظل حكمه مقيّدًا بقرارات مجلس الشورى، وخاصةً في القضايا المصرية الكبرى للجماعة، مثل المساس بالأصول والمبادئ المتفق عليها في الميثاق، وفتح جبهة قتالية جديدة، وعقد صلح أو هدنة مع العدو، أو عزل عضو من أعضاء مجلس الشورى. ولا يمكن إغفال أن هذا النص يعد محاولة من الجماعة لتجنب إنتاج نموذج جديد من «الشكوي» ينفرد بمقاليده الأمور ويحدد دور مجلس الشورى.

أما الدلالة الثانية فتشير إلى أن تأثير بوكو حرام لا يزال حاضرًا في طبيعة بنية وهيكل التنظيمين؛ حيث إن هناك العديد من نقاط التشابه بين كلا التنظيمين وهيكل بوكو حرام؛ فولاية غرب إفريقيا تتضمّن في هيكلها أميرًا

للجماعة ومجلس شورى، علاوة على تسلسل للقيادات في المناطق التابعة للتنظيم يعملون بصورة لا مركزية لإدارة شئون المناطق، بالإضافة إلى اشتغال الهيكل على أقسام ولجان لإدارة شئون التنظيم من قبيل أقسام الحسبة والتسليح والتمويل وإمدادات الطعام.

وتتشكل جماعة أنصار وهي الأخرى، وفقاً لميثاق الجماعة، من مستويات مختلفة؛ على رأسها الأمير. وتتكون القيادة العامة للجماعة من الأمير وأمرء المناطق، ورؤساء اللجان، وجميعهم يشكلون مجلس شورى الجماعة، ويكون العمل فيما بينهم متسقاً متكاملًا. وبالرغم من أن أمير الجماعة يرأس التسلسل القيادي للجماعة، فإن مجلس الشورى يحظى بسلطة تكاد تكون مكافئة لسلطة الأمير؛ لأن الجماعة تعمل وفقاً للشورى الملزمة. ويدعم الهيكل التنظيمي فكرة اللامركزية من خلال أمرء المناطق ومجالس الشورى المناطقية التي تساعد أمير المنطقة في إدارة شئونها، كما يتم إدارة وتسيير شئون الجماعة من خلال عدد من اللجان والهيئات، مثل اللجنة الشرعية واللجنة العسكرية واللجنة الاقتصادية واللجنة الإعلامية والعلاقات الخارجية ولجنة الدواوين وشئون المستضعفين واللجنة القضائية واللجنة الأمنية، ولجنة التوعية والدعوة والبحوث العلمية.

3. العمليات والتمويل

انعكست خلافات ولاية غرب إفريقيا وأنصار مع بوكو حرام، بدرجة ما، على طبيعة الهجمات المنفذة؛ حيث سعى التنظيم إلى تجنب إسقاط الضحايا من المسلمين المدنيين، قدر الإمكان، مع التركيز على تنفيذ هجمات ضد مؤسسات الدولة والمسيحيين ورموز القوى الغربية في المنطقة. وفي هذا الصدد، يتعين التركيز على أربعة أبعاد رئيسية عند تحليل آليات التمويل والبعد العملياتي للتنظيمين:

• العمليات الداخلية

يكشف تتبع مسار العمليات الإرهابية المنفذة من التنظيمين خلال السنوات الماضية، عن تركز جغرافي في شمال نيجيريا. وقد شهدت

مرحلة ما بعد انفصال ولاية غرب إفريقيا عن فصيل «أبو بكر الشكوي»، تمركز ولاية غرب إفريقيا في ولاية بورنو الشمالية على طول الحدود مع النيجر وعلى أطراف بحيرة تشاد. ولكن بحلول نهاية عام 2016 وبداية عام 2017، توسع التنظيم في المناطق الوسطى من ولاية بورنو وولاية يوبي المجاورة. ويلاحظ أيضًا أن وجود التنظيم في شمال شرق نيجيريا أدى إلى تزايد الاشتباكات بينه وبين عناصر بوكو حرام، وهي الاشتباكات التي كشفت أيضًا عن طموحات ولاية غرب إفريقيا إلى القضاء على فصيل الشكوي والسيطرة على معاقله. ولعل هذا ما سعى التنظيم إلى تأكيده عقب مقتل «الشكوي»؛ ففي يوليو 2021 أصدر تنظيم داعش تسجيل فيديو يظهر عناصر ولاية غرب إفريقيا وهم يحتفلون بعيد الأضحى داخل غابة سامبيسا شمال شرق نيجيريا، التي كانت تعد معقل «أبو بكر الشكوي».

وأظهر اتجاه الهجمات الإرهابية التي نفذها أنصارو منذ تأسيسه حتى 2014، أنها تعمل أساسًا حول شمال غرب نيجيريا، كما هو الحال في ولايات كاتسينا وكيبى وسوكوتو وكانو وكوجي. وبالرغم من حالة الكمون التي شهدتها التنظيم خلال السنوات الأخيرة، فقد ظهر العديد من المؤشرات حول انبعائه مجددًا، وخاصةً بعد إعلانه مسؤوليته عن بعض الهجمات في شمال غرب نيجيريا. هذا الوجود من جانب أنصارو في شمال غرب نيجيريا يكتسب دعمًا شعبيًا من نمط الاستقطاب الذي يتبناه؛ حيث إن أغلب الأعضاء من الهوسا والفولاني وليسوا من الكانوري، كما هو الحال في بوكو حرام، المنحدرين من بورنو ويوبي.

ويهيمن على هجمات ولاية غرب إفريقيا منذ انفصالها عن «الشكوي» استهداف المصالح الغربية، وفي بعض الأحيان العمال الأجانب، ومؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية؛ حيث يتم تنفيذ العديد من الهجمات على النقاط والثكنات الأمنية التابعة للقوات النيجيرية؛ وذلك من طراز هجومات شهر مايو 2019 على مدينة ماجومييري في ولاية بورنو، وقتل عشرة جنود

من الجيش النيجيري. ومع استمرارها حتى الوقت الراهن، باتت مثل هذه الهجمات موضع احتفاء كبير من جانب داعش وإصداراتها، وفي مقدمتها صحيفة النبأ الأسبوعية. ومع ذلك، فإن بعض الهجمات التي نفذها التنظيم كانت تستهدف بعض المجموعات المسلحة المعادية لعناصره؛ فعلى سبيل المثال، أشارت تقارير في شهر يونيو 2020 إلى تنفيذ التنظيم هجوماً ضخماً على قرية فيلو التي يقطنها مبروماشية، الواقعة في مقاطعة جويبو بولاية بورنو؛ وذلك انتقاماً لمقتل عناصر من ولاية داعش على أيدي عناصر في الميليشيا المكلفة بحماية ماشية القرية من السرقة. وأدى الهجوم إلى مقتل أكثر من 50 شخصاً من أفراد القرية.

وعلى صعيد آخر، يغلب على عمليات أنصارو استهداف الأجانب الموجودين في المنطقة، على غرار عملية اختطاف مهندس ألماني في مدينة كانو في يناير 2012 وقد قتلته الجماعة في مايو 2012؛ حينما حاولت القوات النيجيرية تحريره، كما لم تغب عن التنظيم الأهداف العسكرية؛ ففي يناير 2013 نصب عناصر التنظيم كميناً لقافلة عسكرية تضم جنوداً نيجيريين أثناء انتقالهم من أوكيني بولاية كوجي إلى مالي. وبرز التنظيم الهجوم بأن «القوات كانت متوجهة لهدم إمبراطورية مالي الإسلامية». وحذر التنظيم الدول الإفريقية بالتوقف عن «مساعدة الدول الغربية في قتالها ضد المسلمين». وبعد فترة من السكون العمليتي، أعلن تنظيم أنصارو، في شهر يناير 2020، مسؤوليته عن الهجوم على موكب أمير بوتيسكوم في كادونا شمال غرب نيجيريا. وبعد هذا الهجوم، في أوائل شهر فبراير 2020، أعلنت قوات الأمن النيجيرية أنها شنت هجوماً على تنظيم أنصارو في كادونا، وتمكنت من القضاء على العديد من عناصره. ورداً على ذلك، أصدر التنظيم بياناً ادّعى فيه أنه قتل وأصاب أكثر من 34 جندياً نيجيرياً وأسقط أيضاً طائرة حربية في العملية. وفي شهر أغسطس 2020 ظهر التنظيم مجدداً ليدّعي تنفيذ هجوميْن على الجيش النيجيري في كادونا.

• التمدد الإقليمي

حرص تنظيم ولاية غرب إفريقيا منذ بداية نشاطه على تكريس صورته كتنظيم إقليمي يعمل في منطقة بحيرة تشاد، وعزز هذا الطابع الإقليمي تشكيل قوات مشتركة من نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون لمواجهة تهديد التنظيم في المنطقة. ومن ثم، باتت هذه القوات واحدة من الأهداف الرئيسية لهجمات التنظيم. وبجانب هجمات التنظيم على القوات والأهداف العسكرية، فإن هناك تعددية في أهدافه، ربما تكشف عن تناقض في خطاب التنظيم عن تجنب استهداف المدنيين. ففي مارس 2019، قام التنظيم باختطاف عدد من النساء في مناطق بديفا وبوسو في النيجر. وخلال الشهر ذاته، هاجم التنظيم عدة قرى في النيجر؛ ما أدى إلى مقتل عدد من المدنيين. وفي الشهر ذاته، قام التنظيم بقتل 23 جنديًا تشاديًا في «دانجدالاه» بالقرب من بحيرة تشاد. وفي يونيو 2019 ادّعى التنظيم أنه قتل أكثر من 50 فردًا من قوات أمن النيجر في هجوم على مطار ديفا ومصفاة لتكرير النفط. كما قام التنظيم باغتيال عدد من قادة الطوارق في النيجر، بالإضافة إلى محاولة اغتيال بعض المسؤولين الرسميين في دول الساحل الإفريقي؛ فعلى سبيل المثال، أعلن تنظيم ولاية غرب إفريقيا مسئوليته عن محاولة اغتيال رئيس برلمان النيجر «سيني أومارو»، في شهر يونيو 2021 بالعاصمة نيامي. وأشارت حكومة النيجر حينها إلى أن «المسلحين أطلقوا النار على الحراس المتمركزين أمام منزل رئيس البرلمان؛ ما أدى إلى مقتل أحد الحراس وإصابة آخر بجروح خطيرة».

صحيح أن جماعة أنصارو لم تحظ بالزخم الإقليمي الذي حظيت به ولاية غرب إفريقيا، إلا أن ثمة بُعدًا إقليميًا كان حاضرًا في خطاب الجماعة التي ظهرت كتنظيم يحظى بعلاقات متميزة مع تنظيم القاعدة، ويكثرث بما يجري في مالي. وتمثلت واحدة من أهم العمليات التي كشفت عن البعد الإقليمي للتنظيم في العملية التي وقعت خلال شهر مايو 2013 حينما هاجمت حركة الوحدة والجهاد آنذاك ثكنة عسكرية في منطقة أجاديذ

وموقع لشركة أريفا الفرنسية النووية في أرليت؛ حيث نُشر تسجيل فيديو على شبكة الإنترنت ظهر خلاله أحد المشاركين في الهجومين، واسمه «أبو علي النيجيري» وكشف عن عضويته في تنظيم أنصارو، كما أن علاقات التقارب القائمة بين التنظيم وتنظيم القاعدة ترجح احتمالات التوسع الإقليمي لأنصارو، الذي ربما ينظر إليه تنظيم القاعدة كأداة لتعزيز حضوره في منطقة بحيرة تشاد، ومواجهة النفوذ المتنامي لولاية غرب إفريقيا هناك، وخصوصًا بعد مقتل «أبو بكر الشكوي»

• العلاقات مع بوكو حرام

ينطوي تحليل العلاقات بين بوكو حرام وكل من ولاية غرب إفريقيا وأنصارو على تعقيدات جمة يصعب معها افتراض نمط من الصراع الدائم؛ فالتنظيمات الثلاثة تعمل في منطقة جغرافية متداخلة، وبقدرة ما يمكن أن يؤدي هذا التداخل إلى صراع، فإنه قد يُنتج سياقات للتعاون العملياتي لمبررات براجماتية بحتة. وأشارت بعض المصادر إلى أن اشتباكات قد وقعت بين فصيلي الشكوي وولاية غرب إفريقيا بعد الانفصال، وأدت تلك الاشتباكات إلى عدد من القتلى من الطرفين. لكن هذا النمط الصراعى لم يَحُلْ دون حدوث تعايش بين الطرفين ومحاولة اقتسام مناطق النفوذ في شمال نيجيريا، كما ظهر نمط التعاون والتنسيق بين بوكو حرام وولاية غرب إفريقيا في فبراير 2018 عندما تم إطلاق سراح مجموعتين من الرهائن في منطقة «بانكي» إحداهما تم احتجازها من قبل ولاية غرب إفريقيا، والأخرى من قبل بوكو حرام؛ حيث بدأ أن هناك تنسيقًا في التفاوض وعملية إطلاق سراح الرهائن بين التنظيمين.

وبالرغم من نماذج التنسيق القليلة بين ولاية غرب إفريقيا وفصيل بوكو حرام «جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد»، فقد شكّل الصراع النمط الغالب، وهو الصراع الذي انتهى بمقتل «أبو بكر الشكوي» بعد اشتباكات مع عناصر داعش، في شهر مايو 2021، وخرجت بعد ذلك دعاية داعش لتؤكد انتصارها على من تصفهم «بالخوارج»، وتدعو

العناصر التابعة للشكوي إلى الانضمام لداعش، وترحب بمن أعلنوا البيعة لزعيم الدولة الإسلامية «داعش». ولكن مع غياب كل من «الشكوي» و«أبو مصعب البرناوي»، قد تصبح العلاقة بين فصيل بوكو حرام وولاية غرب إفريقيا مفتوحة على سيناريوهات عديدة، وخاصة أن الزعيم الجديد لفصيل بوكو حرام «باكورا مودو»، خرج في تسجيل فيديو في يونيو 2021، ليطالب أعضاء التنظيم بالثبات والاستمرار في القتال، وأشار أيضًا إلى أن التنظيم يمد يده إلى الدولة الإسلامية «داعش» ليبايعها، ورأى أنها هي التي تفصل في الخلاف بينهم وبين «أبو مصعب البرناوي»، الذي وصفه بالغوي الضال. أضف إلى ذلك حالة الضعف المتبادل التي يواجهها التنظيمان، سواء من حيث غياب القيادات المتصارعة تاريخيًا، أو حتى فقدان تنظيم بوكو حرام أعدادًا كبيرة من عناصره في اشتباكات مسلحة وعمليات استسلام طوعي للسلطات النيجيرية.

ويتكرر هذا النمط من التفاعل في علاقة أنصارو ببوكو حرام؛ فجماعة أنصارو حرصت منذ بداية تأسيسها على الابتعاد عن مناطق نفوذ بوكو حرام تجنبًا للهجمات الانتقامية من «الشكوي»، بيد أن التعاون والتنسيق بين التنظيمين كان حاضرًا في بعض الحالات، مثل الهجوم الذي نفذته جماعة أنصارو في نوفمبر 2012 على أحد السجون في أبوجا وإطلاق سراح عدد من كبار قادة بوكو حرام، وهو ما قوبل بالإشادة من جانب «الشكوي». وفي هذا السياق، يبدو ثمة غموض حول مستقبل أنصارو في شمال نيجيريا بعد ظهور الجماعة مجددًا في شمال غرب نيجيريا وتجدد نشاطها؛ فالجماعة معروفة بعلاقاتها بتنظيم القاعدة، حتى إن المنصات الدعائية للقاعدة تروج للجماعة وعملياتها، وهو أمر قد يثير حفيظة ولاية غرب إفريقيا، وقد يدفعها إلى الاشتباك مع الجماعة. علاوةً على ذلك، فإن تنظيم أنصارو قد يستفيد من حالة الصراع القائمة بين بوكو حرام وولاية غرب إفريقيا؛ لأنه يصرف انتباههم عن الخطط التوسعية المحتملة لتنظيم أنصارو في شمال غرب نيجيريا، التي ربما تكون

مدفوعة بخطط القاعدة لمواجهة تنظيم داعش في منطقة بحيرة تشاد، وقد يسمح أيضًا الصراع لتنظيم أنصارو باستقطاب بعض العناصر المنشقة من التنظيمين، أو حتى قد يدفع أيًا من الخصمين (بوكو حرام، وولاية غرب إفريقيا) إلى محاولة استقطاب «أنصارو» إلى صفه أو على أقل تقدير، صياغة إطار للتعاون والتنسيق معه لقطع الطريق على الطرف الآخر.

• آليات التمويل

يعتمد كل من أنصارو وولاية غرب إفريقيا على آليات متنوعة لتمويل أنشطتهما. وبالرغم من الأحاديث المتواترة عن تلقي أنصارو دعمًا ماديًا من تنظيم القاعدة، فإن أنشطة الاختطاف والإجرام تمثل الآلية الغالبة للتمويل بالنسبة إلى أنصارو؛ حيث إن أغلب الهجمات التي نفذتها الجماعة كانت عمليات اختطاف لأجانب. ويظهر التداخل بين الجريمة والإرهاب في عمل الجماعة في زامبارا في الآونة الأخيرة؛ إذ تشارك الجماعة في عمليات سرقة واختطاف، وتحالف مع قطاع الطرق في نمط باتت تصفه الأدبيات بإكساب العمليات الإجرامية واللصوصية طابعًا «جهاديًا» *jihadization of banditry*. وتتشابه آليات تمويل ولاية غرب إفريقيا مع آليات بوكو حرام؛ فالتنظيم يلجأ إلى ابتزاز السكان المحليين من أجل الحصول على الإمدادات الغذائية أو حتى فرض ضرائب على السكان مقابل الحماية، علاوة على سرقة الماشية من الرعاة المحليين ثم إعادة بيعها في الأسواق عبر وسطاء، والتجارة في الأسماك على طول شواطئ بحيرة تشاد. وبالرغم من تجنب داعش عمليات اختطاف المدنيين، فإن ذلك الأمر لم يلتزم به ولاية غرب إفريقيا بصورة كاملة في ظل التقارير التي تتحدث عن تورط التنظيم في عمليات اختطاف في النيجر.

جماعة أنصار الإسلام في شمال بوركينافاسو

ظهرت جماعة أنصار الإسلام كواحدة من التنظيمات الإرهابية في شمال بوركينافاسو، وتأسست على يد «مالام إبراهيم ديكو» الذي كان منخرطًا،

بشكل أو بآخر، في الصراع في مالي. وتتبنى الجماعة الخطاب السائد لدى التنظيمات الإرهابية بالمنطقة لتصور نفسها كجماعة تسعى إلى الدفاع عن الإسلام والمسلمين ضد الأنظمة الحاكمة والقوى الغربية والمسيحية بوجه عام.

1. الإطار الفكري

تأسست جماعة أنصار الإسلام في نهاية عام 2016 على يد «مالام إبراهيم ديكو» المنتمي إلى جماعة الفولاني الذي ينحدر من مقاطعة سوم في شمال بوركينافاسو. وقد تلقى ديكو التعليم في المدارس التقليدية في كل من بوركينافاسو ومالي، وتوجه بعد ذلك إلى التدريس في النيجر. وفي عام 2009 بدأ الوعظ في عدد من قرى سوم؛ حيث عين ممثلين محليين له في تلك القرى، وقام بالوعظ في بعض المحطات الإذاعية. وفي عام 2012، اعترفت السلطات رسمياً بمؤسسة «الإرشاد» التابعة له ليتعزز دور ديكو في بناء المساجد والمدارس. ساهمت هذه المعطيات في تعزيز نفوذ وتأثير ديكو وقدرته على الحشد الجماهيري، لا سيما مع دعوته إلى المساواة بين الجماعات الإثنية المختلفة. ولكن بمرور الوقت، بدأت تظهر الأزمات مع السلطة، وخصوصاً عندما منعت تمويل بناء عدد من المساجد التابعة لجمعية الإرشاد، وكذلك انكشاف توجهات متطرفة في خطاب ديكو. وفي سبتمبر 2013 اعتقلته القوات الفرنسية في شمال مالي، وبعد أن قضى فترة في السجن في باماكو أطلق سراحه في عام 2015، ليعود إلى بوركينافاسو، لكنه تردد على مالي بعد ذلك هو وعدد من أتباعه للتدريب العسكري، وحدث تواصل بينه وبين «أما دو كوفو» زعيم جبهة تحرير ماسينا.

بالرغم من وفاة ديكو في 2017، وتولي شقيقه «جعفر ديكو» قيادة الجماعة، فقد ظل «مالام ديكو» المفكر الرئيس لجماعة أنصار الإسلام الذي صاغت أفكاره وتوجهاته الإطار الفكري للتنظيم؛ فالتنظيم نشأ بغرض إقامة نظام بديل عن النظام القائم مستنداً إلى الشريعة الإسلامية؛ لذا قام أعضاء التنظيم بتهديد المعلمين والطلاب في شمال بوركينافاسو من الاستمرار في المدارس التي تقدم مناهج الدولة؛ ما أدى إلى إغلاق عدد من المدارس. ويقدم التنظيم المعروف

بعلاقته الوطيدة بتنظيم القاعدة، نفسه كتنظيم مناهض للنفوذ الغربي في المنطقة، مع تبنيه طموحات التنظيم لاستعادة إمبراطورية الفولاني المسلمة التي قضى عليها الاستعمار الفرنسي في نهاية القرن التاسع عشر.

2. العلاقة بالقاعدة

شكّل الصراع في مالي فرصة مواتية لمالام ديكو لإقامة علاقات مع تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به ساهمت بدرجة ما في تطور تنظيم أنصار الإسلام. ربما تكون بدأت هذه العلاقة حينما التقى «ديكو» بقائد جبهة تحرير ماسينا «أما دو كوا» في مالي ليصبح كوا حليفًا وثيقًا ويضطلع بدور هام في تأسيس جماعة أنصار الإسلام. وحصلت أنصار الإسلام أيضًا على دعم عملياتي من مجموعة فرعية تابعة لجماعة أنصار الدين في تنفيذ هجوم ديسمبر 2016 في ناسومبو ببوركينا فاسو. ومع تكون جماعة نصره الإسلام والمسلمين الموالية للقاعدة، نتيجة لاندماج جماعة أنصار الدين وجبهة تحرير ماسينا وتنظيم المرابطون وإمارة منطقة الصحراء الكبرى؛ اكتسبت العلاقة بين جماعة أنصار الإسلام وتنظيم القاعدة زخمًا متزايدًا؛ حيث تلقت جماعة أنصار الإسلام المعرفة والقدرات التقنية لشن هجمات بالعبوات الناسفة من جماعة نصره الإسلام والمسلمين. وامتد هذا التعاون إلى الهجمات الإرهابية؛ فخلال عام 2017 أعلنت جماعة نصره الإسلام والمسلمين مسئوليتها عن تنفيذ ست هجمات داخل بوركينا فاسو. وقد ذكرت التقارير المحلية البوركينية أن هذه العمليات تم تنفيذها بمشاركة جماعة أنصار المسلمين. وبقدر ما تنطوي العلاقة بين أنصار الإسلام والقاعدة والمجموعات التابعة لها على تقارب فكري وعقائدي، فإنها تضمنت أيضًا بعدًا براجماتيًا. فتنظيم القاعدة وشركاؤه يستفيدون من وجود شريك محلي لهم يمكن أن يقدم تسهيلات عملياتية داخل بوركينا فاسو في إطار استراتيجية التنظيم للتمدد في إفريقيا جنوب الصحراء. ومن جانبها، رأت جماعة أنصار الإسلام، في ارتباطها بالقاعدة، تعزيزًا لسمعتها الإرهابية، ناهيك عن الإمدادات والمساعدات التي تحصل عليها الجماعة من القاعدة وشركائها، فضلًا عن الحصول على ظهور

خلفي لها داخل مالي يمكن من خلاله الإعداد للعمليات سواء في مالي أو بوركينا فاسو.

3. التكوين البشري والعمليات

وفقًا لبعض التقديرات فإن جماعة أنصار الإسلام تضم نحو 200 عضو. وتشكل هذه القوة البشرية من أفراد منحدرين من مجموعات عرقية مختلفة، وإن كانت الأغلبية تنتمي إلى جماعة فولاني. وتتنوع الهجمات التي ينفذها التنظيم، لكن يغلب عليها التركيز على استهداف مؤسسات ورموز الدولة، وكذلك القادة والنخب التقليدية. صحيح أن التنظيم فقد الكثير من زخمه في السنوات الأخيرة، إلا أن هذا الأمر لا يمنع انتهاء تهديده، فثمة احتمالية أن يكون التنظيم قد التحق عضوياً بتنظيم القاعدة، عبر جماعة نصرة الإسلام والمسلمين؛ حيث عاد التنظيم إلى الواجهة مجددًا في شهر أكتوبر 2021، حينما أعلنت قوة برخان الفرنسية عن مقتل القيادي في التنظيم أومارو موبو مودي على الحدود مع دولة مالي في عملية منسقة مع القوات الأمريكية والمالية.

وأشارت قوة برخان إلى أن «أومارو مودي» كان قائدًا مهمًا لمجموعة أنصار الإسلام، مرتبطًا بشكل مباشر بجعفر ديكو أمير المجموعة، وعمل في منطقة (الطريق الوطني 16) بين جوسي وجاو، وأشرف خصوصًا على زرع العبوات الناسفة اليدوية الصنع. وبوجه عام، يشير تحليل الهجمات الإرهابية السابقة للتنظيم إلى ثلاث دلالات رئيسية تتمثل فيما يلي:

• التركز الجغرافي

يتخذ التنظيم من شمال بوركينا فاسو معقلًا له، وعلى وجه التحديد في مقاطعة سوم الشمالية. ويعتمد التنظيم على استراتيجية للربط الجغرافي بين وجوده في شمال بوركينا فاسو والملاذات المتوافرة لديه في مالي بالقرب من الحدود مع بوركينا فاسو. وللتنظيم قاعدتين حول قريتي بولكيسي ونداكي في مالي؛ ما يسمح لمسلحيه بشن هجمات في كلتا البلديتين. ولفترة ما كان يوجد للتنظيم قواعد رئيسية في غابة فولسار Foulasare، في الجنوب

الغربي من مقاطعة جاو، بالقرب من الحدود المالية البوركينية، وكذلك في غابة «فيرو» Fhero في مقاطعة سوم، لكن بعد هجوم القوات العسكرية على قاعدتها في غابة فولسار، تشتت مقاتلو التنظيم، ويبدو أنه تمت إعادة توزيعهم في خلايا أصغر على طول الشريط الحدودي الشمالي.

• تنوع الأهداف

تتنوع أهداف هجمات التنظيم على النحو الذي يعكس رؤية وأفكار الجماعة، التي تصور نفسها في صراع مع السلطة العلمانية القائمة وما يرتبط بها من مؤسسات وأنظمة، بما في ذلك المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى الزعماء التقليديين الذين يكرسون أوضاعاً غير موثقة بالنسبة إلى التنظيم وأفكاره. وخلال الفترة من ديسمبر 2016 حتى مارس 2018، نفذ تنظيم أنصار الإسلام نحو 78 هجوماً في شمال بوركينا فاسو، تضمنت أهدافاً متنوعة من قبيل الأجهزة والقوات الأمنية والمليشيات الأهلية المسلحة، والبنية التحتية وإحراق مبانٍ إدارية ومنازل ومدارس للتعليم الحكومي، فضلاً عن عمليات الاعتداء والاختطاف والاغتيال التي تعرض لها شيوخ محليون ورؤساء بلديات وغيرهم من العناصر ذات النفوذ والتأثير المجتمعي.

• التطور العملياتي

الهجمات التي نفذها التنظيم تكشف عن درجة من التطور العملياتي؛ فبعد أن كان التنظيم يعتمد على الأسلحة الصغيرة وقذائف الهاون، بدأ يستخدم العبوات الناسفة؛ وذلك في أبريل 2017، وهو ما ظهر في هجمات للتنظيم داخل مالي. ويبدو أن هذا التطور كان ناتجاً عن تلقي المعرفة والقدرات التقنية من تنظيم القاعدة، بالإضافة إلى حصول التنظيم على المزيد من الموارد نتيجة لممارسة الأنشطة الإجرامية.

جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في الساحل الإفريقي

تبنى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، خلال العقود الماضية، استراتيجية للتمدد في منطقة الساحل الإفريقي وما وراءها، عبر الاستفادة من المظالم

المحلية القائمة في المنطقة، واستغلال السياقات القائمة لإقامة تحالفات محلية تعمل على إحداث توطين شبه دائم للتنظيم. ولم تكد الأوضاع تتدهور في مالي في عام 2012 حتى استدعى التنظيم هذه الاستراتيجية؛ حيث رأى زعيم التنظيم السابق «عبد المالك دروكدال» أن ما يجري في مالي بمنزلة «فرصة تاريخية» للتوسع والوجود الطويل الأمد في الساحل الإفريقي، ولكنه اعتقد أيضًا أن هذا الأمر يتطلب إقامة علاقات أعمق مع المجموعات المحلية الموجودة في شمال مالي، مع إمكانية إقامة تحالف معها.

لقد بدأت هذه الاستراتيجية تؤتي ثمارها، بشكل أو بآخر، في شهر مارس 2017 مع الإعلان عن تأسيس جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» نتيجة الاندماج بين جماعة أنصار الدين وجبهة تحرير ماسينا وإمارة منطقة الصحراء الكبرى وتنظيم المرابطون. وتولى قيادة التنظيم «إياد آغ غالي» زعيم جماعة أنصار الدين، وتعهد التنظيم بالولاء لقادة تنظيم القاعدة الرئيسيين وفرعها في المغرب الإسلامي وأمير طالبان في أفغانستان. وسرعان ما أصدر تنظيم القاعدة دعمه وتأييده للجماعة الناشئة حديثًا لتعبيرها عن الوحدة والتماسك. وبمرور الوقت، باتت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التنظيم الأكثر تعبيرًا عن استراتيجية القاعدة في منطقة الساحل، لا سيما مع الإشكالات التي واجهها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في السنوات الماضية، وفقدانه قائده التاريخي «عبد الملك دروكدال»، الذي قُتل في يونيو 2020 خلال عملية نفذتها القوات الفرنسية شمال غرب مدينة تساليت المالية على الحدود مع الجزائر.

1. الإطار الفكري

اعتبر «إياد آغ غالي» في تسجيل الفيديو الذي أعلن عن تأسيس الجماعة في مارس 2017 أن قادة القاعدة يمثلون النموذج الأمثل للجهاد، من وجهة نظره. وهذا التأثير بنموذج القاعدة يعني أن ثمة إطارًا فكريًا مشتركًا. ولذا طمحت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين إلى تقديم نفسها عبر محورين رئيسيين: أولهما رفض أنظمة الحكم القائمة التي لا تحتكم إلى الشريعة الإسلامية والمتحالفة مع القوى الغربية، من وجهة نظرهم، والعمل على تحويل المنطقة

إلى الشريعة الإسلامية؛ إذ حاولت الجماعة التكريس لهذه الرؤية من خلال خطابها؛ فعلى سبيل المثال، أصدرت الجماعة، من خلال ذراعها الإعلامية «الزلاقة»، تسجيل فيديو باسم «ردع الطغاة» في مايو 2017 يحاول أن يضيف الشرعية على أفكارها عبر تصوير الأنظمة الحاكمة في المنطقة، ومنها مالي، كأنظمة علمانية تعتمد على قوانين وضعية، وأن استمرار هذه الأنظمة في الحكم متوقف على دعم الغرب لها، ناهيك عن تسبب هذه الأنظمة في مشكلات اجتماعية واقتصادية حادة واضطهاد للمسلمين.

واتساقاً مع هذا المنحى، وتعبيراً عن رفض أنظمة الحكم القائمة، أصدرت الجماعة تسجيلاً لقاضي الجماعة آنذاك «أبي عبد الرحمن الصنهاجي» في فبراير 2018، في خضم الإعداد آنذاك للانتخابات الرئاسية في مالي عام 2018، لتقويض فكرة الانتخابات، ومطالبة المسلمين بالابتعاد عن مسار الانتخابات (غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية) التي تكرس لحكم الطغاة والعلمانيين. وينصرف المحور الثاني في خطاب الجماعة إلى محاولة تصوير نفسها كحركة جهادية، تقاتل ضد الاستعمار والقوى الغربية المتآمرة على العالم الإسلامي. وتستشهد الجماعة هنا بمحاولة إقامة الشريعة الإسلامية في شمال مالي، وهي التجربة التي أجهضت بفعل التدخل العسكري الفرنسي وتحالف الجيش المالي معه. ويمكن تتبع هذه السرديات دائماً في إصدارات الجماعة؛ فقد ظهر ذلك على سبيل المثال في مقاطع الفيديو التي نشرتها الجماعة في شهر مايو 2017 على قنواتها بتليجرام؛ إذ تضمنت المقاطع العمليات المسلحة التي نفذها التنظيم ضد قوات الأمن المالية، وعملية قصف المطار في تمبكتو. وأشارت المقاطع أيضاً إلى تصريحات أحد القادة العسكريين في التنظيم التي يؤكد فيها أن «المعركة في مالي موجهة أولاً وقبل كل شيء ضد القوات الفرنسية في مالي ثم ضد قوات الجيش المالي».

هذا القتال ضد القوات الغربية استدعى من الجماعة تهديد الأفراد المتعاونين معها؛ فقد أطلق التنظيم بياناً على تليجرام في 5 مارس 2018 استهله بالإشادة بالعملية المسلحة التي تمت في مدينة سومبي المالية يوم

27 يناير 2018، ثم انتقل إلى الإشارة إلى بعض العناصر المحلية التي تعقبت منفذي العملية لتحديد أماكن تمركزهم، ومن ثم مساعدة القوات المالية والفرنسية، التي يصفها البيان «بالمحتل الصليبي والمترد الصائل». وينتهي البيان إلى تحذير هذه العناصر من مساعدة القوات الفرنسية والمالية. كما انصرف هذا الخطاب إلى القوات الأممية «مينوسما» الموجودة في مالي؛ فالتنظيم ينظر إلى هذه القوات كقوات احتلال يجب قتلها؛ لذا تحتفي دعاية الجماعة بالهجمات المنفذة ضد هذه القوات.

2. البنية التنظيمية

يتسم الهيكل التنظيمي لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين بدرجة كبيرة من التعددية القيادية، ربما يكون «إياد غالي» زعيم أنصار الدين، هو أمير الجماعة، إلا أن هذه الإمارة مرتبطة بالتوافق مع القيادات الأخرى في التنظيم، وهم يشكلون نواب الأمير والمكون الأهم في مجلس شورى الجماعة. وقد ظهر هؤلاء القادة في فيديو إعلان تأسيس الجماعة، وهم «الحسن الأنصاري» ممثلًا لتنظيم المرابطون، و«يحيى أبو الهمام» و«أبو عبد الرحمن الصنهاجي» ممثلين بإمارة الصحراء، و«أمدادو كوكفا» زعيم جبهة تحرير ماسينا.

وأمام ندرة المعلومات المتاحة عن البنية التنظيمية لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، تظهر ملاحظتان أساسيتان تكشفان عن طبيعة هذه البنية؛ فمن جهة أولى، وبالرغم من أن ديناميات تكوين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، كتتنظيم دامج لتنظيمات أخرى، تفترض أن غياب أي من القيادات المؤسسة لا يعني تراجع تمثيل التنظيم الذي تمثله تلك القيادة في المستويات القيادية العليا؛ فإن غياب عدد من القيادات المؤسسة للجماعة يمكن أن يضعف بنية التنظيم، وخصوصًا مع التقارير التي تحدثت عن مقتل بعض هؤلاء القادة، مثل «الحسن الأنصاري» الذي قُتل في فبراير 2018، و«يحيى أبو الهمام» الذي كان يعتقد أنه النائب الأول لإياد غالي؛ حيث أعلنت القوات الفرنسية قتله في فبراير 2019. وبالرغم من أن القوات الفرنسية أعلنت قتل «أمدادو كوكفا» في نوفمبر 2018، فإنه ظهر في شهر مارس 2019 ليؤكد أنه لم يقتل، كما أعلنت

وزيرة الدفاع الفرنسية فلورانس بارلي، في نوفمبر 2019، عن مقتل القيادي في الجماعة «أبي عبد الرحمن الصنهاجي» في عملية للقوات الفرنسية داخل مالي خلال شهر أكتوبر 2019.

وتشير الملاحظة الثانية إلى استمرارية الفاعلية التشغيلية لهياكل التنظيمات المندمجة في جماعة نصرة الإسلام والمسلمين؛ فالجماعة تستفيد من الخبرات والهيكل التنظيمية المتاحة لدى كل من أنصار الدين، والمرابطون، وجبهة تحرير ماسينا، وإمارة الصحراء؛ فإمارة الصحراء تكتسب سمعتها الإرهابية من علاقتها وتبعيتها المباشرة لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، كما أن حركة أنصار الدين والتي ظهرت في أواخر عام 2011، واحدة من الحركات الرئيسية التي خاضت التمرد في شمال مالي، وتمتلك ظهيراً من الطوارق، كما أنها تتبنى استراتيجية لا مركزية عبر عدد من المقاتلين المنتشرين في مناطق مختلفة.

ويحظى تنظيم المرابطون هو الآخر بخبرة تاريخية في منطقة الساحل الإفريقي، ولا سيما في مالي؛ حيث ظهر التنظيم في 2013 نتيجة اندماج كتيبة المثلثين وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا. وتتمتع جبهة تحرير ماسينا، التي ينظر إليها كفرع لتنظيم أنصار الدين، بمكانة هامة في خريطة التنظيمات الإرهابية في مالي منذ ظهورها في عام 2015 على يد «أمدادو كوفو» الذي سعى إلى فتح جبهة جديدة في منطقة موبتي الواقعة في وسط مالي. وتستند الجبهة بصورة رئيسية إلى جماعة الفولاني، وتتبنى استراتيجية لا مركزية في عملياتها من خلال مقاتليها المنتشرين في مراكز (وحدات) متفرقة عبر وسط مالي. هذه القدرات التي تمتلكها التنظيمات المكونة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، تضيف إلى رصيد الجماعة، بشكل أو بآخر، سواء على المستوى العملياتي اللامركزي وتنفيذ الهجمات في نطاق جغرافي أكثر اتساعاً، أو حتى على مستوى المكون البشري للجماعة؛ حيث تحتفي الجماعة دائماً باشتغالها على مقاتلين من عرقيات مختلفة، مثل الطوارق والعرب والفولاني. مثل هذا التنوع يجعل الجماعة أكثر قدرة على فهم الديناميات الاجتماعية والاقتصادية القائمة والتفاعل معها وإمكانية اختراق المجتمعات العرقية.

3. العمليات والتمويل

تتمركز جماعة نصرة الإسلام والمسلمين بدرجة رئيسية داخل مالي (في الشمال خاصةً مع تنفيذ عمليات في الوسط) ولكن نشاطها يمتد إلى دول الجوار، وخاصةً تشاد والنيجر وبوركينا فاسو؛ فالجماعة تتعامل مع المنطقة ككل كساحة عملياتية لتنفيذ هجماتها، وتبرز ذلك الأمر بالوجود الفرنسي في المنطقة، وتعاون دول المنطقة معها. علاوة على ذلك، فإن الجماعة تستغل علاقاتها ببعض التنظيمات الموجودة في المنطقة لتنسيق العمليات؛ وذلك على غرار التعاون مع تنظيم أنصار الإسلام في تنفيذ هجمات إرهابية داخل بوركينا فاسو. وتتنوع أهداف العمليات المنفذة من قبل التنظيم لتشمل استهداف القوات الأجنبية والقوات العسكرية التابعة لحكومات المنطقة وبعض الميليشيات المحلية المدعومة من القوات النظامية، فضلاً عن استهداف بعض المواطنين الأجانب واختطافهم للحصول على فدية مقابل إطلاق سراحهم. وظهرت هذه الأنماط بعد تأسيس الجماعة بأيام قليلة؛ ففي شهر مارس 2017 هاجمت الجماعة قاعدة بوليكيسي العسكرية في وسط مالي، بالقرب من حدود بوركينا فاسو، لتقتل نحو 11 جندياً مالياً.

وفي الشهر ذاته (مارس 2017) تورطت الجماعة في مواجهات مع ميليشيا تابعة لمزارعي بامبارا في وسط مالي، وبررت هذه المواجهات بأن الميليشيا كانت مدعومة من الجيش المالي. وفي شهر يونيو 2017 هاجمت منتجعاً خارج باماكو يقيم به عدد من الغربيين، واحتجزوا بعض الرهائن الذين تم تحريرهم بعد تدخل من قوات تابعة للأمم المتحدة والقوات الفرنسية والمالية. وربما كان أبرز الهجمات التي نفذها التنظيم خارج مالي في شهر مارس 2018 حينما أعلنت الجماعة مسئوليتها عن الهجمات الإرهابية التي استهدفت مدينة واجادوجو عاصمة بوركينا فاسو في الثاني من مارس 2018، والتي تضمنت الهجوم على السفارة الفرنسية. وأشارت الجماعة في بيانها المنشور على تليجرام إلى أن الهجمات كانت ردّاً على الغارات الفرنسية على شمال مالي التي أدت إلى مقتل عدد من قادة التنظيم.

واعتمدت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في تمويل أنشطتها على شبكة متعددة من المصادر، تتمثل بدرجة كبيرة مع استراتيجية التمويل المتبعة لدى التنظيمات الإرهابية الأخرى في الإقليم، وإن كان يغلب على تمويل الجماعة التركيز على الأنشطة الإجرامية واختطاف الأجانب مقابل الفدية. وهذا النمط الأخير من التمويل استدعى توظيف الجماعة أدواتها الدعائية؛ فعلى سبيل المثال في شهريناير 2018 أطلقت الجماعة فيديو تسجيليًا على شبكة الإنترنت للراهبة الكولومبية «جلوريا سيسيليا نارفاز» التي اختطفت من قبل عناصر تابعة للتنظيم في شهر فبراير 2017 بجنوب مالي، وتطالب سيسيليا في التسجيل البابا «فرانسيس» بالتدخل لإطلاق سراحها.

وفي مارس 2018 أطلقت الجماعة عبر ذراعها الإعلامية «العزة» فيديو مشابهاً للفرنسية «صوفي بتروين»، قبل أن يتم إطلاق سراحها في أكتوبر 2020، التي تم اختطافها من مدينة جاو شمال مالي في ديسمبر 2016 من جانب عناصر تنظيم المرابطون قبل اندماجه في جماعة نصرة الإسلام. وقد حمل الفيديو الذي جاء بعنوان «save old sophie» إشارات إلى تدهور الحالة الصحية لبترولين التي ظهرت وهي مستلقية داخل خيمة وبجانبتها الأدوية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إطلاق سراح «بتروين»، في أكتوبر 2020، أثار العديد من التساؤلات حول طبيعة الصفقة التي تم التوصل إليها؛ إذ أشارت بعض التقارير إلى أن عملية إطلاق سراح بتروين، بجانب السياسي المالي «إسماعيل سيسيه» ورهينتين إيطاليتين، تمت بصفقة مبادلة بين زعيم «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين»، إباد آغ غالي والسلطات الفرنسية والمالية، وتم على إثرها إطلاق سراح 207 إرهابيين مع دفع مبلغ مالي.

ولا يمكن إغفال حقيقة أن ارتباط الجماعة بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي كان له انعكاس على استراتيجية التمويل الخاصة بالجماعة، سواء باللجوء إلى الأنشطة الإجرامية أو حتى الحصول على بعض الدعم المادي من جانب تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي؛ فالتنظيم اعتمد خلال السنوات الماضية على أنشطة إجرامية مثل الاختطاف مقابل الفدية، والاتجار غير

المشروع، والسرقعة. وهو ما جعل البعض يصف التنظيم بأنه أغنى التنظيمات التابعة للقاعدة. وتعددت التقديرات حيال الأموال التي يحوزها تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، فثمة تقدير رسمي جزائري يشير إلى أن التنظيم حصل على 130 مليون دولار تقريباً من عمليات تهريب المخدرات والفديات من 2007 إلى 2010. وقدرت الأمم المتحدة الميزانية السنوية للتنظيم بـ15 مليون دولار في عام 2014. وبصرف النظر عن مدى دقة التقديرات حول تمويل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، فالأمر المؤكد أن التنظيم لديه قدرة كافية لتوليد الدخل اللازم لمواصلة أنشطته، وكذلك دعم التنظيمات الموالية له على غرار جماعة نصرة الإسلام والمسلمين.

4. التكتيك الهجين

شهد عام 2021 تنامي اعتماد جماعة نصرة الإسلام والمسلمين على تكتيك هجين يحاول تجاوز فكرة التنظيم المسلح «الإرهابي»، ويحاول تقديم صورة للجماعة كفاعل سياسي يمكنه التفاوض مع الأطراف الأخرى. وارتبط هذا التكتيك بأربعة أبعاد رئيسية، أولها تأكيد قدرة التنظيم على إدارة المناطق الخاضعة لسيطرته، وبالتبعية تعويض تراجع السلطة المركزية في هذه المناطق والقيام ببعض وظائفها. فعلى سبيل المثال، أصدرت الجماعة، بتاريخ 21 يوليو 2021، بياناً ذكرت فيه شروعاتها في تنفيذ حملة أمنية تستهدف تطهير منطقة كيدال في مالي من المجرمين وقطاع الطرق. وأوضح البيان أن الحملة نجحت في القضاء على أحد المجرمين المتورطين في جرائم قتل وسطو وفساد، كما أكدت الجماعة «استمرارها في الحملة حتى يستتب الأمن وتعم الطمأنينة في نفوس الأهالي، وحثت كافة الناس على المشاركة في الحملة».

ومن جهة ثانية، سعت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين إلى تقديم صورة إيجابية له تنفي عنه التورط في بعض الهجمات الإرهابية التي تؤثر على سمعتها من وجهة نظرها. ولعل هذا ما اتضح من البيان رقم (173) الصادر عن الجماعة، في 8 يونيو 2021، الذي نفت خلاله التورط في تنفيذ الهجوم الذي وقع في بوركينافاسو، وأفضى إلى مقتل أكثر من 130 شخصاً. وقال

البيان إن «الجماعة تستنكر هذه الأعمال الشنيعة التي لم تمت بصلة إلى منهج المسلمين في الجهاد والقتال في سبيل الله الذي ما شرع إلا للدفاع عن المستضعفين من الناس».

المثير للانتباه أن هذا البيان كان موضع جدل كبير بين داعش والقاعدة، وربما أكد أيضاً حدة الصراع بينهما، فعقب هذا البيان، أصدر تنظيم داعش العدد (292) من صحيفة النبأ، الذي تضمن هجوماً على تنظيم القاعدة، والإيحاء بوجود انقسامات حادة داخلها؛ فقد جاء في الصحيفة تقرير بعنوان «القاعدة تتهرب من تبني عملياتها»، وأشار التقرير إلى «وجود خلافات حادة داخل صفوف القاعدة أدت إلى وقوع اشتباكات مسلحة بين مجموعات في منطقة (ماسينا)، بعد رفض قيادة الميليشيا تبني عدد من الهجمات التي قامت بها مجموعات في (بوركي فاسو)، ومنها الهجوم في يوم السبت 24 شوال على موقع ميليشيا «الدفاع الذاتي» المرتدة، ومنازل في قرية (صلحان) بمنطقة (سيبا). وقد خلف هذا الهجوم أكثر من 160 قتيلًا بينهم عدد من الأطفال والنساء». وأضاف التقرير: «لم تتبنَّ ميليشيا القاعدة هذا الهجوم، بل سارعت إلى نفي صلتها به! وزادت على ذلك بأن حاولت إلصاق تهمة قتل الأطفال والنساء بجنود الخلافة، وهو ما لا يتقصده المجاهدون حتى في قتالهم لهذه الميليشيات المرتدة».

ومن جهة ثالثة، كان لديناميات الصراع بين القاعدة وداعش تأثير على تحركات جماعة نصرة الإسلام والمسلمين؛ فخلال السنوات الماضية، لم تكن العلاقات بين التنظيمين خطية ذات طابع ثابت، وشهدت تقلبات بين الصراع والتنسيق؛ فالعديد من التقارير أشارت إلى أن ثمة لقاءات واجتماعات جرت بين قادة تنظيمي جماعة نصرة الإسلام والمسلمين الموالية للقاعدة، والدولة الإسلامية في غرب إفريقيا منذ أواخر عام 2017، وهي الاجتماعات التي ارتبطت بالتنسيق العملياتي وتحديد مساحات النفوذ الخاصة بكل تنظيم. وفي هذا السياق، تشير بعض التقارير إلى قيام التنظيمين بتنسيق بعض العمليات فيما بينهما من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية

أو المساعدة اللوجستية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك، الهجمات التي استهدفت مواقع عسكرية في كوتوجو ببوركينا فاسو أغسطس 2019. ولكن مع ذلك، بدأت العلاقة بين التنظيمين تأخذ منحى جديدًا، وغلب عليها طابع الصراع؛ حيث ظهرت مؤشرات حول الصراع الحاد بينهما منذ منتصف عام 2019 مع وقوع اشتباكات صغيرة النطاق بين عناصر التنظيمين، وهو ما أفضى إلى عقد اجتماع أزمة بين قادة التنظيمين في سبتمبر 2019، كان الهدف منه ترسيم الحدود الإقليمية وتوضيح المساحات المحظورة بين التنظيمين، لكن يبدو أن الاجتماع لم يتوصل إلى اتفاق؛ ما أدى إلى زيادة التوترات. وحسب بعض التقديرات، الصادرة في شهر سبتمبر 2020، فقد لقي ما لا يقل عن 300 مقاتل من التنظيمين مصرعهم في الصراع المتبادل بينهما منذ يوليو 2019، ناهيك عن امتداد الصراع بينهما لاستهداف بعض القيادات الميدانية، وهو ما فاقم التوترات بينهما وجعل خط الرجعة صعبًا على أقل تقدير في المدى القريب، وهو الأمر الذي ينعكس على خريطة التحالفات الإرهابية في الإقليم؛ لأنه سيدفع كل تنظيم إلى البحث عن عناصر ومجموعات موالية له تساعد في صراعه ضد التنظيم الآخر، وتؤمن له موردًا بشريًا إضافيًا يمكنه من تعويض العناصر التي يفقدها في الصراع. وفي سياق كهذا، تسعى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين إلى الحصول على حاضنة مجتمعية، أو على أقل تقدير إلى تجنب تشويه صورتها بهجمات دموية تسقط المدنيين، تسمح لها بتعزيز حضورها في المنطقة على حساب تنظيم ولاية غرب إفريقيا، وكذلك تنظيم داعش في الصحراء الكبرى الذي أعلن تنظيم داعش المركزي في شهر مارس 2019 اندماجه مع ولاية غرب إفريقيا.

ويرتبط البعد الرابع والأخير بأطروحات التفاوض السياسي التي أعلنتها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين؛ ففي مارس 2020 أعلنت عن استعدادها للتفاوض مع الحكومة المالية لكن بشرط خروج القوات الفرنسية وقوات الأمم المتحدة. لقد كان هذا الطرح بمنزلة محاولة من قبل الجماعة لتأكيد تمايزها عن تنظيم داعش، كما كشفت عملية إطلاق سراح الرهينة الفرنسية

«صوفي بتروين»، في أكتوبر 2020، بجانب السياسي المالي «سومايلا سيسيه»، ورهينتين إيطاليتين، في صفقة مبادلة مع زعيم «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين» إياد آغ غالي، عن وجود قنوات للتواصل بين السلطات الفرنسية والمالية والجماعة، وهو أمر يعزز من طرح خيار التفاوض السياسي. أضف إلى ذلك، فإن التحولات الإقليمية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان؛ أكسبت خطاب الجماعة التفاوضي المزيد من الزخم، حتى إن الجماعة حاولت استغلال هذا الأمر من أجل توسيع حضورها في منطقة الساحل الإفريقي، وربما استنساخ تجربة حركة طالبان الأفغانية. ولعل هذا ما كشف عنه البيان المشترك الصادر عن الجماعة وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، في 23 أغسطس 2021، لتهنئة الشعب الأفغاني بالانسحاب الأمريكي وتأكيد أهمية الجهاد في التخلص «من درك التبعية والتخلف والوصول إلى الريادة والتقدم».

تنظيم داعش في الصحراء الكبرى

تعتبر ظروف نشأة تنظيم داعش أو الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، كأحد الولايات التابعة لداعش، عن ديناميات التنافس بينه وبين القاعدة وما أنتجته من التحول في الولاءات التنظيمية لدى الفواعل الإرهابية؛ فقد بدأت الإرهاصات الأولى للتنظيم في شهر مايو 2015 عندما بايع «عدنان أبو وليد الصحراوي» القيادي آنذاك في تنظيم المرابطون الذي كان يعتقد أنه أمير التنظيم حينها، زعيم داعش السابق «أبو بكر البغدادي» وأعلن أن البيعة صادرة عن تنظيم المرابطون ككل. وأثارت هذه المبايعة غضب القيادي البارز في التنظيم صاحب العلاقة التاريخية بتنظيم القاعدة «مختار بلمختار» الذي أكد أن بيعة الصحراوي بمنزلة قرار فردي، ولا يمكن له التحدث باسم التنظيم ككل، لتقع أزمة داخلية وانشقاق بين فصيل مؤيد لتنظيم القاعدة بقيادة بلمختار، وفصيل آخر مؤيد لداعش يقوده الصحراوي حينها. ومن ثم، انفصل الصحراوي بمجموعته معلناً عن تنظيم الدولة الإسلامية في مالي الذي أصبح اسمه فيما بعد «الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى».

1. التحالف مع داعش

بالرغم من أن «الصحراوي» أعلن عن مبايعته زعيم داعش، فإن الأخير لم يسارع إلى قبول هذه المبايعة؛ نظرًا إلى اعتقاده أن تنظيم الصحراوي لا يمتلك الموارد الكافية لتنفيذ هجمات مؤثرة تعزز من رصيد داعش في منطقة الساحل الإفريقي. ومع ذلك، فبعد خروج الصحراوي والفصيل المؤيد له من تنظيم المرابطون، سعى إلى إثبات جدارته من خلال تنفيذ عدد من الهجمات الإرهابية ربما كان أهمها في أواخر عام 2016 في المنطقة الحدودية بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر؛ حيث نفذ التنظيم ثلاث هجمات خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، في بوركينا فاسو، وفي النيجر خلال شهر أكتوبر 2016 حينما حاول التنظيم اقتحام سجن كوتوكالي الشديد الحراسة في نيامي.

دفعت هذه الهجمات تنظيم داعش المركزي إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بفصيل الصحراوي، أو ما بات يعرف بالدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وبدأت إمكانية الاعتماد عليه كحليف يسهم في تعزيز حضور داعش في الساحل الإفريقي. وخلال شهر أكتوبر 2016 أظهر التنظيم، بشكل أو بآخر، تبعية الصحراوي ومجموعته لتنظيم داعش المركزي؛ حيث نشرت صحيفة النبأ، الصادرة عن داعش، في عددها 53 خبرًا بعنوان «كتيبة المرابطون تباع أمير المؤمنين» وذكر الخبر أن كتيبة المرابطون العاملة في شمال مالي والنيجر بايعت زعيم الدولة الإسلامية وانضمت إلى التنظيم.

واستند الصحراوي إلى سرديات متشابهة لتلك التي تتبناها الحركات الإرهابية الأخرى في المنطقة؛ حيث السعي إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ومواجهة الأنظمة العلمانية الحاكمة ومؤسساتها والقوى الغربية الاستعمارية التي تتآمر على المسلمين. ظهر ذلك، على سبيل المثال، في مبايعته لداعش حينما برر المبايعة بالسعي إلى «التوحد وراء دولة الخلافة في مواجهة الهجمة الصليبية العالمية التي تستهدف الإسلام والمسلمين». هذا الطابع النضالي المتخيل لدى الصحراوي وتنظيمه تم التكريس له وتدعيمه من قبل تنظيم داعش المركزي ودعايته. ويمكن الإشارة هنا إلى العدد 175

من صحيفة النبأ الصادرة عن داعش؛ فقد أفردت الصحيفة صفحتين لتقرير عن الأوضاع فيما أطلقت عليه منطقة الصحراء الكبرى وتصوير تفاعلات الصراع، من وجهة نظر التنظيم، فضلاً عن التعرض للدور الذي يقوم به «جنود الدولة الإسلامية» هناك.

الأمر الملاحظ في هذا التقرير أنه سعى إلى تفكيك الصراع في المنطقة عبر مستويات مختلفة تبدأ باستدعاء رواية الهوية الإسلامية المهددة من قبل القوى الغربية الاستعمارية «الصليبية» والأنظمة العلمانية الحاكمة والحركات المسلحة المتحالفة معها، وعلى وجه التحديد حركتنا «طوارق إمغاد» و«خلاص أزواد». وينتقل بعد ذلك التقرير إلى الدور الذي يلعبه تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في مواجهة هذه القوى، وتم استدعاء عدد من الهجمات التي نفذها التنظيم مثل هجوم كمين «تونجو تونجو» في النيجر خلال شهر أكتوبر 2017 الذي أدى إلى مقتل جنود أمريكيين ونيجريين. والهجوم على القوات الفرنسية قرب بلدة أكابار في مالي خلال شهر مارس 2019.

يعكس هذا التقرير اهتمام داعش بتنظيم الصحراوي بوصفه أداة يمكن من خلالها التمدد في الساحل الإفريقي بعد فقدان أراضيها داخل سوريا والعراق، وتدعيماً لقدرتها التنافسية في مواجهة تنظيم القاعدة، وخصوصاً بعد ظهور جماعة نصرة الإسلام والمسلمين كحركة موحدة تعمل تحت مظلة القاعدة. وقد أكد ذلك زعيم داعش «أبو بكر البغدادي» في الفيديو الذي ظهر فيه خلال شهر أبريل 2019 حينما ذكر بالاسم «عدنان أبو وليد الصحراوي»، ودعا الله أن يحميه، وطالبه أيضاً بتكثيف هجماته ضد فرنسا وحلفائها من أجل الثأر لما جرى في سوريا والعراق.

2. قيادة التنظيم والقوة البشرية

ربما لا تتوافر الكثير من المعلومات عن الديناميات الداخلية في تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وطبيعة بنيته التنظيمية، إلا أنه يمكن اعتبار الصحراوي كان يشكل العنصر الأهم في هذه الديناميات؛ وذلك قبل

أن يتم الإعلان عن قتله في عملية للقوات الفرنسية في سبتمبر 2021؛ حيث اعتمد الصحراوي على عدد من القادة في إدارة أنشطة التنظيم وأهمهم أبو بكر تشابوري الذي يرد اسمه في قوائم الإرهاب الأمريكية.

وتشير التقارير إلى إن «تشابوري» قاد هجوم التنظيم على جنود الحرس الوطني في النيجر في نوفمبر 2016. كما يأتي «دوندون تشيفو» Doundoun Cheffou ضمن قائمة القيادات الهامة في التنظيم، ويعتقد أنه كان المسؤول عن هجوم كمين «تونجو تونجو» في النيجر خلال شهر أكتوبر 2017 وقتله عددًا من الجنود الأمريكيين. وهناك بعض التقارير غير المؤكدة تحدثت عن اعتقاله خلال عام 2018. كما طرح اسم «عبد الحكيم الصحراوي» كأحد القيادات الهامة في التنظيم، ولكن ذكرت تقارير أنه توفي بسبب المرض في مايو 2021. وكذلك يحضر في قائمة القيادات الهامة للتنظيم اسم «سادو إدريس تامبورا» Sadou Idrissa Tamboura، وهو من بوركينا فاسو من مقاطعة سوم.

ويعتمد تنظيم داعش في الصحراء الكبرى على مقاتلين من الفولاني (النسبة الغالبة) بجانب عناصر من الطوارق والعرب، وتتباين التقديرات حول القوة البشرية للتنظيم، وإن كانت أكثر التقديرات شيوعًا تذكر أن التنظيم في يوليو 2018 كان يضم نحو 425 مقاتلاً، كان هناك 300 منهم انضموا مباشرةً إلى الصحراوي. ثم بعد ذلك تعززت هذه القوة البشرية بعد انضمام كتيبة صلاح الدين بزعامة «سلطان ولد بادي» إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، فضلاً عن مجموعة من مقاتلي الفولاني انفصلت عن جبهة تحرير ماسينا وانضمت إلى داعش خلال شهر فبراير 2018. وبالرغم من أن «سلطان ولد بادي» تم اعتقاله في شهر أغسطس 2018 من قبل القوات الجزائرية، لا توجد مؤشرات عن انفصال كتيبة صلاح الدين عن تنظيم الدولة الإسلامية. كما ذكرت بعض التقارير أن هناك عناصر إرهابية انشقت في السنوات الماضية عن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وانضمت إلى تنظيم داعش في الصحراء الكبرى،

وخصوصًا بعد الهجمات الضخمة التي نفذها التنظيم على غرار هجوم قاعدة إيناتيس العسكرية في النيجر، ديسمبر 2019.

وتجدر الإشارة إلى أن حالة الغموض حول هيكلية التنظيم وقيادته، قد تزايدت خلال السنوات الأخيرة نتيجة لمتغيرين رئيسيين: أولهما إعلان تنظيم داعش دمج كل من تنظيمي ولاية الدولة الإسلامية «داعش» في غرب إفريقيا، والدولة الإسلامية «داعش» في الصحراء الكبرى في شهر مارس 2019، بحيث باتت العمليات المنفذة منهما تدرج في دعاية التنظيم تحت شعار أنشطة ولاية غرب إفريقيا، وهو أمر أثار العديد من التساؤلات حول أنشطة تنظيم داعش في الصحراء الكبرى، وإن كان البعض رأى في هذا الدمج مجرد دمج شكلي لم يؤثر على تحركات وأنشطة فصيل الصحراوي. بينما اتصل المتغير الثاني بفقدان التنظيم قائده التاريخي «أبو وليد الصحراوي»، في سبتمبر 2021 في عملية للقوات الفرنسية؛ إذ جعل هذا الأمر يتشكك في مستقبل التنظيم، وخصوصًا مع الحملة التي تقودها فرنسا ودول الساحل ضد التنظيم الذي تعتبره التهديد الإرهابي الأكبر في المنطقة. كما بدا أن التنظيم لم يحسم أمر الانتقال القيادي سريعًا.

3. العمليات والتمويل

على غرار التنظيمات الإرهابية الأخرى الفاعلة في منطقة الساحل، فإن تنظيم داعش في الصحراء الكبرى يعتمد على الأنشطة الإجرامية كمصدر رئيسي للتمويل. وهذه الأنشطة تشمل - على سبيل المثال - الخطف مقابل الفدية والسرقة والابتزاز لبعض المجتمعات المحلية بذريعة الحماية، وتهريب المواد مثل السجائر والمخدرات. وتشير العمليات الإرهابية المنفذة من قبل التنظيم إلى حالة من الانتشار الجغرافي في مالي والنيجر وبوركينا فاسو. وينشط التنظيم في منطقتي ميناكا وجاو شمال مالي، ومنطقة تيلايري في النيجر بالإضافة إلى مقاطعة أودالان في بوركينا فاسو. وهذا التمدد الإقليمي المستند إلى ضعف الحدود بين الدول الثلاثة وإمكانية اختراقها، منح التنظيم القدرة على تنفيذ هجمات متنوعة بتكتيكات

مختلفة تشمل استخدام مدافع الهاون والمدافع الرشاشة الثقيلة والشاحنات المحملة بالمتفجرات والعمليات الانتحارية.

وتستهدف عمليات التنظيم القوات العسكرية وقوات الشرطة في البلدان التي تنشط فيها، مالي والنيجرو وبوركينا فاسو، وكذلك القوات الفرنسية والأمريكية والقوات الأممية في المنطقة. ويدخل التنظيم أيضًا في مواجهات مسلحة مع الحركات المسلحة في مالي المتحالفة مع القوات المالية والفرنسية، التي يطلق عليها داعش قوات الصحوات، وعلى وجه التحديد حركتا «طوارق إمغاد» و«خلاص أزواد». وهنا يعتمد التنظيم في مواجهته لهذه الحركات على المواجهات المسلحة الجماعية، وعمليات اغتيال قياداتها.

4. العلاقة بالقاعدة

يكشف مسار العلاقة بين الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وتنظيم القاعدة والتنظيمات التابعة له، عن تغير أنماط العلاقة بين الطرفين بحيث يصعب معه افتراض نمط أحادي لهذه العلاقة؛ فقد استحضرت هذه العلاقة في مرحلة ما نمط الصراع المباشر، وخصوصًا عقب إعلان «أبو وليد الصحراوي» مبايعته زعيم داعش؛ إذ خرج «مختار بلمختار» ليعلن رفضه هذه البيعة، ثم نشب صراع داخل جماعة المرابطون، بين فصيل مختار بلمختار وفصيل الصحراوي. وفي تلك الآونة، أشارت بعض المصادر إلى أن مجموعة بلمختار حاولت اغتيال الصحراوي، كما تحدثت تقارير عن وقوع اشتباكات مسلحة بين مجموعة بلمختار ومجموعة الصحراوي في جاو منتصف عام 2015.

صحيح أن نمط الصراع يمكن أن يتعزز بفعل التنافس التنظيمي بين القاعدة وداعش، وكذلك الاشتراك في المناطق العملية. لكن نمط التعايش، وفي بعض الحالات التعاون، ظهر أيضًا في العلاقة بين الطرفين، لا سيما مع التداخل الإثني والقبلي بين التنظيمين، ناهيك عن الضغوط الخارجية المفروضة على التنظيمات الإرهابية؛ فهذه الضغوط يمكن أن تشكل مدخلًا للتنسيق بين التنظيمين، وهو ما ظهر مثلًا خلال شهر فبراير 2019 حينما

استهدفت حملة منسقة من قبل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم داعش في الصحراء الكبرى حركتي «طوارق إمغاد» و «خلاص أزواد» في منطقتي جاووميناكا في مالي.

ولكن في التحليل الأخير، يحتمل أن يكون نمط الصراع هو النمط الغالب على العلاقة بين التنظيمين خلال الفترة القادمة؛ لأن الخطاب الذي يستخدمه كل طرف منهما يصطدم بالآخر؛ فعناصر تنظيم القاعدة تنظر إلى تنظيم داعش ووكلائه، على غرار تنظيم داعش في الصحراء الكبرى، كتنظيم دموي لا يتبع عقيدة دينية صحيحة. وفي المقابل يصف عناصر داعش تنظيم القاعدة بالضلال، بل في بعض الأحيان يصف بعض قادة القاعدة بالمرتدين؛ فعلى سبيل المثال، وصف «الصحراوي»، قبل مقتله، في حوار له مع صحيفة النبا الداعشية، زعيم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين «إياد غالي» بـ«المرتد الذي يخطو خطى الحكومة المالية المرتدة»، وأضاف: «في بورкина فاسو تطوع تنظيم قاعدة الردة لخوض حرب متزامنة ضد جنود الخلافة، متجاوزاً خلافاته وحروبه مع الميليشيات النصرانية والوثنية، لينج بألاف من أبناء قبائل الفولاني في حرب ضد المجاهدين بحجة أنهم خوارج».

يحتمل أيضاً أن يشكل غياب «الصحراوي» عن قيادة تنظيم داعش في الصحراء الكبرى دافعاً لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين من أجل مضاعفة ضغوطها على عناصر التنظيم لإضعاف نفوذهم. ولكن مع ذلك، سيظل هناك مساحة من الحذر في التعاطي مع هذا السيناريو؛ لأن تنامي الحديث عن استعداد جماعة نصرة الإسلام للتفاوض مع الحكومة المالية قد يكون له تأثير سلبي على التماسك الداخلي في الجماعة، وخاصةً أنه يمنح داعش وفرعه في الصحراء الكبرى، الفرصة للترويج لخطابه المناهض للقاعدة، الذي يصفها بأنها قد «تتنازل عن الجهاد مقابل الحصول على مكاسب سياسية»، على غرار حركة طالبان الأفغانية، وهو ما قد يدفع في نهاية المطاف إلى انتقال بعض العناصر من جماعة نصرة الإسلام إلى تنظيم داعش في الصحراء الكبرى. علاوةً على ذلك، قد تسعى داعش إلى ابتكار آليات جديدة للشراكة والتشبيك بين

عناصرها في الصحراء الكبرى وغرب إفريقيا؛ لعل ذلك يدعم قدرات التنظيمين في مرحلة ما بعد فقدان القيادات التاريخية «أبوليد الصحراوي» و «أبو مصعب البرناوي».

خاتمة

يكشف تناول خريطة التنظيمات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقي عن مشهد بالغ التشابك، ازداد تعقيداً بمرور الوقت عبر سلسلة متتالية من الاندماجات والانشقاقات الناتجة عن سيولة البنية التنظيمية للعديد من هذه الكيانات، فضلاً عما يضيفه البعد الأيديولوجي من توترات عميقة. وعلى الرغم من أهمية تصفية عدد من كبار قيادات التنظيمات الإرهابية المختلفة في الساحل التي بلغت ذروتها في عام 2021، إلا أن هذا العامل وحده لا يتيح فرصة حقيقية للحديث عن انحسار للإرهاب في الإقليم بعد ما اكتسبه في السنوات الماضية من قدرة كبيرة على الانتشار في نطاقات جغرافية أوسع، وبناء ارتباطات عميقة مع المكونات الاجتماعية والتنظيمات الإجرامية الناشطة فيها. وتبقى خريطة التنظيمات الإرهابية في الساحل عرضة للمزيد من أوجه التغير في الفترة المقبلة، بفعل تأثيرات الجوار الإقليمي في ليبيا شمالاً وفي عمق القارة الإفريقية جنوباً، وهو ما قد يفرض بدوره المزيد من التحديات على جهود مكافحة الإرهاب في إقليم الساحل الإفريقي المضطرب.

المراجع

1. Marc-Antoine Pérouse de Montclos (Ed), "Boko Haram: Islamism, politics, security and the state in Nigeria", (Netherlands: Ipskamp Drukkers, 2014).
2. Abdulbasit Kassim, "Boko Haram's Internal Civil War: Stealth Takfir and Jihad as Recipes for Schism", in: Jacob Zenn (Ed), "Boko Haram beyond the Headlines: Analyses of Africa's Enduring Insurgency", (Combating Terrorism Center at West Point, May 2018).
3. Atta Barkindo, "Understanding Boko Haram's Factional Structure", IHS Jane's Terrorism and Insurgency Monitor, May 2016.
4. Jason Warner and Charlotte Hulme, "The Islamic State in Africa: Estimating Fighter Numbers in Cells across the Continent", ctc sentinel, August 2018, Volume 11, Issue 7, accessible at, <https://ctc.usma.edu/islamic-state-africa-estimating-fighter-numbers-cells-across-continent/>
5. Freedom Onuoha, "Boko Haram And The Evolving Salafi Jihadist Threat In Nigeria", in: Marc-Antoine Pérouse de Montclos (Ed), op.cit, p.p 161-162.
6. Omar S Mahmood and Ndubuisi Christian Ani, "Factional Dynamics within Boko Haram", ISS Research Reiss Research Report, July 2018, p.22, accessible at, <https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/2018-07-06-research-report-2.pdf>
7. Jacob Zenn and Caleb Weiss, "Ansaru Resurgent: The Rebirth of Al-Qaeda's Nigerian Franchise", Perspectives On Terrorism, Volume 15, Issue 5, octobr2021.
8. Mohammed Hafez, "The Crisis within Jihadism: The Islamic State's Puritanism vs. al-Qa`ida's Populism", CTC SENTINEL, volume 13, issue 9, September 2020.
9. jacob zenn, "Boko Haram's Expansionary Project in Northwestern Nigeria: Can Shekau Outflank Ansaru and Islamic State in West Africa Province?", July 28, 2020, accessible a, <https://jamestown.org/program/boko-harams-expansionary-project-in-northwestern-nigeria-can-shekau-outflank-ansaru-and-islamic-state-in-west-africa-province/>
10. Jacob Zenn, "Boko Haram's Moderate Streak and Nigeria's Counter-terrorism Conundrum", Report n. 22, September 2021, <https://eeradicalization.com/wp-content/uploads/2021/09/Jacob-Zenn-Boko-Haram-Report.pdf>
11. JACOB ZENN, "Cooperation or Competition: Boko Haram and Ansaru After the Mali Intervention", MARCH 2013, accessible at, <https://ctc.usma.edu/cooperation-or-competition-boko-haram-and-ansaru-after-the-mali-intervention/>
12. Jacob zenn, "Negotiating With Jihadists in the Sahel and Nigeria", June 14, 2020, <https://www.lawfareblog.com/negotiating-jihadists-sahel-and-nigeria>
13. Jacob Zenn, "Leadership Analysis of Boko Haram and Ansaru in Nigeria", February 2014, accessible at, <https://ctc.usma.edu/leadership-analysis-of-boko-haram-and-ansaru-in-nigeria/>

14. Jacob Zenn, "The Return of al-Qaeda's Faction in Nigeria: What's Going on in Zamfara?", *Terrorism Monitor*, March 25, 2019, accessible at, <https://jamestown.org/program/the-return-of-al-qaedas-faction-in-nigeria-whats-going-on-in-zamfara/>
15. Jacob Zenn, "Boko Haram Factionalization: Who are Islamic State in West Africa Province (ISWAP) Fighters in Niger and Chad?", June 14, 2019, accessible at, <https://jamestown.org/program/boko-haram-factionalization-who-are-islamic-state-in-west-africa-province-iswap-fighters-in-niger-and-chad/>
16. Andrew McGregor, "Islamist Insurgency in Burkina Faso: A Profile of Malam Ibrahim Dicko", April 30, 2017, accessible at, <https://www.aberfoylesecurity.com/?p=3908>
17. international crisis group, "The Social Roots of Jihadist Violence in Burkina Faso's North", 12 October 2017, accessible at, <https://d2o71andvipowj.cloudfront.net/254-the-social-roots-of-jihadist-violence-in-burkina-faso-s-north.pdf>
18. Ryan Cummings, "A Jihadi Takeover Bid in Nigeria? The Evolving Relationship between Boko Haram and al-Qa`ida", december 2017, Volume 10, Issue 11, accessible at, <https://ctc.usma.edu/a-jihadi-takeover-bid-in-nigeria-the-evolving-relationship-between-boko-haram-and-al-qaida/#reference1>
19. International Crisis Group, "Speaking with the "Bad Guys": Toward Dialogue with Central Mali's Jihadists", 28 May 2019, accessible at, <https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/mali/276-speaking-bad-guys-toward-dialogue-central-malis-jihadists>
20. Malik Samuel, "Islamic State fortifies its position in the Lake Chad Basin", 13 JUL 2021, accessible at, <https://issafrica.org/iss-today/islamic-state-fortifies-its-position-in-the-lake-chad-basin>
21. ICT Jihadi Monitoring Group, " summary of Information on Jihadist web sites, the first half of July 2015 ", International Institute for Counter terrorism, 07/02/2016, p.46 (pdf), accessible at, <https://bit.ly/3nVExt7>
22. ICT Jihadi Monitoring Group, " summary of Information on Jihadist web sites, the first half of august 2015 ", International Institute for Counter terrorism, 10/03/2016, p.59 (pdf), accessible at, <https://bit.ly/2ZWWQGI>
23. ICT Jihadi Monitoring Group, " periodical review : summary of Information from jihadi forums, the first half of July 2012 ", International Institute for Counter terrorism, 6/8/2012, p.15 (pdf), accessible at, <https://bit.ly/3nYQcHB>
24. al-Hidāyyah Foundation presents a new video message from Jamā'at Ansār al-Muslimīn Fi Bilād al-Sūdān: "God Is Our Master", January 29, 2015, accessible at, <https://bit.ly/3k6FQo5>
25. jihadology, "New video message from Jamā'at Nusrat al-Islām Wa-l-Muslimīn: "Save Old Sophie", March 1, 2018, accessible at, <https://bit.ly/3k6Mt9O>

26. ابننا الشيخ أبي يوسف البرناوي، «خُذع الـورم: من الخوارج الشيكاوية ببـيعة أهل الكرم»، (قناة الحقائق للإعلام، 2018).

27. جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، «بيان وتحذير»، 5 مارس 2018، متاح على، <https://bit.ly/3o1Rul2>.
28. مؤسسة الزلاقة، تسجيل فيديو «ردع الطغاة»، 17 مايو 2017، متاح على، <https://bit.ly/3EKnUY3>.
29. نص ميثاق جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان، متاح على موقع الإسلاميون، <https://bit.ly/3H2rRtl>.
30. أعداد متنوعة من صحيفة النبأ الداعشية.

د. رغدة البهي*

مقدمة

يعد الردع ممارسة قديمة قَدَم أنظمة توازن القوى، وقد قامت تلك الأنظمة على حتمية الصراع الذي لا تمليه المصالح القومية النسبية للدول فحسب، بل ينبع في الأساس من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول أيضًا. وقد وُصِفَت نظرية الردع في تلك المرحلة بكونها تقليدية، تميزًا لها عن الردع النووي القائم على الأسلحة النووية؛ فقد اكتسب الردع، في ظل الأسلحة النووية، معنى أكثر عمقًا عما كان عليه في عصر الأسلحة التقليدية. فقد قامت الاستراتيجية النووية على فكرة "الردع النووي المتبادل". ومع تعقّد البيئة الأمنية الدولية في ظل الأحادية القطبية، تعددت الدعوات المطالبة بمراجعة الردع ومد أواصره النظرية إلى تهديدات جديدة، وفي مقدمتها الإرهاب، في إطار ما يعرف باسم ردع الفاعلين العنيفين من غير الدول.

*مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
رئيس وحدة الأمن السيبراني بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وفي هذا الإطار، تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية؛ يحلل أولها مفهوم الردع على اختلاف تعريفاته، مع استعراض افتراضاته وأبرز متطلباته، ويناقش ثانياً مفهوم ردع الفاعلين العنيفين من غير الدول مع أخذها في الاعتبار بالقيود التي ترد عليه، ويتطرق ثالثاً إلى حالة الساحل الإفريقي باعتباره حالة دراسية بارزة تسعى الدراسة من خلالها إلى تفسير عجز الردع عن تحقيق أهدافه المرجوة والتصدي للإرهاب، مع تسليط الضوء على خصوصية تلك الحالة الدراسية؛ لكونها بيئة حاضنة لعدد من التنظيمات الإرهابية الكبرى.

مفهوم الردع وافتراضاته ومتطلباته

يرتبط الردع بالتلويح باستخدام القدرة التقليدية لإيقاع التأثير المطلوب في الخصم وتحقيق أهداف مطلوبة ومحددة عجزت أدوات السياسة الأخرى عن تحقيقها. وفي هذا الصدد، يُعرفه الجنرال "أندريه بوفر" بأنه "منع دولة معادية من اتخاذ قرار باستخدام أسلحتها، أو هو - بصورة أعم - منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديداً كافياً حيالها. والنتيجة التي يراد الحصول عليها بواسطة التهديد هي نتيجة سيكولوجية نفسية"⁽¹⁾.

وعليه، يتضح من هذا التعريف أن الردع يُستخدم بوصفه سياسةً وأسلوباً في العمل الاستراتيجي. أما الردع من حيث كونه سياسة فهو ينصرف إلى نقل موقف معين أو نية ما إلى الخصم من أجل العدول عن فعل يريد المباشرة فيه. وعلى الرغم من الذبوع الذي يتمتع به تعريف "بوفر"، فإنه يقصر الردع على الجانب العسكري أو استخدام القوة المسلحة فقط بغية الحصول على التأثير المطلوب، في حين لا يقتصر الردع على القوة العسكرية فحسب؛ وذلك وفقاً لكل من "بول هاث" و"بروس" اللذين يُعرّفان الردع بأنه "محاولة من صانعي القرار في دولة ما لإجبار صانعي القرار في دولة أخرى على التجاوب مع مطالبهم"⁽²⁾.

ويعتمد الردع على ركنين أساسيين: أحدهما مادي والآخر معنوي؛ ففي حين ينطوي الأول على تأمين كل مقتضيات القدرة ومستلزماتها على إنزال العقاب على نحو لا يقبل الشك؛ يتضمن الثاني بُعدًا سيكولوجيًا -نفسياً غايته إيقاع التأثير النفسي في الخصم من خلال إقناعه بجدوى الانصياع للطرف الرادع، وإلا فسيتلقى عقاباً لن يكون بمقدوره تحمل كلفته. وامتناع الخصم عن المباشرة في العمل هو في الواقع مُتأتى من نتيجة إدراكه كلفة المخاطر التي قد يتعرض لها. وبذلك ينطوي الردع على عملية حسابية أو موازنة عقلانية تقارن بين المغامرات التي يمكن الحصول عليها أو المنافع التي يمكن جنيها وبين الخسائر التي يجب دفعها أو تحمّلها من جرّاء الإقدام على عمل لا يكون موضع رضا أو قبول الطرف الرادع. فالردع هو -أولاً وقبل كل شيء- فعل يستهدف عقل الخصم لا فعله؛ حيث يُنتج التأثير على إدراكه امتناعاً عما ينوي القيام به. ويكون التهديد باستخدام القوة جزءاً متمماً ولا غنى عنه لإيقاع التأثير المرغوب في الخصم⁽³⁾.

وهناك من يُعرّف الردع بأنه "منع جهة أو طرف من القيام بعمل أو سلوك عن طريق التهديد". وعلى الرغم من أن هذا التعريف يحدد الردع بامتلاك الإمكانات المادية بغية التحكم في الآخرين وفرض إرادته عليهم (أي استخدام دبلوماسية القوة)؛ فإنه لم يُشير إلى وسائل التهديد التي يمكن أن تكون معنوية، مع وجوب التركيز على أن التهديد لغة تتطلب من الرادع والمرتدع أن يفهم كل منهما الآخر من خلال "الإدراك" الذي يُعد مسؤولية ثنائية يتم تأمينها من خلال إيصالات مباشرة وغير مباشرة لفهم الرسائل الرادعة.

وعليه، يمكن القول إن أدوات الردع عديدة ومختلفة، تتنوع بين الإيحاء إلى الطرف الآخر أو إفهامه بعدم الرضا عن موقف أو نشاط معين، مصحوباً بإمكانية التحرك لوقفه، بالركون إلى ما يمتلكه الطرف الأول من قدرات مادية ومعنوية تتيح له عرض القوة أو التلويح باستخدامها لإيقاع أقصى تأثير نفسي يضع الطرف الذي يُراد ردُّه في موقف يضطر معه إلى الامتناع عن القيام بفعل ما. وهذا يعني أن الردع لا يُشترط فيه أن يعتمد على القوة

العسكرية فحسب؛ ولذلك يعرفه "جلين سنايدر" بقوله: "إن الردع ما هو إلا الناحية السلبية من القوة السياسية.. إنه القدرة على الردع مقابل القوة على القهر أو الإيجابار. ويقوم طرف بردع آخر عن عمل شيء عن طريق التهديد الظاهري أو الضمني باستخدام بعض الامتياز في حالة القيام بالعمل المُحرّم أو عن طريق التعهد بالمكافأة في حالة عدم القيام به".

ومن منطلق أن الردع علاقة تنشأ بين طرفين، فإنه بهذا يعمل على درء مخاطر الحرب المحتملة، بالمحافظة على القوات والأسلحة بمستوى تأهب كمي ونوعي، وعلى نحو يُمكن من إقناع الخصم بأن تكلفته ستفوق أي مكاسب يطمح إلى تحقيقها. وهو ذات المعنى الذي يذهب إليه من يُعرّف الردع بأنه "منع الأطراف من اللجوء إلى القوة لتحقيق أغراضها، أو هو فن عدم استخدام القوة على الرغم من اتخاذ القرار باستخدام أسلحتها، أو منع تلك الأطراف من الإقدام على الفعل أو رد الفعل إزاء موقف معين"⁽⁴⁾. ومما سبق، يمكن القول إن القدرة المادية ليست كافية على الرغم من أهميتها الحاسمة؛ إذ تزداد أهمية الجوانب النفسية التي تؤثر في الطرف الآخر، وتحمل درجة عالية من المصادقية تدفعه إلى الاستجابة⁽⁵⁾.

كما يمكن القول إن الردع يفترض أن الدولة فاعل عقلائي يستعين بحسابات المكسب والخسارة فيما يخوضه من صراعات؛ فإن كانت الخسائر المُتكبّدة أكبر من المكاسب المُتوقّعة، فسترتدع الدول عن الإقدام على خطوات عدوانية في مواجهة خصومها. وبذلك، تجد نظرية الردع جذورها في نظريات الاختيار العقلاني ونماذج اللعبة النظرية لصنع القرار؛ إذ تفترض أن قادة الدولة يقارنون بين الفائدة المرجوة من استخدام القوة العسكرية والخسائر المُتكبّدة من ورائها. ومن ثم، يقع اختيارهم على ما يُعظّم منفعتهم العامّة. وتركز نظرية الردع العقلاني على الكيفية التي تقلل بها التهديدات العسكرية من الفوائد المتوقعة لاستخدام القوة بإقناع المهاجم بأن نتيجة المواجهة العسكرية ستكون مكلفة وغير ناجحة⁽⁶⁾.

وبعبارة أخرى، تفترض نظريات الاختيار العقلاني أن الهدف الأساسي هو تعظيم الفائدة المتوقعة، ولكن مُنْظَرِي الاختيار العقلاني يدركون أن الفائدة يمكن أن تختلف من فاعل إلى آخر. وقد يدرك فاعل ما المخاطر المتوقعة ورغم ذلك يُقَدِّم على الفعل الذي يرغبه. وانطلاقاً من هذا، تتأسس نظرية الردع على نظريات الاختيار العقلاني التي يمكن في إطارها التنبؤ بالسلوك الاستراتيجي العقلاني⁽⁷⁾. فقد اعتمدت نظرية الردع على مجموعة من الافتراضات عن العقلانية وعن كيفية استجابة مختلف الفاعلين للمواقف الاستراتيجية أو الأمنية. وقد أثارت تساؤلات عن العقلانية ومعناها ومضمونها حتى جادل البعض أن الردع لن يعمل على النحو الذي تتوقعه النظرية؛ بسبب التنوع والاختلاف الثقافي في فهم ما يعد عملاً عقلانياً أو غير عقلاني⁽⁸⁾.

كما تفترض النظرية أن الردع يعمل بين الدول القومية⁽⁹⁾؛ إذ يتولد هذا الافتراض من حقيقة أنه في النظام الدولي الحديث تعد الدولة القومية هي الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، ويُفترض كونها كيانات عقلانية بيروقراطية تحتكر الاستخدام العسكري للقوة، وهي كيانات شرعية يمكنها أن تشن الحرب، وتوقع اتفاقات دولية، وتتخذ قرارات عقلانية لحماية مصالحها القومية. ولكن ماذا عن الفاعلين من غير الدول؟ وماذا عن الدول الفاشلة التي لا تتبع النموذج العقلاني الرشيد في صناعة قراراتها؟

ولا شك أن الردع مطالب بالحفاظ على السلم والوضع الراهن ومنع العمل المعادي والحد من اتساع النزاعات. ولكن يتطلب الردع -كشرط مسبق لفاعليته- إبلاغ الخصم بصورة قاطعة لا لبس فيها بوجود تصميم على معاقبته والانتقام منه في حالة عدم إذعانه لما يراده منه الانصياع له أو القبول به، وكذا إفهامه أن الخسارة التي سيُمنى بها، إذا خاطر بالحرب، ستكون أفدح بكثير من أي كسب يأمل أن يحققه. وهذا هو صميم عملية الردع برمتها؛ فمن هنا، يصبح من الأهمية بمكان حقن التهديد بالمصادقية؛ وهو ما يعني عدم اكتفاء الطرف الذي يصدر عنه التهديد بتقديم دليل واضح يبرز به تصميمه

على ترجمة هذا التهديد إلى فعل مادي مؤثر تحت ضغط ما يتعرض له من استفزاز لا يمكنه احتمالُه؛ وإنما يجب أن يصحب ذلك تقييم دقيق للخسائر الفادحة التي يمكن أن تحيق بالخصم إذا تحول التهديد إلى واقع. وبدون ذلك تصبح مصداقية الردع أمراً مشكوكاً فيه⁽¹⁰⁾.

ومما سبق، يتضح أن نجاح الردع يتطلب تهديد المرتدع بما يتمتع بقيمة كبيرة له، وهو ما يتطلب أيضاً فهم العدو وثقافته ووضع الاستراتيجية والسياسي كما يراه هو، فضلاً عن القدرة على تنفيذ التهديد وتحمل عواقبه، بل دفع الطرف الآخر إلى تصديق هذا التهديد. وقد يُدرك العدو مصداقية ذلك التهديد ورغم ذلك يقرر شن الحرب أو إعمال الأداة العسكرية⁽¹¹⁾.

ويمكن -بوجه عام- إجمال متطلبات الردع في النقاط التالية:

1. المقدرة الثأرية (Retaliatory Capacity): أي القدرة على الانتقام وإلحاق الأذى بالخصم إلى أقصى مدى يُمكن للخصم تصوره؛ فامتلاك القدرة على إيقاع التأثير بجانبه المادي والمعنوي هو ما يُؤهل من يمتلكها لممارسة التهديد بها.
2. التصميم (Resolve) على استعمال تلك المقدرة الثأرية: وذلك في مختلف الظروف والمواقف دون تخاذل أو تردد، وتهديد الخصم على نحو يؤثر في قناعاته، وينصرف إلى إرادته صوب الامتناع عن سياسات أو اتخاذ قرارات لا تنسجم مع إرادة الطرف المهدد.
3. المقدرة على إيذاء الخصم: وبدرجة تفوق أي ميزة يمكنه أن يحصل عليها من خلال مبادئه بالضربة الأولى.
4. إنزال العقاب بالخصم: فإذا لم يستجب الطرف المهدد لإرادة الطرف المهدد فعليه أن يتوقع عقاباً لن يكون قادراً على تحمله⁽¹²⁾.

إذ تعد تلك الشروط والمتطلبات بمنزلة أركان أساسية لأي سياسة رادعة، وجميعها أسس ثابتة يصح معها القول إن الردع الناجح هو محصلة تفاعل المقدرة الانتقامية وصدق النوايا لتنفيذ التهديد وتحويله إلى عقاب.. يضاف إلى ذلك قناعة الخصم واستجابته لطبيعة التهديد المسلط عليه. وتلك

الثوابت تشكل، من حيث أداؤها الوظيفي، وحدة متكاملة؛ ذلك لأن غيابها أو ضعف أحد عناصرها يؤثر بالسلب في الردع. ومن ثم، يمكن إجمال ما سبق بالقول إن الردع ينصرف إلى تحقيق أهداف محددة، بالاستفادة من مخاوف الآخرين لتحقيق غايات محددة⁽¹³⁾، وتزايد فاعليته إذا أدرك الخصم الخطوط الحمراء التي سيسفر تجاوزها عن تنفيذ التهديد الرادع، وهو ما يتطلب حسن التواصل بين الخصوم⁽¹⁴⁾.

ردع الفاعلين العنيفين من غير الدول

هل تنطبق نظرية الردع على الفاعلين من غير الدول ممن يلجئون إلى استخدام العنف؟ وهل يمكن أن ينجح الردع في مواجهة الإرهاب التقليدي أو النووي؟ ولماذا ظهر الردع كاستراتيجية بارزة في مواجهة الإرهاب؟ وهل يُسفر استخدام القوة العسكرية لردع تلك التهديدات عن ظهور تهديدات جديدة من الإرهاب العالمي؟ وهل هذا يعني أن الردع ليس لديه ما يقدمه كجزء من استراتيجية أوسع لمنع الإرهاب؟ وهل يمكن اختراق الصناديق السوداء لهؤلاء الفاعلين لمعرفة أطرهم المرجعية وكيفية صنع القرار والعدسة التي ينظرون من خلالها إلى الرسائل الرادعة؟

يجد عدد من الأسئلة السابقة إجابات عنها في البحوث التي أجريت مؤخراً على ردع الإرهاب؛ ففي إطار النقاش المعاصر حول الردع والإرهاب، ركز العديد من الخبراء على كيفية ردع الفاعلين العنيفين من غير الدول مع إيلائهم اهتماماً أقل بما إذا كان الردع مناسباً في المقام الأول أم لا. كما حاول المُنظِّرون الواقعيون المعاصرون "تحديث" أو "تعديل" الردع - مع الاعتماد على أسسه النظرية الكلاسيكية - لدراسة التهديدات الإرهابية العابرة للحدود مع الاعتراف بعدم تجانسها⁽¹⁵⁾. ولقد تزايد الحديث عن ردع الإرهاب والتنظيمات الإرهابية عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. وقد شككت غالبية الدراسات في تأكيدات الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" ووزير الدفاع الأسبق "دونالد رامسفيلد" وسفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آنذاك "جون بولتون" وعدد من القادة السياسيين

والعسكريين في أن الإرهاب والإرهابيين لا يمكن ردعهم، فبدأ الدارسون يتساءلون عن مدى صحة ذلك.

وعليه، حاول العلماء والدارسون اكتشاف كيفية إعادة تطبيق منطق الردع ونظريته لكي يقدم رؤى عملية ودروسًا تجريبية لمواجهة وفهم التحديات والتهديدات المعاصرة والمُتحدِّين الجدد والسيناريوهات الأمنية المستقبلية؛ فمع تعدد أطراف الردع وتوسع مجالاته والهدف منه، اتسع معنى الردع والهدف من ورائه؛ فقد بات هذا الاتساع ضروريًا على نحو سمح بالتطور الأكاديمي للنظرية، لكنه جعل من دراسة الردع أمرًا معقدًا؛ فمع توسيع معنى وتطبيقات الردع قد يتعكّرفصو المفهوم عن طريق مزج العلاقات السببية على نحو يُعقّد الكيفية التي يُمارَس بها الردع⁽¹⁶⁾.

فقد تطلب الأمر تعديل الردع كي يتصدى للإرهاب؛ فلا يمكن لوسائل الردع التقليدية أن تتصدى للإرهابيين والجماعات العدائية من غير الدول، كما لا يمكن تهديد فاعلين مجهول محلهم بالرد الانتقامي. ومع خصوم غير عقلانيين، لا بد من بناء نموذج متعدد الجوانب والأوجه لمواجهة وتحديد التهديدات على نحو فعال⁽¹⁷⁾.

ويجدر القول إنه لا يوجد اتفاق بين الأدبيات على فاعلية الردع في مواجهة الفاعلين العنيفين من غير الدول؛ ففي حين يرى أحد الاتجاهات أن الردع يمكن تطبيقه على هؤلاء الفاعلين، يُشكك اتجاه آخر في إمكانية ذلك. وإن انقسم الاتجاه الأول على نفسه بين ثلاثة اتجاهات فرعية، يمكن النظر إلى كل منها بوصفه اقترابًا لكيفية تطبيق الردع؛ إذ ينادي أولها بالردع غير المباشر؛ أي بالضغط على أطراف ثالثة تُسهّل الإرهاب بدلًا من ردع الإرهابيين أنفسهم، ويُطالب ثانيها بالعودة إلى مفهوم الردع بالإنكار، ويدعو ثالثها إلى توسعة مفهوم الردع واستكشاف مصادر جديدة للردع غير العسكري، مثل الردع بنزع الشرعية⁽¹⁸⁾.

ويرى الاتجاه الأول، في مجمله، أن الأنشطة الإرهابية ما هي إلا البداية، وأنها تُشكل الجيل المقبل من الإرهاب العالمي بعد أن أصبحت الجماعات

الإرهابية أشد قوةً وأكثر انتشاراً من ذي قبل، على نحو يطال بتداعياته قيم المجتمعات وهويتها، بل كيان الدول وسيادتها أيضاً، وبخاصة في ظل انهيار الجيوش الوطنية في بعض دول الشرق الأوسط⁽¹⁹⁾. وإذا كان هذا هو الحال، فيجب مواجهة تلك التهديدات قبل أن تتزايد. ومن ناحية أخرى، يرى البعض أن هؤلاء الفاعلين يسعون إلى خلق شكل من أشكال الحكومة الموازية أو البديلة - إن جازت التسمية - حتى يتمكنوا من فرض السيطرة على السكان المحليين دون شن حملات إرهابية كبرى ضد الدول الغربية. وإن كان هذا صحيحاً، فلن يكون لأي تدخل عسكري فائدة حقيقية من الناحية الأمنية، بل قد يأتي بنتائج عكسية⁽²⁰⁾.

وفي إطار الاتجاه الرئيسي الثاني، تشير الأدبيات إلى افتقار نظرية الردع إلى الوضوح بشأن طبيعة الفاعلين، والحالات التي يُمكن أن تنطبق عليها؛ إذ تبدأ النظرية بافتراض الصراع بين طرفين، وأن أحدهما يسعى إلى اتخاذ إجراءات غير مواتية للآخر. وباستثناء تلك الافتراضات الأساسية، لا تقدم النظرية إلا القليل فيما يتعلق بتطبيقاتها، وتترك صناع السياسة غير متأكدين من استراتيجيات الردع المناسبة. وقد أبرز عدد من العلماء هذا القصور، ومنهم - على سبيل المثال - "ألكسندر جورج" و "ريتشارد سموك" بالقول إن "نظرية الردع - في حد ذاتها - لا توفر معايير لتحديد متى يجب تطبيق سياسة الردع في السياسة الخارجية"⁽²¹⁾. وبالمثل، لاحظ "روبرت جيرفيس" الافتقار إلى الأدلة والحجج الدامغة حول حدود النظرية والظروف التي تنطبق فيها⁽²²⁾.

وتكمن الإشكالية في أن أي محاولة لتطبيق الردع على حالات لا ينطبق عليها، من المحتمل أن تأتي بنتائج عكسية، وقد تتزايد تكلفته. وهذا الإيمان بأهمية وعالمية الردع يُمكن أن يعزز الشعور بالرضا والأمل الزائف لدى الرادع؛ فقد يعتقد صناع القرار أنه ما دامت الاستراتيجيات تُنفَّذ بأسلوب صحيح فلا بد أن تأتي بالنتائج المرجوة. إن هذا الاعتقاد بقوة أحد الأطراف على تحقيق الردع الناجح من تلقاء نفسه يتجاهل الطبيعة التفاعلية للصراع، والخصائص الجوهرية للخصم. وعليه، من المهم تحديد ما إذا كانت

استراتيجيات الردع التي تهدف إلى مواجهة الفاعلين العنيفين من غير الدول ناجحة، ومن ثم الحاجة إلى تقدير تقريبي لمدى ملائمتها ابتداءً؛ فمسألة ما إذا كان مُمكنًا ردع هؤلاء الفاعلين يجب أن تسبقها مسألة ما إذا كان الردع هو الخيار المناسب في المقام الأول.

فلا شك أن صعوبة منع الإرهاب تجعل من استراتيجيات الردع جذابة لأسباب وجيهة، ولكن هذا لا يعني أن الردع يجب أن ينطبق دون مزيد من التحليل⁽²³⁾؛ فالجهود الأمريكية - على سبيل المثال - لم تتأسس على الردع كاستراتيجية لمكافحة الإرهاب. وفي السنوات الأخيرة، بدأت حكومة الولايات المتحدة تدمج الردع في حربها ضد الإرهاب الدولي، وأخذ الدارسون يتناولون كيفية ردع بعض الأعمال الإرهابية، لكنهم لم يتوصلوا بعد إلى اقتراب أو نهج واسع النطاق (Broad Based Approach) للردع⁽²⁴⁾.

ولحسم الجدل السابق، لا بد من التساؤل على نحو تفصيلي عن مدى انطباق نظرية الردع على هؤلاء الفاعلين؛ حيث يستهدف الردع - أولاً وقبل كل شيء، كما سلف القول - إرادة الخصم لا فعله؛ إذ قد ينتج عنه تأثير في مداركه حتى يقتنع بالعدول عما ينوي القيام به.. عندئذ يكون التهديد بإحداث خسائر غير محتملة جزءاً متمماً لا غنى عنه لإيقاع التأثير في الجانب النفسي للخصم. ولكن الباحثة ترى أن تحقيق هذا المعنى لا يمكن أن يتأتى على صعيد الفاعلين العنيفين من غير الدول؛ لصعوبة التأثير في إرادة المنتمين إليهم؛ لأنهم على استعداد للتضحية بأرواحهم لتنفيذ أهدافهم أو أهداف الفاعل الذي ينضوون تحت لوائه، متأثرين في ذلك بعمليات تعبئة ممنهجة، وتوجهات أيديولوجية يصعب التأثير فيها. فما طبيعة الخسائر غير المحتملة التي يمكن أن تردع الفاعل العنيف من غير الدول بما في ذلك التنظيمات الإرهابية أو الذئاب المنفردة أو الأرامل السوداء؟ فإن كانت التضحية بأرواحهم خسائر مقبولة ولا بأس بها في سبيل تحقيق أهدافهم، فلن يكون هناك ما يردعهم؛ فلا شيء يتمتع بقيمة أكبر من الأرواح والأنفس.

ومن ثم، فإن تحليل المكسب والخسارة ونموذج الفاعل العقلاني وسعي الدول إلى تعظيم المكاسب والحد من الخسائر المتكبدة الذي بُنيت عليه افتراضات نظرية الردع.. كل ذلك لا يمكن أن ينطبق على هذا النمط من الردع؛ فقد بني هذا الافتراض ليتلاءم مع سلوك الدول القومية، ولا يمكن التسليم بانطباقه على مختلف الفاعلين دون مزيد من الدراسات والتحليلات؛ فالكيفية التي يُفكر بها هؤلاء الفاعلون ويتخذون بها القرارات، ويدركون بها المخاطر، ويحددون بها الأهداف؛ لا تعدو كونها صناديق سوداء يصعب اختراقها. وحتى وإن حدث هذا فسيظل الأمر نسبيًا يختلف من فاعل إلى آخر، ومن تنظيم إلى آخر. وتلك الحقيقة لا بد أن تطال بتداعياتها سياسات واستراتيجيات الردع المحتملة؛ فلا يمكن تطوير نموذج واحد لهؤلاء الفاعلين كافةً دون أن يؤخذ في الاعتبار بالاختلافات بينها. ولذا، لا بد من بناء نماذج مختلفة لكل فاعل على حدة، وإن بدا ذلك مهمة صعبة إن لم تكن مستحيلة. والقول أيضًا بأن الردع يعتمد على ركنين أساسيين؛ أحدهما مادي ينطوي على تأمين كل مقتضيات القدرة ومستلزماتها على إنزال العقاب، والآخر معنوي - لا ينطبق أيضًا على هذا النمط من الردع؛ لأن الاستخدام المكثف للقوة العسكرية - على الرغم من أهميته - يقف عاجزاً أمام التنظيمات الإرهابية. وما يُدلل على ذلك الحرب الأمريكية على أفغانستان، والحرب الأمريكية على العراق، والحرب على الإرهاب، والتحالف الدولي ضد داعش. ولعل القاسم المشترك بينها يتمثل في الأمد الطويل والممتد الذي استغرقه كل منها لتحقيق أهدافه. فالجيوش النظامية تقف عاجزةً أمام حروب العصابات والطبيعة الجبلية الوعرة التي تتخذ منها التنظيمات الإرهابية ملاذاً لها، وتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي والتقدم التكنولوجي من قبل تلك التنظيمات.

ولا بد من الوقوف على افتراض العقلانية الذي يعد الافتراض الأول من افتراضات النظرية؛ حيث جادل الدارسون أن الإرهابيين غير عقلانيين، ومستعدون لتحمل أي تكلفة - حتى الوفاة - وسيكون من الصعوبة تحديد

مواقع الهجمات المستهدفة. ولتلك الأسباب وغيرها، كان يعتقد أن التهديد بالانتقام لن يحظى بالمصداقية بطبيعته، وهو غير كافٍ لردع الأعمال الإرهابية. والحق أن مدى انطباق هذا الشرط على الفاعلين من غير الدول أمر خلافى، ولا يحظى بإجماع الأدبيات؛ فقد خلصت بعض الأدبيات إلى أن بعض التنظيمات الإرهابية - بما في ذلك تنظيم القاعدة على سبيل المثال - يتبع المنطق العقلاني المبني على حسابات التكلفة والعائد وتعظيم القيمة، ومن ثم هناك فرص لردعه⁽²⁵⁾، بينما رأى بعض آخر أنه في الوقت الذي تتضاءل فيه احتمالات استخدام السلاح النووي من قبل الدول؛ تتزايد احتمالات استخدامه من قبل الفاعلين من غير الدول؛ فالبعض يتنبأ بأنها مسألة وقت حتى تندلع أزمة أو كارثة كبرى بواسطتهم. وقد رصد الدارسون التحول في نفسية الإرهابيين من الرغبة في إيقاع الأذى إلى الرغبة الجامحة في تدمير كل شيء وتوقيع أكبر خسارة ممكنة⁽²⁶⁾.

وقد سبق القول أيضًا إن نظرية الردع تفترض القدرة على إرسال رسالة رادعة أو على الأقل إظهارها، ومن ثم التواصل الفعال بين الرادع والمتدع لإيضاح الخطوط التي لا يجب تجاوزها. وهو الأمر الذي لا يمكن أن ينطبق على الفاعلين من غير الدول ممن ينتهجون العنف، وخاصةً مع اختلاف هياكلهم وقيمهم وطرق تواصلهم. لذلك، لا بد من دراسة الخصائص الأساسية لكل فاعل على حدة، وأثر تلك الخصائص على الردع؛ لأن منها ما يحول دون انطباقه، مثل صعوبة تحديد هوية الفاعل ومكانه، وما يمثل له من قيمة، ناهيك عن صعوبة تحديد مواقعهم بدقة كي يتم استهدافهم أو استهداف إرادتهم؛ فانتشارهم الجغرافي وتوزعهم على مقرات ودول ومخابئ عدة، يقوض ردعهم؛ فذلك الانتشار الجغرافي يتطلب ردعًا وحرًا طويلة الأمد متعددة الجبهات؛ فهناك الآلاف من الإرهابيين المدربين بخلاياهم المنتشرة في أمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية وإفريقيا والشرق الأوسط⁽²⁷⁾.

ردع الإرهاب في الساحل الإفريقي.. تراجع الفاعلية

تُشكل منطقة الساحل الإفريقي معضلة أمنية تكاد تستعصي على الاستراتيجيات والمقاربات الأمنية المعتادة. وفي هذا الإطار، تسعى الورقة إلى الوقوف على أسباب فشل استراتيجية الردع المستخدمة في مواجهة الإرهاب في تلك المنطقة؛ فقد تمكنت الجماعات الإرهابية من تجاوز مالي (مركز وجودها) لتنتشر عبر المناطق القاحلة في الساحل (إلى جنوب الصحراء في بنين وكوت ديفوار وتوجو)، لتشهد المنطقة بؤرتين ملتهبتين للإرهاب؛ أولاهما مالي وجوارها المباشر وبوركينا فاسو والنيجر في الساحل الغربي؛ حيث ينشط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من ناحية، وبايعت بعض الجماعات التابعة له تنظيم داعش في السنوات الأخيرة من ناحية ثانية. وتشمل ثانيتهما حوض بحيرة تشاد (الذي يضم نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون) ⁽²⁸⁾.

فمن شأن الهجمات المتكررة في واجادوجو (عاصمة بوركينا فاسو) وغيرها من مدن غرب إفريقيا منذ مارس 2016، أن يدلل على صعوبة ردع الإرهاب، سواء بالتحالفات الدولية أو أعمال الأداة العسكرية أو شن الحرب على الدول التي تحتضن تلك التنظيمات. فلا يملك إرهابيو تنظيم القاعدة أو تنظيم داعش أو تنظيم بوكو حرام أو غيرها من تنظيمات وجماعات مسلحة، ما يخسرونه - حتى أرواحهم - دفاعاً عن دوافعهم الدينية والأيديولوجية التي تجعل الانتحار أمراً مقبولاً بل ضرورياً؛ ما يجعل الإرهاب "طريقة للحياة"، بمعنى أن تعرّض أعضاء تلك التنظيمات لخسائر فادحة، لا ينتج عنه عدول الأفراد عن الانضمام إليها، وهو ما يمكن فهمه في ظل ما تقدمه التنظيمات الإرهابية على اختلافها من امتيازات، مثل المكانة، والقوة، والتجنيد، والمكافآت النفسية، وغير ذلك.

وقد لا يكون الردع هو الخيار الأمثل في مواجهة التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي؛ ذلك أن الردع والاستئصال (Eradication) لا يتلاءمان معاً؛ فقد تمثل هدف فرنسا في استئصال شأفة التنظيمات الإرهابية، ولكن فشلها في ذلك دفعها إلى محاولة ردعها؛ فقد هدفت فرنسا إلى

تأكيد وجودها العسكري في تلك المنطقة عقب تصاعد حدة المخاطر الأمنية ووتيرتها في المنطقة في عام 2013، وأطلقت بعض المبادرات العسكرية لمحاربة الإرهاب، وإن تمثل أبرزها في عملية "سيرفال" في شمال مالي في يناير 2013 بموجب القرار الأممي 2085، وهي العملية التي تمت الاستعاضة عنها لاحقاً بعملية "برخان" (أغسطس 2014)؛ بهدف تقديم الدعم اللوجستي لقوات دول الساحل الخمس (التي يتجاوز عدد قواتها حالياً 5000 جندي). وهو ما يعني استهداف التنظيمات الإرهابية النشطة من ناحية، وتطوير قدرات جيوش المنطقة لأخذ زمام المبادرة في محاربة الإرهاب من ناحية ثانية⁽²⁹⁾.

كما أن تدمير أو استئصال شأفة أي من التنظيمات الإرهابية لن يُسفر بالضرورة عن القضاء على ظاهرة الإرهاب؛ لما هنالك من فارق بين كليهما. ودون مواجهة الأسباب المؤدية إلى تلك الظاهرة ومحاربة الأفكار والسلوكيات التي تقود إليها لن يمكن ردع أي من التنظيمات التي تتبناها، كما أن الإرهاب يتضمن جماعاتٍ عدة وأدواتٍ مختلفة دون قيادةٍ موحدة أحياناً⁽³⁰⁾؛ إذ تدل خبرة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي على انتشار الجماعات الإرهابية والمليشيات والعصابات المسلحة في دول المنطقة وعلى تعدد التكتيكات المستخدمة لتشمل الهجمات الوحشية بالأسلحة النارية، والتفجيرات على جانب الطريق، واحتجاز الرهائن؛ ما يعني أن الجماعات الإرهابية تمكنت عبر الزمن من اكتساب مقدرة وكفاءة فنية عالية⁽³¹⁾ تعجز أمامها القوة العسكرية التي باتت السلاح الأبرز في مواجهة الظاهرة الإرهابية.

ويصعب تقييم وتحديد أهداف التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وأيديولوجيتها؛ نظراً إلى طابعها غير المتجانس؛ لأنهم يتألفون من فصائل متميزة تتعدد أهدافها السياسية والأيدلوجية؛ فقد شهدت جماعات مثل حركة الشباب وبوكو حرام -على سبيل المثال- خلافاتٍ داخلية بين فصائلها بشأن الأهداف التي ينبغي تحقيقها، وعلى وجه التحديد ما إذا كان ينبغي تركيز الجهود على الدول الغربية من عدمه؛ فحالة عدم اليقين بشأن تكوينها الأيديولوجي تعوق قدرة الدول الأجنبية والدول المتحالفة والجهود الأممية على تكييف استجاباتهم مع ما يواجهونه⁽³²⁾.

إذ تتباين فاعلية الردع باختلاف طبيعة الفاعل الذي يُستهدف ردُّعه. ومع تعدد التنظيمات الإرهابية المنتشرة في المنطقة، ومع اختلاف دوافعهم وأهدافهم؛ يصعب تطوير نهج واحد لردعهم؛ ما يعني ضمناً أنهم قادرون على ردع الدول لا العكس؛ إذ يمكن الدفع بأن التنظيمات الإرهابية في المنطقة هي التي تمكنت من ردع فرنسا لا العكس، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بجملة من الشواهد البارزة؛ يأتي في مقدمتها التقليلص المحتمل للوجود العسكري الفرنسي في منطقة الساحل وإنهاء عملية برخان في الربع الأول من 2022 من ناحية، وتغير التكتيكات العسكرية الفرنسية من ناحية ثانية، وتعليق باريس العمليات العسكرية المشتركة مع مالي في 3 يونيو الماضي كإجراء عقابي ضد السلطة الانتقالية الجديدة على خلفية الانقلاب الأخير الذي وقع في مايو الماضي قبل استئنافها مجدداً في يوليو 2021 من ناحية ثالثة.

إذ تختلف حسابات صانع القرار الفرنسي جذرياً عن حسابات التنظيمات الإرهابية؛ فإذا أخذ الرئيس الفرنسي إميل ماكرون في اعتباره التكلفة البشرية والمادية الناجمة عن الوجود العسكري الفرنسي من ناحية، والضغوط الشعبية المنددة بسقوط عشرات الجنود الفرنسيين على خلفية هجمات المسلحين المتطرفين على السكان المحليين في كل من مالي وبوركينا فاسو - على سبيل المثال - من ناحية ثانية، ورغبته في الحفاظ على صورته الدولية وشعبيته الداخلية من ناحية ثالثة؛ فإن التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل لن تتقيد بأي من تلك الاعتبارات والقيود التي يتقيد بها صانع القرار العقلاني الذي تفترضه نظرية الردع على النحو السالف الإشارة إليه؛ فإذا كانت التضحية بأرواح الإرهابيين هي خسارة مقبولة ولا بأس بها في سبيل تحقيق أهدافهم، فلن يكون هناك ما يردعهم؛ وذلك لأن نجاح أي استراتيجية للردع لا بد أن يرتهن بأهداف هؤلاء الفاعلين وحساباتهم، وهو ما لا يجدي نفعاً في تصميم استراتيجية لهزيمتهم⁽³³⁾.

وهناك سبب آخر مهم لعدم نجاعة الردع في مواجهة الإرهاب في منطقة الساحل، وهو الشبكات النسقية المعقدة التي تغذي الإرهاب وتمده بالمال

والسلاح والتدريب، تبعًا لتراتبية أفقية تضم الأطراف القائدة وجماعات الأنصار والمريدين والتابعين، بجانب خطوط الاتصال وقنوات التدفق الداعمة؛ وذلك بفعل توظيف الإرهابيين ديناميات ثورة الاتصال في خدمة أهدافهم الدموية⁽³⁴⁾؛ إذ يمكن القول إن تجفيف مصادر تمويل الإرهاب من شأنه ردع أي أعمال إرهابية، ولكن على الرغم من الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها دول العالم كافة لتجفيف منابع تمويل الإرهاب؛ فإن التنظيمات الإرهابية تمكنت من تأمين احتياجاتها المالية بمعزل عن النظام المصرفي العالمي، واعتمادًا على الموارد الذاتية. وعلى الرغم من كافة المحاولات لقطع الإمدادات عن الإرهابيين، لا تزال تلك الإمدادات تنهال عليهم عن طريق مصادر متعددة داخلية وخارجية؛ منها المنظمات غير الربحية، والعملات المزورة، والمواد المخدرة، ناهيك عن غسيل الأموال⁽³⁵⁾.

وتجدر الإشارة إلى سبب إضافي لعجز الردع في مواجهة الظاهرة الإرهابية في المنطقة، وهو تعدد الرادعين والمرتدعين؛ إذ تتأسس نظرية الردع على علاقة قائمة بين طرفين فقط هما الرادع والمرتدع؛ فعادةً ما يكون الأول دولة واحدة ذات سيادة، فيما قد يكون الأخير تنظيمًا إرهابيًا واحدًا، أو حركة مقاومة واحدة، أو جماعة مسلحة بعينها... إلخ؛ فنظرية الردع لم تنصرف إلى تعدد المرتدعين الواجب ردعهم في وقت واحد، على عكس المشهد في منطقة الساحل الغربي؛ حيث عملت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وداعش في الصحراء الكبرى وأنصار الإسلام معًا في أوقات عدة، ولأسباب منها تعايش الجماعات فيما بينها نتيجة للأهداف والتاريخ المشترك والروابط العرقية؛ ما يخلق ساحة جهادية فريدة، تستلزم فهم طبيعة كل تنظيم إرهابي على حدة، ثم تصميم نموذج متفرد لمكافحته وردعه في الوقت نفسه، وهو ما يعني -ضمنًا- استحداث نموذج جديد للردع بخلاف النماذج السائدة، لا سيما مع طبيعة الساحل التي تمثل بيئة حاضنة لنشاط التنظيمات الإرهابية؛ حيث ضعف الحكومات وانعدام الأمن وتفاقم الصراعات داخل المجتمعات القبلية.

ويزداد الأمر تعقيداً مع تعدد الرادعين في منطقة الساحل الإفريقي؛ ففي موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد، هناك ما لا يقل عن 10 منظمات تحارب الإرهاب؛ هي: قوة برخان، والبعثة الأممية لحفظ السلام (مينوسما)، ومجموعة الساحل الخمس، والجيش الوطني لمالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد وموريتانيا. فلا يدور الحديث -بطبيعة الحال- عن دولة أو قيادة بعينها؛ ما يضع مزيداً من العراقيل أمام جهود التنسيق وتحديد الأهداف المرجوة بدقة. ونتيجة فشل جهود ردع الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي تحذر أجهزة الاستخبارات الأجنبية من إمكانية نجاح تنظيمي داعش والقاعدة في تأسيس "دول للخلافة في إفريقيا" دون جهد دولي منسق لمكافحة الإرهاب.

خاتمة

في المحصلة، فإن اقتناع التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل بأن نتيجة المواجهة العسكرية ستكون مكلفة وغير ناجحة، لا يردعهم ولن يوقف عملياتهم الإرهابية، وقد يتمكن -في أحسن الأحوال- من تجميد أنشطتها أو حصار وتطوير إمداداتها المالية، وقد يدفعها إلى حالة من الكمون الاستراتيجي الذي قد ينتهي بدوره إلى إعادة التوضع. ولعل فشل استراتيجية الردع في مواجهة الإرهاب يؤكد النتيجة المؤكدة سلفاً، التي تشير إلى الأهمية القصوى لتفكيك الخطاب الإرهابي ونشر القيم الدينية الوسطية من بين أمور أخرى.

المراجع

1. أندريه بوفر، (1970)، الردع والاستراتيجية، (أكرم ديري، مترجم)، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ص. 31.
2. -Walter J. Petersen. (1986). Deterrence and Compellence a Critical Assessment of Conventional Wisdom. *International Studies Quarterly*, 30⁽³⁾, pp. 269-294.
3. إسماعيل صبري مقلد، (1985)، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ص. 181.
4. أمين حامد هويدي، (1987)، الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص. 32.
5. سوسن العساف، (2008)، استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ص ص. 34-35.
6. Paul K. Huth. (1999). Deterrence and International Conflict: Empirical Findings and Theoretical Debates. *Annual Review of Political Science*, 2⁽¹⁾, pp. 27-28.
7. Richard Ned Lebow & Janice Gross Stein. (1989). Rational Deterrence Theory: I Think, Therefore I Deter. *World politics*, 41⁽²⁾, p. 210.
8. Darryl Howlett. (2001, March). New Concepts of Deterrence. *International Perspectives on Missile Proliferation and Defenses*, Special Joint Series on Missile Issues, Center for Nonproliferation Studies and The Mountbatten Centre for International Studies, Occasional Paper ⁽⁵⁾, pp. 23-24; Barry Buzan & Eric Herring. (1998). *The Arms Dynamic in World Politics*. Lynne Rienner Publishers, p. 170.
9. تذهب بعض الأدبيات إلى إعادة صياغة ذلك الافتراض في ظل المراجعة التي تطرأ على النظرية، للقول بأنه "يسهل ردع الدول ذات السيادة، المحددة الموقع، بالمقارنة بفاعلين آخرين من قبيل الجماعات الإجرامية، والفاعلين المتطرفين، والتنظيمات الإرهابية التي يصعب استهدافها أو تحديد موقعها بدقة". راجع في ذلك: رغدة البهي، تطور نظرية الردع في العلاقات الدولية: دراسة في النظرية والأنماط، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018.
10. إسماعيل صبري مقلد، (2010)، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الطبعة الرابعة، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ص ص. 514-515.
11. Colin S. Gray. (2010). Gaining Compliance: The Theory of Deterrence and its Modern Application. *Comparative Strategy*, 29⁽³⁾, pp. 278-279.
12. إسماعيل صبري مقلد، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص ص. 514-515.
13. Elbridge Colby. (2007, Summer). Restoring Deterrence. *Orbis*, 51⁽³⁾, pp. 413-428.
14. James J. Wirtz. (2012, Fall). Deterring the Weak: Problems and Prospects, *Proliferation Papers*. Security Studies Center (IFRI), pp. 7-8. Retrieved December, 2020 from <https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/pp43wirtz.pdf>.
15. Paul C. Telleen. (2008). Deterrence and Nuclear Terrorism. Submitted To The

- Faculty of The School of International Service of American University in Partial Fulfillment of The Requirements For The Degree of Master of Arts In International Affairs. Retrieved 2021, June from <https://search.proquest.com/docview/304684671/previewPDF/F78FC17620Do4486PQ/1?accountid=37552>
16. Adam B. Lowther. (2013, December). Detering Non-State Actors. In: Adam Lowther (Ed.). Thinking about Deterrence Enduring Questions in a Time of Rising Powers, Rogue Regimes, and Terrorism. Alabama: Air University Press-Air Force Research Institute Maxwell Air Force Base, pp. 195-200.
 17. Frank Cilluffo & Robert Kupperman. (1997, Winter-Spring). Between War and Peace: Deterrence and Leverage. The Brown Journal of World Affairs, 4, p. 39.
 18. Jeffrey W. Knopf. (2012). Terrorism and the Fourth Wave in Deterrence Research. In: Andreas Wenger & Alex Wilner. (Eds.). Detering Terrorism Theory and Practice. United States: Stanford University Press, pp. 21-33.
 19. Hamed El-Said. (2015, January). New Approaches to Countering Terrorism: Designing and Evaluating Counter Radicalization and De-Radicalization Programs. Palgrave Macmillan, pp. 1-4.
 20. Livio Di Lonardo & Scott A. Tyso. (2016). Deterrence and Counter Deterrence in the Fight against Global Terror, Retrieved 2020 December from, from https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2730903.pdf.
 21. Alexander L. George and Richard Smoke. Alexander L. George & Richard Smoke. (1989). Deterrence in American Foreign Policy: Theory and Practice. New York: Columbia University Press, p. 181.
 22. Robert Jervis. (1979, January). Deterrence Theory Revisited. World Politics, 31(2), p. 294.
 23. Paul C. Telleen. (2008). Op.cit, pp. 1-24.
 24. Matthew Koenig & Barry Pavel. (2012). How to Deter Terrorism. The Washington Quarterly, 35⁽²⁾, pp. 21-36.
 25. Paul C. Telleen. (2008). Op.cit, pp. 1-24.
 26. I Bid, pp. 1-23. & Patrick Morgan. (2011, July). Non State Actors Nuclear Next Use and Deterrence. Retrieved 2021, June from <http://nautilus.org/napsnet/napsnet-special-reports/morgan-non-state-deterrence/>
27. مصطفى علوي، (أبريل 2003)، مكافحة الإرهاب ومستقبل الحوار بين الحضارات: رؤية عربية، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 15، ص. 60.
28. حمدي عبد الرحمن حسن، (أغسطس 2021)، معضلة الأمن في الساحل والصحراء وتأثيرها على دول الجوار العربي، مركز المعلومات واتخاذ القرار، (استرجعت 2021، سبتمبر)، متاح على: <https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/View/5737>
29. أحمد عسكر، (أغسطس 2021)، معضلة النفوذ الفرنسي في الساحل والصحراء: التحديات والمستقبل، مركز الإمارات للسياسات، استرجعت 2021، سبتمبر، متاح على: <https://epc.ae/ar/topic/mudi-lat-alnufudh-alfaransi-fi-al-sahel-walsahra-altahadiyat-walmustaqbal>
30. Paul K. Davis & Brain Lichen Jenkins. (2002). Deterrence and Influence in Counter

Terrorism: A Component in The War on Al Qaeda. USA, Santa Monica: Rand Corporation, pp. 5-6.

31. حمدي عبد الرحمن حسن، (2021)، مرجع سبق ذكره، مصدر إلكتروني.
32. Livio Di Lonardo & Scott A. Tyso. (2016). Deterrence and Counter Deterrence in the Fight against Global Terror, Retrieved 2020, October from [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2730903.pdf](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2730903).
33. Adam Lowther. (2013, December). Op.cit, pp. 205-206.
34. حمدي عبد الرحمن حسن، (2021)، مرجع سبق ذكره، مصدر إلكتروني.
35. Vivek Chadha. (2015). Lifeblood of Terrorism: Countering Terrorism Finance. New Delhi: Bloomsbury, p. 258.

إشكاليات التفاوض مع التنظيمات الإرهابية

دينا أسامة لطفي*

مقدمة

شهدت منطقة الساحل واحدة من أطول الأزمات المتعددة الأبعاد في إفريقيا؛ فقد كشف التوسع الأخير في أنشطة الجماعات الإرهابية عن زيادة مطردة في مظاهر الضعف والهشاشة لدى دول الإقليم، جعلت من قدرتها على مواصلة التصدي للتنظيمات الإرهابية اعتماداً على قدراتها الذاتية، أمراً مستحيلاً، وفرضت في بعض الحالات على حكومات دول الساحل الإفريقي الدخول في مفاوضات مع التنظيمات الإرهابية.

وعلى الرغم من وجود اختلافات بين دول الساحل وأفغانستان، فإن ما أدت إليه المفاوضات بين الولايات المتحدة وطالبان من تمكين الأخيرة من السيطرة على البلاد، يدق ناقوس الخطر في دول الساحل؛ حيث تتمتع حكومات دول الساحل برصيد مطول من التفاوض مع التنظيمات الإرهابية، وهو الاتجاه الآخذ في التصاعد مؤخراً؛ فمن جانبها أعلنت السلطات الانتقالية في مالي التزامها فتح مجال للحوار مع كل أبناء

* مدرس العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

مالي دون شروط مسبقة، وهو ما جاء مواكبًا لإعلان الرئاسة الفرنسية استعدادها للحوار مع الجماعات «الجهادية» في الساحل الإفريقي من غير المرتبطين بتنظيمي القاعدة وداعش⁽¹⁾. وفي المقابل، أعربت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين -وهو أحد التنظيمات الرئيسية الناشطة في الإقليم- عن استعدادها للتفاوض مع الحكومة المالية، ولكن بشرط انسحاب القوات الفرنسية من البلاد⁽²⁾.

وتقتصر خبرة التفاوض بين حكومات دول الساحل والتنظيمات الإرهابية على مفاوضات ذات طابع تكتيكي استهدفت تفكيك أزمات قائمة ترتبط عادةً باختطاف رهائن، وتتم تسويتها بمبادلتهم بمسجونين من أعضاء التنظيمات الإرهابية، لكن السابقة التي قدمتها الحالة الأفغانية تطرح أسئلة حقيقية بشأن إمكانية تطوير المفاوضات في الساحل الإفريقي لتأخذ طابعًا سياسيًا قد يتضمن منح أعضاء التنظيمات الإرهابية العفو أو منح بعضها شرعية العمل كتنظيم سياسي مقابل وقف إطلاق النار والتخلي عن العمل المسلح.

ويشير هذا الواقع المعقد للتفاوض بين حكومات دول الساحل الإفريقي والتنظيمات الإرهابية، عددًا من التساؤلات بشأن محصلة خبرة المفاوضات السابقة بين الطرفين، وفرص تطور المفاوضات في المستقبل، وأهم الإشكاليات التي تواجه مسار التفاوض. وتجب هذه الورقة عن هذه التساؤلات؛ إذ تبدأ بعرض ما خلصت له الأدبيات بشأن عملية التفاوض مع التنظيمات الإرهابية وإشكالياتها، قبل أن يتم التطبيق على دول الساحل الإفريقي.

التفاوض مع الإرهابيين.. البدائل والمراحل

ساهمت التجارب الطويلة للتفاوض بين الحكومات والتنظيمات الإرهابية في توفير خبرات ميدانية ممتدة، وفرت مادة ثرية لتطور أدبيات أكاديمية رصينة ترصد هذه الظاهرة من حيث البدائل المطروحة على الحكومات خلال عملية التفاوض ذاتها، فضلًا عن المراحل المختلفة لهذه العملية، وما تواجهه من إشكاليات.

1. بدائل التفاوض

تعد عملية التفاوض مع الإرهاب عملية غير متكافئة؛ حيث لا يلتزم الإرهابيون بالقوانين والقواعد الدولية، في الوقت الذي تحرص فيه غالبية الحكومات على الالتزام بها؛ لذلك يتطلب التفاوض مع الإرهابيين امتلاك الحكومات أساليب متنوعة تتجاوز الدبلوماسية الكلاسيكية؛ بسبب طبيعة الطرف الآخر، والقضايا المطروحة، والسياق التفاوضي نفسه. فخلال التفاوض مع الإرهابيين، قد تؤدي أصغر الأخطاء إلى عواقب وخيمة؛ لأنه عادةً ما يتم إطلاق المفاوضات خلال أوضاع مأزومة، مثل احتجاز الرهائن من المدنيين. فالإرهاب -وفقًا لتعريفه السائد- يتضمن استخدام العنف والتهديد به بشكل متعمد تجاه المدنيين كأهداف مباشرة، وهو ما يتحقق من خلال استخدام الإرهابيين مجموعة متنوعة من الأدوات، مثل الاغتيال والتفجير بالسيارات المفخخة والتفجيرات الانتحارية والاختطاف واحتجاز الرهائن والابتزاز⁽³⁾.

وأمام أي ظاهرة إرهابية مستجدة، عادةً ما تميل الحكومات إلى تبني خيار «اللاتفاوض» الذي يهدف إلى ردع الإرهابيين عن مواصلة نشاطهم نظرًا إلى عدم جدواه، إلا أن نجاح التنظيمات الإرهابية في التمدد والانتشار والبقاء لفترة زمنية طويلة، قد يجعل الحكومات مضطرة إلى بدء عملية التفاوض مع التنظيمات الإرهابية، وهو ما يضعها أمام مجموعة من البدائل يمكن تقسيمها وفق أربعة معايير:

• المعيار الأول - العلنية

يعد بديل التفاوض السري البديل الأكثر شيوعًا وتفضيلاً من جانب الحكومات؛ حيث تتمثل إحدى ميزاته الرئيسية في إبعاد المفاوضين من الطرفين عن تأثير الرأي العام ووسائل الإعلام. لكن تلجأ الحكومات كذلك إلى بديل التفاوض العلني الذي يستخدم عندما لا تكون هناك طريقة ملائمة لإخفاء الواقعة أو الوقائع التي حتمت على الحكومة الدخول في مفاوضات مع التنظيمات الإرهابية. وبقدر ما يتيح التفاوض العلني من مجال للمنافسة

بين الحكومة والإرهابيين على تحقيق أكبر قدر من الأهداف؛ فإنه يساعد في الوقت نفسه على توفير بيئة مواتية لتبادل المنافع، بحيث يحقق كل من الطرفين بعض أهدافه⁽⁴⁾.

• المعيار الثاني- الآنية

قد تفرض الأوضاع الاستثنائية التي تنشأ خلالها الحاجة إلى التفاوض بين الحكومات والتنظيمات الإرهابية، عقبات أمام إطلاق المفاوضات بصورة مباشرة؛ حيث تتوافق مصالح الحكومات والإرهابيين على بديل الإطلاق الآني للمفاوضات في تلك الحالات التي يحتجز فيها الإرهابيون رهائن أو يسيطرون على موقع حيوي، ساعين إلى مقايضة الرهائن أو المواقع بمسجونين أو بالمال أو بالمساعدة اللوجستية، أو ربما بمطالب سياسية، مثل الاعتراف ورفع الصفة الإرهابية عن المنظمة. لكن في حالات أخرى، تضطر الحكومات إلى اختيار بديل التفاوض المؤجل عبر تكبد مشقة إقناع الإرهابيين بجدوى التفاوض؛ وذلك في الأزمات التي يصنعها الإرهابيون المستعدون للموت والراغبون في تصدير صورة لأفعالهم على أنها إجراءات عقابية صارمة غير قابلة للتفاوض. وفي مثل هذه الحالات، يجب على الحكومات أن تخلق قضايا قابلة للتفاوض مع هؤلاء الإرهابيين، ولتضمن ذلك إقناع العناصر المستعدة للموت بأنه يمكنهم خدمة قضيتهم بأسلوب أكثر فاعلية من خلال البقاء على قيد الحياة وعدم قتل رهائنهم، كما قد تفضل الحكومات ذاتها إرجاء التفاوض لحين تمكنها من تهئية الرأي العام؛ وذلك من أجل الحد من خسائرها السياسية⁽⁵⁾.

• المعيار الثالث- الامتداد

يمكن للمفاوضات بين الحكومات والتنظيمات الإرهابية أن تأخذ شكل المفاوضات القصيرة الأمد، التي تنتهي بمعالجة أزمة طارئة، أو أن تمتد لسنوات في صورة جولات متعاقبة؛ حيث تنعكس قدرة الظاهرة الإرهابية على الاستدامة لفترة طويلة بصورة مباشرة على طبيعة عملية

التفاوض المقترحة. وأمام هذا التباين، يتعين التمييز بين الإرهاب المتقطع والإرهاب المستدام؛ فبينما يتسبب الإرهاب المتقطع في ضرر وقي فقط؛ يمكن للإرهاب المستدام أن يتحول إلى تمرد مستمر، خاصةً إذا تركز في نطاق جغرافي محدد. وإذا كانت المفاوضات التكتيكية لإطلاق سراح رهائن أو لضمان انسحاب الإرهابيين من نطاق جغرافي محدد قد تتمتع بفرص كبيرة للنجاح في حالة الإرهاب المتقطع؛ يفرض الإرهاب المستدام تحديات أصعب على عملية المفاوضات التي عادة ما تشهد تقدمًا نوعيًا في مطالب الإرهابيين، كمحاولة للاستفادة من وضعهم المتفوق على الحكومة نسبيًا من حيث ميزان القوة، وهو ما يضع الأخيرة أمام ضرورة تبني بديل التفاوض الممتد المتعدد المراحل⁽⁶⁾.

• المعيار الرابع - الغائية

ليس من الضروري أن تدخل الحكومة المفاوضات مع التنظيمات الإرهابية بغرض التوصل إلى اتفاق؛ فكثيرًا ما تضطر الحكومات إلى تبني خيار التفاوض من أجل كسب الوقت بغرض إنهاء أزمة قائمة والتحضير لعملية أمنية جديدة تشنها على التنظيمات الإرهابية. ويوفر بديل التفاوض لإنهاء أزمة والتحضير لهجوم فرصة للحكومات من أجل جمع المعلومات عن الإرهابيين، مثل عددهم وعنادهم وحالتهم الذهنية والمعنوية. كما يُستخدم هذا البديل وسيلةً لإرهاق الإرهابيين أو تغيير مستويات تركيزهم قبل شن هجوم عليهم؛ حيث يتم القيام بذلك عادةً عندما يكون السياق العام للأزمة خاضعًا لسيطرة الحكومة على نحو جيد. ويحول هذا الخيار التفاوض إلى مجرد وسيلة لا غاية في ذاتها؛ حيث قد لا يسفر التفاوض على أي شكل من أشكال الاتفاق بين الطرفين. أما بديل التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية شاملة فيعد البديل الأصعب الذي لا تلجأ إليه الحكومة إلا في حالات الضرورة القصوى، التي تثبت فيها من عجز قدراتها على حسم المواجهة مع التنظيمات الإرهابية ميدانيًا⁽⁷⁾.

2. مراحل التفاوض

من الناحية الإجرائية، يمكن تقسيم عملية التفاوض برمتها إلى ثلاث مراحل، مع أهمية الالتفات إلى حقيقة أن كل مرحلة من مراحل العملية لها أهدافها الخاصة ومنطقها، بما يوجب التعامل معها بأسلوب مختلف، من خلال اللجوء إلى أدوات متعددة متناسبة مع طبيعة كل مرحلة. ويمكن توضيح ذلك كالتالي⁽⁸⁾:

• المرحلة الأولى - الاستعداد للتفاوض

تأتي هذه المرحلة في فترة ما قبل التفاوض؛ حيث يُجرى الحوار حول وضع صيغة لاتفاق محتمل وتحديد القضايا المطروحة للنقاش. وفي هذه المرحلة، يعتري طرفي التفاوض حالة من عدم اليقين، حتى لو تم التخطيط للعملية جيداً، نتيجة شكوك كل طرف بشأن استجابة الآخر. وفي هذه المرحلة، يتم إنشاء قنوات اتصال بين الطرفين، ويشكلان مجموعات خاصة لإدارة التفاوض ومباشرته. ولا تتطلب هذه المرحلة أي مناقشة حول جوهر التفاوض، لكنها تتطلب اهتماماً أكبر بتحديد شروط التفاوض.

• المرحلة الثانية - المساومة

تركز هذه المرحلة على بحث قائمة القضايا التي يمكن قبولها للتفاوض. وغالباً ما تكون مرحلة طويلة الأمد؛ نظراً إلى وجود تباين جوهري بين طرفي التفاوض. وفي هذا الوضع، يلعب الوقت دوراً مهماً؛ حيث يعمل في البداية ضد الإرهابيين، وبعد فترة من الوقت يتحول إلى مصلحتهم؛ بسبب ضغوط الرأي العام وتوقعاته بشأن تحقيق المفاوض الحكومي مكاسب مطلقة. وتتيح مرحلة المساومة فرصة لبناء تصور أولي لاتفاق محتمل؛ حيث يشكل الإبداع والمصادقية والالتزام أدوات أساسية في هذه المرحلة الأكثر تعقيداً. وخلال هذه المرحلة، عادةً ما تعد مطالب الإرهابيين مطالب وقتية قد تتسع فيما بعد لتشمل مطالب سياسية؛ وذلك حسب واقع التوزيع النسبي لأصول القوة بين طرفي التفاوض⁽⁹⁾ كما هو مبين في جدول (1).

جدول (1): مطالب الإرهابيين خلال التفاوض

مطالب سياسية	مطالب وقتية
• منح اللجوء السياسي	• دفع الفدية
• منح العفو داخل الدولة المضيفة	• توفير أسلحة أو غذاء أو معدات أو
• الوعد بمحاكمة عادلة	• تكنولوجيا أو معلومات أو الإفراج عن
• رحيل قوات دولية	• المسجونين من الإرهابيين أو المعتقلين
• الاعتراف والدمج السياسي	• السياسيين أو المعارضين
• العادل عن طريق:	• الإفراج عن المسجونين من مؤيدي
• الحكم الذاتي الإقليمي / المحلي	• الإرهاب أو المتعاطفين معهم
• التحول إلى كيان (حزب)	• توفير الوصول إلى وسائل الإعلام
• سياسي معترف به	• للتعريف بقضيتهم
	• توفير المواصلات إلى مكان آخر

• المرحلة الثالثة - الأداء المتبادل للالتزامات

تشمل هذه المرحلة إتمام عملية التفاوض بتنفيذ كل طرف التزاماته بشأن كل قضية تضمنها التفاوض. ويتعلق نجاح هذه المرحلة - بالتبعية نجاح المفاوضات - بتوافر حد أدنى من الثقة بين الطرفين، وهي المهمة التي قد يضطلع الوسيط بدور رئيسي فيها؛ فعادةً ما تشهد هذه المرحلة استخدام جميع أنواع الحيل؛ إما لخداع الطرف الآخر أو للتقليل من المزايا التي ينتظر الحصول عليها؛ فعلى سبيل المثال، يمكن للحكومات أن تدفع الفدية بعملات مزورة، أو أن تسلم مؤناً وأدوية منتهية الصلاحية. وفي المقابل، يمكن للإرهابيين أن يقتلوا الرهائن. وتؤدي مثل هذه الممارسات إلى وصول المفاوضات إلى طريق مسدود لسنوات.

التفاوض مع التنظيمات الإرهابية.. إشكاليات نظرية

تواجه الحكومة إشكاليات متعددة في توجيهها للتفاوض مع الإرهابيين. ويمكن تحليل ذلك نظريًا كالتالي:

1. إشكالية الشرعية

تتمثل الحجة الرئيسية المستخدمة لرفض المفاوضات مع الإرهابيين، في أن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يضفي الشرعية على الإرهابيين وعلى الفعل الإرهابي عمومًا. كما يفترض هذا الفهم أيضًا أنه إذا تفاوضت الدولة مع الإرهابيين سيصبحون «شرعيين» ليس فقط للدولة، بل للمجتمع الأوسع، وهو ما قد يكون أكثر خطورةً على المدى الزمني الطويل⁽¹⁰⁾. ومع ذلك، يرى اتجاه من الأدبيات أن قرار التفاوض لا يعني الاعتراف بشرعية سلوك الطرف الآخر أو قبوله؛ فما تقبله الحكومة عند التفاوض مع الإرهابيين هو القضية الإنسانية التي تأتي من خلال المساهمة في إنقاذ الرهائن والمخطوفين، أو إنهاء سيطرة الإرهابيين على مناطق جغرافية مأهولة بالسكان، من دون أن يعني ذلك أي قبول ضمني أو صريح بالتنظيم الإرهابي ذاته⁽¹¹⁾.

2. إشكالية المصادقية

من الإشكاليات التي تثيرها قضية التفاوض مع التنظيمات الإرهابية، غياب المصادقية بين طرفي التفاوض؛ فمن العوائق الرئيسية أمام نجاح المفاوضات، عدم ثقة الحكومات بالإرهابيين، وتوقعها إخلالهم بوعودهم؛ فالكثير من التجارب الواقعية أشارت إلى انتهاج الإرهابيين مواقف مراوغة بشأن عدد الرهائن وحالتهم الصحية على سبيل المثال⁽¹²⁾. وفي هذا الوضع، لن تقبل أي حكومة على التفاوض مع الإرهابيين إلا بعد أن يتأكد لها اهتمامهم ببناء سمعة الجدارة بالثقة من خلال الوفاء بالتزاماتهم⁽¹³⁾.

ومع ذلك، لا تمتلك الحكومات قدرة كاملة على التأكد مما إذا كان التنظيم الإرهابي لديه مصلحة في الحفاظ على سمعة الجدارة بالثقة؛ حيث إن العديد من الجماعات الإرهابية تتسم بكونها تنظيمات قصيرة الأجل تهتم بتحقيق أهداف آنية، وهو ما قد لا يكون كافيًا لإقناع الحكومة بالتفاوض⁽¹⁴⁾.

3. إشكالية تباين طبيعة الإرهابيين

تتباين طبيعة الإرهابيين بصورة كبيرة حسب أهدافهم وأغراضهم من انتهاج الإرهاب؛ حيث يقبل بعض الإرهابيين على إجراء مفاوضات من أجل الحصول على مكاسب مالية أو إطلاق سراح إرهابيين آخرين أو حتى لأغراض دعائية بالظهور في موقع قوة أمام الرأي العام. ويطلق على هذا النوع من الإرهابيين «إرهابيون ذوو شروط contingent terrorists»⁽¹⁵⁾. وفي المقابل، ينظر نوع آخر من الإرهابيين إلى أي مفاوضات على أنها خيانة لمبرر وجودهم؛ إذ يعتقد هؤلاء الإرهابيون أن تحقيق هدفهم يأتي بالموت. ومن ثم، فهم ينظرون إلى موتهم على أنه غاية كبرى⁽¹⁶⁾. ويطلق على هذا النوع من الإرهابيين «الإرهابيون العدميون أو المطلقون nihilistic/absolute terrorists»، وهي الفئة التي ينتمي إليها الإرهابيون الانتحاريون الذين يعجزون عن تغيير واقعهم بأي طريقة سوى بالعنف، ليصبح الموت بالنسبة إليهم شكلاً من أشكال تحقيق الذات. كما تظهر اختلافات مؤثرة داخل فئة الإرهابيين العدميين؛ حيث يوجد «الإرهابي المطلق بالكامل»، وهو ليس لديه شيء للتفاوض بشأنه. أما «الإرهابي المطلق ذو الشروط» فقد قد يقبل التفاوض على أهداف كبرى عادةً ما تكون واسعة جداً أو متطرفة بحيث لا يمكن التفاوض عليها عملياً⁽¹⁷⁾.

ونظراً إلى وجود تداخلات محتملة بين فئتي الإرهابيين، يمكن أن ينفتح الإرهابيون المطلقون ذوو الشروط على مناقشة بعض القضايا، بحيث يكون التحدي أمام الحكومات هو نقل الإرهابيين المطلقين بالكامل إلى إرهابيين مطلقيين ذوي شروط، مع العمل على خفض سقف شروطهم أو تغييرها⁽¹⁸⁾.

4. إشكالية التماسك الداخلي للتنظيمات الإرهابية

يعد مستوى التماسك الداخلي للجماعة إرهابية عاملاً آخر هاماً في تقرير إمكانية دخول الحكومة معهم في مفاوضات؛ فعلى الرغم من أن الإرهابيين يميلون إلى تصوير أنفسهم على أنهم ينتمون إلى جماعات منضبطة ومتماسكة،

فإن الظروف التي يعملون في ظلها -وعلى وجه الخصوص السرية- تجعل من المستحيل عليهم تقريباً الحفاظ على تسلسل قيادي مثالي؛ فغالباً ما تكون السلطة داخل التنظيمات الإرهابية لا مركزية. ونتيجةً لذلك، يجب على الحكومة ألا تقصر نظرها على احتمالية قبول القيادة الإرهابية شروط التسوية، ولكن أيضاً ما إذا كانت تستطيع السيطرة على مقاتليها وإلزامهم بما تم التوافق عليه⁽¹⁹⁾. ومع ذلك، يمكن أن تكون المجموعات المنقسمة هدفاً أسهل لعملية المفاوضات؛ فقد يتم استغلال الانقسامات الموجودة داخل التنظيم الإرهابي الواحد عن طريق عزل الفصائل الأكثر تطرفاً التي لا تقبل التفاوض⁽²⁰⁾.

5. إشكالية توقيت التفاوض

تجرى المفاوضات مع الجماعات الإرهابية بسهولة أكبر في المواقف التي ترى فيها الجماعة أنها تخسر قوتها في الصراع، خاصةً إذا كانت هناك منافسة مع جماعات إرهابية أخرى في ذات النطاق الجغرافي. وقد تدخل الجماعات الإرهابية أحياناً في حوار مع الحكومة لتخفيف الضغط عن نفسها وإعادة التسلح؛ لذلك، يجب على الحكومات أن تدرك أن الوضع الميداني قد لا يتحسن عن طريق المفاوضات، خاصةً على المدى القصير⁽²¹⁾، كما قد يكون من الملائم أن تبدي الحكومة رغبتها في التفاوض الرسمي عندما يعلن الإرهابيون الاستسلام والوقف الدائم للعنف، كوسيلة لضمان عدم الانتكاس إلى دورة جديدة من العنف، من خلال بناء إجماع داخلي لدى الإرهابيين على التخلي عن العنف نهائياً⁽²²⁾.

وغالباً ما تصبح المفاوضات أكثر صعوبة بعد تغيير قيادة التنظيم الإرهابي؛ فقد يؤدي تغيير القيادة إلى تنظيم أكثر تفتتاً يصعب التعامل معه؛ حيث تسعى أجنحته المختلفة إلى تحقيق أهداف متباينة وربما متضادة؛ لذا فإن الانقسام قد يفاقم ممارسات العنف، خاصةً على المدى القصير⁽²³⁾. وتبرز هذه العوامل المتعددة أهمية اختيار الحكومات الدقيق لتوقيت بدء التفاوض مع التنظيمات الإرهابية.

6. إشكالية الوسطاء

عادةً لا تقوم الحكومة في البداية بالتفاوض مباشرةً مع الإرهابيين، بل يتم الاستعانة بوسطاء، وهو البديل الذي كثيراً ما يلقي تفضيلاً من جانب الإرهابيين أيضاً. وعادةً، ما يتم اللجوء إلى وسطاء يتق بهم طرفا التفاوض، بما يجنبهما الاشتباك المباشر⁽²⁴⁾. وعادةً ما يتمثل الوسيط في طرف ثالث محلي قريب من مساحات الاشتباك، ويعاني من تداعيات من الأوضاع المتدهورة بفعل المواجهات بين القوات الحكومية والإرهابيين⁽²⁵⁾، مثل الزعماء التقليديين، أو القادة الدينيين أو القبليين، أو رجال الأعمال المحليين، أو حتى المتطرفين السابقين؛ نظراً إلى اعتبار هذا البديل أكثر فاعليةً من اللجوء إلى وسطاء أجنبى منتظمين إلى منظمات دولية أو إقليمية؛ حيث وجد أن 40% من الوساطات التي أجراها وسطاء أجنبى واجهت صعوبات شديدة أو كانت غير ناجحة⁽²⁶⁾. وبعيداً عن الوسطاء «الشرعيين» الذين يحظون بثقة الحكومة، قد يفضل الإرهابيون اللجوء إلى نوع ثانٍ من الوسطاء يتمثل في أعضاء جماعات الجريمة المنظمة، أو حتى قادة الأفرع المحلية للتنظيمات الإرهابية⁽²⁷⁾. وتلعب درجة حياد الوسيط دوراً كبيراً في نجاح عملية التفاوض أو فشلها، لكن هذا الحياد لا يعني أن يكون الوسيط طرفاً بلا مصلحة في إنجاح الوساطة؛ فالوسطاء من أصحاب المصالح عادةً ما يكون لهم تأثير إيجابي أكبر على مخرجات هذه الوساطة؛ نظراً إلى ما يتوافر لديهم من دوافع قوية للتغلب على كافة العراقيل التي تعترض إتمام التفاوض لكي يتمكنوا من الحصول على فوائد مباشرة⁽²⁸⁾.

مسار التفاوض بين الحكومات والتنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي

لسنوات طويلة، التزمت معظم دول الساحل سياسة «اللا تفاوض»؛ ففي 2015، عندما سُئل الرئيس المالي الأسبق إبراهيم بوبكر كيتا إذا كان يوافق على التفاوض مع قادة الجماعات الجهادية، رفض رفضاً تاماً قائلاً: «استطاع إياد أغ غالي في الماضي خداع بعض المسؤولين والاستفادة من

بعض التهاون معه.. لن أفعل ذلك أبداً، ولن أضطر أبداً إلى التعامل معه»⁽²⁹⁾، لكن الكثير من التعقيدات التي واجهت عمليات مكافحة الإرهاب على الأرض قادت في النهاية إلى انفتاح عدد من حكومات دول الساحل على بدائل متعددة للتفاوض مع الخصم.

1. تحول موقف حكومات دول الساحل من التفاوض مع التنظيمات الإرهابية

قضى المنطق السائد مبكراً في دول الساحل برفض الحوار والتفاوض مع الجماعات الإرهابية؛ لتجنب منحها غطاء من الشرعية؛ ما يمكن أن يحفز المزيد من الأفراد على الانضمام إلى هذه الجماعات. لكن العديد من المؤشرات المناقضة لهذا التوجه بدأت في الظهور لتشكك في قدرة حكومات دول الساحل على الالتزام بخيار عدم التفاوض مع الإرهابيين؛ حيث تفاوض العديد من قادة الساحل السابقين مع هذه الجماعات؛ فقد سمح بليز كومباوري رئيس بوركينا فاسو السابق بالمرور الحر للجماعات الإرهابية والانفصاليين المرتبطين بالإرهابيين في شمال مالي مقابل التزامهم بعدم شن هجمات داخل أراضي بوركينا فاسو، كما أشارت العديد من التقارير إلى أن الرئيس المالي الأسبق أمادو توماني توري، والرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبد العزيز، سبق أن ربطتهما توافقات مع التنظيمات الإرهابية لتجنب نشاطهم داخل دولتيهما⁽³⁰⁾.

وقد ظهرت العديد من القرائن المؤيدة لوجود قنوات اتصال مفتوحة بين حكومات دول الساحل والتنظيمات الإرهابية، مثل واقعة إطلاق السلطات الموريتانية سراح سنده ولد بوعمامة المتحدث السابق باسم جماعة أنصار الدين المرتبط بالقاعدة عام 2015، الذي تم اعتقاله بموجب مذكرة توقيف دولية، والقرار الصادر في العام ذاته عن الدولة الإسلامية (داعش) بعدم إدراج موريتانيا في نطاق ما يعرف بولاية غرب إفريقيا⁽³¹⁾.

وإذا كانت المواقف المبكرة لحكومات دول الإقليم من التفاوض مع الإرهابيين يكتنفها شيء من الغموض؛ فإنه لا يمكن إنكار المفاوضات التي

خاضتها العديد من الحكومات الخارجية والإقليمية، فضلاً عن المنظمات الإنسانية، مع الإرهابيين في الساحل؛ لضمان إطلاق سراح الرهائن أو وصول المساعدة إلى الفئات الضعيفة من السكان⁽³²⁾.

لكن بمرور الوقت، تصاعدت حدة الخلافات العلنية حول فاعلية سياسة «اللا تفاوض» التي أعلنت عنها حكومات دول الساحل؛ ففي 2020، أقر الرئيس المالي إبراهيم بوبكر كيتا علناً، قبل الإطاحة به، بأن حكومته قد تواصلت مع إياد أغ غالي (وهو شخصية بارزة من الطوارق، وزعيم جماعة أنصار الدين) ومع أمادو كوفو (وهو زعيم كتيبة ماسينا، وهي مجموعة من مقاتلي جماعة الفولاني العرقية المتحالفة مع أنصار الدين، تحت راية جماعة نصره الإسلام والمسلمين). وقد أضاف الرئيس كيتا أن «الحديث مع الجهاديين ومحاربة الإرهاب لا يتناقضان»، وشبّه بشكل واضح جهوده بالمفاوضات الأمريكية مع طالبان في أفغانستان؛ وذلك في تغيير كامل لموقفه عما كان عليه في 2015⁽³³⁾.

2. خبرة التفاوض السري بين حكومة مالي وجماعة نصره الإسلام والمسلمين عام 2020

تشكل المفاوضات التي خاضتها الحكومة المالية مع جماعة نصره الإسلام والمسلمين بين شهري مارس وأكتوبر من عام 2020؛ حالة جديرة بالدراسة نتيجة للكبرالنسي لعوائد الإرهابيين من التفاوض، ومسار المفاوضات المعقد الذي واجهته العديد من العثرات. ويمكن تحليل عملية التفاوض بمراحلها المختلفة اعتماداً على ما ورد في مصادر دولية ومحلية متعددة⁽³⁴⁾؛ وذلك كالتالي:

• المرحلة الأولى - الاستعداد للتفاوض

بدأت مرحلة الاستعداد بمبادرة من رجل أعمال من أصل مالي تربطه علاقة خاصة بزعيم المعارضة المختطف في مارس 2020 سومايلا سيسبي، فيما كانت الحكومة لديها رغبة في الإفراج عن سيسبي لتحقيق مكاسب سياسية، في ظل أجواء انتخابية مشحونة؛ ما قاد الرئيس المالي كيتا إلى أن يسند ملف اختطاف زعيم المعارضة إلى الوزير الأول للبحث عن وسيط موثوق.. حينها

كان رجل الأعمال القريب من سومايلا سيبي قد تواصل مع رجل الأعمال الموريتاني المصطفى ولد الإمام الشافعي الذي لديه تجربة كبيرة في التفاوض مع خاطفي الرهائن؛ إذ سبق أن شارك في عدة مفاوضات قبل أكثر من عشر سنوات لتحرير رهائن غربيين في منطقة الساحل.

مع ذلك، اعتذر المصطفى إلى الوزير الأول المالي؛ لابتعاده عن الميدان، لكنه اقترح الاستعانة برجل الأعمال الشريف ولد الطاهر، الذي رفض الحصول على أي دعم لوجستي من الحكومة المالية، متذرعاً بعدم ثقته التامة بالحكومة المالية، وعدم احتياجه إلى مساعدتها، بينما طلب أن يرافقه في مهمته العقيد مامادو أمين كوناري، الذي كان مستشاراً للوزير الأول في شؤون المخابرات، وقد أخذ الموافقة من الرئيس كيتا والوزير الأول في سرية تامة، ولا سيما لمنع المديرية العامة لأمن الدولة المالية (DGSE) من إبلاغ السلطات الفرنسية.

من هنا، بدأت عملية «الحوار»؛ فقد أجرى ولد الطاهر والعقيد كوناري أول لقاء مع أحد مفاوضي جماعة نصرة الإسلام والمسلمين -وهو سيدان أغ هيتا القائد المسؤول عن منطقة كيدال في مالي- وتم ذلك في الصحراء بمنطقة كيدال شمال مالي، وقد عاد المفاوضان بتأكيد وجود سومايلا سيبي بحوزة الجماعة، وأنه على قيد الحياة عن طريق مشاهدة فيديو مصور له، وهي المعلومات التي كانت كافية لإقناع الحكومة المالية بالمضي قدماً في التفاوض والدخول في المرحلة الثانية.

• المرحلة الثانية - المساومة وتقديم المطالب

بدأت عملية المساومة عندما تقدمت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين بأول مطالبها، عن طريق ورقة بخط اليد، بأنه لكي يتم الإفراج عن زعيم المعارضة، لا بد من دفع فدية قدرها مليوناً يورو، والإفراج عن ثلاثين من مقاتلي كتيبة ماسينا التي يقودها أمادو كوفو. وقد وافقت الحكومة المالية فوراً على مطالب نصرة الإسلام والمسلمين، خاصةً مع تحول مطلب تحرير زعيم المعارضة إلى مطلب شعبي في مالي، واحتياج الرئيس كيتا إلى تلميذته لتحسين وضعه السياسي.

• المرحلة الثالثة - التدويل والتنفيذ

كان من المقرر تنفيذ الاتفاق بين الجانبين بصورة طبيعية، إلا أن التدخل الفرنسي قد أعاق إتمام المفاوضات بنجاح؛ فقد بلغ الجنرال موسى ديوارا رئيس المديرية العامة للأمن المالي، أنباء نجاح المفاوضات، واشتكى من عدم إبلاغه، وطالب بإعادة الملف إلى سلطته. وبالمثل، علمت السلطات الفرنسية بذلك، ليعقد السفير الفرنسي في باماكو لقاءً برئيس الحكومة المالي، طلب منه مباشرةً تطوير شروط التفاوض مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، بحيث تشمل الإفراج عن عاملة الإغاثة الفرنسية صوفي بترونين؛ وذلك لتجنب وقوع الحكومة الفرنسية في أزمة مع الرأي العام؛ ما أدى إلى استجابة حكومة مالي لضغط الفرنسيين، وأوقفت التفاوض مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين رغم اقتراب نجاح المفاوضات.

وبعد أن تسبب التدخل الفرنسي في تعثر الجولة الأولى من المفاوضات، بدأت فرنسا تدير ملف الرهائن، خاصةً بعدما أسند الملف إلى موسى ديوارا رئيس المديرية العامة للأمن في مالي الذي طلب منه أن يدرج ضمن الصفقة عاملة الإغاثة الفرنسية صوفي بترونين، بالإضافة إلى رهينتين إيطاليتين هما نيكولا تشياشيو، وبيير لويجي ماكالي. وقد أضفت الشروط الفرنسية المزيد من التعقيد على جولة التفاوض الثانية؛ فعلى سبيل المثال، لم تقم الحكومة المالية بإسناد ملف الوساطة في التفاوض لتحرير الرهينة الفرنسية والرهينتين الإيطاليتين إلى ذات الوسيط؛ فبينما كان ملف الرهينة الفرنسية بحوزة الوسيط أغ ببي المتطرف السابق والنائب عن منطقة كيدال منذ أكثر من سنة؛ لعب النيجري محمد أكويتي دور الوساطة في ملف الرهينتين الإيطاليتين.

كما أسفر التدخل الفرنسي عن تغيير جماعة نصرة الإسلام والمسلمين طريقة تعاملها مع الملف؛ حيث رفعت سقف مطالبها حين تأكد لها أن الفرنسيين هم من يديرون المفاوضات، وأن رهائن غربيين أصبحوا مطروحين على طاولة التفاوض؛ فقد طالبت الجماعة بـ10 ملايين يورو من كل طرف

(فرنسا، وإيطاليا، ومالي) أي ما مجموعه 30 مليون يورو، بالإضافة إلى الإفراج عن 180 من مقاتلي الجماعة في السجون المالية، بعد أن اقتصر مطالبها في الجولة الأولى على تحرير 30 مقاتلاً فقط، قبل أن تطالب بإطلاق سراح المزيد من مقاتليها فيما بعد.

وقبل الوصول إلى مرحلة تنفيذ الاتفاق، كان الرئيس المالي إبراهيم بوبكر كيتا قد تمّت الإطاحة به، إلا أن تغير السلطة الحاكمة في مالي لم يعرقل إتمام المفاوضات؛ حيث تم تبادل الرهائن في أكتوبر من عام 2020، عندما أطلقت الحكومة الانتقالية في مالي سراح 204 جهاديين مقابل الإفراج عن أربعة رهائن؛ هم: سومايلا سيسي أحد أبرز رموز المعارضة في مالي، بجانب الرهينة الفرنسية والرهينتين الإيطاليتين⁽³⁵⁾. وبهذا استعادت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين نخبة من مقاتليها وعدداً من قيادات القاعدة الخطرين، مع حصولها على مبلغ قدره 30 مليون يورو؛ ما يُنذر بصعود قوي للجماعة التي تتخذ شمال مالي ووسطها مركزاً لنفوذها وقوتها.

مستقبل التفاوض بين حكومات دول الساحل والتنظيمات الإرهابية

على ضوء الإشكاليات النظرية التي طرحتها أدبيات التفاوض مع الإرهاب، وتجربة دول الساحل الإفريقي في هذا المجال؛ يمكن تقييم ما حققته خبرة المفاوضات بين حكومات دول الساحل والتنظيمات الإرهابية؛ من أجل استشراف مستقبل هذه المفاوضات؛ وذلك وفق المؤشرات التالية:

1. تباين مواقف حكومات دول الساحل من إقرار شرعية التفاوض مع التنظيمات الإرهابية

على الرغم من انفتاح العديد من حكومات دول الساحل الإفريقي على بدائل متعددة تضمنت التفاوض مع التنظيمات الإرهابية؛ لا تزال حكومات دول أخرى تعتمد بديل اللا تفاوض كموقف ثابت؛ فقد أصبح الآن هناك انفتاح ملحوظ تجاه الحوار والتفاوض مع التنظيمات الإرهابية في معظم دول منطقة الساحل؛ ما يعطي مؤشراً أن التفاوض العلني -وليس السري فقط-

أصبح الوسيلة الدارجة الآن للتعامل مع الإرهاب، بعد تعاظم خسائر القوات الوطنية والدولية في الحرب الطويلة ضده. ففي مالي، تحاول السلطات فتح قنوات اتصال جديدة مع الجماعات الجهادية؛ حيث شكلت الحكومة الانتقالية هيئة للدخول في مفاوضات مع التنظيمات المرتبطة بتنظيم القاعدة التي تمثلها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في فبراير 2021. كما سبق أن عُقد مؤتمران للمصالحة في عامي 2017 و2019، شهدا تقديم عدد من الشخصيات البارزة مقترحات بالتحاور مع إباد أغ غالي وأمادو كوف⁽³⁶⁾.

وقد اعتمدت مالي آلية المفاوضات على مستوى محلي كخطوة تمهيدية لإكساب مفاوضات الحكومة مع التنظيمات الإرهابية قدرًا من الشرعية؛ ففي مارس 2021 عقد اتفاق محلي لوقف إطلاق النار لمدة شهر بين مجموعة مقاتلة تابعة لكتيبة ماسينا وصيادي دوزو التقليديين التابعين لجماعة دوجون في وسط مالي، وهي المفاوضات التي انطلقت بمباركة ودعم من جانب الحكومة المالية. وقد أثار هذا الاتفاق الكثير من الجدل في باماكو، خاصة أن السلطات المالية وافقت على التنازل عن جزء كبير من صلاحياتها، بإقرار انسحاب الجيش من بلدة فارابوجو، مقابل وقف إطلاق النار⁽³⁷⁾.

وفي بوركينا فاسو، أعلن رئيس الوزراء كريستوف دايرييه، في فبراير 2021، أن الحكومة مستعدة للدخول في مفاوضات مع التنظيمات الناشطة في البلاد منذ 2015. وقد جاء هذا التصريح ليستدرك تصريحات سابقة لرئيس الجمهورية روش مارك كابوريه استبعد فيها أي تفاوض مع الإرهابيين⁽³⁸⁾. لكن في المقابل، تعارض النيجر أي حوار مع الجماعات الإرهابية؛ فقد أعلن الرئيس محمدو إيسوفو، في عام 2018، أن النيجر لن تتفاوض مع بوكو حرام؛ وذلك على عكس نيجيريا، التي بدأت محادثات مع هذه الجماعة الإرهابية في السنة نفسها⁽³⁹⁾. وفي نوفمبر عام 2020، أعلن الرئيس الفرنسي ماكرون رفضه إجراء أي مفاوضات مع الإرهابيين في الساحل الإفريقي، خصوصًا في مالي، لكن في ديسمبر في العام نفسه، أعلنت فرنسا أنه يمكن إجراء مفاوضات في منطقة الساحل، لكن ألا تشمل المفاوضات قادة القاعدة وداعش⁽⁴⁰⁾.

ويُحوّل هذا التباين دون تبني موقف إقليمي موحد يجمع حكومات دول الإقليم في مفاوضاتها مع التنظيمات الإرهابية، وهو ما من شأنه أن يتيح لهذه التنظيمات فرصة كبيرة لاستغلال التناقضات في مواقف الحكومات على نحو يعزز موقفها التفاوضي في المستقبل، سواء بالحصول على مكاسب إضافية من مفاوضاتها مع الحكومات التي قبلت التفاوض، أو بتصعيد الضغط على الحكومات الراضية.

2. تكرار تجارب التفاوض «المكتملة» مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين
لظالما شكّل فقدان الثقة المتبادل بين الحكومات والتنظيمات الإرهابية إشكالية رئيسية تعترض مسار التفاوض الناجح بين الطرفين. وفي الساحل الإفريقي، أدّى تكرار تجارب التفاوض «المكتملة» التي تنتهي بالتزام طرفيها بما اتّفق عليه من إجراءات إلى تراكم قدر من الثقة بين الحكومات المتبينة لبديل التفاوض وبين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين على وجه الخصوص؛ فقد أعطى نجاح عملية التفاوض عام 2020 بين الحكومة الانتقالية المالية وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين مؤشراً على سعي الجماعة إلى الحفاظ على سمعتها بأنها جديرة بالثقة. كما يشير توسع نفوذ الجماعة في المنطقة إلى قدرتها على الاستمرار لفترة طويلة في المستقبل؛ ما قد يشجع حكومات الساحل على الانفتاح لمواصلة الحوار مع هذه الجماعة.

مع ذلك، استمرت عمليات الخطف وتجدد القتال من جانب جماعة نصرة الإسلام والمسلمين؛ ما يشير إلى أن مصداقية هذه الجماعة لا تزال تكتنفها العديد من الشكوك الحقيقية. فعلى سبيل المثال، نشر الصحفي الفرنسي أوليفييه دوبوا مقطعاً مصوراً على مواقع التواصل الاجتماعي يبين أنه اختطف في 8 أبريل 2021 في منطقة جاوشمال مالي من قبل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، طالباً مساعدة فرنسا على إطلاق سراحه⁽⁴¹⁾. وأيضاً في بوركينا فاسو، تفاوضت الحكومة مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين لتأمين وقف إطلاق النار في انتخابات نوفمبر 2020، من خلال اتفاق تضمّن الإفراج عن نحو 100 سجين محتجزين بتهمة صلاتهم بالجهاديين. ومع ذلك، تجدد القتال في عام 2021؛ ما يشير إلى أن هذا التوقف المؤقت غير مستدام⁽⁴²⁾.

لكن الأمر الجدير بالملاحظة، أن حرص جماعة نصرة الإسلام والمسلمين على إثبات مصداقيتها في الالتزام بشروط مفاوضاتها المتعددة ذات الطابع التكتيكي -التي لا يتجاوز سقفها الوقف المؤقت لإطلاق النار أو تبادل إطلاق سراح رهائن- قد ينطوي على محاولة من الجماعة لتعزيز فرص للارتقاء بهذا التفاوض في المستقبل إلى مستوى استراتيجي يتضمن تحقيقها مكاسب كبرى، كالعفو أو الدمج كتنظيم سياسي شرعي.

3. اقتصار التفاوض على بعض التنظيمات الإرهابية دون الأخرى

تقدم التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي حالة مثالية تكشف عن التباين الحاد في طبيعة التنظيمات الإرهابية، التي إن تشابهت إلى حد بعيد في وسائلها وأدواتها، تتفاوت بشدة في أهدافها وغاياتها. وبينما أثبتت بعض التنظيمات قدرتها على إجراء حسابات براجماتية تدفعها إلى التفاوض مع الحكومات وفق شروط تضمن لها تحقيق مكاسب مهمة؛ كشفت مواقف تنظيمات أخرى عن اتخاذ العنف ضد القوات الرسمية والمدنيين غاية رئيسية؛ الأمر الذي حال دون دمجها في أي مسار تفاوضي ناجح.

فقد كانت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين أكثر استعدادًا للحوار والتفاوض؛ حيث تستخدم الإرهاب والمفاوضات مع الحكومات أدواتين وليس غايتين في حد ذاتهما؛ فهم أقرب إلى كونهم «إرهابيين ذوي شروط»، بحيث يوظفون عمليات اختطاف واحتجاز رهائن لإطلاق مفاوضات مع الحكومات. وفي المقابل، يعتمد تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى على إعدام الأسرى على الفور؛ فهو يميل أكثر إلى كونهم «إرهابيين عديمين». فعلى سبيل المثال، قام تنظيم الدولة الإسلامية بإعدام ستة عمال إغاثة فرنسيين ومرشدهم المحلي وسائقهم في النيجر في أغسطس 2020⁽⁴³⁾، بينما قد تقوم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين بالتفاوض مع الحكومة للحصول على فدية أو لإطلاق سراح عناصرها.

كما ساهم الصراع المتصاعد بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وفرع تنظيم داعش في الصحراء الكبرى؛ في خلق دوافع إضافية لدى الأولى للإسراع إلى التفاوض مع حكومات دول الساحل. وقد احتدم الصراع بين الجانبين بشكل ملحوظ منذ 2019 عندما أشعلت الخلافات الأيديولوجية والتنافس الميداني سلسلة من الانشقاقات والأعمال العدائية بين التنظيمين؛ فبين عامي 2019 و2020 لقي أكثر من سبعين من مقاتلي نصرة الإسلام والمسلمين وداعش مصرعهم في أكثر من مائة واقعة اشتباك مسلح وقعت بين الجانبين في مناطق متفرقة من الساحل الإفريقي⁽⁴⁴⁾، كما يمثل تناهي الانقسام بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين والفرع المحلي لتنظيم داعش دافعاً إضافياً لحكومات دول الساحل إلى اتباع منطق «عدو عدوي صديقي»، ولولفترة مؤقتة، خاصةً مع تصاعد عنف داعش ضد المدنيين؛ حيث وقعت مواجهات عنيفة في منطقة جاو شمال شرق مالي، وكذلك في منطقة الحدود الثلاثية بين مالي والنيجر وبورкина فاسو⁽⁴⁵⁾.

ولا يؤسس ما قدّمه الصدام بين فرعي القاعدة وداعش في الساحل الإفريقي، من مساعدة ظرفية على إطلاق عملية التفاوض بين حكومات دول الساحل وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين؛ لتسوية شاملة لظاهرة الإرهاب في الإقليم عبر المسار التفاوضي؛ إذ لا يتوقع نجاح أي مفاوضات المستقبل في إحراز أي تقدم ملموس على أرض الواقع في دول الساحل الإفريقي من دون أن يشمل كافة التنظيمات الرئيسية الناشطة في الإقليم. ففي مثل هذه السياقات السائلة، يمكن لانقسام مواقف التنظيمات الإرهابية من التفاوض مع الحكومة، أن يتسبب في موجة جديدة من تصاعد الإرهاب، بحيث تتبنى التنظيمات الراضية للتفاوض خطأً مزايداً على مواقف التنظيمات التي قبلت التفاوض، ليتحول الانقسام في المواقف إلى انقسام فردي لا تنظيمي، ينتج موجة من مغادرة أحاد المقاتلين من التنظيمات البرجماتية إلى التنظيمات المتشددة؛ ما يُفقدُ محصلة عملية التفاوض أي تأثير حقيقي على تراجع النشاط الإرهابي في الإقليم.

4. الآثار المختلطة لضعف التماسك الداخلي للتنظيمات الإرهابية

فرضت طبيعة إقليم الساحل الإفريقي، من حيث المساحة الشاسعة، وتنوع المكونات الإثنية؛ واقعاً معقداً لم يسمح بنشأة تنظيم إرهابي مركزي متماسك. وقد حملت هذه الطبيعة اللا مركزية للتنظيمات الإرهابية في الساحل، آثاراً مختلطة على عملية التفاوض مع الحكومات؛ حيث شكلت في بعض الأحيان عاملاً محفزاً على إطلاق المفاوضات ونجاحها، بينما أعاقت تقدمها في أحيان أخرى.

فقد نشأت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين عام 2017 نتيجة إدماج عدد من الجماعات الجهادية: (أنصار الدين وكتيبة ماسينا والراباطون وفرع الصحراء الكبرى من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي). وعلى هذا النحو، تضم الجماعة مزيجاً من العناصر العربية والإفريقية؛ ما مكنها من الحصول على شبكات من المؤيدين والأتباع الموثوق بهم على امتداد إقليم الساحل الإفريقي. وبينما بايعت مكونات الجماعة تنظيم القاعدة، فإنه نادراً ما تلعب قيادة التنظيم العالمي أي دور عملياتي؛ إذ يقتصر دورها على الإلهام الأيديولوجي، وتوفير المرجعية الرمزية للتنظيمات التابعة في الساحل الإفريقي⁽⁴⁶⁾.

وأدى هذا الوضع إلى تمكين حكومات الإقليم والقوى الدولية الداعمة من إجراء عملية «فرز» دقيقة لقادة التنظيمات الفرعية لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين؛ لتمييزهم إلى قادة قابلين للتفاوض مثل إياد أغ غالي وأمدادو كوفو، وآخرين يتعين التخلص منهم مثل أبو الوليد الصحراوي الذي قامت القوات الفرنسية بتصفيته في أغسطس 2021، ومن قبله يحيى أبو الهمام أحد المساعدين الرئيسيين لإياد أغ غالي، الذي قتلته القوات الفرنسية في فبراير 2019، وباه أغ موسى الذي لقي المصير ذاته في نوفمبر 2020⁽⁴⁷⁾. وقد منحت هذه التصفيات أغ غالي حرية أكبر نحو المضي نحو المصالحة مع السلطات المالية؛ حيث وجد نفسه محاصراً بين الجيش المالي وقوات دول الساحل والقوات الفرنسية والأممية وميليشيات الدفاع الذاتي الطوارقية⁽⁴⁸⁾.

لكن على الجانب الآخر، ساهم ضعف التماسك الداخلي لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، في تعقيد عملية التفاوض، نظرًا إلى المعضلة التي يفرضها وجود المقاتلين الأجانب؛ حيث تحاول الحكومة الانتقالية في مالي، في حوارها الجاري مع الجماعات الإرهابية، أن تفصل بين الجماعات التي يغلب عليها المكونات المحلية، مثل أنصار الدين وكتيبة ماسينا، عن الجماعات التي يغلب عليها المكونات الأجنبية، مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وكتيبة المrapطين؛ وذلك في ظل استهداف الحكومة الانتقالية إعادة إدماج المسلحين المحليين في برامج لإعادة التأهيل، واستبعاد المسلحين الأجانب الأكثر تطرفًا⁽⁴⁹⁾. ونظرًا إلى الصعوبات الإجرائية التي تواجه عملية التمييز بين المقاتلين المحليين والأجانب؛ تزداد المفاوضات صعوبةً وخطورةً في الوقت ذاته.

ويرتهن مستقبل المفاوضات في الساحل بمدى نجاح الحكومات في استغلال الفرص التي يوفرها غياب التماسك عن التنظيمات الإرهابية، وتجنب التداعيات السلبية لهذه السمة التي يبدو أنها تتجه إلى التنامي مستقبلاً، بحيث تصبح التنظيمات الإرهابية في الإقليم أكثر تشظيًّا وانقسامًا.

5. ملائمة التوقيت للتفاوض نظرًا إلى سيادة «توازن الضعف»

يمثل توقيت إجراء المفاوضات أحد أكثر العوامل تأثيرًا على مخرجاتها؛ فكلما كان ميزان القوى النسبي بين الحكومة والتنظيمات الإرهابية مختلفًا، كانت فرص إطلاق المفاوضات ونجاحها أكبر، بينما قد يدفع التوازن في أصول القوة لدى الطرفين في اتجاه تئيهما عن الشروع في التفاوض، وتفضيل كل منهما اختبار فرصه في إرغام الطرف الآخر على أرض الواقع عبر الآليات الصراعية. وبالنسبة إلى الساحل الإفريقي، يسود في اللحظة الراهنة حالة من «توازن الضعف» بين حكومات دول الإقليم والتنظيمات الإرهابية؛ الأمر الذي يخلق فرصة استثنائية لتصاعد وتيرة التفاوض بين الجانبين، في ظل سعي كل منهما إلى الحد من خسائره قدر الإمكان.

ففيما يتعلق بحكومات دول الساحل الإفريقي، يواجه العديد منها اضطرابات سياسية حادة؛ فعلى سبيل المثال، تمر كل من مالي وتشاد بحالة من حالات الانتقال السياسي المتعثر. ففي أغسطس 2020 تمت الإطاحة بالرئيس المالي الأسبق إبراهيم بوبكر كيتا؛ ما أعقبه تنصيب الرئيس المؤقت باه نداو، ورئيس الوزراء مختار وان، قبل أن تتم الإطاحة بهما مجدداً في مايو من عام 2021⁽⁵⁰⁾. وعلى الرغم من نجاح الرئيس التشادي السابق إدريس ديبي في الفوز بولاية رئاسية سادسة، فإن الأسبوع التالي لإجراء الانتخابات شهد مقتله خلال مواجهات مع المجموعات المتمردة الزاحفة من ليبيا؛ ما أدى إلى إطلاق مرحلة انتقالية برئاسة نجله الجنرال محمد إدريس ديبي⁽⁵¹⁾.

ولا يقل المشهد العسكري والأمني في دول الساحل اضطراباً عن المشهد السياسي؛ ففي يونيو 2021 أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إنهاء عملية برخان، وتقليص الوجود العسكري الفرنسي في منطقة الساحل، ودمجها في إطار أوسع متعدد الأطراف⁽⁵²⁾. علاوة على ذلك، لا تواجه دول الساحل خطر الجماعات الإرهابية فحسب؛ حيث تنتشر الجماعات الانفصالية المتمردة في عدد من دول الإقليم. فعلى سبيل المثال، تنشط في شمال مالي العديد من حركات الطوارق المتمردة التي وقّعت على اتفاق الجزائر عام 2015، إلا أن بطء تنفيذ أحكام هذا الاتفاق، قد تساهم في عودة هذه التنظيمات إلى النشاط المسلح؛ هذا بالإضافة إلى مشكلة الرعاة من جماعة الفولاني وصاداتهم المسلحة مع مزارعي الدوجون وسط مالي بفعل مشكلات التصحر والتدهور البيئي⁽⁵³⁾.

وعلى الجانب الآخر، تعاني التنظيمات الإرهابية من تداعيات اضطراب بنية القيادة بعد مقتل عدد من كبار القادة الميدانيين في الشهور الأخيرة، فضلاً عن الإنهاك المترتب على تعدد جبهات المواجهة بين التنظيمات الإرهابية بعضها وبعض، وبينها وبين قوات مكافحة الإرهاب الوطنية والإقليمية والدولية، وبينها وبين الميليشيات التي شكّلتها بعض المجتمعات المحلية لحماية قراها من خطر الإرهاب.

6. الدور الحاسم لوسطاء التفاوض

عادةً ما يلعب وسطاء التفاوض دورًا رئيسيًا في إنجاح المفاوضات بين الحكومات والتنظيمات الإرهابية، خاصةً في أطوارها الاستكشافية المبكرة. وفي دول الساحل الإفريقي، أثبت الوسطاء قدرة كبيرة على إنجاح سلسلة من مفاوضات إطلاق سراح الرهائن؛ الأمر الذي يرشحهم للاستمرار في لعب أدوار أكثر تقدمًا في المستقبل.

ويلعب الفاعلون المحليون دورًا مهمًا في الوساطة بين حكومات دول الساحل والتنظيمات الإرهابية؛ فقد أدى استقرار الجماعات الإرهابية لفترة طويلة في نطاقات جغرافية ثابتة في دول الساحل وفرت حواضن اجتماعية آمنة إلى تأسيس أنظمة إدارية بديلة للدولة في هذه المجتمعات المحلية، بحيث شهدت تأسيس نظام لتقديم الخدمات، وآخر لجباية الضرائب، وإدارة للأراضي، وفرض النظام العام وتوفير العدالة⁽⁵⁴⁾.

ومن ثم، فإن أي تطورات مستقبلية لعملية التفاوض قد تلعب فيها العناصر المحلية أدوارًا رئيسية؛ حيث يتم تداول اقتراحات بأن يكون هناك حوار بين علماء الدين الماليين والوسطاء المحليين القريبين من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين لإيجاد مجالات للتسوية. وكان من الخيارات إشراك الداعية محمود ديكو أحد أكثر الفاعلين نفوذًا في السياسة المالية، الذي سبق أن تواصل مع إياد أغ غالي عندما احتل أنصار الدين شمال مالي، ثم بشكل متقطع في عامي 2015 و2016، لاستكشاف سبل الحوار⁽⁵⁵⁾. ويؤيد هذا الاتجاه تكرار توقيع الاتفاقات التي تأتي من مبادرات محلية في إطار سياسة التفاوض من أسفل (bottom-up approach) الذي قد يساعد على سد الثغرات التي قد تعترى المفاوضات المباشرة⁽⁵⁶⁾.

خاتمة

يرجح العرض السابق وجود فرص حقيقية للتقدم في المفاوضات بين حكومات دول الساحل وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين؛ حيث قد يتم التفاوض معها بالتعاون في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى؛ ما قد يفتح المجال لمفاوضات أشمل بين الجانبين، كما قد تحرص حكومات دول الساحل على مواصلة المفاوضات بغرض تقسيم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين واستغلال الانقسامات الإثنية بداخلها، كما قد تعمل حكومات الساحل أيضًا على محاولة تحويل عناصر تنظيم الدولة الإسلامية من كونهم إرهابيين مطلقين بالكامل إلى إرهابيين مطلقين ذوي شروط. وتزيد الصعوبات التي يفرضها الانسحاب الفرنسي المحتمل من الساحل الإفريقي من فرص لجوء حكومات دول الساحل إلى بديل التفاوض، خاصةً عبر الوسطاء المحليين غير الرسميين، لكن يظل من غير المرجح، في المرحلة الراهنة، أن تتطور المفاوضات في الساحل لتتجاوز كونها مجرد أداة لإنهاء أزمات احتجاز الرهائن، أو لوقف إطلاق النار المؤقت في بعض المناطق، بترتيبات مجتمعية أكثر من كونها سياسية. ويعزز هذا الوضع حقيقة غياب الإجماع بين حكومات دول الساحل على اعتماد خيار التفاوض، بجانب اقتصار المفاوضات التي جرت بالفعل على عدد محدود من التنظيمات الإرهابية. لكن في النهاية، أصبح التفاوض بين الحكومات والتنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي أمرًا واقعيًا، يُنتظر ازدياد وتيرته في المستقبل، باعتباره آليةً أثبتت قدرًا من النجاح في التأثير على قرارات بعض أكثر التنظيمات الإرهابية خطورةً ونشاطًا في الإقليم، بما ساعد على الحد النسبي من تفاقم الأضرار. وبهذا، لم يعد السؤال بشأن دول الساحل هو: هل ستتجه حكوماتها إلى التفاوض مع التنظيمات الإرهابية أم لا؟ بل: كيف يمكنها أن تدير التفاوض بأسلوب صحيح؟

المراجع

1. آفاق المفاوضات السلمية مع الجماعات الراديكالية المسلحة في مالي، مركز الإمارات للسياسات، 6 يناير 2021، <https://epc.ae/ar/brief/prospects-of-peace-talks-with-rad-ical-armed-groups-in-mali>
2. Jacob Zenn, Negotiating With Jihadists in the Sahel and Nigeria, LAWFARE, June 14, 2020, <https://www.lawfareblog.com/negotiating-jihadists-sahel-and-nigeria>
3. Guy Olivier Faure, Negotiating with Terrorists: A Discrete Form of Diplomacy, The Hague Journal of Diplomacy, Vol. 3, 2008, 182.
4. IBID, 185.
5. IBID, 180.
6. John Mueller and Mark G. Stewart, Conflating Terrorism and Insurgency, CATO Institute, February 28, 2016, <https://www.cato.org/commentary/conflating-terrorism-insurgency>
7. Guy Olivier Faure, Op.Cit, 185.
8. IBID, 191 and 192.
9. IBID, 189.
10. Harmonie Toros, 'We Don't Negotiate with Terrorists!': Legitimacy and Complexity in Terrorist Conflicts, Security Dialogue, Vol. 39⁽⁴⁾, 2008, 410-412.
11. Guy Olivier Faure, Op.Cit, 188.
12. IBID, 185.
13. Navin A. Bapat, State Bargaining with Transnational Terrorist Groups, International Studies Quarterly, Vol. 50⁽¹⁾, 2006, 214.
14. IBID.
15. Peter R. Neumann, Negotiating with Terrorists, Foreign Affairs, Vol. 86 (1), 2007, 129.
16. Negotiating with Terrorists: A Mediator's Guide, IIASA Policy Brief, No.06, March 2009, 2.
17. IBID.
18. IBID.
19. Peter R. Neumann, Op.Cit., 130.
20. Audrey Kurth Cronin, When Should We Talk to Terrorist?, United States Institute of Peace, Special Report 240, May 2010, 7.
21. IBID, 6.
22. Peter R. Neumann, Op.Cit., 132 and 133.
23. Audrey Kurth Cronin, Op.Cit., 7.

24. Nigel Quinney and A. Heather Coyne, Talking to Groups That Use Terror, United States Institute of Peace, Washington, DC, 2011, 45.
25. Mohammed Ibrahim Shire, Dialoguing and negotiating with Al-Shabaab: the role of clan elders as insider-partial mediators, Journal of Eastern African Studies, Vol. 15(1), 5.
26. IBID, 4.
27. FATF-GIABA-GABAC, Terrorist Financing in West and Central Africa, FATF, Paris, 2016, p. 18.
28. Mohammed Ibrahim Shire, Op.Cit, 4.
29. François Soudan and François-Xavier Freland, Mali – Ibrahim Boubacar Keïta : « Je ne crois pas avoir échoué », Jeune Afrique, December 21, 2015, <https://www.jeuneafrique.com/mag/286400/politique/maliibrahim-boubacar-keita-ne-crois-echoue/>
30. Judd Devermont and Marielle Harris, Rethinking Crisis Responses in the Sahel, CSIS Briefs, December 2020, <https://www.csis.org/analysis/rethinking-crisis-responses-sahel>
31. Anouar Boukhars, Keeping Terrorism at Bay in Mauritania, Africa Center for Strategic Studies, June 16, 2020, <https://africacenter.org/spotlight/keeping-terrorism-at-bay-in-mauritania/>
32. Judd Devermont and Marielle Harris, Op.Cit.
33. Mali's president admits to holding talks with senior jihadist leaders, France24, February 10, 2020, <https://www.france24.com/en/20200210-exclusive-mali-s-president-acknowledges-dialogue-with-jihadist-leaders>
34. Benjamin Roger, Mali : dans le secret des négociations qui ont permis la libération de Soumaïla Cissé et Sophie Pétronin, Octobre 9 2020, Jeune Afrique, <https://www.jeuneafrique.com/1056215/politique/mali-dans-le-secret-des-negociations-qui-ont-permis-la-liberation-de-soumaïla-cisse-et-sophie-petronin/>
 - أحمد كلي بدي، صفقة رهائن مالي.. حين «فاوض» الفرنسيون «القاعدة» من وراء ستار، صحراء ميديا، 11 أكتوبر، 2020. <https://www.saharamedias.net/149474-%>
35. Judd Devermont and Marielle Harris, Op.Cit.
36. بين رفض فرنسا وتشدد المتطرفين.. مالي تنحاز للحوار (تحليل)، وكالة الأناضول، 24 أبريل 2021. <https://bit.ly/392RV7G>
37. Bokar Sangaré, Mali : «Iyad Ag Ghaly et Amadou Koufa sont prêts à négocier», Jeune Afrique, 6 Avril 2021, <https://www.jeuneafrique.com/1147940/politique/mali-les-jihadistes-iyad-ag-ghaly-et-amadou-koufa-sont-prets-a-negocier/>
38. بوركيينا فاسو لا تستبعد التفاوض مع الجماعات المتطرفة، الشرق الأوسط، 6 فبراير 2021. <https://bit.ly/395qR7R>
39. Le Niger refuse de négocier avec Boko Haram, BBC NEWS, 2 Avril 2018, <https://www.bbc.com/afrique/region-43615590>
40. فرنسا تقبل بعد تردد التفاوض مع جماعات جهادية في الساحل، Middle East Online، 21 ديسمبر 2020. <https://bit.ly/3za9L3j>

41. مالي: صحفي فرنسي يؤكد في فيديو أنه اختطف على يد جهاديين في غاو، فرانس 24، 5 مايو 2021، <https://bit.ly/3nEpF3A>
42. Sam Mednick, Burkina Faso's secret peace talks and fragile jihadist ceasefire, The New Humanitarian, March 11 2021, <https://www.thenewhumanitarian.org/news/2021/3/11/Burkina-Faso-secret-peace-talks-and-jihadist-ceasefire>
43. تامر الهالبي، هل تفاوض فرنسا تنظيم النصر الإفريقي؟، أصوات أونلاين، أغسطس 2021، <https://bit.ly/3lDhHFi>
44. هبة المنسي، فحص التطرف: جماعة نصرا الإسلام والمسلمين في الساحل الإفريقي، الوطن العربي، 25 يوليو 2021، <https://bit.ly/3EgPRHC>
45. بين رفض فرنسا وتشدد المتطرفين.. مالي تنحاز للحوار (تحليل)، مرجع سابق.
46. جماعة نصرة الإسلام والمسلمين الموالية للقاعدة توسع نفوذها في الساحل الإفريقي، SWI swissinfo.ch، 10 يناير 2021، <https://bit.ly/2YZWsWV>
47. هبة المنسي، مرجع سابق.
48. بين رفض فرنسا وتشدد المتطرفين.. مالي تنحاز للحوار (تحليل)، مرجع سابق.
49. المرجع السابق.
50. بول لورجيري وديفيد لويس، مصادر: الجيش في مالي يعتقل الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الدفاع، رويترز، 24 مايو 2021، <https://www.reuters.com/article/mali-politics-ia4-idARAKCN2D52oN>
51. بعد مقتل والده.. الجنرال محمد إدريس ديبي يتولى السلطة الانتقالية العسكرية في تشاد، CNN بالعربية، 20 أبريل 2021، <https://arabic.cnn.com/world/article/2021/04/20/chad-killed-presidents-son-take-over-power>
52. هبة المنسي، مرجع سابق.
53. فابيان أوفنر، العلاقات المتغيرة والتهديدات المتزايدة: دليل الجماعات المتمردة في منطقة الساحل، The New Humanitarian، 19 فبراير 2018، <https://www.thenewhumanitarian.org/ar/2018/02/19/llqt-lmtgyr-wlthdydt-lmtzyd-dlyl-ljmt-lmtmrd-fy-mntq-lshl>
54. When the Music Stops: The impact of Terrorism on Malian Youth, United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute, October 2020, IX.
55. Sergei Boeke, Pathways out of the Quagmire? Perspectives for al-Qaeda in the Sahel, International Center for Counter-Terrorism, August 2021, 21.
56. Niagalé Bagayoko, In the Sahel, terrorists are now sitting at the negotiation table, The Africa Report, February 22, 2021, <https://www.theafricareport.com/67261/in-the-sahel-terrorists-are-now-sitting-at-the-negotiation-table/>

التفسيرات المتكاملة لأزمة الجيوش الوطنية

د. أحمد أمل*

مقدمة

منذ وقت مبكر، اتجهت دول الساحل الإفريقي لطلب المساعدة الخارجية في دعم جيوشها الوطنية للتصدي لتحدي انتشار الإرهاب، بعد تفجر موجته الأحداث والأكثر خطورة في عام 2012. وقد فتح هذا التوجه الباب لانخراط فرنسي وأمريكي، تبعه حضور من جانب العديد من القوى الأوروبية، قبل أن توفر مكافحة الإرهاب ذاتها غطاءً لحضور روسي محتمل في الساحل الإفريقي من البوابة المالية. ويأتي التوجه لتدويل مكافحة الإرهاب في الإقليم نتيجة مباشرة لعجز الجيوش الوطنية لدول الساحل عن التصدي - بمفردها أو في أطر جماعية إقليمية - لما فرضه الإرهاب من تحديات هددت استقرار دول الإقليم وسلامتها الإقليمية.

وعلى الرغم من الجهد الكبير الذي بذلته جيوش دول الساحل في مكافحة الإرهاب على امتداد عقد كامل، تكبدت خلالها خسائر بشرية ومادية هائلة؛

*مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة
رئيس وحدة الدراسات الإفريقية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

فإن العديد من المظاهر قد تبدت خلال هذه المدة لتكشف عن عجز متعدد الأبعاد تعاني منه هذه الجيوش في مواجهة الإرهاب؛ فمن ناحية تمتعت التنظيمات الإرهابية بالعديد من المزايا النسبية؛ في مقدمتها التفوق العددي على بعض جيوش دول الإقليم؛ فبينما قدر الرئيس التشادي السابق إدريس ديبي عدد مقاتلي تنظيم بوكو حرام في جنوب غرب بحيرة تشاد بأكثر من عشرين ألف مقاتل، لا تتجاوز جيوش بعض دول الإقليم نصف هذا العدد كما هو الحال في النيجر على سبيل المثال⁽¹⁾.

كذلك كشفت التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي عن قدرة حقيقية على توظيف التكنولوجيا المتقدمة في شن هجماتها، بما يواكب قدرات الجيوش الوطنية ويتفوق عليها أحياناً؛ ففي نوفمبر 2018 أعلن رئيس أركان الجيش النيجيري الأسبق الفريق توكوريوسف بورتاي رصد قيام مقاتلي بوكو حرام بتسيير طائرات مسيرة بصورة متزايدة تستطلع المواقع الدفاعية لقوات مكافحة الإرهاب؛ الأمر الذي أكدته تقارير ميدانية بشأن ظهور تطورات نوعية في استخدام بوكو حرام للطائرات المسيرة التي تفوق في قدراتها الطائرات المسيرة التي تستخدمها قوات مكافحة الإرهاب النيجيرية؛ الأمر الذي يعني منح بوكو حرام تفوقاً نوعياً في إحدى أخطر ساحات الحرب⁽²⁾.

وبالجمع بين المظهرين السابقين، ظهر مظهر ثالث أكثر حسماً يتعلق بتحول قوات الجيوش الوطنية لدول الساحل إلى أهداف رئيسية للتنظيمات الإرهابية عبر عدد من العمليات الكبرى استهدفت قواعد ومعسكرات هذه الجيوش، وهي الظاهرة التي شهدت تنامياً نوعياً بداية من النصف الثاني من عام 2019؛ ففي الثلاثين من سبتمبر 2019 تعرض معسكران للجيش في منطقتي بوليكيسي وموندورو لهجوم خلف 41 قتيلاً و20 مفقوداً. وفي مطلع نوفمبر 2019 شن تنظيم الدولة في الصحراء الكبرى هجوماً على معسكر للجيش في مدينة ميناكا مخلفاً 54 قتيلاً من الجنود الماليين. وفي العشرين من نوفمبر من العام نفسه، أعلن تنظيم الدولة عن عملية جديدة بعد اشتباك عدد من مقاتليه مع دورية مشتركة لقوات من مالي والنيجر بالقرب

من مدينة تابانكورت في إقليم جاو الحدودي، وهو الهجوم الذي خَلَفَ 30 قتيلاً من القوات الرسمية. وفي العاشر من ديسمبر 2019، تعرض جيش النيجر لأسوأ هجوم في تاريخ مواجهاته مع الإرهاب؛ حين تعرضت قاعدة للجيش في منطقة إيناتيس لهجوم شنه العشرات من مقاتلي تنظيم الدولة مستخدمين أسلحة ثقيلة ومركبات مفخخة؛ الأمر الذي أدى إلى سقوط أكثر من 70 قتيلاً من جنود جيش النيجر، فضلاً عن اجتياح القوات المهاجمة للمعسكر، وهو ما أسفر عن نهب كميات كبيرة من الذخائر والمركبات العسكرية. وفي الثالث والعشرين من مارس من عام 2020 وقع أكبر هجوم إرهابي في تاريخ تشاد من حيث عدد الضحايا الذين فاقوا مائة قتيلاً من ضباط وجنود الجيش التشادي، في هجوم استمر خمس ساعات متواصلة على قاعدة عسكرية في شبه جزيرة بوهوما بإقليم بحيرة تشاد⁽³⁾.

من هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى استكشاف المقاربات المختلفة التي طرحت لتفسر عجز الجيوش الوطنية في دول الساحل عن حسم مواجهاتها مع التنظيمات الإرهابية، من خلال تبني منطق التكامل لا التعارض بين هذه التفسيرات التي يفسر كل منها أحد أبعاد القصور التي اعترت أداء هذه الجيوش، والتي تجلّت في اضطراب أدائها خلال المواجهات الميدانية، وفي فقدانها تأييد المجتمعات المحلية في بعض النطاقات، وكذا في حاجتها الدائمة إلى الدعم الخارجي.

التحيزات الإثنية

تشكل دول الساحل حالة نموذجية للظاهرة المعروفة بالجيوش الإثنية؛ فمنذ مرحلة الخضوع للاستعمار وما شهدته من تأسيس لجيوش نظامية حديثة للمرة الأولى، كان الاتجاه السائد في غالبية دول الإقليم هو الاعتماد على جماعة بعينها، أو على عدد محدود من الجماعات في الانتساب إلى الجيش الذي اتسم بتكوين إثني متجانس إلى حد بعيد، على عكس الطبيعة التعددية للمجتمع، كما كانت ظاهرة التجانس الإثني تزداد بالصعود إلى المراتب العسكرية القيادية الوسطى والعليا التي غلبت عليها انتماءات إثنية شبه

حصرية. وفي المرحلة المبكرة التالية على الاستقلال، جاء اتجاه دول الساحل -كغيرها من الدول الإفريقية- للاستمرار في تأسيس قوات مسلحة تعتمد على هوية إثنية غالبية لمعالجة قضية الولاء العسكري للقيادة السياسية عبر اللجوء إلى روابط اجتماعية راسخة تضمن وحدة مصالح النخبتين السياسية والعسكرية بحكم الانتماء إلى أصل إثني ونطاق جغرافي واحد⁽⁴⁾.

وبمرور الوقت، شهدت هذه الظاهرة تناميًا مطردًا في دول الساحل الإفريقي كنمط سائد؛ فعلى سبيل المثال، شهدت سنوات حكم الرئيس التشادي إدريس ديبي إتنوم منذ 1990 حتى 2021، تعزيزًا لمكانة جماعة الزغاوة التي تسكن الوسط الشرقي للبلاد، والتي ينتمي إليها الرئيس؛ وذلك على الرغم من أنها تشكل ما تقل نسبته عن 5% من سكان البلاد، وهو الوضع القابل للاستمرار في المستقبل في ظل تولي محمد إدريس ديبي رئاسة المجلس العسكري الانتقالي عقب مصرع والده. وفي ظل المحدودية العددية الواضحة للزغاوة، اعتمد إدريس ديبي على تحالف أوسع نسبيًا في شغل المناصب العسكرية ضم بجانب جماعته كلاً من الحجريين Hadjarai من سكان منطقة جيرا Guéra وسط البلاد، بالإضافة إلى عناصر من جماعة سارا Sara القاطنة أقصى جنوب البلاد التي تعد الأكبر بين مختلف الجماعات التشادية؛ حيث تفوق نسبة سكانها 25% من السكان⁽⁵⁾.

ويأتي هذا التحالف ليعني ضمًا محدودية تمثيل العديد من الجماعات، وفي مقدمتهم جماعاتي التبو الرئيسيتان القاطنتان شمال البلاد: تيدا Teda ودازا Daza، وهو الوضع الطبيعي الذي فرضه كون جماعات التبو الداعم الرئيسي للرئيس الأسبق حسين حبري الذي حكم البلاد بين عامي 1982 و1990 قبل أن يطيح به إدريس ديبي. ومما فرض صعوبة أمام استيعاب أنصار حبري في المؤسسة العسكرية بعد تولي ديبي السلطة، المواجهات المسلحة التي شهدتها عام 1992 بين القوات المسلحة التشادية والحركة من أجل الإصلاح التي خرج منه إدريس ديبي منتصرًا بدعم فرنسي في ظاهرة تكررت مرارًا على مدار سنوات حكمه قبل أن تسفر عن مصرعه في أبريل 2021⁽⁶⁾.

وفي النيجر، أسس الاستعمار الفرنسي لهيمنة جماعتي الجنوب الغربي زارما وسونجاي على المناصب العسكرية؛ الأمر الذي أهّل أبناء الجماعتين لسيطرة مستمرة على المؤسسة العسكرية منذ استقلال البلاد عام 1960 حتى مطلع التسعينيات؛ وذلك على الرغم من أن جماعتي الجنوب الغربي تشكلان مجتمعتين نحو ربع سكان البلاد⁽⁷⁾.

وبجانب التمثيل المكثف لجماعتي زارما وسونجاي، تمثلت واحدة من مشكلات التحيز الإثني في تركيب المؤسسة العسكرية منذ نشأتها في الحضور المحدود تقليدياً لأبناء جماعة الطوارق التي تقطن الأقاليم الشمالية الصحراوية من البلاد، والتي تشكل أكثر من 10% من السكان، وهو ما يجعلها النسبة الكبرى للطوارق بين جميع الدول التي تنتشر فيها الجماعة، والتي تضم بجانب النيجر ليبيا والجزائر وتشاد. وعلى الرغم من اتخاذ حكومات النيجر في السنوات الأخيرة إجراءات أكثر تقدماً في احتواء بعض العناصر الطوارقية في بنية المؤسسة العسكرية، فإن جماعة فولاني التي تشكل نحو 7% من سكان البلاد لا تزال غير ممثلة على نحو متناسب⁽⁸⁾.

وتتسق المؤسسة العسكرية في مالي، إلى حد بعيد، مع هذا النمط السائد من حيث استبعاد أبناء الجماعات الشمالية من الطوارق والعرب، وهو ما جعل هذه المناطق معقلاً لسلسلة متواصلة من أعمال التمرد المسلح على أساس إثني بدأت في عام 1963، وتكررت أكثر من مرة، لتخلق صعوبة متزايدة في التوسع في استيعاب العناصر الشمالية في المؤسسة العسكرية المالية⁽⁹⁾. وفي بوركينا فاسو أسس التفضيل الفرنسي لإلحاق أبناء جماعة موسي Mossi كبرى جماعات البلاد بالقوات المسلحة منذ تأسيسها؛ نمطاً استمر طوال فترة ما بعد الاستقلال، ترتب عليه محدودية تمثيل العديد من الجماعات الأخرى، وفي مقدمتها الفولاني التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث الحجم⁽¹⁰⁾.

ولا يختلف الوضع كثيراً في موريتانيا؛ حيث تسببت المحاولة الانقلابية الفاشلة في أكتوبر عام 1987، والتي قام بها عدد من الضباط من ذوي الأصول المنتمية إلى الجماعات الجنوبية، في حملة واسعة قادها الرئيس الأسبق معاوية

يشكلوا تهديدًا على استقرار ترتيبات الحكم في العاصمة باماكو⁽¹²⁾. ومع ظهور التحدي الإرهابي بصورة مكثفة تم تشكيل الكتيبة المستقلة للقوات الخاصة (Bataillon Autonome des Forces Spéciales (BAFS) لتصبح وحدة لقوات النخبة الأكثر تأهيلاً وتسليحاً وبالتبعية الأكثر قدرةً على مكافحة التحدي الإرهابي ميدانيًا، خاصة مع منح هذه العناصر أولوية في الالتحاق بالبرامج التدريبية المشتركة التي ينظمها شركاء مالي من الدول المتقدمة، كفرنسا والولايات المتحدة. وعلى الرغم من تبعية كتيبة القوات الخاصة للقوات المسلحة المالية، فإنها تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية عن هيكل القيادة الذي تنتظم فيه باقي الوحدات العسكرية؛ الأمر الذي أهّل قائد هذه الكتيبة أسيمي جويتا لقيادة التحركات التي أطاحت بالرئيس إبراهيم بوبكر كيتا في أغسطس من عام 2020، قبل أن يطيح مجددًا بالرئيس الانتقالي باه نداو في مايو من العام التالي⁽¹³⁾.

وفي النيجر، لعبت قوات الحرس الوطني دورًا فاعلاً في حفظ الأمن الداخلي مع احتفاظها بهيكل شبه مستقل، خاصةً مع تبعيةها، من الناحية الإدارية، لوزير الأمن الداخلي لا لوزير الدفاع، إلا أن القوات تظل خاضعة لرقابة رئيس أركان القوات المسلحة من ناحية عملها الميداني. وقد تأسست القوات في البداية قبل الاستقلال تحت اسم قوات الحرس البدوي، ليتم تحويلها بعد الاستقلال إلى قوات الحرس الجمهوري وهو الوضع الذي استمر حتى إعادة هيكلتها عام 1997 لتحمل اسم قوات التدخل والأمن، ليعاد تسميتها في عام 2010 هيئة الحرس الوطني⁽¹⁴⁾.

ولا يختلف الوضع في تشاد؛ حيث أقر القانون رقم 24 الصادر في يوليو من عام 1994 تأسيس قوات حرس تشاد الوطني والبدوي كوحدة ملحقة بالقوات المسلحة معنية بحفظ الأمن الداخلي، من خلال حماية السلطات والممتلكات الحكومية ودعم قوات الشرطة والمشاركة في العمليات العسكرية وقت الحرب. وفي عام 2012 أطلق الحرس الوطني حملة لتجنيد الشباب بين 18 و25 عامًا لتقوم بتأهيل ألف من الأعضاء الجدد في عام واحد عبر

برنامج تدريبي مكثف يعقد في مركز موسورو التدريبي. وبالتعاون مع فرنسا تم تأسيس مركز تدريبي جديد للحرس الوطني في ماندجورا في يونيو من عام 2014⁽¹⁵⁾، لكن المظهر الأبرز للقوات الموازية في تشاد، تجسده مجموعة النخبة التي تحمل اسم قوات الأمن الرئاسي، والتي تولى قيادتها محمد إدريس ديبي منذ عام 2012 لتلعب دورًا بارزًا في مكافحة الإرهاب في تشاد وفي إقليم الساحل بأسره؛ حيث ساهم محمد ديبي نفسه في عام 2013 في قيادة المشاركة التشادية في استعادة مناطق شمال مالي؛ حين قاد ألفًا من قوات النخبة التي يرأسها.. هذا بجانب الدور الحاسم الذي لعبته هذه القوات في التصدي للهجمات المتكررة التي شنها مقاتلو التنظيمات المتمردة في شمال تشاد. وقد ساهم هذا الانخراط المكثف لقوات الأمن الرئاسي في تعزيز فرص محمد إدريس ديبي في تولي رئاسة المجلس العسكري الانتقالي لخلافة والده بعد مقتله في أبريل 2021⁽¹⁶⁾.

وفي بورкина فاسو لعب فوج الأمن الرئاسي Régiment de sécurité présidentielle دورًا مركزيًا منذ تأسيسه في عام 1995 حتى حله في عام 2015 كأحد أهم مراكز القرار العسكري في البلاد وأكثرها قربًا من الرئيس الأسبق بليز كومباوري. وحتى بعد سقوط الرئيس في عام 2014 قادت عناصر فوج الأمن الرئاسي محاولة انقلابية في سبتمبر 2015 سعت إلى إسقاط الحكومة الانتقالية برئاسة ميشيل كافاندو قبل أن يسهم الضغط الداخلي والخارجي في دفع الجنرال جيلبرت دينديري إلى التراجع، خاصةً بعد إصدار الحكومة قرارًا بحل فوج الأمن الرئاسي⁽¹⁷⁾. وفي موريتانيا، أسفرت سياسات الرئيس الأسبق معاوية ولد الطايح عن تحول الحرس الرئاسي إلى وحدة عسكرية بالغة القوة والتأثير؛ الأمر الذي سمح لقائدها محمد ولد عبد العزيز في عام 2008 بالتدخل للإطاحة بالرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، وهو ما دفع الرئيس محمد ولد الغزواني إلى اتخاذ قرار مبكر بتغيير قيادة الحرس الرئاسي مع عودة الرئيس السابق إلى المشهد السياسي، في إشارة واضحة إلى إدراك أهمية هذا المنصب وتأثيره على المستويين العسكري والسياسي⁽¹⁸⁾.

ويؤثر الوضع شبه المستقل لبعض الوحدات الأكثر جاهزية وتدريباً بالقوات المسلحة، بالسلب على قدرة دول الساحل على مكافحة الإرهاب بأكثر من سبيل؛ فتعدد الهياكل العسكرية المنوط بها مكافحة الإرهاب يُعقّد كثيراً عمليات التنسيق بينها ميدانياً؛ الأمر الذي يقلل كفاءة القوات المختلفة على التصدي للتحدي الإرهابي، ويجعل عمليات الانتشار والمداخلة أكثر استهلاكاً للوقت.. هذا بجانب ما تفرضه هذه التعددية من تباينات محتملة في التوجه العام بشأن مكافحة الإرهاب، في ظل غياب استراتيجيات واضحة وقواعد اشتباك حاسمة لدى العديد من دول الساحل التي تعتمد، في جانب كبير من التخطيط لعمليات مكافحة الإرهاب، على القوى الدولية المنخرطة على الأرض. وكذلك أثبتت التعددية القائمة في بنية المؤسسات العسكرية في دول الساحل، قدرتها على التسبب في اضطراب الاستقرار الهش داخل المؤسسة العسكرية، وعلى المستوى السياسي الوطني كذلك؛ فكثير من قوات النخبة في دول الساحل باتت تبادر بالتدخل في العديد من الأزمات السياسية؛ بسبب تمتعها باستقلالية نسبية عن قيادة القوات المسلحة، التي قد يتم تصورها كوضع أسمى عن باقي الأسلحة والوحدات الأخرى، على نحو ما شهدته مالي وبوركينا فاسو وتشاد.

انتشار الجيوش الرديفة والموازية

تفرض خريطة انتشار التنظيمات الإرهابية على جيوش دول الساحل تحديات جسيمة، في ظل الطبيعة الجغرافية الصعبة، وتداخل المكونات الإرهابية مع السكان المحليين في العديد من المناطق. ومع تمدد النشاط الإرهابي، ظهرت ميليشيات الدفاع الذاتي في العديد من دول الساحل، كرد فعل طبيعي من جانب المجتمعات الأكثر تضرراً من نشاط التنظيمات الإرهابية، لكن اللافت هو أن هذه الكيانات سرعان ما تمتعت باعتراف رسمي من جانب العديد من حكومات دول الساحل، وتم دمجها وظيفياً في خطط العمليات التي تضعها القوات المسلحة وقوات الأمن الرسمية، لتتحول من رد فعل عفوي إلى ما يشبه الجيوش الرديفة والموازية في بعض الأحيان.

وقد بدأت ظاهرة ميليشيات الدفاع الذاتي تنتشر في الساحل الإفريقي باطراد منذ عام 2012؛ ففي مالي، دعمت الحكومة ميليشيا جاندا إيزو Ganda Izo التابعة لجماعة سونجاي في مواجهة تمرد الطوارق في منطقتي جاو وتمبكتو، قبل أن تدعم ميليشيات الدفاع الذاتي لقبيلة إمغاد الطوارقية منذ 2014، وتدعم حركة إنقاذ أزواد التابعة لقبيلة داوساهاك الطوارقية منذ 2017؛ وذلك بغرض الضغط على الميليشيات الإرهابية، وخصوصاً جماعة أنصار الدين المعبرة في الأساس عن قبيلة إيفوغاس الطوارقية⁽¹⁹⁾، كما انخرطت جماعة بامبارا إحدى أكبر المكونات الإثنية في مالي في هذه الممارسة بتشكيل مجموعتها المسلحة التي حملت اسم «صيادو دوزو» Dozo Hunters وتتكون في الأساس من مجموعة من الشباب المسلحين بالأسلحة النارية والتقليدية، في محاولة لإحياء تقاليد الجماعة في الصيد والحماية عبرتسيير دوريات بوتيرة منظمة، بغرض التصدي لأي هجمات محتملة للتنظيمات الإرهابية. وبالمثل، كوَّنت جماعة دوجون ميليشيات مسلحة مماثلة حملت اسم دان نا أمباساجو Dan Na Ambassagou تشكلت في نهاية عام 2016⁽²⁰⁾.

ومما عزز إقبال ميليشيات الدفاع الذاتي في مالي على العمل المنسق مع القوات المسلحة والتحول إلى ما يشبه القوات الرديفة؛ الطابع الإثني الذي اكتسبته الظاهرة الإرهابية، خاصةً بعد انتقال الصراع من شمال مالي الصحراوي إلى إقليم موبتي الكثيف السكان وسط البلاد؛ حيث بدأت جبهة تحرير ماسينا بقيادة أمادو كوكا في تحويل الصراع إلى صراع مركب تجتمع فيه العوامل الأيديولوجية والإثنية؛ حيث بدأ التنظيم الذي يغلب على عناصره الانتماء إلى جماعة فولاني في استهداف المجموعات الريفية من جماعتي دوجون وبامبارا على نحو عزز رغبة أبناء هذه الجماعات في تنظيم جهودهم للتصدي لهجمات أنصار أمادو كوكا؛ وذلك عبر التحول من مجموعات مسلحة يغلب عليها الطابع غير المنظم، إلى مجموعات شبه عسكرية؛ ففي نوفمبر 2018 أعلنت أكثر من ثلاثين مجموعة مسلحة من صيادي الدوجون

والبامبارا اتحادها في بنية قيادة موحدة لتنقل ميليشيات الدفاع الذاتي من حالتها العفوية غير المنظمة إلى تنظيم شبه عسكري يتسم بقدر كبير من التعقيد والانضباط⁽²¹⁾.

وقد شنت مجموعات الدفاع الذاتي التابعة لجماعتي بامبارا ودوجون سلسلة من الهجمات المتوالية على مناطق تركز أبناء جماعة الفولاني منذ منتصف عام 2018 بدأت في يونيو بالإغارة على قرية تحمل اسم كوماجا؛ الأمر الذي خلف أكثر من عشرين قتيلاً. وبعد نحو شهرين شنت مجموعات الدفاع الذاتي هجوماً جديداً على قرية مجاورة لمدينة بانكاس تجاوز ضحاياه ثلاثين قتيلاً، وهي الحصيلة التي خلفها الهجوم على كولوجون في بداية العام الجديد. وفي مارس 2019 شهدت قريتا أوجاساجو وولينجارا واحدة من أكبر الهجمات التي استهدفت الفولاني التي فاقت حصيلتها من القتلى مائة وثلاثين قتيلاً⁽²²⁾.

وقد أدت الهجمات المتكررة التي ارتكبتها مجموعات الدفاع الذاتي ضد قرى الفولاني بزعم قيام سكانها بتوفير الملاذ الآمن لمقاتلي جبهة تحرير ماسينا، إلى تبني جماعة الفولاني ذاتها المنطق نفسه؛ ففي أواسط عام 2018 ظهرت مجموعة للدفاع الذاتي تتبع جماعة فولاني تحمل اسم «التحالف من أجل إنقاذ الساحل» Alliance pour le Salut du Sahel. وفي ظل الأجواء المشحونة أصدرت المجموعة المسلحة بياناً نفت فيه أي ارتباط بالتنظيمات الإرهابية، واقتصر مجال عملها على حماية قرى الفولاني من كل الهجمات، سواء التي ترتكبتها ميليشيات الدفاع الذاتي التابعة للبامبارا والدوجون أو التي ترتكبتها التنظيمات الإرهابية⁽²³⁾.

وقد ساهم هذا الوضع في إرباك عمليات مكافحة الإرهاب بدرجة كبيرة في ظل ارتفاع حدة الاستقطاب الإثني عبر تشكيل ميليشيات الدفاع الذاتي، وانخراط كافة الجماعات الإثنية في تشكيلها؛ الأمر الذي خلق مساحة للتكامل الوظيفي بين بعض هذه الميليشيات وبعض التنظيمات الإرهابية. فعلى سبيل المثال تم تأسيس مجموعة أخرى من مجموعات الدفاع الذاتي تحمل

اسم «مقاتلي توليبي» تتصل بإحدى الجماعات الفرعية للفلواني وتم الكشف عن روابط تجمع بعض عناصرها بمجموعة أنصار الإسلام التي يتزعمها إبراهيم مالام ديكو المنتمي إلى التوليبي هو الآخر⁽²⁴⁾.

وتشير الأوضاع في الساحل الإفريقي إلى ما يفرضه وجود ميليشيات الدفاع الذاتي من تحديات بالغة الصعوبة قد تضر بعمليات مكافحة الإرهاب؛ فمن ناحية تعمل هذه التنظيمات على تأجيج التوترات الإثنية وتضيف بعداً أكثر عمقاً لظاهرة الإرهاب في الإقليم؛ الأمر الذي قد يعقد مواجهة الإرهاب ومحاولات تفكيك أسبابه الجذرية. ومن ناحية ثانية، أبدت هذه المجموعات قدراً محدوداً للغاية من الاحترافية والانضباط؛ الأمر الذي قد يجعل اشتراكها في بعض العمليات عاملاً سلبياً قد يحول دون نجاحها. ومن ناحية أخيرة رفع اشتراك هذه المجموعات من التكلفة الأخلاقية والسياسية التي تتحملها القوات المسلحة وقوات الأمن لدول الساحل الإفريقي في ظل ما أثبتته من لجوء ممنهج إلى مستويات بالغة الحدة من العنف في تعاملها مع المجتمعات التي تتهمها برعاية الإرهاب وتوفير ملاذ آمن له.

الضعف الهيكلي للقدرات العسكرية

تعاني جيوش دول الساحل من ضعف مزمن على مستوى التسليح والمعدات العسكرية، وهو الأمر الذي لم يكن من الممكن معالجته بصورة آنية استجابةً لتنامي التحديات التي فرضها الإرهاب. ومما يزيد صعوبة إحداث تطور سريع في القدرات العسكرية لدول الساحل، ضعف إنفاقها العسكري الذي يقل عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً في كل من النيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو، ويقل عن 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي في كل من تشاد ومالي. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تفوق المتوسط العالمي البالغ 2,3% - في ظل التراجع المطرد لنسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي في الدول المتقدمة - فإنها تقل بصورة واضحة عن دول مجاورة معنية بمكافحة الإرهاب في ذات السياق الإقليمي؛ حيث تبلغ نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 6,7%، وفي المغرب 4,3%. ومما يفاقم أضرار هذه المشكلة، محدودية القيمة المطلقة

للإنفاق العسكري لدول الساحل، في ظل المستويات المنخفضة لحجم الناتج المحلي الإجمالي؛ فوفق تقديرات عام 2019، بلغ حجم الإنفاق العسكري في مالي 727 مليون دولار، بينما بلغ في بوركينا فاسو 361 مليون دولار، واقتصر في تشاد على 206 ملايين دولار، وبلغ في النيجر 176 مليون دولار⁽²⁵⁾.

وعلى المستوى العددي، تتسم جيوش دول الساحل الخمس بمحدودية القوة البشرية المنخرطة؛ فوفق تقديرات البنك الدولي لعام 2018، يعد الجيش التشادي الأكبر حجمًا بين جميع دول الإقليم؛ حيث يضم 33 ألف عنصر عسكري، بما في ذلك القوات الرديفة. وفي المرتبة الثانية يأتي جيش موريتانيا ومالي بنحو 21 ألف عنصر عسكري لكل منهما، ثم جيش بوركينا فاسو الذي يتجاوز حجمه 11 ألفًا بقليل، بينما يعد جيش النيجر أصغر جيوش دول الساحل عددًا؛ حيث يضم 10 آلاف عنصر عسكري فقط. ويساهم هذا الوضع في منح التنظيمات الإرهابية ميزة نسبية بالتفوق العددي في بعض المواجهات؛ الأمر الذي يصعب كثيرًا مهمة مكافحة الإرهاب بالنسبة إلى القوات المسلحة لدول الساحل⁽²⁶⁾.

وقد دفع هذا الوضع المختل حكومات دول الإقليم إلى مراجعة خطط تجنيد أفراد جدد لتعزيز حجم جيوشها؛ ففي نوفمبر 2020، أعلن وزير الدفاع النيجري إيسوفو كاتامبي أمام البرلمان اعترام جيش النيجر بزيادة عدد عناصره إلى 50 ألف عنصر خلال خمس سنوات، وهو الرقم القابل للزيادة في ظل الحاجة إلى المزيد من الجنود⁽²⁷⁾. وفي سبتمبر 2021 أعلن وزير الدفاع التشادي الجنرال داود يايا إبراهيم -في جلسة أمام السلطة التشريعية الانتقالية- اتخاذ الجيش قرارًا بمضاعفة حجمه ليضم أكثر من 60 ألف عنصر بحلول نهاية عام 2022، وهي العملية التي بدأت بتطوير نظم التدريب لزيادة الطاقة الاستيعابية من جانب، وتطوير مضمون برامج التدريب لتصبح أكثر تكيّفًا مع طبيعة التحدي الإرهابي من جانب آخر⁽²⁸⁾.

ولا تقتصر مظاهر الضعف الهيكلي لدى جيوش دول الساحل على مؤشرات التجنيد والتسليح والإنفاق؛ حيث تتجسد كذلك في ضعف

القدرات التنظيمية والبيروقراطية؛ فميدانيًا، لم يكن الإرهاب لينتشر في منطقة الساحل دون أن تتلقى التنظيمات الإرهابية شكلاً من الدعم أو التسهيل من بعض منتسبي المؤسسة العسكرية عبر آلية الفساد التي توفر رابطاً مصلحياً بين طرفين يُفترض أنهما في حالة مواجهة مسلحة⁽²⁹⁾؛ فمن منظور كلي، تعد دول الساحل الإفريقي من أكثر دول العالم التي تتفشى فيها ظاهرة الفساد حول العالم؛ وذلك وفقاً لما يشير إليه المؤشر السنوي لمنظمة الشفافية العالمية الذي يُعرّف الفساد بأنه «إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة»؛ ففي عام 2020 احتلت جميع دول الساحل مراتب متدنية بين دول العالم؛ حيث جاءت تشاد في المركز 160 من أصل 183 دولة يغطيها المؤشر، فيما جاءت موريتانيا في المرتبة 134، بينما احتلت مالي المركز الـ129، والنيجر في المركز الـ123، وكانت أفضل دول الإقليم أداءً هي بورкина فاسو التي احتلت المركز الـ86 عالمياً⁽³⁰⁾.

وقد عرف إقليم الساحل نشوء رابط قوي بين التنظيمات الإرهابية وبعض منتسبي المؤسسات العسكرية والأمنية الذين دعموا نشاط هذه التنظيمات بطرق شتى، كغض الطرف عن تهريب الأسلحة لصالح التنظيمات الإرهابية، أو حتى بيع الأسلحة والعتاد العسكري لهذه التنظيمات، في ظاهرة عُرفت بتسرب مخزونات الأسلحة الوطنية. وتتكامل هذه الظاهرة مع التخصيص غير الكفء للمساعدات الأجنبية الموجهة لمكافحة الإرهاب؛ الأمر الذي ترتب عليه خضوع هذه المساعدات للعديد من المراجعات المتكررة. وقد جعلت هذه الأوضاع المنشآت الأمنية والعسكرية أهدافاً سهلة للعديد من التنظيمات الإرهابية، غنمت منها كميات كبيرة من الأسلحة عززت قدرتها على الصمود والمواجهة⁽³¹⁾.

وقد واكب تنامي نشاط الجماعات الإرهابية في الساحل ظهور تيار بارز من التحليلات الأمنية يركز في تفسيره للتدفقات المستمرة للأسلحة على إرهابي الساحل الإفريقي، على مصطلح فساد الحدود Border Corruption؛ حيث يعد إقليم الساحل حالة تجتمع فيها مختلف مسببات هذه الظاهرة

بداية من انقسام المساحة الشاسعة للإقليم على عدد محدود من الدول الكبيرة، بجانب ما تتميز به المنطقة من طبيعة صحراوية تجعل من الضبط الكامل للحركة العابرة للحدود في حكم المستحيل. وفي ظل الفقر الشديد الذي تعانيه هذه الدول، فإن انخفاض الأجور في المؤسسات العسكرية والأمنية يمثل دافعاً لمنتسبيها للنزوع إلى الممارسات الفاسدة، وهو ما يتكامل مع الطلب المرتفع على هذا الفساد من قبل شبكات التهريب التي تتخذ من الإقليم معبراً رئيسياً لتهريب البشر والمخدرات، أو سوقاً رئيسية لبيع الأسلحة والبضائع⁽³²⁾.

الاعتماد المكثف على الدعم الخارجي

منذ تفجّر الموجة الإرهابية في الساحل الإفريقي في عام 2012، لعبت فرنسا الدور الأكبر في دعم دول الإقليم في مواجهة التنظيمات الإرهابية على جبهات القتال المختلفة؛ فقد انخرطت فرنسا مبكراً في جهود مكافحة الإرهاب في إقليم الساحل الإفريقي؛ وذلك بإطلاق العملية سيرفال في يناير 2013 قبل أن يتم تطويرها عام 2014 إلى العملية برخان الأوسع نطاقاً التي وظفت فيها طاقات وقدرات فرنسية أوسع من سابقتها، والتي لا تزال عاملة على الأرض حتى الآن؛ حيث قدر عدد القوات الفرنسية في إقليم الساحل في نهاية عام 2020 بنحو 5100 عنصر عسكري، وهو الرقم الذي شكّل الحجم الأكبر للقوات الفرنسية منذ بدء نشرها في الإقليم، قبل أن تبدأ فرنسا مراجعة استراتيجيتها في الساحل عام 2021⁽³³⁾.

وتسير الجهود الفرنسية في مكافحة الإرهاب في إقليم الساحل الإفريقي في عدد من المسارات المتوازية؛ حيث تعتمد فرنسا على نمط مكثف للانتشار العسكري على الأرض؛ وذلك في مساحة واسعة من إقليم الساحل الإفريقي تبدأ من تشاد شرقاً وتمتد حتى السنغال غرباً، حيث توجد القوات الفرنسية عبر قاعدتين رئيسيتين في العاصمة التشادية نجامينا، وفي جاو كبرى مدن الشمال المالي، كما تنتشر القوات الفرنسية في عدد من القواعد المتقدمة من بينها اثنتان في تشاد في فايا لارجو Faya-Largeau شمالاً وأبشة Abeche

شرقاً ، وفي نيامي عاصمة النيجر، وواجادوجو عاصمة بوركينا فاسو، وفي تيساليت Tessalit في أقصى الشمال المالي بالقرب من الحدود مع الجزائر، وفي أقصى غرب إقليم الساحل الإفريقي في مدينة أطار Atar الموريتانية. وقد حقق هذا الانتشار الواسع قدرًا من السيطرة والتحكم للقوات الفرنسية لم تحققه أي قوات أخرى عاملة في إقليم الساحل بأسره، بما في ذلك القوات الوطنية، لكنه في المقابل حد من كثافة العمليات الفرنسية وعرضها لنمط من الانتشار المفرط عبر الإقليم الشاسع⁽³⁴⁾.

وتُشرف فرنسا على عدد من برامج الدعم الميداني واللوجستي والمالي لعمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها القوات الوطنية التابعة لمجموعة دول الساحل الخمس (تشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو وموريتانيا) التي تشكلت برعاية فرنسية عام 2014، والتي أطلقت رسميًا قواتها المشتركة عام 2017 بدعم فرنسي مباشر، خاصةً بعد عقد مؤتمر لا سيل سان-كلو في ديسمبر من العام نفسه لحشد الدعم الدولي لقوات دول الساحل الخمس. وتقدر بعض المصادر ما تنكبه فرنسا من أعباء اقتصادية لنشر قواتها في الساحل الإفريقي في إطار العملية برخان بأكثر من مليار دولار سنويًا في عامها الأخير، بعد أن اقتضت تكاليفها الإجمالية على ما دون 700 مليون دولار في عام 2019. وأمام هذا التحدي الكبير سعت فرنسا إلى حشد الدعم المالي لعملياتها لمكافحة الإرهاب في الساحل؛ الأمر الذي لم يَحْظَ بنجاح كبير في ظل إجماع الكثير من الشركاء عن تقديم الدعم المالي بصورة منتظمة ووفق الأرقام التي توقعتها فرنسا⁽³⁵⁾.

وكذلك تولت فرنسا منذ وقت مبكر مسؤولية تنسيق العمل مع القوات الأوروبية التي تقدم أشكلاً متعددة من الدعم للقوات الفرنسية، مثل الدعم الجوي الاستراتيجي، والدعم الاستخباراتي الذي تقدمه القوات البريطانية، والدعم العملي الذي تقدمه القوات الخاصة التابعة لعدد من الدول الأوروبية في إطار قوة تاكوبا التي أطلقت في يوليو من عام 2020 بمساعدة مباشرة من القوات الخاصة التشيكية والسويدية؛

هذا بجانب الاستفادة من الدعم الأمريكي في مجالات الاستخبارات العسكرية والمراقبة عبر الطائرات المسيرة، وتزويد الطائرات الفرنسية المقاتلة بالوقود في الجو⁽³⁶⁾.

وبالنسبة إلى الدعم العسكري المهم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لدول الساحل، فقد جسده مجموعة من البرامج المتنوعة؛ يعد أبرزها الشراكة العابرة للصحراء من أجل مكافحة الإرهاب - Trans-Sahara Counterterrorism Partnership (TSCTP) وهو برنامج تموله وتشرف على تنفيذه كل من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الأمريكيتين، فضلاً عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية United States Agency for International Development (USAID) وتم إطلاقه في عام 2005 كشكل من أشكال التطوير المؤسسي للمبادرة المشتركة لدول الساحل Pan Sahel Initiative التي تم تنفيذها بين عامي 2002 و2004 كجزء من الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001. ويشمل البرنامج دول إقليم الساحل تشاد والنيجر ومالي وموريتانيا وبوركينا فاسو والسنغال بجانب عدد من دول الحزامين الشمالي والجنوبي للإقليم المتقاطعة جزئياً مع إقليم الساحل، ممثلة في تونس والمغرب والجزائر ونيجيريا والكاميرون. ويتضمن البرنامج إمداد هذه الدول بالعتاد العسكري والتدريب للعناصر المنخرطة في مكافحة الإرهاب، فضلاً عن الدعم المؤسسي لكل من القوات المسلحة والشرطة وحرس الحدود والقطاع القضائي. ويستفيد البرنامج من حضور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في توجيه دعم اقتصادي وتنموي لتوفير الدعم المستدام لعمليات مكافحة الإرهاب في المناطق الأكثر خطورة⁽³⁷⁾.

كذلك تشترك وزارتتا الدفاع والخارجية الأمريكيتين في تنفيذ مبادرة حوكمة الأمن (Security Governance Initiative (SCI التي تدعم عمليات إدارة ورقابة ومساءلة واستدامة المؤسسات المتعددة المعنية بالأمن على المستوى الوطني في الدول الشريكة، وهي المبادرة التي بدأ تنفيذها في عام 2015، وتضم كلاً

من مالي والنيجر من بين دول الساحل، كما تتمتع كل من تشاد والنيجر والكاميرون ونيجيريا بدعم أمريكي بدأ في عام 2014 في إطار توسيع نطاق نشاط صندوق طوارئ الأمن العالمي (Global Security Contingency Fund) (GSCF) الذي تشترك في إدارته وتنفيذه وزارتنا الدفاع والخارجية الأمريكيتان لتقديم مساعدات لوجستية عسكرية، كالمعدات ووسائل النقل بجانب برامج التدريب؛ وذلك لتعزيز قدرة الدول الشريكة على مواجهة مخاطر الأمن الداخلي، بما في ذلك جهود مكافحة الإرهاب وحفظ السلام وتأمين الحدود. هذا بجانب المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة لقوات حفظ السلام المنتشرة بالفعل في مالي، والتي تتجاوز دعم القوات الدولية، وتشكل تقديم مساعدات فنية وتدريبية للدول المستضيفة لهذه القوات؛ ما يعزز قدرتها على الاستجابة للأزمات الأمنية⁽³⁸⁾.

ويجعل هذا الوضع جيوش دول الساحل عرضة للتأثر العميق بأي اهتزاز أو تغيير في نمط وحجم المساعدات العسكرية المقدمة من الشركاء الخارجيين، وهو الأمر الذي ينتظر أن تظهر آثاره بوضوح في المستقبل القريب، بعد إعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن إنهاء عملية برخان في يونيو من عام 2021، الذي يأتي بعد تراجع نوعي للانخراط الميداني الأمريكي في جهود مكافحة الإرهاب في الساحل. وفي ظل الحاجة الماسة والملحة لدعم عسكري متواصل يُمكن جيوش دول الساحل من التصدي لظاهرة الإرهاب ذات الطبيعة المتحولة؛ تم إكساب هذه القضية بعداً سياسياً بعد تنامي المؤشرات على انخراط روسي محتمل في الإقليم عبر العلاقات المتنامية مع السلطات الانتقالية في مالي؛ الأمر الذي يزيد القضية تعقيداً ولا يصب إلا في مصلحة التنظيمات الإرهابية التي ستحسن اللعب على التناقضات واستغلال أي مظهر من مظاهر الاضطراب في عملية إمداد جيوش دول الساحل بالمساعدات العسكرية المطلوبة.

خاتمة

بذلت جيوش دول الساحل الكثير من الجهد على خطوط المواجهة الأمامية لمكافحة تفشي ظاهرة الإرهاب في الإقليم، إلا أن النتائج التي خلفتها هذه المواجهات بعد أن امتدت لعقد كامل، لفتت الانتباه إلى ضرورة البحث في أسباب عجز الجيوش الوطنية لدول الإقليم عن التصدي للإرهاب بفاعلية. وفي هذا الصدد تتكامل التفسيرات الاجتماعية والتاريخية والعسكرية والسياسية.

ونتيجةً لصحة منطلقات كل هذه المقاربات لتعدد مظاهر الخلل في أداء الجيوش الوطنية لدول الساحل؛ يصبح من المنطقي تبني مقاربة شاملة تتكامل فيها كل هذه المفسرات لعجز الجيوش الوطنية في الإقليم عن مواجهة الإرهاب بالكفاءة المطلوبة على امتداد عشر سنوات.

فمن التفسيرات التي طُرحت لعجز الجيوش الوطنية في الساحل، تلك التي تعتمد في الأساس على طبيعة نشأة هذه الجيوش في ظل الاستعمار الفرنسي؛ الأمر الذي أثار كثيرًا على جذورها المجتمعية وربطها بجماعات إثنية دون أخرى، نظرًا إلى استمرار الاعتماد على الفرز الإثني في عمليات التجنيد والترقي⁽³⁹⁾. هذه التحيزات الإثنية أعاققت تقدم الجيوش في بعض المناطق، كما سمحت بتوفير ملاذات آمنة وحواض اجتماعية للتنظيمات الإرهابية في مناطق أخرى. وتذهب مقاربة أخرى إلى تقييم واقع المؤسسة العسكرية التي يغيب عنها طابع الاحترافية في ظل تشطي بنية القيادة وغياب الانضباط العسكري والثقافة المؤسسية؛ هذا بجانب اعتماد جيوش الإقليم على مجموعة غير متجانسة من الجيوش الموازية والرديفة التي يصعب التحكم فيها وضبط سلوكها على الأرض. وقد أعاققت هذه المشكلات الداخلية كفاءة عمليات مكافحة الإرهاب على أرض الواقع، على الرغم من المستوى المتقدم من الالتزام بمواجهة الإرهاب الذي أبدته جيوش دول الساحل منذ بداية ظهور التحدي الإرهابي. كما تقدم علاقات دول الساحل بالقوى الدولية مقاربة أخرى لتفسير عجز الجيوش الوطنية

عن التصدي الفعال للإرهاب، في ظل ما يغلب على هذه العلاقات من طابع التبعية الذي تعتمد فيه هذه الجيوش على أطراف خارجية في سد فجوات التمويل والتسليح والتدريب؛ الأمر الذي يقلل قدرتها على حسم مواجهة كبرى كتلك التي تخوضها مع التنظيمات الإرهابية، ويجعل فاعلية نشاطها مرتنة بما تتلقاه من دعم خارجي⁽⁴⁰⁾.

ولا تعني معاناة الجيوش الوطنية في دول الساحل من كل هذه المشكلات، هزيمتها أمام التنظيمات الإرهابية وضرورة البحث عن مقاربات بديلة بعيداً عن المواجهة المباشرة، وإنما تشير إلى ضرورة أن تبدأ دول الساحل وكل الأطراف الداعمة والمؤيدة لجهودها في مكافحة الإرهاب في معالجة عميقة لأسباب عجزها عن حسم المواجهة لصالحها؛ فلا سبيل للتصدي الفعال للإرهاب في الساحل من دون أن تكون الجيوش الوطنية في موقعها الطبيعي في قيادة التحركات الميدانية على الأرض في أكثر مناطق الإقليم خطورةً، وهو ما يكتسب أهمية إضافية في اللحظة الراهنة، في ظل موجة الانسحاب الآخذة في التصاعد من جانب القوى الدولية الأكثر انخراطاً عسكرياً في الإقليم.

المراجع

1. Boko Haram HQ Gwoza in Nigeria 'retaken', BBC News, March 27, 2015. <https://www.bbc.com/news/world-africa-32087211>
2. Dionne Searcey, "Boko Haram is Back. With Better Drones", New York Times, September 13, 2019. <https://www.nytimes.com/2019/09/13/world/africa/nigeria-boko-haram.html>
3. Sahel 2021: Communal Wars, Broken Ceasefires, And Shifting Frontlines, Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED). https://www.google.com/search?q=acled&rlz=1C1CHBD_enEG955EG955&oq=ACLED&aqs=chrome.o.oi512l-2j46i199i465i512joi512l3j69i60l2.1737joj7&sourceid=chrome&ie=UTF-8
4. Kristen A. Harkness, "The Ethnic Army and the State: Explaining Coup Traps and the Difficulties of Democratization in Africa", The Journal of Conflict Resolution (London: SAGE publications, June 2016, Vol. 60, No. 4, June 2016), P. 588.
5. ICG, "Fighting Boko Haram in Chad: Beyond Military Measures", Africa Report (Brussels: International Crisis Group, No. 246, March 2017), P. 19.
6. Lieutenant Colonel Mahamat Mamadou Adam, "Combatting the Political-Military Rebellion in Chad (2005-2010)", Strategy Research Project, (Carlisle: United States Army War College, 2017), p. 4.
7. Jibrin Ibrahim, "Political Exclusion, Democratization and Dynamics of Ethnicity in Niger", Africa Today (Bloomington: Indiana University Press, Vol. 41, No. 3, Electoral Successes: Harbingers of Hope?, 3rd Qtr., 1994), Pp. 24-25.
8. Aliou Mahamane, "La Naissance de l'armée Nationale au Niger : 1961-1974", Kimba Idrissa, Armée et Politique au Niger (Dakar : Conseil pour le développement de la recherche en sciences sociales en Afrique CODESRIA, 2008), Pp. 49-50.
9. Baz Lecocq and Georg Klut, "Tuareg Separatism in Mali and Niger", in Lotje de Vries, Pierre Englebert and Mareike Schomerus (eds.), Secessionism in African Politics: Aspiration, Grievance, Performance, Disenchantment (Berlin: Springer, 2019), Pp. 27-29.
10. Myron J. Echenberg, "Paying the Blood Tax: Military Conscription in French West Africa, 1914-1929", Canadian Journal of African Studies/ Revue Canadienne des Études Africaines (Toronto: Canadian Association of African Studies, Vol. 9, No. 2, 1975), p. 172.
11. د. عبد الرحمن حرمة بابانا العلوي، الجيش والسلطة في موريتانيا (الدار البيضاء: مركز الصحافة للدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص ص 213-218.
12. Niagalé Bagayoko, "Security Systems in Francophone Africa", IDS Research Report (Brighton: Institute of Development Studies at the University of Sussex, No. 64, May 2010), p. 29.
13. Oswald Padonou, Guinea-Mali: Are Special Forces Threatening Democracy? The Africa Report, September 13, 2021. <https://www.theafricareport.com/125988/guinea-mali-are-special-forces-threatening-democracy/>
14. Garde Nationale du Niger, Ministère de l'Intérieur, de la Sécurité Publique, de la Décentralisation et des Affaires Coutumières et Religieuses. <http://www.garde-nationale.interieur.gouv.ne/prsentation-gnrale>
15. Garde Nationale et Nomade du Tchad (G.N.N.T.), Global Security.org. <https://www.globalsecurity.org/military/world/africa/cd-gnnt.htm>

16. من هو محمد إدريس ديبي رئيس المجلس العسكري الانتقالي في تشاد؟، بوابة إفريقيا الإخبارية، 23 أبريل 2021
<https://bit.ly/3CPgdIS>
17. Benjamin Roger et Rodrigue Tagnan, Burkina : Des Officiers de l'Ex-Régiment de Sécurité Présidentielle Remis en Liberté Provisoire, Jeune Afrique, 5 juillet 2016
<https://www.jeuneafrique.com/338958/politique/burkina-officiers-de-lex-regiment-de-securite-presidentielle-remis-liberte-provisoire/>
18. David Chuter and Florence Gaub, "Understanding African Armies", ISS Report (Paris: EU Institute for Security Studies, No. 27, April 2016), P. 30.
19. Ibrahim Yahya Ibrahim and Mollie Zapata, "Regions at Risk: Preventing Mass Atrocities in Mali", Early Warning Country Report (Washington, D.C.: Simon-Skjodt Center for the Prevention of Genocide, Early Warning Project, April 2018), Pp. 21-23.
 Grégory Chauzal and Thibault van Damme, "The roots of Mali's conflict Moving beyond the 2012 crisis", Conflict Research Unit Report (The Hague: Clingendael-Netherlands Institute of International Relations, March 2015), Pp. 36-40.
20. Kjeld van Wieringen, "Caught in a vice: traditional authorities trapped between a warring state, radical armed groups and clashing communities in Central Mali", Contemporary Voice: The Saint Andrews Journal of International Relations (St. Andrews: University of St Andrews, Vol. 2, No.1, December 2020), Pp. 3-4.
21. International Crisis Group, "Reversing Central Mali's Descent into Communal Violence", Africa Report (Brussels: International Crisis Group, No. 293, November 2020), Pp. 13-14.
22. Ibid., Pp. 1-4.
23. Namie di Razza, Protecting Civilians in the Context of Violent Extremism: The Dilemmas of UN Peacekeeping in Mali (Geneva: International Peace Institute, October 2018), P. 15.
 - Alessandro Mario Amoroso, "Mali: The Overlap and Combination of Separatist, Jihadist and Intercommunal Conflicts", The War Report: Armed Conflicts in 2018 (Geneva: The Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, April 2019), Pp. 114-115.
24. Modibo Ghaly Cissé, "Understanding Fulani Perspectives on the Sahel Crisis", Africa Center Spotlight (Washington, D.C.: Africa Center for Strategic Studies, April 22, 2020). <https://africacenter.org/spotlight/understanding-fulani-perspectives-sahel-crisis/>
 Hédi Nsaibia and Caleb Weiss, "The End of the Sahelian Anomaly: How the Global Conflict between the Islamic State and al-Qa`ida Finally Came to West Africa", CTC Sentinel (West Point: Combating Terrorism Center, U.S. Military Academy, Vol. 13, Issue 7, July 2020), Pp. 1-4.
 Ibrahim Yahya Ibrahim and Mollie Zapata, Op. cit., P. 3.
25. IISS, The Military Balance: The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defence Economics (London: The International Institute for Strategic Studies, 2020), Pp. 533-534.
26. The World Bank, Armed forces personnel, total, World <https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.TOTL.P1>

27. النيجر تعتزم مضاعفة عدد جيشها لمواجهة المتطرفين، الشرق الأوسط، 1 ديسمبر 2020
<https://bit.ly/3BTbdbbs>
28. تشاد تعتزم مضاعفة حجم الجيش للتصدي للتحديات الأمنية، 25 euronews، سبتمبر 2021
<https://arabic.euronews.com/2021/09/25/chad-army-dr1>
29. Savannah de Tessières, "Measuring Illicit Arms Flows Niger", Security Assessment in North Africa Briefing Paper (Geneva: Small Arms Survey, March 2017), Pp. 5-7.
30. Corruption Perceptions Index 2020, Transparency International. <https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/table>
31. Savannah de Tessières, Op. cit.
32. David Jancsics, "Border Corruption", Public Integrity (Washington. D.C.: American Society for Public Administration, Issue 1, 2019), Pp. 3-4.
33. The End of the Operation Barkhane, New Perspectives on the Territory, European Army Interoperability Centre (FINABEL), June 29, 2021.<https://finabel.org/the-end-of-the-operation-barkhane-new-perspectives-on-the-territory/>
34. Anna Sundberg, "France – A Continuing Military Presence in Francophone Africa", Foreign Military Bases and Installations in Africa (Stockholm: Swedish Defence Research Institute, 2019), Pp. 1-3.
35. Denis M. Tull, "Operation Barkhane and the Future of Intervention in the Sahel", SWP Comment (Berlin: German Institute for International and Security Affairs, No.5, January 2021), p. 3. Marcel Kitissou, "The Economy of Forces: France in the Sahel and the Global Power", in Marcel Kitissou & Pauline E. Ginsberg (eds.), The Sahel: Focus of Hope, Focus of Fear (Paris: Adonis & Abbey Publishers Ltd, 2014), Pp. 53-56.
36. Andrew Lebovich, "Disorder from Chaos: Why Europeans Fail to Promote Stability In The Sahel" ECFR Policy Brief (London: European Council on Foreign Relations, 2020), Pp. 14-19.
37. Stephen Watts, Building Security in Africa: Technical Appendix (Santa Monica: RAND-National Defense Research Institute, 2018), Pp. 1-5.
38. Idem.
39. A. B. Assensoh and Yvette M. Alex-Assensoh, African Military History and Politics: Coups and Ideological Incursions, 1900-Present (New York: Palgrave, 2001), Pp. 4-9.
40. Emile Ouédraogo, "Advancing Military Professionalism in Africa", Africa Center Research Paper (Washington. D.C.: Africa Center for Strategic Studies, No. 6, July 2014), Pp. 4-15.

د. رانيا حسين خفاجة*

مقدمة

يعاني إقليم الساحل الإفريقي من عدد من الصراعات المستعصية التي عصفت بأمنه واستقراره؛ إذ أسهمت مجموعة من العوامل في تردي الوضع الأمني الهش في الإقليم بين الجماعات الجهادية والإرهابية التي بدأت تعزز وجودها في دول عدة في الإقليم، وبين حركات التمرد التي تهدد السلامة الإقليمية لدوله، فضلاً عن الصراعات المجتمعية ذات الطبيعة الإثنية، للسيطرة على السلطة والموارد والثروات. وفي ظل هذا الوضع الأمني المأزوم، تأتي الجماعات المسلحة من دون الدولة، كواحدة من أهم الفاعلين على كافة مستويات هذه الصراعات لتكسر احتكار الدولة للعنف، وتخلق معضلات أمنية وسياسية واقتصادية بل بيئية بالغة الخطورة. وتأتي ميليشيات الدفاع الذاتي التي يطلق عليها أحياناً مجموعات الحماية المجتمعية على رأس هذه الفواعل المسلحة من دون الدولة. وقد ظهرت هذه المجموعات في البداية مدفوعة برغبتها في توفير الحماية للمجتمعات المحلية، في ضوء الحجم الكبير

* مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة

للتحديات التي تواجه هذه المجتمعات المحلية، لا سيما في ضوء تراجع قدرة الدولة على توفير الأمن والحماية لمواطنيها.

ولعل النظر في خريطة ميليشيات الدفاع الذاتي يعكس حجم انتشارها في الساحل الإفريقي، بحيث لا تكاد دولة في الإقليم تخلو من شكل من أشكال جماعات الدفاع الذاتي. وفي حين نجح بعضها على المدى القصير في تحقيق الغرض الأساسي من إنشائها، وهو دء التهديدات التي تواجهها المجتمعات، فإن وجودها أفرز معضلات كانت سبباً في تدهور الوضع الأمني بدلاً من العمل على تحسينه. وتنصرف هذه الورقة إلى الوقوف على تداعيات وجود ميليشيات الدفاع الذاتي في الإقليم بالتركيز على دولتي مالي وبوركينا فاسو من خلال ثلاثة محاور أساسية: يركز أولها على أسباب ظهور هذه الميليشيات، ويتناول ثانياً أنماطها وسماتها الأساسية بالنظر إلى علاقتها بالدولة من جهة وبالمجتمعات المحلية المضيفة لها من جهة أخرى. ويتناول المحور الثالث والأخير المعضلات الأمنية والسياسية والاقتصادية لوجود هذه الميليشيات.

الجدور وأسباب النشأة

على الرغم من أن عدد ميليشيات الدفاع الذاتي قد شهد طفرة في السنوات التي أعقبت أزمة مالي في عام 2012، فإن وجودها يرجع إلى ما قبل ذلك، وتحديدًا بداية التسعينيات إبان تمرد الطوارق آنذاك؛ حيث لجأت الحكومة إلى تشجيع الميليشيات المجتمعية لدعم القوات النظامية بما يخدم مصالح هذه الأخيرة، مستفيدةً من معرفة هذه الميليشيات بجغرافيا الإقليم، ومعرفتها بالتفاعلات المحلية. وفي هذه المرحلة تلاقت أهداف الدولة مع أهداف المجتمعات المحلية من السونجاي والفولاني والبيلا والبوزو الذين أصبحوا أكثر انتقاداً للطوارق ورفضاً لدورهم كممثلين لمظالم كافة الجماعات في الإقليم الشمالي. ومن أمثلة الميليشيات التي ظهرت في هذه الفترة ميليشيات «جاندا كوي» Ganda Koy التي تعني باللغة المحلية «أسياد الأرض». وقد تشكلت هذه الميليشيا في الأساس من جماعة سونجاي لمقاومة الهجمات التي تتعرض لها الجماعات المستقرة وشبه البدوية، المنتمين في الأساس إلى إثنييتي سونجاي وفولاني على

يد الرعاية المنتمين في الأساس إلى الطوارق والعرب الذين يشار إليهم في مالي باعتبارهم (الببيض)؛ الأمر الذي أكسب الصراع بين الطرفين بعداً عرقيًا وإثنيًا. وقد استفادت هذه الميليشيا من الدعم غير المباشر من قبل الدولة في صورة أسلحة وأموال للمقاتلين، وسمح هذا الدعم للدولة بالتدخل في الصراع دون توريط الجيش بصورة رسمية. وفي عام 1996، تم حل «جاندا كوي» كما تم دمج مقاتليها في صفوف القوات النظامية ومنحهم العفو. وفي عام 2009، ظهرت جماعة أخرى حملت اسم «جاندا إيزو» Ganda Iso وتعني باللغة المحلية «أبناء الأرض» لتشكل استمرارًا لـ «جاندا كوي». وقد هدفت إلى توفير الدفاع الذاتي لجماعة سونجاي، وردع الميليشيات المجتمعية الأخرى⁽¹⁾.

بيد أن تمرد الطوارق في عام 2012 وما ترتب عليه من تداعيات، مثل تحولًا جذريًا في خريطة ميليشيات الدفاع الذاتي؛ إذ سرعان ما لجأت الدولة إلى إحياء ميليشيا «جاندا كوي» و«جاندا إيزو» لتعزيز القوات المالية التي بدت عاجزة عن مواجهة متمرد الطوارق. ومرة أخرى تلاقت أهداف الدولة مع المجتمعات المحلية، لا سيما سونجاي، الذين تمسكوا بالسلامة الإقليمية لدولة مالي⁽²⁾. وبجانب إحياء الميليشيات القديمة، تشكلت ميليشيات جديدة؛ إذ تم تشكيل ميليشيا «Dan Na Ambassagou» التي تعني باللغة المحلية «الصيادين الواثقين بالرب»، واستندت في تكوينها إلى جماعة الدوجون الإثنية، كما تم تشكيل ميليشيا دونسو Donso من جماعة البامبارا الإثنية، ومن أوساط الفولاني تم تشكيل ميليشيا Sékou Bolly التي حملت اسم مؤسسها، وهو أحد رجال الأعمال المحليين. وقد أخذت جميع هذه الميليشيات على عاتقها مهمة الدفاع عن جماعاتها الإثنية، وإقرار وإنفاذ القانون في مناطق سيطرتها، إضافة إلى تقديم المساعدة للجيش المالي في مواجهة متمرد الطوارق والجماعات الجهادية⁽³⁾. وشكلت العديد من ميليشيات الدفاع الذاتي تحالفًا فيما بينها بهدف شن هجمات على الطوارق والجماعات الإرهابية في الشمال واسترداد المناطق التي سيطرت عليها هذه الأطراف⁽⁴⁾.

وتبدو خريطة ميليشيات الدفاع الذاتي في مالي أكثر تعقيداً، إذا أضفنا إليها الميليشيات التي أسسها العرب والطوارق الرافضون لمشروع انفصال الشمال وإقامة دولة أزواد؛ إذ سعى هؤلاء -مدفوعين بخوفهم من العنف السياسي الذي قد يواجهونه من الجماعات الإثنية الرافضة لمسعى الطوارق الانفصالي- إلى تشكيل جماعات خاصة بهم حملت اسم مجموعة طوارق إمغاد للدفاع الذاتي وتُعرف اختصاراً باسم «جاتيا» GATIA⁽⁵⁾. وتكشف ميليشيا جاتيا عن تنوع الدوافع وراء إنشاء جماعات الدفاع الذاتي؛ فبجانب توفير الحماية، تسعى المكونات المجتمعية المختلفة إلى أن يكون لها حضور وتمثيل في مفاوضات السلام مع الحكومة المالية. وفي هذا الإطار يمكن للجماعات استخدام ميليشيات الدفاع الذاتي كورقة ضغط للحصول على الموارد المخصصة لنزع السلاح والدمج وإعادة التأهيل، كما يمكنها من خلال المشاركة في مفاوضات السلام، أن تتقاسم عوائد ومكاسب السلام مع غيرها من الجماعات المسلحة.

وتعتبر ميليشيات «جاتيا» حالة دالة في هذا الشأن؛ ففي حين أكد مؤسسوها أنها نشأت مدفوعة برغبتها في حماية العرب والطوارق غير المؤيدين للانفصاليين، وأنها ليست جزءاً من الحركات التي رفعت السلاح ضد الحكومة، ولا تطالب بالانفصال عن دولة مالي، ولا تطالب بالفيدرالية ولا بالاستقلال؛ فإن تصريحات مسؤوليها كشفت أيضاً عن دوافع ذاتية تمثلت في رغبة المجموعة في أن يتاح لها مقعد في المفاوضات الجارية بين الحكومة ومختلف الجماعات المسلحة؛ إذ صرح سكرتير الحركة بأنه لم يتم منح مقاعد في المفاوضات مع الحكومة إلا للجماعات المسلحة⁽⁶⁾.

وينطبق ذات المنطق على جماعات الدفاع الذاتي التي شكلتها جماعات الفولاني في وسط مالي؛ فعلى خلفية استبعاد الفولاني من مباحثات السلام التي جرت في العاصمة الجزائرية منذ يونيو 2014 حتى فبراير 2015، وعلى خلفية تمثيلهم المحدود نسبةً إلى الجماعات المسلحة التي وقّعت اتفاقية واجادوجو في عام 2013 وباماكو 2015؛ ساد شعور في أوساط الفولاني «بأن

السلام يتم بناؤه من دونهم، بل ربما يتم بناؤه ضدهم»، وتكرست لديهم قناعة أن حمل السلاح هو الضمانة لتسليط الضرر على وضع الجماعات ومظلماها. ومن هنا كانت الدعوات إلى تأسيس جماعات الدفاع الذاتي⁽⁷⁾. وفي هذا السياق، يمكن فهم تحركات النخب الفولانية للحصول على دعم السلطات الحكومية لإنشاء ميليشيات دفاع ذاتي؛ ففي ماسينا - على سبيل المثال - واصل قادة الفولاني اجتماعاتهم منذ 2013 لجمع تبرعات وتمويل وتعبئة وتجنيد الشباب ورفع الوعي بالفكرة ذاتها داخل أوساط النخبة في باماكو. وفي مايو 2015، ذهب وفد من الزعماء القبليين إلى باماكو لإقناع السلطات بأهمية ميليشيات الدفاع الذاتي ودورها الأمني المتصور⁽⁸⁾.

وفي النيجر، لجأت الحكومة في نيامي إلى إنشاء ميليشيات للدفاع الذاتي من أوساط المجتمعات المحلية، بعدما أدى اعتمادها على الميليشيات الإثنية المالية إلى تفاقم الوضع الأمني الهش⁽⁹⁾ وفي بوركينا فاسو اتبعت الحكومة نمطاً مماثلاً في تعبئة وتجنيد المواطنين للانضمام إلى ميليشيا «متطوعون للدفاع عن الأرض».

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول بأن دوافع المجتمعات المحلية لتكوين مجموعات الدفاع الذاتي قد تباينت بشدة؛ ففيما ظهر بعضها ملء الفراغ الأمني وعدم قدرة القوات الحكومية على توفير الأمن لها؛ نشأ بعضها الآخر مدفوعاً بالرغبة في حشد التأييد السياسي وجذب مزيد من أموال المساعدات في صورة برامج لنزع السلاح والدمج وإعادة التأهيل وغيرها من البرامج التي تستهدف الجماعات المسلحة. وفيما لا تعكس هذه الدوافع - بالضرورة - اعتبارات متناقضة، إلا أنها حتماً تعكس مفهوماً متبايناً لماهية الأمن المحلي وكيفية تحقيقه⁽¹⁰⁾.

السمات الأساسية

تتباين ميليشيات الدفاع الذاتي الموجودة في الإقليم حسب علاقاتها بالدولة من جانب، وعلاقتها بالمجتمعات المحلية من جانب آخر. أما فيما يتعلق بالعلاقة بالدولة فيمكن التمييز بين نمطين أساسيين: أولهما ميليشيات الدفاع الذاتي

التي أنشأتها الدولة مباشرةً بغرض مضاعفة قوتها العسكرية في التعامل مع مهددات الأمن، سواء تلك النابعة من الجماعات الجهادية أو جماعات المتمردين. ويسود هذا النمط في العديد من الأقاليم الإفريقية التي تعاني وضعاً أمنياً هشاً مثل إقليم الساحل الإفريقي⁽¹¹⁾. أما النمط الثاني، فيتمثل في الميليشيات التي نشأت بمبادرات مجتمعية في الأساس، لكن ما لبثت أن حظيت بدعم ومساندة الحكومة من خلال العديد من القنوات كالتي تدريب، وصرف المرتبات، والدمج في إطار القوات النظامية، وغيرها من صور الدعم والمساندة. بيد أن هذا الدعم ذاته قد يكون مباشراً وجلياً، وقد يكون خفياً تُنكره الحكومات والميليشيات على السواء، تحقيقاً لأهداف وغايات معينة.

ويعد نموذج ميليشيات الدفاع الذاتي في بوركينافاسو التي يطلق عليها اسم «المتطوعون للدفاع عن الأرض» مثلاً للميليشيات التي أنشأتها الدولة. وقد ظهرت هذه الميليشيات إلى الوجود في 2020، وإن كان قد سبقتها ميليشيات أخرى هي Koglweogo. ولعل ارتباطها الوثيق بالحكومة يتجلى في تصريحات الرئيس البوركيني روش كابوري، الذي بارك إنشاءها بوصفها تعبيراً عن «القوة الشاملة والجامعة لكل مكونات المجتمع البوركيني»، مؤكداً «حق كل منطقة وجماعة وطانة دينية في أن يكون لها ميليشيات دفاع ذاتي خاصة بها». بيد أن الارتباط الوثيق بالدولة ينعكس في نمط التعبئة والتجنيد الخاص بهذه الميليشيات. فعلى الرغم أنه من الناحية النظرية يمكن لأي مواطن بوركيني الانضمام إلى «المتطوعون للدفاع عن الأرض»، إلا أنه في الواقع تتم عملية الترشيح والانضمام عبر وسطاء يتمثلون في لجنة تنمية القرية، أو رؤساء وأعيان القرى، أو الإدارة المحلية للقرية (حسب الجغرافيا السياسية المحلية للقرية). ويتمثل دور السلطات المحلية في التأكد من أن كل عضو في فريق المتطوعين هو شخص يحظى بثقة القرية وسكانها لكي يلعب دوراً في الدفاع عنها. وفضلاً عن ذلك، فإن المرسوم المنظم لإنشاء هذه الميليشيات، يعطي ميزة نسبية للأفراد الذين سبق لهم عضوية المبادرات الأمنية المحلية، وكذا للمنتسبين السابقين إلى قوات الأمن⁽¹²⁾.

أما النمط الثاني فيتمثل في الميليشيات التي نشأت بمبادرات مجتمعية بالأساس لأغراض الدفاع عن مجتمعاتها؛ إما في مواجهة الجماعات الجهادية أو المتمردين أو حتى المجتمعات التي تتنافس معها على الموارد. ويطلق على هذه الجماعات أيضًا مسميات مثل «الحراس»⁽¹³⁾؛ ففي نيجيريا -على سبيل المثال- تعتبر ترتيبات ميليشيات الدفاع الذاتي أو مجموعات الحراسة الأهلية Vigilante Groups من الممارسات الشائعة والعادية. ومن أمثلتها مجموعات الشباب التي انخرطت في مكافحة ومحاربة جماعة بوكو حرام، وتعمل بوصفها قوات شرطية مجتمعية. أما عن دوافع هؤلاء الشباب، فقد عبر عنها بعضهم، وتمثلت في السأم من استهدافهم من قبل بوكو حرام ومن قبل فريق العمليات المشترك؛ ما دفعهم إلى تشكيل فرق العمليات المدني المشتركة؛ فقد عانت المجتمعات المحلية من ضعف استجابة قوات الأمن لنداءاتهم حال وقوع هجمات من بوكو حرام، وفي الوقت نفسه فإن هذه القوات حال استجابتها تتعامل بعنف مع أفراد المجتمع المحلي. هذا النمط من فرق الدفاع الذاتي، موجود وبكثرة في شمال نيجيريا، لا سيما في ولاية بورنو؛ حيث توجد جماعات «الشباب اليقظ» التي يتألف كل منها من نحو 500 شاب، ويطلق عليها اسم Yan Boko؛ حيث تتعقب هذه الجماعات عناصر بوكو حرام⁽¹⁴⁾.

فضلاً عن ذلك، قد تتدخل فواعل أخرى لتأسيس ودعم ميليشيات الدفاع الذاتي تلك؛ فهناك ميليشيات تشكلت بدعم من رجال الأعمال المحليين الذين تطابقت أهدافهم مع أهداف الدولة. وهنا تقدم لنا مالي حالة نموذجية أخرى؛ فقد سعى التجار العرب في تمبكتو وجاوشمال مالي، إلى حماية مصالحهم التجارية من خلال تأسيس هذا النوع من الميليشيات، وهو ما لقي تجاوباً من الحكومة التي سعت هي الأخرى إلى تعبئة القيادات العربية لمحاربة المتمردين⁽¹⁵⁾. أما في دلتا النيجر، فقد انخرط القادة التقليديون والنخب السياسية المحلية، بل الشركات المتعددة الجنسيات في بعض الحالات، في تسليح الشباب وجماعات الدفاع الذاتي؛ ليس لتوفير الأمن في المنطقة فقط، بل كوسيلة من وسائل تعزيز سلطتها وقواعد سلطتها في هذه المجتمعات المحلية أيضًا⁽¹⁶⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن علاقة الحكومة بالميليشيات المجتمعية تتباين تبايناً كبيراً؛ ففي بعض الأحوال تكون هذه العلاقات وثيقة، ويعبر عنها قيام عناصر من الجيش الوطني بقيادة هذه الميليشيات، كما هو الحال في ميليشيات الدفاع الذاتي التي يمولها رجال الأعمال الماليون، من قبيل دينا ولد دايا، وعمر ولد أحمد، اللتين يقودهما عناصر من الجيش الوطني المالي⁽¹⁷⁾. وفي المقابل، ثمة نماذج يحرص فيها الجانبان على إنكار ونفي هذه العلاقة، كما هو الحال في ميليشيا «جاتيا». ويرى البعض أن هذا الإنكار إنما هو تأكيد للطابع المستقل للميليشيا؛ الأمر الذي من شأنه أن يضمن لها مكاناً في المفاوضات لن تتمكن من الحصول عليه إذا ما ثبتت لها أي علاقة ولو بعيدة بالحكومة⁽¹⁸⁾.

أما السمة الثانية لميليشيات الدفاع الذاتي، فتتمثل في ارتباطها الوثيق بالجماعات الإثنية؛ إذ ترتبط كل ميليشيا من ميليشيات الدفاع الذاتي بمواضع شعبية في جماعات إثنية بعينها. وبالعودة إلى ميليشيات «المتطوعون للدفاع عن الأرض»، فإن طريقة التعبئة والتجنيد السابقة الإشارة إليها، كرست ارتباط هذه الميليشيات بالجماعات المستقرة التي يتمتع أفرادها بصلات وشبكات علاقات جيدة تؤهلهم للترشح في هذه الميليشيات. وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن الغالبية العظمى من منتسبيها هم من أعضاء جماعات الدفاع الذاتي السابقة - مثل Koglweogo التي تشكلت بدورها من إثني موسي وجورمانتش - اتضح الطابع الإثني الغالب لهذه الميليشيا⁽¹⁹⁾. بعبارة أخرى، بات يُنظر إلى ميليشيات «المتطوعون للدفاع عن الأرض» باعتبارها مظهرًا من مظاهر تعزيز نفوذ هذه الجماعات الإثنية وهيمنتها على حساب غيرها من الجماعات الأخرى. وفي المقابل، قلما ينضم أعضاء جماعة الفولاني إلى هذه الميليشيات، والقلّة القليلة من الفولاني الأعضاء في جماعات الدفاع هذه هم من النخبة ومن المجتمعات المستقرة لا من الرعاة⁽²⁰⁾.

وقد عكست عملية التجنيد التي تهيم عليها السلطات المحلية على النحو السابق الإشارة إليه، تمييزاً طالما مارسته الدولة ضد الجماعات الرعوية والرحل البدو الذين يفتقرون - نتيجة لنمط معيشتهم - إلى شبكات

علاقات قوية بالقرى أو السلطات المحلية تؤهلهم لعضوية ميليشيات الدفاع الذاتي. ومن ثم، فإن هذا الاستبعاد كان تكررًا لاستبعادهم من مؤسسات الدولة في بوركينا فاسو التي تنحيز إلى إثنية موسي وباقي الإثنيات المستقرة، وتهمش المجموعات الرعوية⁽²¹⁾.

وعلى ذات النسق، ارتبطت ميليشيات «جاندا كوي» و«جاندا ايزو» في مالي بإثنية سونجاي، وارتبطت ميليشيات دونسو بجماعة البامبارا⁽²²⁾. وفي النيجر، تشكلت ميليشيات للدفاع الذاتي من العرب والطوارق لمواجهة الإرهابيين المنتمين إلى جماعة الفولاني⁽²³⁾. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التطابق في عضوية ميليشيات الدفاع الذاتي والانتماء الإثني، عزز الهوية الإثنية لهذه الميليشيات، على الرغم من تأكيدها أنها تقاتل من أجل المجتمع ككل، وليس لصالح جماعات إثنية معينة.

تحديات سياسية وأمنية واقتصادية

على الرغم من أن ميليشيات الدفاع الذاتي ظهرت خصيصًا لتخفيف أثر الأزمة الأمنية في إقليم الساحل، من خلال ملء الفراغ الذي تركته الدولة نتيجة ضعف مؤسساتها الأمنية وعجزها؛ فإنها أفرزت تداعيات عدة غير مرغوبة، قوضت الأمن الهش أصلًا. ويمكن أن نعزو هذه التداعيات السلبية إلى انحراف هذه الميليشيات عن الهدف الذي أنشئت لتحقيقه وإلى عجز الدولة عن رقابة هذه الميليشيات وضبط سلوكها. وفيما يلي، ينصرف هذا الجزء من الورقة إلى مناقشة التداعيات الأمنية والسياسية والمجتمعية بل الاقتصادية التي أفرزتها هذه الميليشيات.

أما أول الآثار السلبية فيتمثل في ارتفاع مستويات العنف وسط المجتمعات التي تعمل فيها ميليشيات الدفاع الذاتي؛ ففيما كان الغرض الأساسي من هذه الميليشيات تحقيق مزيد من الأمن للمجتمعات المحلية، فإنها فشلت في تحقيق هذا الهدف؛ فمن ناحية، أدى وجود ميليشيات الدفاع الذاتي وتحتها سيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة إلى دفع هذه الأخيرة إلى ممارسة مزيد من العنف لإثبات سطوتها وسيطرتها على المجتمعات المحلية والقرى التي تعمل

فيها؛ ففي بوركينافاسو على سبيل المثال، وإزاء جهود جماعات الدفاع الذاتي في تعبئة المناصرين لها؛ قوبلت هذه الجهود بمزيد من العنف والهجمات من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة؛ الأمر الذي أدخل هذه المجتمعات في سلسلة متصلة من العنف والعنف المضاد⁽²⁴⁾.

ومن ناحية ثانية، فإنه نتيجة للارتباط الوثيق بين ميليشيات الدفاع الذاتي والانتماء الإثني إلى الدرجة التي أصبحت معها هذه الميليشيات ميليشيات إثنية؛ فقد مارسست العديد من الميليشيات عنفاً إثنيًا ضد الجماعات الأخرى، سواء كانت هذه الجماعات تشكل تهديدًا أميًا لمجتمعاتها أم لا. ففي بوركينافاسو، أوضحت الإحصاءات الخاصة بالهجمات التي تشنها ميليشيات «متطوعون الدفاع عن الأرض» أن نحو 89% من هجماتها ضد المدنيين استهدفت أعضاء من الفولاني، وأن هؤلاء المتطوعين قاموا بممارسات من قبيل الاعتقال العشوائي، والإعدامات، والتعذيب، والاغتصاب ضد أفراد الفولاني. وفي النيجر، استهدفت جماعات الدفاع الذاتي مواطنين ينتمون إلى جماعات الفولاني بسبب مدركات ربطتهم بالجماعات الإرهابية⁽²⁵⁾.

وفضلاً عن ذلك، فإن الطبيعة الإثنية لميليشيات الدفاع الذاتي كرسست الاختلافات الإثنية؛ وذلك أثناء عمليات التنشئة السياسية التي تقوم بها هذه الميليشيات إبان عمليات التجنيد والتعبئة والتدريب. فالتدريبات التي يخضع لها عناصر هذه الميليشيات لا تخلو من تعزيز للهوية الإثنية، وتعميق للعداء مع عناصر المجتمع الأخرى.

فبعض ميليشيات الدفاع الذاتي في شمال مالي، لا ترى في الجماعات الإرهابية عدوًا يجب محاربته. وفي المقابل، فإن العدو الرئيسي بالنسبة إليهم هم الطوارق الذين يسعون إلى إقامة دولة للأزواد على أراضي كانت قديمًا «أراضي إمبراطورية مالي، وإمبراطورية سونجاي، وإمبراطورية غانا». ويستدعي خطاب ميليشيات الدفاع الذاتي المناهض للطوارق، الماضي الاستعبادي للأفارقة السود؛ الأمر الذي يعمق الانقسام بين مكونات المجتمع المالي على أساس عرقي وإثني⁽²⁶⁾. وقد نجحت الجماعات الإرهابية

في استغلال هذه المشاعر، وتوجيه غضب ميليشيات الدفاع الذاتي باتجاه الطوارق، واستغلال التوترات الإثنية بين هذه الميليشيات والطوارق، بل تقوم بإمداد الميليشيات بالسلاح أيضًا. ولعل ما يدل على نجاح هذه الاستراتيجية، الأعداد الكبيرة من منتسبي ميليشيات جاندا كوي الذين اتجهوا للانضمام إلى صفوف الجماعات الجهادية⁽²⁷⁾.

وفضلاً عن ذلك، فإن العديد من ميليشيات الدفاع الذاتي انحرفت عن هدفها الأساسي وانخرطت في صراعات مع الجماعات الأخرى للسيطرة على الموارد والثروات. فقد استغل العديد من ميليشيات الدفاع الذاتي خطاب الحرب على الإرهاب لشن حملات عنف على مجتمعات أخرى بهدف السيطرة على الموارد والأراضي الخصبة⁽²⁸⁾.

وعلى الرغم من أن أبرز تداعيات أنشطة ميليشيات الدفاع الذاتي هي تداعيات ذات طبيعة أمنية وسياسية في الأساس، فإن الأمر لا يخلو من تداعيات اقتصادية وبيئية؛ فقد أشارت بعض الدراسات إلى وجود آثار بيئية خطيرة للميليشيات المسلحة في إقليم الساحل⁽²⁹⁾؛ إذ مارست هذه الميليشيات عمليات الصيد الجائر غير القانوني للحيوانات البرية وغيرها من صور الجرائم البيئية التي تشكل خطراً على السلم والأمن، من خلال تقويض حكم القانون، وممارسة الجريمة المنظمة، وانتشار السلاح، وتمويل الفاعلين من غير الدولة. ولعل انخراط هذه الميليشيات وغيرها من الجماعات المسلحة في مثل هذه الأنشطة قد انعكس في تقارير بعض الهيئات الدولية التي قدرت الدخل السنوي للميليشيات في وسط إفريقيا ما بين 4 ملايين دولار إلى 12 مليون دولار. بيد أن هذا الرقم لا يأخذ في الحسبان الأشكال الأخرى من الجرائم البيئية، مثل الصيد غير القانوني والتعدين، وقطع الغابات لإنتاج الفحم. وقد دفع هذا التهديد للحياة البرية، الأمم المتحدة في عام 2014 إلى اعتبار الصيد الجائر غير القانوني تهديداً للأمن الإقليمي⁽³⁰⁾.

ولعل هذه المدخولات الضخمة ترجع إلى أن هذه الميليشيات إنما تتحكم في جزء كبير من سلسلة توريد هذه الموارد، لا سيما العاج؛ فالميليشيات إما تقوم بعمليات

الصيد بنفسها أو توكل من يقوم بالصيد نيابةً عنها بحكم امتلاكها السلاح، وبحكم سيطرتها على مساحات واسعة من الغابات. وفضلاً عن ذلك، فإن الميليشيات تسيطر على عمليات النقل بما لديها من شبكات عابرة للحدود⁽³¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن روابط الميليشيات بجماعات الجريمة المنظمة غالباً ما تتم بقبول من السلطات؛ ما يجعل من الصعوبة بمكان إنهاء هذه الممارسات، ما لم تتم معالجة القضايا والممارسات والهياكل التي سمحت بتورط الدولة في أنشطة الجريمة المنظمة⁽³²⁾.

ومن أبرز العضلات المرتبطة بوجود ميليشيات الدفاع الذاتي المدعومة من قبل الحكومة تحديداً، هو مستقبل هذه الميليشيات فيما بعد القيام بالمهمة التي أوكلت إليها، سواء بمحاربة الجماعات الجهادية أو بمحاربة المتمردين؛ إذ يتعين على الدولة في مراحل تالية أن تسترد احتكارها المشروع للعنف.

وتقتضي استعادة الدولة لهذه الأدوار الحصرية، نزع سلاح الميليشيات ودمجها وإعادة تأهيلها، وهي المهمة التي تقابلها الميليشيات بمقاومة قد تكون عنيفة في كثير من الأحيان؛ فالميليشيات التي بدأت تتمتع بمميزات من جراء امتلاكها السلاح وإخضاعها المجتمعات المحلية التي تقدم لها خدمات الدفاع والأمن؛ تكون غير مستعدة للتنازل عن هذه المكتسبات، فتقاوم محاولات تسريحها وحلها من قبل الدولة.

ففي سبتمبر 2018، نجحت منظمة الحوار الإنساني في لعب دور الوسيط نيابة عن السلطات الرسمية في مالي وبوركينا والنيجر؛ وذلك مع الجماعات في المناطق الحدودية، ونجحت في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وفي مايو 2019، سعت الحكومة المالية إلى حل ميليشيا Dan Na Ambassador تنفيذاً للاتفاق الذي تم توقيعه بوساطة الحوار الإنساني، غير أن الميليشيا بدلاً من الامتثال لسلطة الدولة، شرعت في التهديد باستهداف الدولة ذاتها إذا تم حل الميليشيا ونزع سلاح أعضائها، بل طالبت الدولة بتقديم ضمانات قبل أي مبادرات تستهدف نزع السلاح⁽³³⁾.

وتُعزى صعوبة السيطرة على هذه الميليشيات وإخضاعها لسيطرة الدولة إلى عاملين أساسيين: أولهما هيكل هذه الميليشيات وطريقة عملها؛ فهذه الميليشيات التي تتمتع بسطوة وقوة على الأرض تفتقر إلى قيادة عليا مركزية وقوية؛ ما يجعلها أكثر استجابةً للدinاميات المحلية منها لهيكلية واضحة ومحددة. وثانيهما أنها تفتقر إلى أجندة سياسية واضحة. وكلا العاملين يجعل من الصعوبة بمكان التفاوض مع هذه الميليشيات، بما يؤدي إلى إخضاعها لسلطان الدولة مرة أخرى سواء بجلها أو بنزع سلاح أعضائها⁽³⁴⁾.

وعلى الصعيد السياسي، تسهم ميليشيات الدفاع الذاتي في تقويض موازين القوى بين مختلف مكونات المجتمع؛ إذ يتم استغلالها سياسياً لتعزيز نفوذ الجماعات المؤيدة للسلطة، وتقويض نفوذ الجماعات الأقل تأييداً لها؛ ففي مالي منحت الحكومة دعماً لبعض هذه الميليشيات دون غيرها؛ الأمر الذي كانت له تداعيات على الوضع القائم في الأقاليم الشمالية والوسطى من مالي. فقد ترتب على دعم بعض ميليشيات الدفاع الذاتي إعطاؤها شرعية دون غيرها؛ الأمر الذي أكسبها قوة وميزة نسبية في توازن القوى على المستوى المحلي. وتأسيساً على هذا الأمر، فإن مجرد الانتماء إلى جماعة معينة أو لمجموعة إثنية معينة يتم تفسيره تلقائياً على المشهد الأمني المحلي باعتباره مؤشراً على معارضة الدولة أو تأييدها⁽³⁵⁾.

ففي مالي، اعتبرت ميليشيات دونسو شرعية لمجرد أنها تساعد عمليات القوات المسلحة المالية. ونظراً إلى أن الدولة ينظر إليها باعتبارها داعمة للمجتمعات التي تحميها ميليشيات دونسو، فإن المجتمعات الأخرى التي تقوم بالتعبئة في مواجهة ما تعتبره تهديداً من هذه الميليشيات، باتت تُصنّف باعتبارها مجتمعات أو جماعات معارضة للدولة فعلياً أو واقعياً⁽³⁶⁾.

بيد أن هذه الشرعية التي اكتسبتها بعض الميليشيات لم تأت من مجرد علاقتها بالحكومة فقط؛ فتوقيع بعض الميليشيات على اتفاق السلام في مالي عام 2015، أعطى مختلف الجماعات المسلحة أدواراً في تأمين الأقاليم، وأكسبها الشرعية. غير أن هذه الشرعية التي اكتسبتها الحركات المسلحة كانت بمنزلة

ضوء أخضر لهم لممارسة مزيد من الانتهاكات ضد المدنيين؛ إذ أصبح الفاعلون المسلحون يعملون في العلن بدلاً من إخفاء هوياتهم. هذا الوضع الجديد دفع المواطنين إلى تبني استراتيجيات الدفاع الذاتي التي عبرت عن نفسها في صورة انتشار واسع لجماعات الدفاع الذاتي المسلحة في وسط مالي⁽³⁷⁾.

خاتمة

تعتبر ظاهرة ميليشيات الدفاع الذاتي ظاهرة منتشرة في معظم الدول الإفريقية التي تعاني مؤسساتها ضعفاً هيكلياً يحول دون القيام بوظائفها الأساسية، لا سيما تلك المتعلقة بتوفير الأمن لمواطنيها.

ويعد إقليم الساحل الإفريقي نموذجاً معبراً عن هذه الظاهرة؛ ففي ضوء الضعف الهيكلي لمؤسسات الدولة، وفي ضوء تعدد مصادر التهديد التي تواجهها المجتمعات المحلية في هذه الدول؛ تم اللجوء إلى ميليشيات الدفاع الذاتي بديلاً لاستعادة الأمن للمجتمعات المحلية.

بيد أن النتائج على الأرض لم تسر في هذا الاتجاه؛ فمن ناحية أدت السياقات المحيطة بنشأة هذه الميليشيات إلى تبنيها أنماطاً من العلاقات بينها وبين الحكومات على نحو عزز نفوذ الأولى على حساب الأخيرة. ومن ناحية أخرى ارتبطت الميليشيات بالجماعات الإثنية على نحو جعلها عاملاً مؤججاً للصراعات الإثنية على المستويات المحلية، بدلاً من أن تكون عاملاً لاستعادة الأمن والاستقرار لهذه المجتمعات.

وفي ضوء ما سبق، فإن أي مقاربات لضبط سلوك ميليشيات الدفاع الذاتي، يتطلب معالجة ثلاث معضلات أساسية بصورة متزامنة؛ أولاًها معضلة انحراف هذه الجماعات عن أهدافها الأصلية، وثانيها معضلة التوازن بين هدف تحقيق الأمن واستعادة الدولة لوظائفها، وأخيراً معضلة مستقبل هذه الميليشيات بعد انتهاء الصراع.

المراجع

1. Grégory Chauzal and Thibault van Damme, The roots of Mali's conflict: Moving beyond the 2012 crisis, Clingendael Institute (2015). pp. 40–41
2. Andrew McGregor, "The Sons of the Land tribal challenges to the Tuareg conquest of Northern Mali", Terrorism Monitor, Volume X, Issue 8, April 2012. Available at TM_o10_Issue08_o3.pdf (jamestown.org) Accessed on 18th October 2021. Also see:

Aurélien Tobie and Boukary Sangaré, The impact of armed groups on the populations of central and northern Mali: necessary adaptations of the strategies for re-establishing peace, Stockholm International Peace Institute(SIPRI) pp. 16–17, available at The impact of armed groups on the populations of central and northern Mali (sipri.org). Accessed on 10th October 2021
3. Ibid, p.10, p. 13.
4. Jamestown Foundation, Mali's self-defense take the reconquest of the North into their own hands. Terrorism Monitor , Volume X, issue 16, August 2012. Available at TM_o10_Issue16.pdf (jamestown.org). Accessed on 18th October 2021.
5. Groupe Autodéfense Touareg Imghad et Alliés. See: Andrew McGregor, "GATIA: A Profile of Northern Mali's Pro-Government Tuareg and Arab Militia". Terrorism Monitor, Volume XIII, Issue 7, April 2015. Available at TerrorismMonitorVol13Issue7_o2.pdf (jamestown.org) Accessed on 18th October 2021.
6. Aurélien Tobie and Boukary Sangaré, Op.Cit, p.14
7. International Crisis Group, Central Mali: An Uprising in the making?, Africa Report N°238. (Brussels: International Crisis Group, July 2016) p. 17
8. Ibid, p. 18
9. International Crisis Group, Sidelining the Islamic State in Niger's Tillabery, Africa Report N°289. (Brussels: International Crisis Group, June 2020)
10. International Crisis Group, Central Mali: An uprising in the Making? Op.Cit, p. 19
11. لمزيد من التفاصيل حول الميليشيات المدعومة حكومياً أو الميليشيات الموالية للحكومة انظر:

Dawud Muhammad Dawud and Tukur Abdulkadir, 'Police and the Control of Fire arms in Africa' In Usman A. Tar and Charles P. Onwurah (eds.) The palgrave Handbook of Small Arms and Conflicts in Africa. Palgrave Macmillan. 2021. Pp. 491–492
12. Anna Schmauder & Annabelle Willeme. The volunteers for the defense of the homeland, The Volunteers for the Defense of the Homeland | Clingendael. 9 March 2021. Accessed On October 10th, 2021.

وانظر المرسوم المنظم لعمل ميليشيا «المتطوعون للدفاع عن الأرض»:
Journal Officiel du Burkina Faso, No.11. DECRET N°2020–0115 N°2020–0115/PRES/PM/MDNAC/Available at JVa7Pci2rclq53C7yjYwf4tPLIPA.pdf (ekladata.com) Accessed 8th October 2021.
13. Vigilante group.
14. International Crisis Group, Double-edged sword: Vigilantes in African counter-

- insurgencies, Africa Report N°251, (Brussels: International Crisis Group, September 2017) pp. 16–18
15. Wolfram Lacher, Organised crime and conflict in the Sahel–Sahara Region, The Carnegie Papers, (Carnegie Endowment for International Peace: Washington, DC, September, 2012), p.12
 16. Dawud Muhammad Dawud and Tukur Abdulkadir, Op.Cit, .p. 491–492
 17. Wolfram Lacher, Op.Cit, p.12
 18. Andrew McGregor, 'GATIA: A Profile of Northern Mali's Pro–Government Tuareg and Arab Militia', Op.Cit.
 19. Anna Schmauder & Annabelle Willeme. The Volunteers for the defense of the homeland, The Volunteers for the Defense of the Homeland | Clingendael. 9 March 2021. Accessed On October 19th, 2021.
 20. Anna Schmauder & Annabelle Willeme. Op.Cit.
 21. Idem
 22. Aurélien Tobie and Boukary Sangaré, Op.Cit., p. 14
 23. ACLED, Sahel: Communal Wars, Broken Ceasefires, and Shifting Frontlines. Available at Sahel 2021: Communal Wars, Broken Ceasefires, and Shifting Frontlines | ACLED (acleddata.com) Accessed on 13th October.
 24. Aurélien Tobie and Boukary Sangaré, Op.Cit, p. 13.
 25. Anna Schmauder & Annabelle Willeme. Op.Cit, Also see: ACLED, Op.Cit
 26. Hussein Solomon and Jude Cocodia, 'Exploring the confluence between terrorism and identity in Africa. In Hussein Solomon (eds.) Directions in International Terrorism: Theories, Trends and Trajectories. Palgrave macmillan, p.40
 27. Jamestown foundation, 'Mali's Self-Defense take the reconquest of the North into their own hands'. Op.Cit.
 28. Hussein Solomon and Jude Cocodia, Op.Cit p.40–41
 29. Kurt Steiner, 'Terror, Rebellion and Insurgency: Its impact on conservation in Africa' In Hussein Solomon (eds.) Directions in International Terrorism: Theories, Trends and Trajectories. Palgrave macmillan, p. 98.
 30. Idem
 31. Wolfram Lacher, Op.Cit., p. 16
 32. Ibid, p. 19
 33. Aurélien Tobie and Boukary Sangaré, Op.Cit, p. 13.
 34. Ibid p. 12.
 35. Ibid, p. 17
 36. Idem, p. 17
 37. Ibid, pp. 23–24

الجهود الإقليمية المشتركة لمكافحة الإرهاب

د. محمود زكريا محمود إبراهيم*

مقدمة

تعد منطقة الساحل الإفريقي⁽¹⁾ من أبرز المناطق التي تعاني من التهديدات والمخاطر المتنامية للإرهاب العابر للحدود في إفريقيا. ولعل هذا ما أشار إليه تقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020 الذي وضع جماعة بوكو حرام كثاني أخطر وأكثر الجماعات دمويةً في العالم، والأولى على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء في عام 2019⁽²⁾؛ وذلك بجانب حركة الشباب المجاهدين في شرق إفريقيا، وحركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كما أشار إلى تأثر دول هذه المنطقة بالأعمال والأنشطة الإرهابية بقدر كبير؛ حيث جاءت نيجيريا في الترتيب الثالث عالمياً خلال السنوات الخمس الماضية، وجاءت مالي وبوركينا فاسو في المركزين الـ(11) والـ(12) على الترتيب، ثم جاءت النيجر وتشاد في المركزين الـ(24) والـ(34) على الترتيب، في حين تعد موريتانيا -وفقاً لهذا التقرير- الدولة الأقل تأثراً من بين دول المنطقة؛ حيث جاءت في الترتيب الـ(135)⁽³⁾.

* مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة

ويرتبط تنامي ظاهرة الإرهاب في هذه المنطقة بجملة من المشكلات الهيكلية ولعل من بينها ارتفاع معدلات الفقر التي تتراوح بين (30-40%) من السكان وفقاً لإحصائيات البنك الدولي في عام 2019⁽⁴⁾، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي في دول المنطقة؛ حيث بلغ في تشاد (-0,9%)، ومالي (-1,6%)، وموريتانيا (-1,5%)، وبوركينا (-0,2%)، والنيجر (-1,5%)؛ وذلك وفقاً لإحصائيات البنك الدولي لعام 2020⁽⁵⁾. ويضاف إلى ما سبق تراجع تصنيف دول هذه المنطقة وفقاً لمؤشر التنمية البشرية لعام 2020، حيث تأتي ضمن قائمة الدول العشر الأقل عالمياً باستثناء موريتانيا التي تأتي في الترتيب الـ(157) عالمياً، فعلى سبيل المثال تقبع النيجر في الترتيب الأخير الـ(189) على مستوى العالم. وتأتي تشاد ومالي وبوركينا فاسو في المراكز الـ(187) والـ(184) والـ(182) على الترتيب⁽⁶⁾. ويضاف إلى ذلك تقدم ترتيبات هذه الدول في إطار «مؤشر الدول الهشة» لعام 2021؛ فعلى سبيل المثال تأتي تشاد ونيجيريا في الترتيبين السابع والثاني عشر على الترتيب من إجمالي (179) دولة على المستوى العالمي⁽⁷⁾.

وتعود جذور الإرهاب في هذه المنطقة إلى عقد التسعينيات من القرن العشرين، وتحديداً في الجزائر، حيث ظهرت «الجماعة الإسلامية المسلحة» في إطار الصراع الداخلي في الدولة، التي انشق عنها «الجماعة السلفية للدعوة والقتال» وتكونت بشكل مستقل في عام 1998 نتيجة لانشقاقات داخلية بشأن استراتيجية مهاجمة المدنيين، التي أطلق عليها بعد ذلك «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، وأعلنت انضمامها إلى تنظيم القاعدة في عام 2006، وتوالى ظهور الجماعات الإرهابية في هذه المنطقة، ولعل أبرزها «جماعة بوكو حرام» -كانت تسمى «جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد»- التي ظهرت في عام 2002 ونشطت على المستوى العملياتي بعد مقتل زعيمها (محمد يوسف) في نيجيريا في عام 2009، و«جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا» في عام 2010.

وقد تنامي عدد الجماعات الإرهابية بقدر كبير في إطار هذه المنطقة في المرحلة التالية على سقوط نظام الرئيس الليبي الأسبق «معمر القذافي» في فبراير 2011، التي انتشر أغلبها في الجزء الجنوبي من الجزائر وشرق موريتانيا وشمال مالي وجنوب غرب النيجر. وقد عزز من ذلك ظروف عدم الاستقرار الداخلي في مالي عقب بداية الصراع الناتج عن وقوع تمرد من قبل الطوارق في شمال الدولة، وحدث انقلاب عسكري في مارس 2012. ولعل من بين هذه الجماعات جماعة أنصار الدين التي ظهرت خلال عام 2011، وجماعة «المرابطون» التي ظهرت في يناير 2013، وتنظيم «الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى» في عام 2015، وجماعة «أنصار الإسلام والمسلمين» وغيرها⁽⁸⁾.

وترتيباً على ما سبق، بدأت الجهود الإقليمية المشتركة تتبلور لمواجهة التهديدات والمخاطر الإرهابية في هذه المنطقة، على الأقل منذ منتصف العقد الثاني من الألفية الجديدة، وأخذت أكثر من صيغة في التنفيذ؛ حيث إن بعضها قد تم على المستوى المؤسسي المتعدد الأطراف، في إطار التجمعات الاقتصادية الإقليمية، في حين أن البعض الآخر تم عبر آلية التحالف الوظيفي لمكافحة الإرهاب بين مجموعة من الدول الإقليمية، ويستهدف المنظور التحليلي لهذه الدراسة التركيز على تناول مجمل الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي مع تقديم رؤية تقييمية بشأنها، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

واقع الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي

يكمن الهدف من هذا الجانب من الدراسة في إلقاء الضوء على الواقع الفعلي لمختلف الأطراف والمبادرات المتعددة الأطراف من قبل الدول الإفريقية في منطقة الساحل الإفريقي التي بادرت إليها ونفذتها لمواجهة التهديدات والمخاطر المصاحبة للجماعات الإرهابية العابرة للحدود؛ وذلك كما يلي:

1. قوة المهام المشتركة المتعددة الجنسيات لمحاربة جماعة بوكو حرام

تعد بمنزلة أحد الجهود الإقليمية المشتركة للتعامل مع جماعة بوكو حرام التي تعتبر من الجماعات الإرهابية العابرة للحدود في القارة الإفريقية، وتحديدًا في إقليم غرب إفريقيا؛ حيث بدأت ممارسة عملياتها الإرهابية في مواجهة الحكومة المركزية في نيجيريا بعد مقتل زعيمها (محمد يوسف) في عام 2009، وأعلنت الجهاد ضد مواجهة الحكومة والولايات المتحدة الأمريكية في عام 2010 على يد قائدها «أبو بكر شيكاو» (Abubakar Shekau)⁽⁹⁾. وعلى الرغم من تركيز وتكثيف هذه الجماعة عملياتها في إطار شمال شرق نيجيريا، غير أنها نفذت هجمات إرهابية في بعض دول الجوار الإقليمي لنيجيريا، من قبيل تشاد والكاميرون والنيجر منذ عام 2014⁽¹⁰⁾، كما صُنِّفَت هذه الجماعة كثاني أخطر وأكثر الجماعات دموية في العالم، والأولى على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء في عام 2019؛ وذلك وفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي الصادر في عام 2020⁽¹¹⁾.

ونتيجة لتدهور الموقف الأمني الإقليمي في منطقة بحيرة تشاد، والسيطرة الإقليمية لبوكو حرام على شمال غرب نيجيريا، وزيادة الأثر الانتشاري للعنف في دول الجوار الإقليمي لنيجيريا؛ تم تبني قرار من قبل وزراء الدفاع ورؤساء الأركان لدول مفوضية حوض بحيرة تشاد في (باوندي)؛ وذلك في مارس 2014، بشأن تأسيس قوة المهام المشتركة المتعددة الجنسيات Multinational Joint Task Force - MNJTF - لمحاربة جماعة بوكو حرام وتحقيق السلم والأمن في الإقليم⁽¹²⁾.

وتشكَّلت بالفعل هذه القوة بناءً على قرار صادر عن القمة الاستثنائية لرؤساء الدول والحكومات لمفوضية حوض بحيرة تشاد Lake Chad Basin Commission - LCBC sin المنعقدة في (نيامي) بالنيجر؛ وذلك في 7 أكتوبر 2014⁽¹³⁾. وقد صدر التفويض الزمني المتعلق بنشرها لمدة (12) شهرًا من قبل مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي أوصى بأن يكون العدد الإجمالي لها نحو (7500) عنصر من الأفراد العسكريين والشرطيين والمدنيين. وقد تم نشر القوة بالفعل في 29 يناير 2015، وقد شهد قوامها العددي تزايدًا تدريجيًا؛

حيث ارتفع ليصل إلى نحو (10) آلاف عنصر؛ وذلك في إطار اجتماع مجلس السلم والأمن الإفريقي المنعقد في 3 مارس 2015، ثم ارتفع مجددًا ليصل إلى نحو (11150) عنصرًا؛ وذلك في إطار اجتماع رؤساء الأركان لدول المفوضية المشاركة في هذه القوة وبنين؛ وذلك في أغسطس 2015. ويبلغ القوام الإجمالي لهذه القوة حاليًا نحو (10) آلاف عنصر عسكري⁽¹⁴⁾.

وتعود جذور نشأة هذه القوة إلى عام 1994؛ حيث أسستها نيجيريا للقضاء على الأعمال الإجرامية العابرة للحدود في إطار حوض بحيرة تشاد، وتسهيل حرية الحركة عبر الحدود الشمالية الشرقية لنيجيريا. وعلى الرغم من أن هذه القوة في البداية كانت تتكون من قوات تابعة للجيش النيجيري فحسب، فإنها كانت تعمل بشكل قائم على تواصل وتنسيق مع الوكالات الأمنية التابعة للدول الأعضاء في إطار مفوضية حوض بحيرة تشاد (LCBC)⁽¹⁵⁾، وكانت قواتها تتمركز في مدينة «باجا» (Baga) التابعة لولاية بورنو (Borno) النيجيرية. وقد شهدت هذه القوة تطورًا بحلول عام 1998؛ حين أصبحت قوة متعددة الجنسيات؛ وذلك عبر ضم قوات من تشاد. وتم تفويض القوة في هذه المرحلة لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة العابرة للحدود في إطار حوض بحيرة تشاد. وقد أدى تأسيس هذه القوة إلى تحسن نسبي في الموقف الأمني غير المستقر في هذه المنطقة؛ وذلك حتى عام 2009 قبل أن تظهر جماعة بوكو حرام على سطح الأحداث التي أدت إلى تدهور الوضع الأمني مجددًا⁽¹⁶⁾.

ومنذ إطلاقها الرسمي عام 2014 تضم هذه القوة الدول الأعضاء في مفوضية بحيرة تشاد، وهي: (نيجيريا، والنيجر، وتشاد، والكاميرون)؛ وذلك بجانب بنين كدولة غير عضو في المفوضية. وتساهم نيجيريا بالجانب الأكبر من هذه القوة، وقد تم إعطاء القيادة لها طوال فترة عملها. وتقع مقرات القيادة الخاصة بها في إطار العاصمة التشادية (نجامينا). ويتضمن نطاق عمل هذه القوة أربعة قطاعات رئيسية؛ هي: «مورا» Mora بالكاميرون، و«باجا سولا» Baga-Sola في تشاد، و«باجا» Baga في نيجيريا، و«ديفا» Diffa بجنوب غرب النيجر. وتعمل هذه القوة تحت القيادة والسلطة المباشرة لرؤساء دول وحكومات مفوضية

حوض بحيرة تشاد، ويساهم الاتحاد الإفريقي -كشريك استراتيجي وفني بالتعاون مع الأمانة التنفيذية للمفوضية- في رفع فاعلية العمليات المتعلقة بهذه القوة، وقد كانت نقطة البداية الفعلية لعملياتها في مطلع عام 2016.

وقد تمثل التفويض الممنوح لهذه القوة في القيام بعدة مهام رئيسية تتمثل في خلق بيئة آمنة في إطار المناطق المتأثرة بنشاط جماعة بوكو حرام والجماعات الإرهابية الأخرى، وتسهيل تنفيذ برامج تحقيق الاستقرار من قبل الدول المشاركة في هذه القوة، بما في ذلك الاستعادة التامة لسلطة الدولة، وإعادة اللاجئين والنازحين، وتسهيل العمليات الإنسانية، وتوزيع المساعدات على السكان في إطار المناطق المتأثرة بنشاط جماعة بوكو حرام، بجانب قيادة العمليات العسكرية من أجل منع توسع نطاق أنشطة جماعة بوكو حرام، ومنع نقل الأسلحة واللوجستيات إليها، فضلاً عن القيام بأفعال محددة في مجالات حقوق الإنسان والمعلومات ووسائل الإعلام والمخابرات⁽¹⁷⁾.

وتعمل هذه القوة المشتركة في إطار التنسيق والتعاون الوثيق مع بعض الشركاء الدوليين على المستويين الاستراتيجي والفني؛ وذلك عبر ما يسمى «مركز التنسيق والاتصال»، وعلى رأسهم المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، كما تعمل في إطار شراكات مع بعض المنظمات الدولية، ومنها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي⁽¹⁸⁾.

وفي إطار تعزيز القدرات الإقليمية المعنية بمواجهة تهديد جماعة بوكو حرام في المناطق المتأثرة بدول حوض بحيرة تشاد؛ فقد قامت مفوضية حوض بحيرة «تشاد بتبني» الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والتعافي والصمود (RSS) Regional Strategy for the Stabilization, Recovery and Resilience؛ وذلك في إطار المجلس الوزاري للمفوضية في 30 أغسطس 2018، التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، وقد هدفت إلى توفير اقتراب إقليمي شامل للتعامل مع المسببات الجذرية لمحدودية التنمية وانتشار التطرف القائم على العنف والصراعات في إطار منطقة بحيرة تشاد.

وتركز هذه الاستراتيجية على ثماني مناطق مستهدفة في أربع دول أعضاء؛ هي: ثلاث ولايات نيجيرية (بورنو، ويوبي، وأداماوا)، وإقليم (ديفا) في النيجر، ومقاطعتان في تشاد (البحيرة، وحجر ليس)، وأقاليم الشمال والشمال الأقصى في الكاميرون، وترتكز على تسعة مرتكزات استراتيجية رئيسية للتدخل مرتبطًا بعضها ببعض، وتحدد المنظور الواسع لعمل الاستراتيجية والأهداف الرامية إلى تحقيقها، وتتمثل في: التعاون السياسي، والأمن وحقوق الإنسان، ونزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للأفراد ذوي الصلة بجماعة بوكو حرام، والمساعدات الإنسانية، والحوكمة والعقد الاجتماعي، والتعافي الاقتصادي-الاجتماعي والاستدامة البيئية، والتعليم والتعلم والمهارات، ومنع التطرف القائم على العنف وبناء السلم، فضلاً عن تمكين وتضمين المرأة والشباب. وعلى الرغم من أن مسؤولية تنفيذ هذه الاستراتيجية تقع على عاتق المفوضية، غير أنها تأتي نتاج مشاورات موسعة من قبل خبراء مفوضية حوض بحيرة تشاد ومفوضية الاتحاد الإفريقي والوكالات والبرامج ذات الصلة والتابعة للأمم المتحدة⁽¹⁹⁾.

وقد تم إنشاء «مرفق الاستقرار الإقليمي» - Regional Stabilization Facility - RSF على هامش «المنتدى الثاني لحكام دول حوض بحيرة تشاد» المنعقد في (النيجر) في 18 يوليو 2019؛ وذلك من أجل تسهيل تنفيذ هذه الاستراتيجية. ويعد المرفق بمنزلة آلية تمويلية تقوم على تعبئة ميزانية تقديرية تبلغ نحو (100) مليون دولار لدعم أنشطة التدخل في إطار الدول الأربع المتأثرة (الكاميرون، وتشاد، والنيجر، ونيجيريا)، وقد تم تطويره من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) بدعم من بعض المؤسسات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي، وبنك التنمية الإفريقي، وكذلك بعض الدول من قبيل ألمانيا والسويد وبريطانيا وهولندا.

ويرتكز هذا المرفق على أربعة مرتكزات رئيسية للتدخل في إطار الاستراتيجية، تتمثل في: الحوكمة والعقد الاجتماعي، والتعافي الاقتصادي

الاجتماعي والاستدامة البيئة، ومنع التطرف القائم على العنف وبناء السلم، والتمكين وتضمين المرأة والشباب. وينقسم هذا المرفق إلى نوعين من المكونات، يتمثل أولهما في النوافذ الوطنية في الدول الأربع المتأثرة، التي ترمي إلى تحقيق الاستقرار الفوري في غضون (18) شهراً؛ وذلك في إطار بعض الأنشطة والمجالات المستهدفة (تعزيز أمن وسلامة المجتمع، واستعادة البنية التحتية الأساسية وتقديم الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل للأسر في المجتمعات المتضررة)، بينما يكمن الثاني في النافذة الإقليمية، التي تهدف إلى تعزيز قدرة مفوضية حوض بحيرة تشاد على تنفيذ الاستراتيجية، وتعزيز التعاون والتنسيق العابر للحدود، والمساعدة على تطوير خطط العمل الإقليمية وآليات التنسيق⁽²⁰⁾.

2. القوة المشتركة لدول الساحل الإفريقي

Force Conjointe du G5 Sahel تم إطلاق القوة المشتركة لدول الساحل رسمياً من جانب دول الساحل الخمس (بوركينا فاسو، وتشاد، (FC-G5S) ومالي، وموريتانيا، والنيجر) خلال قمة دول الساحل في (باماكو) بمالي في 2 يوليو 2017؛ وذلك لمواجهة التهديدات الإرهابية المتنامية في هذه المنطقة، وقد تم تفويضها من قبل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، بموجب القرار الصادر في 13 أبريل 2017 لمدة 12 شهراً⁽²¹⁾، وتم تجديد التفويض الممنوح لها لعدة مرات، كان آخرها التجديد لمدة (12) شهراً تبدأ في 13 يوليو 2021⁽²²⁾. كما وافق مجلس الأمن الدولي، في إطار جلسته رقم (7979) المنعقدة في 21 يونيو 2017، على القرار رقم (2359) المعني بنشر هذه القوة في أقاليم دول الساحل الإفريقي؛ وذلك من أجل محاربة تهديد الإرهاب والجريمة العابرة للحدود في هذا الإقليم⁽²³⁾، كما اعتمد المجلس، بمبادرة من فرنسا، القرار رقم (2391) في 8 ديسمبر 2017 المعني بتوفير دعم تشغيلي ولوجستي للقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس من خلال عملية حفظ السلام التابعة (MINUSMA)⁽²⁴⁾ للأمم المتحدة في مالي.

وتتكون القوة المشتركة لدول الساحل الإفريقي من (5000) جندي مُكونة من (7) كتائب موزعة على (3) قطاعات: القطاع الغربي (مالي وموريتانيا)، والقطاع الأوسط (بوركينافاسو ومالي والنيجر)، والقطاع الشرقي (تشاد والنيجر)، كما تم إنشاء مراكز متابعة تفصلها مسافة لا تتجاوز (50) كم على طول الحدود الدولية الفاصلة بين دول الإقليم من أجل متابعة الوحدات العسكرية الوطنية التي تقود العمليات المشتركة أو متابعة الأهداف فيما وراء الحدود الوطنية للدول⁽²⁵⁾. وتتمثل مهام واختصاصات هذه القوة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالبشر، والمساهمة في وضع استراتيجية للتنمية في منطقة الساحل، فضلاً عن المساهمة في استعادة سلطة الدولة وعودة النازحين واللاجئين⁽²⁶⁾. وتقع مقرات هذه القوة في مالي، وتحديدًا في مدينة (سيفاري) Sévaré الواقعة في وسط مالي، ويقودها الجنرال (ديدييه داکو) Didier Dacko، وهو رئيس أركان القوات المسلحة المالية الأسبق، وتتبعه ثلاث قيادات فرعية أخرى: تقع الأولى في منطقة ليبتاكو-جورما الحدودية بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو، وتقع الثانية في المنطقة الحدودية بين مالي وموريتانيا، والثالثة في المنطقة الحدودية بين النيجر وتشاد⁽²⁷⁾.

ويجدر القول، في هذا السياق، أن هذه القوة تعتبر جزءًا من تجمع دول الساحل الخمس، الذي نشأ كإطار تعاوني دولي يجمع كلاً من (بوركينافاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر) من أجل طرح استجابة إقليمية للتحديات المختلفة في 16 فبراير 2014؛ وذلك بمبادرة من الرئاسة الموريتانية للاتحاد الإفريقي لمواجهة التهديد المتزايد للإرهاب والجريمة المنظمة. ويقع المقر الدائم للأمانة العامة للتجمع في (نواكشوط)⁽²⁸⁾. ويتكون الهيكل التنظيمي لتجمع دول الساحل الخمس من: مؤتمر رؤساء الدول الذي يحدد التوجهات والخيارات الاستراتيجية، والمجلس الوزاري المسؤول عن تنفيذ سياسة مجموعة دول الساحل الخمس التي يحددها مؤتمر رؤساء الدول، والأمانة الدائمة التي تخضع لسلطة المجلس الوزاري وتدير قراراته، وتبلغ مدة

ولايتها أربع سنوات قابلة للتجديد، ولجنة الأمن والدفاع التي تضم رؤساء الأركان والممثلين المفوضين، وأخيرًا اللجان الوطنية لتنسيق أعمال مجموعة دول الساحل الخمس في كل دولة عضو، وتكون مسؤولة أمام الأمانة الدائمة وتخضع لسلطة الوزراء المسؤولين عن التنمية⁽²⁹⁾.

وقد نفذت هذه القوة بالفعل (17) عملية مشتركة بنجاح، تتمثل أولى تلك العمليات في «العملية هاوبي» (Operation Hawbi) التي تم تنفيذها في نوفمبر 2017 مع جيوش بوركينا فاسو ومالي والنيجر⁽³⁰⁾، بينما تتمثل آخر عملياتها في عملية «سما 3» التي تم إطلاقها في مارس 2021 لتعزيز وتدعيم نتائج عملية «سما 2» التي تمت في القطاع الأوسط؛ وذلك في 1 أغسطس 2020، بالتنسيق مع عملية برخان التي تقودها القوات الفرنسية، بهدف تحسين الوضع الأمني وبناء الثقة بين القوة المشتركة والسكان المدنيين؛ ما يسهل العودة التدريجية للقوات المسلحة الوطنية والسلطات المحلية وتمكين المشاريع المدنية والعسكرية، فضلاً عن تعزيز السيطرة على المنطقة التي تم تأمينها خلال عملية «سما 1». وقد انتهت عملية «سما 2» في 31 يناير 2021، وساهمت هذه العمليات في استمرار الضغط على الجماعات المسلحة والإرهابية وتعزيز الثقة بين القوة والسكان المدنيين⁽³¹⁾.

وتبلغ الموازنة السنوية التقريبية لعمليات هذه القوة (450-500) مليون يورو، ويفترض أن تغطي نفقات إقامة مراكز القيادة الخاصة بهذه القوة، والتكاليف التشغيلية لمدة عام. وتعددت كل دولة من الدول الخمس بالمساهمة في إطار هذه القوة بدفع نحو (10) ملايين يورو⁽³²⁾. وتعد الاتحاد الأوروبي -الذي يعد الداعم الأكبر لهذه القوة- برفع تعهداته المالية المقدمة لدعم هذه القوة من (61) مليون دولار إلى (143) مليون دولار، واستثمار نحو (9,8) مليار دولار في مجال المساعدات التنموية في منطقة الساحل الإفريقي؛ وذلك في غضون فترة زمنية مقدرة بخمس سنوات؛ وذلك في إطار مؤتمر عُقد في بروكسيل ببلجيكا في فبراير 2018.

كما تقدم فرنسا المعدات والتدريبات العسكرية المتعلقة بهذه القوة المقدرة بنحو (8) ملايين يورو، وتعهدت بدفع مبلغ يقدر بنحو (1,5) مليار دولار مساعدات للتنمية خلال فترة زمنية مقدرة بخمس سنوات، كما ساهمت كل من فرنسا وألمانيا بنحو (21,7) مليون دولار، ودشنت العديد من الجهود من أجل جمع المساهمات المالية المطلوبة للوفاء باحتياجات هذه القوة؛ وذلك عبر المساهمات الثنائية. وقد أسفرت هذه الجهود في رفع المساهمات المالية القادمة من كل من (إسبانيا، وهولندا، والنرويج، واليابان، والدنمارك، وبلجيكا، ولكسمبورج، والتشيك، وسلوفينيا)، كما تعهدت كل من السعودية والإمارات بدفع مبلغ مالي يقدر بنحو (100) مليون دولار، و(30) مليون دولار على التوالي، وكذا نحو (60) مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية⁽³³⁾.

3. مبادرة أكرامواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

تعد مبادرة أكرامواجهة الإرهاب أحد الأطر الإقليمية المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، وقد تم إطلاقها من قبل كل من (بنين، وبوركينا فاسو، وساحل العاج، وغانا، وتوغو)؛ وذلك في سبتمبر 2017، وقد تم قبول دولتي (مالي والنيجر) مراقبين في ذات العام؛ وذلك لقربهما من الدول الساحلية وخبرة كل منهما في مواجهة الإرهاب. وتعتمد هذه المبادرة على هيكل تنظيمي يتكون من أمانة عامة دائمة للأمن القومي يقع مقرها في العاصمة الغانية «أكرا»، ونقاط اتصال في كل من الدول الأعضاء. ويكمن الهدف الرئيسي منها في منع انتشار الإرهاب، والتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود والتطرف العنيف في المناطق الحدودية للبلدان الأعضاء⁽³⁴⁾.

وترتكز هذه المبادرة على ثلاث ركائز أساسية متمثلة في تبادل المعلومات والاستخبارات، وتدريب أفراد الأمن والاستخبارات، فضلاً عن تنفيذ عمليات عسكرية مشتركة عبر الحدود. وتُعقد الاجتماعات المتعلقة بالمبادرة على مستويين: الأول يتمثل في اجتماعات على مستوى رؤساء أجهزة الأمن والاستخبارات بوتيرة ربع سنوية، بينما يكمن الثاني في اجتماعات على مستوى الوزراء الحكوميين المسؤولين عن الأمن⁽³⁵⁾. وقد قامت هذه المبادرة بتنفيذ

عملية أمنية مشتركة عرفت باسم عملية «كودانلجو الأولى» Koudanljou I نفذت من جانب كل من بورкина فاسو وغانا وتوجو، وشاركت فيها بنين بصفة مراقب؛ وذلك في مايو 2018. كما نفذت عملية «كودانلجو الثانية» Koudanljou II التي شاركت فيها بورкина فاسو وغانا وساحل العاج، وشاركت مالي فيها بصفة مراقب في نوفمبر من العام نفسه، ثم تم تنفيذ عملية «كودانلجو الثالثة» Koudanljou III بمشاركة توجو وغانا. وقد نتج عن العمليات الثلاث اعتقال عدد كبير من عناصر الجماعات الإرهابية ومصادرة أسلحتهم⁽³⁶⁾.

ويمكن القول بوجود جملة من نقاط القوة لهذه المبادرة، وهي أنها لا تعتمد على هيكل إداري ضخم؛ حيث تعتمد على آلية تنسيق مركزية ممثلة في الأمانة الدائمة، وجهات تنسيق فرعية متعددة؛ الأمر الذي من شأنه أن يقلل من القيود البيروقراطية ويسهل عملية التواصل والتعاون، ومساهمة الاجتماعات الدورية لرؤساء الأمن والاستخبارات في بناء الثقة بشكل كبير، فضلاً عن التمسك بأن تكون المبادرة بمنزلة مبادرة إفريقية خالصة بحيث يتم تمويلها من قبل الدول الأعضاء وعدم الاعتماد على التمويل الخارجي، وهو ما يمنحها الاستقلالية السياسية اللازمة لنجاح عملها.

رؤية تقييمية للجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي

تعددت الجهود الإقليمية المشتركة لمكافحة الإرهاب العابر للحدود في الساحل الإفريقي على النحو السابق الإشارة إليه، وقد تمكنت من تحقيق قدر من النجاح النسبي من منظور تحسين الموقف الأمني في الدول التي تتمركز فيها الجماعات الإرهابية العابرة للحدود أو المتأثرة بأنشطتها وبعملياتها؛ وذلك عبر تعزيز سلطة الحكومات المركزية وسيطرتها، وتقليص التهديدات والمخاطر المختلفة لهذه الجماعات. غير أنه يلاحظ أن هذه الجهود تعد محدودة للغاية بالمقارنة بالجهود الخارجية غير الإفريقية (الدولية)، التي تبلورت في جملة من الأطر والمبادرات التي دشنتها القوى الدولية - سواءً بشكل فردي أو متعدد الأطراف - في منطقة الساحل الإفريقي.

وتأتي فرنسا على رأس القوى الدولية تفاعلاً مع قضية مكافحة الإرهاب في هذه المنطقة، انطلاقاً من كونها القوة الاستعمارية السابقة لدول الساحل الخمس، التي بدأ يتبلور دورها في هذا الشأن مع مطلع العقد الثاني من الألفية الجديدة، نظراً إلى تأثير منظومة مصالحها الوطنية بفعل التهديدات والمخاطر المصاحبة لاستشراء الإرهاب العابر للحدود في هذه المنطقة، وهو ما تجلّى عبر تدشين «عملية سيرفال» في مالي في يناير 2013 عقب استمرار حالة الصراع الداخلي في إطار المرحلة التالية لوقوع الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس «أما دو توماني توري» في مارس 2012، والتي تلتها «عملية برخان» في أغسطس 2014 التي من المفترض أن تستمر حتى الربع الأول من عام 2022⁽³⁷⁾، لتحل محلها ترتيبات بديلة من بينها «قوة مهام تاكوبا» (TTF) التي تم إطلاقها في 27 مارس 2020⁽³⁸⁾ وتتولى قيادتها فرنسا، وتتكون من قوات تابعة لثمانية من الدول الأوروبية⁽³⁹⁾.

ويمكن تفسير محدودية فاعلية الجهود الإقليمية المشتركة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي في ضوء مجموعة من العوامل الرئيسية المتمثلة فيما يلي:

1. عجز المخصصات المالية

تسود حالة من محدودية الموارد المالية المتاحة لدى الدول الإقليمية في الساحل الإفريقي، سواء على المستوى الفردي أو المتعدد الأطراف عبر الاتحاد الإفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية اللازمة لدعم الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وهو ما يدفع باتجاه الاعتماد على التمويل الخارجي المدفوع بمنظومة المصالح الذاتية للجهات أو الأطراف المانحة.

فعلى سبيل المثال، يعد الاتحاد الأوروبي الداعم الأكبر لعمل قوة المهام المشتركة المتعددة الجنسيات لمحاربة جماعة بوكو حرام (MNJTF)؛ حيث وقع على اتفاقية مع مفوضية الاتحاد الإفريقي في أغسطس 2016 تمتد حتى نهاية ديسمبر 2020. وقد بلغت قيمة الدعم المقدم من مفوضية الاتحاد الأوروبي نحو (44,7) مليون يورو عبر مرفق السلام الإفريقي - African Peace Facility - ty - APF؛ وذلك من أجل تعزيز التنسيق الإقليمي الفعال وقيادة العمليات

العسكرية عبر توفير الأصول اللازمة لعمل هذه القوة، من قبيل الخدمات الطبية ومعدات الاتصال وغيرها، وهو ما يمثل أحد العناصر المندرجة ضمن الاستراتيجية الموسعة والمتكاملة للاتحاد الأوروبي لدعم الاستقرار والانتعاش الاقتصادي لدول مفوضية حوض بحيرة تشاد؛ حيث إن أكثر من (700) مليون يورو تم تخصيصها لدول هذه المنطقة تشمل المساعدات الإنسانية وصندوق ائتمان المخاطر وتمويل الاستقرار وبرامج وطنية وإقليمية⁽⁴⁰⁾.

وعلى الرغم من تسلم الاتحاد الإفريقي الدعم المالي المقدم لهذه القوة من الاتحاد الأوروبي، غير أنه لم يصل إلى مفوضية حوض بحيرة تشاد إلا بعد عامين من بداية القوة عملها (أي في عام 2017)، وهو ما تسبب في تعطيل عملها، وجعل نيجيريا تتحمل نفقات وتكاليف العمليات في هذين العامين⁽⁴¹⁾.

2. الصعوبات التشغيلية واللوجستية

تسود حالة من الافتقار إلى وسائل النقل المناسبة والنقص في المعدات والإمدادات اللازمة لدعم نشر القوات على الأرض؛ ما يؤدي إلى تقييد كفاءتها؛ فعلى سبيل المثال، يضطر جنود الكتيبة التشادية المشاركة في القوة المشتركة لدول الساحل الخمس (FC-G5s) إلى السفر براً لأكثر من (2000) كيلومتر من مدينة (نوجيمي) إلى (نيامي) في النيجر. ويضاف إلى ما سبق محدودية القدرات الطبية، التي تشكل تحدياً في جميع القطاعات، وعدم امتلاك القوة المشتركة القدرة الجوية الضرورية للتنفيذ الفعال لجهود مكافحة الإرهاب، كما أنها بحاجة إلى نظام استخباراتي أكثر كفاءة⁽⁴²⁾.

ويمثل هذا النمط من القيود أيضاً عائقاً أمام فاعلية مبادرة أكرامواجهة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، وهو ما يتبلور من خلال محدودية النطاق الزمني والمكاني للعمليات العسكرية، ومحدودية القدرات الاستخباراتية للدول الأعضاء؛ ما يؤدي إلى ضعف تتبع حركة الجماعات المتطرفة والسيطرة عليها بشكل فعال عبر حدودها، فضلاً عن العوائق المتعلقة بتباين اللغات المستخدمة بين الدول، مثل غانا الناطقة بالإنجليزية، ونظرائها الناطقين بالفرنسية، التي أعاق في كثير من الأحيان التواصل الفعال بينهم⁽⁴³⁾.

3. ضعف القدرات العسكرية

تعاني دول الساحل من نقص القدرات العسكرية اللازمة لمواجهة التهديدات الإرهابية العابرة للحدود؛ حيث إنها تقبع في مراتب متأخرة، وفقاً للتصنيف العالمي، بشأن القوة العسكرية لجيوشها الوطنية في عام 2021؛ فمثلاً تأتي بوركينا فاسو وموريتانيا في المركزين الـ (129) والـ (126) على الترتيب؛ وذلك من إجمالي (140) دولة⁽⁴⁴⁾، وكذلك على مستوى الإنفاق العسكري؛ فعلى سبيل المثال، تأتي موريتانيا ومالي في المركزين الـ (133) والـ (129)؛ وذلك بواقع (40) مليون دولار و (65) مليون دولار لكل منهما على الترتيب⁽⁴⁵⁾.

ويشكل عدم كفاية القوام العددي للقوات العسكرية، أحد القيود المواجهة للقوة المشتركة لدول الساحل الخمس (FC-G5s) المقدرة بنحو (5) آلاف عنصر؛ حيث إن أقاليم مثل (جاو، وكيدال، وموبتي، وتمبكتو) في مالي، تحتاج إلى تعبئة عدد إجمالي من القوات، يصل إلى (90-112) ألف جندي، وهو ما يزيد بثلاثة أضعاف عن عدد جنود الجيش المالي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA) وعملية برخان الفرنسية، التي تبلغ مجتمعة (33) ألف جندي. ويفسر ذلك محدودية عدد القوات العسكرية التابعة لكل من (مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر)؛ وذلك بواقع (20-25) جندي لكل (1000) نسمة من السكان⁽⁴⁶⁾.

وتدفع الحقيقة السابقة هذه الدول إلى الاعتماد على الدعم العسكري الأجنبي الوافد من الخارج؛ فعلى سبيل المثال، يقدم الاتحاد الأوروبي بعثات لدعم قطاع الدفاع والأمن الداخلي في دول الساحل الإفريقي لتعزيز قدرات السلطة المركزية على مواجهة الإرهاب؛ وذلك من قبيل بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة في مالي European Union Training Mission Mali - EUTM المكونة من نحو (700) جندي من (25) دولة أوروبية؛ منهما (22) دولة تملك عضوية الاتحاد الأوروبي و(3) دول غير أعضاء، وقد تم نشرها في 20 فبراير 2013

بناءً على طلب رئيس جمهورية مالي في 24 ديسمبر 2012، كما تم تجديد تفويضها لمدة أربع سنوات من 18 مايو 2020⁽⁴⁷⁾. ويضاف إلى ذلك بعثتا الاتحاد الأوروبي المدينتان لإدارة الأزمات في كل من مالي European Union Civil Crisis Management Mission in Mali - UCAP Sahel Mali والنيجر European Union Civil Crisis Management Mission in Niger - UCAP Sahel Niger. وقد تم إطلاق الأولى في 15 يناير 2015، ويمتد التفويض الأخير لها حتى 31 يناير 2023⁽⁴⁸⁾. أما الثانية فتم نشرها في 2012، ويمتد التفويض الأخير لها حتى 30 سبتمبر 2022⁽⁴⁹⁾.

4. مشكلات الالتزام بحماية حقوق الإنسان

تم رصد حالات متعددة من التجاوزات والانتهاكات التي تُمارَس من قبل القوات القائمة على الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، وهو ما قد ينتج عنه رفض السكان المحليين لدورها؛ فعلى سبيل المثال، رصدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (MINUSMA)، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)؛ العديد من الحوادث الأمنية التي تصنف انتهاكات لحقوق الإنسان في كل من (بوركيينا فاسو، وتشاد، ومالي، والنيجر). وقد تم تحديد المسؤولين المباشرين عن عدد من هذه الحوادث في عناصر القوة المشتركة لدول الساحل الخمس (FC-G5s).

حيث تورط جنود من الكتيبة التشادية الثامنة في القوة المشتركة في مدينة «تيرا» بالنيجر، في ارتكاب أعمال عنف جنسي؛ وذلك في الفترة (15-27) مارس 2021؛ الأمر الذي ترتب عليه إنشاء لجنة تحقيق داخلية في 30 مارس 2021، وإرسال وفد بقيادة قائد القطاع الأوسط لإعطاء تعليمات للقوات في مدينة «تيرا»، والاجتماع بسلطات المقاطعات وقادة المجتمع في محاولة لطمأنة السكان المحليين؛ وذلك في 31 مارس 2021⁽⁵⁰⁾.

5. محدودية التضامن والتكامل الإقليمي

هناك حالة قائمة من ضعف الاستجابة التنظيمية المشتركة لدول منطقة الساحل تجاه التهديدات والمخاطر الإرهابية؛ حيث إن تفاعلها الجماعي يتوقف على مدى التهديد المباشر الذي يطال أراضيها أو أقاليمها، وهو ما يجعلها تفضل تبني الأعمال الفردية أو الثنائية في مواجهة هذه التهديدات. ويعزز ذلك كون دول المنطقة لا تنتمي جميعها إلى تجمعات إقليمية اقتصادية واحدة، وهو ما يفرض أنماطًا مختلفة من الترتيبات البيئية المعنية بمكافحة الإرهاب؛ فعلى سبيل المثال، نجد أن الدول المشاركة، سواء في إطار قوة المهام المشتركة المتعددة الجنسيات لمحاربة بوكو حرام (MNJTF)، أو القوة المشتركة لدول الساحل الخمس (FC-G5s) لا تنتمي إلى ذات التجمعات الإقليمية الفرعية.

ويضاف إلى ذلك وجود نوع من التضارب والتعارض بشأن المساهمات العسكرية لدول المنطقة في إطار العمليات الإقليمية المختلفة المعنية بمكافحة الإرهاب؛ فعلى سبيل المثال، نجد أن تشاد والنيجر اللتين تشاركان بنحو (1000) و(2000) عنصر على الترتيب في إطار قوة المهام المشتركة المتعددة الجنسيات لمحاربة بوكو حرام (MNJTF)، تشاركان أيضًا بنحو (600) و(1300) عنصر على الترتيب في إطار القوة المشتركة لدول الساحل الخمس (FC-G5s)⁽⁵¹⁾؛ علمًا بأن المشاركة العسكرية لتشاد انخفضت؛ حيث بلغت نحو (1200) عنصر، ولكن انخفضت في أواخر أغسطس 2021 لاعتبارات تتعلق بالاحتياج المحلي لهذه القوات لدعم الوضع الأمني في إطار المرحلة الانتقالية التالية على مقتل الرئيس السابق «إدريس ديبي» في أبريل من العام ذاته⁽⁵²⁾. ويزداد الأمر صعوبة في ضوء مشاركة كلتا الدولتين في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بنحو (1466) عنصرًا و(900) عنصر على الترتيب⁽⁵³⁾.

خاتمة

من المهم لأي رؤية مستقبلية تستهدف تعزيز الجهود الإقليمية المشتركة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، التركيز على عدة جوانب رئيسية، ولعل أبرزها تجاوز الاقتراب التقليدي القائم على المواجهة العسكرية، بحيث تستند إلى اقتراب شامل يركز على تبني إجراءات وقائية تعالج المسببات الهيكلية المحفزة لوجود التطرف والإرهاب، بجانب أهمية تعزيز الإجراءات المعنية بتفعيل كافة الأطر القانونية والمؤسسية المعنية بمنع ومكافحة الإرهاب في إطار منطقة الساحل الإفريقي، وإتاحة الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية والمعلوماتية اللازمة لمنع ومكافحة الإرهاب العابر للحدود عبر تعزيز التعاون المشترك بين الدول المنطقة لتقليل الاعتماد على الخارج في هذا الشأن، فضلاً عن تعزيز التنسيق والتعاون بين الأطر المؤسسية الإفريقية (مجلس السلم والأمن الإفريقي) والإقليمية الفرعية (إيكواس)، ومفوضية حوض بحيرة تشاد) والدولية (مجلس الأمن الدولي) المعنية بمنع ومكافحة الإرهاب.

ويمكن لدول الساحل الإفريقي الاستفادة من دعم إفريقي من خارج دول الإقليم، على نحو ما قدمته مصر من مساعدة لعمليات مكافحة الإرهاب في الساحل، عبر استضافة مقر «مركز الساحل والصحراء لمكافحة الإرهاب» في منتصف عام 2018، وتنفيذ بعض التدريبات العسكرية المشتركة مع دول هذه المنطقة، في إطار «تجمع الساحل والصحراء»، التي استضافتها قاعدة «محمد نجيب» العسكرية في نسختها الأولى والثانية في عامي 2018 و2019⁽⁵⁴⁾. وعلى المستوى التنموي حرصت مصر على دعم منظومة بناء السلم في الدول الخارجة من الصراعات، ووقَّعت على اتفاقية مع مفوضية الاتحاد الإفريقي بشأن استضافة مقر «مركز الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراعات»؛ وذلك على هامش فعاليات النسخة الأولى من منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة المنعقد في أسوان في 11 ديسمبر 2019⁽⁵⁵⁾.

المراجع

1. تتعدد وتتنوع التعريفات المتعلقة بمنطقة الساحل الإفريقي؛ فوفقاً لمفهوم الأمم المتحدة تشمل هذه المنطقة عشر دول؛ هي: (موريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وجامبيا، وغينيا، وتشاد، والكاميرون)، في حين أن مفهوم الاتحاد الإفريقي يعرف هذه المنطقة بطريقتين: أما الأولى فتتصرف إلى جميع البلدان الواقعة على الشريط الساحلي الذي يفصل بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى، وتشمل دول (الجزائر، وبوركينا فاسو، وتشاد، وليبيا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والسودان). وأما الثانية فتتصرف إلى إضافة بعض الدول الأخرى التي تقع خارج هذه المنطقة، لكنها بحكم أهميتها يمكن أن يشملها المفهوم وهي (ساحل العاج، وغينيا، وغينيا بيساو، ونيجيريا، والسنغال)، متاح في:

African Union, "The African Union Strategy for the Sahel Region", Accessed 8 Oct 2021, Available at: <https://bit.ly/3oLmJD2>, See also: UN, UN Support Plan for the Sahel working together for a prosperous and peaceful Sahel, May 2018, p.2.
2. Institute for Economics & Peace, Global Terrorism Index 2020: Measuring the Impact of Terrorism (Sydney, November 2020) p.16
3. Ibid., Pp.8-9
4. Virginie Baudais, The impact of the Malian crisis on the Group of Five Sahel countries: Balancing security and development priorities», Stockholm international peace research institute (SIPRI), 18 May 2020, Accessed 10 Oct 2021, Available at: <https://bit.ly/3alWhra>
5. The World Bank, "GDP growth (annual %)", Available at: <https://bit.ly/3lxIhBf>
6. United nations development programme: human development reports", human development index (hdi) ranking, Accessed 8 Oct 2021, available at: <https://bit.ly/3ducysn>
7. The Fund for Peace, "Fragile States Index", Accessed 10 Oct 2021, Available at: <https://bit.ly/3apFkw1>
8. European Institute of the Mediterranean, "Terrorism in the Sahel Region: An Evolving Threat on Europe's Doorstep", 19 Feb 2018, Accessed 8 Oct 2021, Available at: <https://bit.ly/3iLKE18>
9. The Institute for Economics and Peace, Global Terrorism Index 2015 (Australia: IEP, Nov.2015) p.41
10. 10 – Idem
11. Institute for Economics & Peace, Global Terrorism Index 2020: Measuring the Impact of Terrorism, (Sydney, November 2020) p.16
12. David Doukhan, Multinational Joint Task Force (MNJTF) against Boko Haram – Reflections (International Institute for Counter terrorism , December 2020) p.1
13. African Union, Peace and Security Council, Report of the chairperson of the commission on regional and international Efforts to combat the boko haram terrorist group and the way forward, Addis Ababa, Ethiopia, 29 Jan. 2015 , pp:3-4
14. William Assanvo and (Others) , Assessing the Multinational Joint Task Force against Boko Haram (Institute For Security Studies , Issue.19 , Sep.2016) p.6

15. يجدر القول بأن مفوضية حوض بحيرة تشاد قد تأسست في 22 مايو 1964؛ وذلك من قبل أربع دول؛ هي: تشاد، ونيجيريا، ونيجر، والكاميرون، وانضمت لاحقا كل من جمهورية إفريقيا الوسطى في عام 1996 وليبيا في عام 2008. وتعد كل من مصر والسودان والكونغو الديمقراطية عضوا مراقبا في إطار هذه المنظمة، متاح في: Lake Chad Basin Commission, "Member Countries", Accessed 10 Sept 2021, Available at: <https://bit.ly/3o8QLAI>

16. MNJTF, "ABOUT THE FORCE", Access Date: 25 Sep 2021, Accessed 10 Sept 2021, Available at: <https://bit.ly/3kGOCcW>
17. Ibid., pp: 2-3, 7-10, also: MNJTF, "MNJTF Mandate", Accessed 11 Sept 2021, Available at: <https://bit.ly/3CMGz4s>
18. MNJTF, "MNJTF Partners", Accessed 12 Sept 2021, Available at: <https://bit.ly/3kH-FNzq>
19. Lake Chad Basin Commission, "Regional Stabilization Strategy", Accessed 10 Sept 2021, Available at: <https://bit.ly/3DohJyr>
20. Lake Chad Basin Commission, "Regional Stabilization Facility", Accessed 14 Sept 2021, Available at: <https://bit.ly/3iELU6i>
21. Natasja Rupesinghe, "The Joint Force of the G5 Sahel An Appropriate Response to Combat Terrorism?", Accessed 16 Sept 2021, Available at: <https://bit.ly/3uWAWho>
22. African Union, "Communique of the 1006th meeting of the African Union Peace and Security Council on the consideration of the G-5 Sahel mandate, 6 July 2021", 13 Jul 2021, Accessed 18 Sept 2021, Available at: <https://bit.ly/2X2jjAq>
23. UN Security Council, Resolution 2359 (2017), 21 June 2017, Available at: [https://undocs.org/S/RES/2359\(2017\)](https://undocs.org/S/RES/2359(2017))
24. Permanent mission of France to the United Nations in New York, "Peace and Security :Sahel", Accessed 23 Sept 2021, Available at: <https://bit.ly/3lfNaNR>, See also: United Nations, "Security Council Welcomes Deployment of Joint Force to Combat Terrorism Threat, Transnational Crime in Sahel, Unanimously Adopting Resolution 2359 (2017)", Accessed 25 Sept 2021, Available at: <https://bit.ly/2YZ-bZN8>
25. Africa Center for Strategic Studies, "The G5 Sahel Joint Force Gains Traction", February 9 2018, Accessed 25 Sept 2021, Available at: <https://bit.ly/3anHo7A>
26. Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères: France Diplomacy, "G5 Sahel Joint Force and the Sahel Alliance", Accessed 25 Sept 2021, Available at: <https://bit.ly/3lg5NkA>
27. West Africa Brief, "The G5 Sahel and it's Joint Force", Accessed 26 Sept 2021, Available at: <https://bit.ly/3Aogev3>
28. Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères: France Diplomacy, "G5 Sahel Joint Force and the Sahel Alliance», Op.Cit.
29. Eric Pichon with Tessa Fardel, The G5 Sahel and the European Union The challenges of security cooperation with a regional grouping, (Brussels: European Parliamentary, September 2020), p.3
30. Aïssata Athie, "Coordinated Response Key to G5 Sahel Joint Force Success", 19

June 2018, Accessed 30 Sept 2021, Available at: <https://bit.ly/3lqLnXI>

31. UN Security Council, Joint Force of the Group of Five for the Sahel Report of the Secretary-General, 10 May 2021, P3.
32. West Africa Brief , Op.Cit.
33. Africa Center for Strategic Studies, Op.Cit.
34. European Council on Foreign Relations, "Accra initiative", Accessed 25 Sept 2021, Available at: <https://bit.ly/3tK9Qc9>
35. Sampson Kwarkye and Others, "Can the Accra Initiative prevent terrorism in West African coastal states?", Institute for Security Studies, Accessed 7 Oct 2021, Available at: <https://bit.ly/3tLDxJO>
36. European Council on Foreign Relations, Op.Cit.
37. John Campbell, "French President Macron Expands on Sahel Drawdown Plan", 14 July 2021, Accessed 8 Oct 2021, Available at: <https://on.cfr.org/3AuxV9g>
38. Sahel Coalition, "The Takuba Task Force is launched», 3 June 2020, Accessed 9 Oct 2021, Available at: <https://bit.ly/3FqFQle>
39. North Atlantic Treaty Organization (NATO), "NSPA to support Takuba Task Force in Mali", 15 Jun. 2021, Accessed 10 Oct 2021, Available at: <https://bit.ly/3FyS8io>
40. African Union, "The Africa EU Partnership: Projects", Accessed 10 Oct 2021, Available at: <https://bit.ly/3uUfHf3>
41. DW, "Regional armies in Africa must 'share intelligence' to defeat Boko Haram: ICG", Accessed 20 Sep 2021, Available at: <https://bit.ly/3apQNMmr>
42. UN Security Council, Joint Force of the Group of Five for the Sahel Report of the Secretary-General, Op.Cit., P4
43. Sampson Kwarkye and Others, Op.Cit.
44. Global Fire Power, "2021 Military Strength Ranking", Accessed 8 October 2021, Available at: <https://bit.ly/3AodR8n>
45. Global Fire Power, "Defense Spending by Country (2021)", Accessed 8 October 2021, Available at: <https://bit.ly/3mCQox1>
46. Moda Dieng, "The G5 joint force for the Sahel was set up four years ago: why progress is slow", 14 September 2021, Accessed 21 Sept 2021, Available at: <https://bit.ly/3BDX9Dm>
47. European Union: Training Mission Mali, «EUTM Mali mission», Accessed 2 Oct 2021, Available at: <https://eutmmali.eu/eutm-mali-mission/>
48. EUCAP Sahel Mali, "About EUCAP Sahel Mali", July 2021, Accessed 5 Oct 2021, Available at: <https://bit.ly/3zu3PC9>
49. EUCAP Sahel Niger, "EUCAP Sahel Niger Facts and Figures 2019", Accessed 3 Oct 2021, Available at: <https://bit.ly/2XK6A5j>

50. UN Security Council, Joint Force of the Group of Five for the Sahel Report of the Secretary-General, Op.Cit., P5
51. Africa Center for Strategic Studies , “The G5 Sahel Joint Force Gains Traction” , February 9, 2018 , Accessed 5 Oct 2021, Available at : <https://bit.ly/3apYXEo>
52. Africa News, “Chad to redeploy half of its contingent from the G5 Sahel force”, 22 Aug 2021, Accessed 10 Oct 2021 Available at: <https://bit.ly/3ijzr1l>
53. UN, “Troop and police contributors”, Accessed 10 Oct 2021, Available at: <https://bit.ly/3uXzWto>
54. State information service (SIS), “Egypt hosts exercises for Sahel and Sahara countries on terror combat, . 10 December 2018, Accessed 10 Oct 2021, Available at: <https://bit.ly/3Bu8shr>, see also: Egypt, Togo Conclude Joint Military Drills”, 18 Jun 2019, Available at: <https://bit.ly/3AuGzEX>
55. State information service (SIS), “Parl’t ratifies presidential decree on hosting AUC-PCR, 3 May 2020, Accessed 10 Oct 2021, Available at: <https://bit.ly/3mKnwl>

قراءات في الوثائق والشهادات الفرنسية

د. توفيق أكليمندوس*

مقدمة

مقدمة تلعب فرنسا تاريخياً دوراً محورياً في التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الساحل الإفريقي؛ الأمر الذي يعزز أهمية التعرف الدقيق على كيفية بناء المواقف الفرنسية من قضايا المنطقة، وكيف تتم مراجعتها، خاصة في ظل ما تنخرط فيه فرنسا من مراجعة عميقة وجذرية لسياساتها في الساحل بعد قرابة عشر سنوات من الانخراط المباشر. وتعتمد هذه الدراسة أساساً على تقارير مجلس الشيوخ ومجلس الأمة الفرنسيين، التي صدرت آخر عشر سنوات، وعلى ما نشر في الصحف الفرنسية آخر سنة، وعلى مقالات أكاديمية متاحة على الإنترنت، وعلى بعض الكتب منها «ساحلستان» الصادر سنة 2013 الذي رصد ميدانياً تبعات انهيار نظام القذافي على المنطقة، بجانب مذكرات وكتب الرئيسين نيكولا ساركوزي وفرنسوا هولاند.

* رئيس وحدة الدراسات الأوروبية بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الساحل الإفريقي والمصالح الفرنسية.. تهديد وفرصة وساحة تدخل

تتابع فرنسا بقلق تدهور الوضع في منطقة الساحل والصحراء منذ مطلع الألفية، وعلى سبيل المثال اعتبر الكتاب الأبيض الصادر سنة 2008 في تقييمه لأوضاع المنطقة الممتدة من موريتانيا إلى الصومال أن «الفشل المتكرر لهياكل وأجهزة الدول، والاتساع المطرد للمناطق الخارجة عن القانون، وبقاء الاقتصادات الريعية التي لا تخدم إلا مصالح أقلية، ووجود شبكات إجرامية لها إمكانات عسكرية هامة يعتد بها.. كل ذلك يعتبر من عوامل القلق»، كما حدد الكتاب الأبيض التهديدات على المصالح الفرنسية معتبراً أن «مشاكل إفريقيا لها آثار مباشرة على مصالحنا: الهجرة غير الشرعية، والتطرف الديني في المناطق الإسلامية، ونمو الطوائف الأصولية في المناطق المسيحية، وإنشاء جماعات إرهابية تدعي أنها تتبع تنظيم القاعدة، وظهور طرق جديدة يسلكها المجرمون لتهريب المخدرات والأسلحة، وظهور شبكات تنظم انتشار الأسلحة غير الشرعية، وغسل الأموال، وتفاقم المخاطر الصحية».

بيد أن فرنسا لا ترى في هذه المنطقة مصدر تهديدات فقط، بل تعتبرها أيضاً «فرصة كبيرة» يمكن استثمارها على نحو ما تجسده المقولة الدارجة في تقارير فرنسية عديدة بأن «إفريقيا ليست فقط جزءاً من ماضينا بل هي أيضاً جزء من مستقبلنا»⁽¹⁾؛ فالملايين من حاملي الجنسية الفرنسية من ذوي الأصول الإفريقية، وعدد الأفارقة الذين يتحدثون الفرنسية، يسمحون لتلك اللغة بالبقاء لغة عالمية، وإفريقيا غنية بالموارد وهي سوق كبير ولا تزال تنمو وتتنافس عليها القوى الكبرى⁽²⁾.

ومنذ تدخلت فرنسا عسكرياً في مالي سنة 2013، أصدر مجلسا السلطة التشريعية الفرنسية عدداً كبيراً من التقارير تتناول الوضع وتطوره وتدهوره من زوايا مختلفة. وجدير بالذكر أن محرري هذه التقارير والتحقيقات كانوا من أبرز النواب والسياسيين؛ فمنهم رئيس مجلس الشيوخ السيد جيرار لارشيه، ووزراء سابقون أبرزهم جان بيير شوفينما وزير الدفاع الأسبق، وجان ماري

بوكيل وزير الدولة السابق للتعاون الدولي والفرانكوفونية.

وتناول الكتاب الأبيض الذي صدر سنة 2013 أزمة مالي وقال «إنها أوضحت أهمية المنطقة وخطورة التهديدات الناشئة هناك؛ حيث تضافرت التوترات الداخلية في شمال مالي وجنوبها وإضعاف الدولة المالية لإيجاد وضع سمح بتجذر مجموعات إرهابية نجحت - بعد أن استفادت من الاتجار المستشري في هذا الجزء من الصحراء - في إقامة قواعد خلفية هناك، ثم سعت إلى الاستيلاء على مالي كلها؛ ما هدد بتحويل المنطقة بأكملها إلى بؤرة للإرهاب الدولي»⁽³⁾.

ولا يختلف تشخيص المراجعة الاستراتيجية التي أجريت سنة 2017 عما سبق، لكنها أشارت إلى عوامل إضافية منها تأثير «دمقرطة» التكنولوجيا على تنمية قدرات التنظيمات الجهادية⁽⁴⁾، ووجود حاضنة شعبية للتنظيمات الإرهابية⁽⁵⁾، وإلى تمدد القاعدة ودخول داعش في المنطقة واحتفاظ بوكو حرام بقدراتها. وتحديث المراجعة عن احتمالات انتقال العدوى إلى شمال المنطقة وجنوبها، وأشارت إلى التأثير المتبادل بين الأوضاع في ليبيا وفي الساحل⁽⁶⁾، وشددت على أن تنمية القدرات العسكرية للدول الإفريقية هدف محوري من أهداف فرنسا⁽⁷⁾.

وأخيراً فإن تحديث المراجعة الاستراتيجية الذي تم نشره في فبراير 2021 قال إن التهديد الإرهابي تمدد إلى الجنوب وأصبح يهدد استقرار دول خليج غينيا، لكنه قال إن ثمار الجهد المبذول لتثبيت الوضع وإعادة الاستقرار بدأت تظهر، ونسب هذا «النجاح» إلى زيادة الانخراط الأوروبي والعالمي في مالي، لكن هذا لم يمنع المراجعة من نقد «ضعف الطموح العملياتي لقوات دول الاتحاد في المنطقة» في موضع آخر⁽⁸⁾، ولكن استمرار فشل الدول الساحلية وضعف مؤسساتها، يسهل استمرار ونشاط المجموعات المسلحة، سواء التي تؤمن بأيديولوجيا جهادية، أو تلك التي تدّعي تمثيل إثنية أو قبيلة، أو تلك التي تنخرط في أنشطة إجرامية⁽⁹⁾. ونلاحظ هنا ميل الخطاب الرسمي إلى إلقاء اللوم على الدولة المالية، وإن أقرت التقارير البرلمانية بوجود خلل ونواقص في

أداء الهيئات المشرفة على المساعدات التنموية الفرنسية. وعلى العموم، فإن تحديث المراجعة ركز أساساً على عودة التنافس والصراع بين الدول الكبرى وبين الدول ذات الوزن الإقليمي.. هذا لم يمنعه من الحديث عن مسؤولية دول الساحل ذاتها؛ فقد أشار إلى هذه المنطقة في ظل معالجته تعميق التعاون بين الدول الأوروبية⁽¹⁰⁾ وخصص فقرة للتعاون مع جيوش مجموعة الخمسة «من التدريب إلى المعركة مروراً بمدّها بالأسلحة»⁽¹¹⁾.

اتجاهات القراءة الفرنسية للأزمة في الساحل الإفريقي

تتکامل سلسلة التقارير التي أصدرتها لجان مجلسي السلطة التشريعية، وخطاب الإعلام والجماعة الأكاديمية الفرنسية لتقديم تفسيرات متعددة لأزمة الساحل. وبصفة عامة، يمكن القول إن بين الفرقاء والمحللين والصحفيين الفرنسيين إجماعاً على تحميل الدول الساحلية - لا سيما الدولة المالية - نصيباً كبيراً من المسؤولية عن تدهور الأوضاع، مع وجود اختلاف حول إمكان إصلاح هذه الدول، وتقويم وضبط ممارساتها تجاه شعوبها؛ فالتقارير البرلمانية ترى الإصلاح ممكناً، وترى أن الفعل العسكري الفرنسي شرط ضروري وغير كافٍ لتحقيقه، بينما يرى فريق كبير من الأكاديميين أن الإصلاح غير ممكن بصفة عامة أو على الأقل غير ممكن لأن التدخل العسكري الفرنسي يحمي ويقوي الدولة الساحلية ويولد في المسؤولين عنها إحساساً بالأمان يقلل وازع الإصلاح لديهم.

وتركز الصورة الإعلامية على الأخطاء والتجاوزات، مثل العمليات التي تقتل مدنيين عُرِّلَ بطريق الخطأ، وتقارن بين أهداف فرنسا وما تحقق منها، وكيف أثر نمط الانخراط في ليبيا على الانخراط في الساحل. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يذكر كتاب ساحلستان كيف انخرطت جماعة مختار بالاختار الإرهابية في السوق السوداء لتجارة السجائر، وقيمتها 300 مليون دولار سنوياً. وفي الجنوب الليبي، كان لقب بالاختار مسترمارلبورو، وكانت الثروة التي كَوَّنَهَا تنظيمه تسمح له بدفع رشاوى تقدر بملايين الدولارات⁽¹²⁾.

كما يشير الدكتور مارك بيروز دي مونكلو في كتابه «حرب خسرتها.. فرنسا

في الساحل»⁽¹³⁾، إلى أن التدخل الفرنسي في المنطقة، وإن جاء بناءً على طلب السلطات المحلية، تبنى رهاناً خاسراً تضمن أخطاء قاتلة في التشخيص، وترتبت عليه تبعات خطيرة، لا سيما بعد أن تطور هذا التدخل ليصبح شبه دائم، أي بعد أن تحول من عملية «صد غزوة» إلى عملية بناء دول بتنمية قدراتها العسكرية وتحسين أداؤها والحوكمة، مع استمرار العمليات العسكرية. ووفقاً للكتاب فإن الاستراتيجية التي حكمت تحول العملية سرفال إلى العملية برخان، لم يكن من الممكن أن تنجح، نظراً إلى صعوبة التحديات، ولأداء النخب المحلية، ولطبيعة هذه الدول الإفريقية، ولأن ثمن تحقيق الأهداف التي حُدِّدت -على فرض إمكان تحقيقها- كان فوق طاقة فرنسا والاتحاد الأوروبي.

وقد قدم الكتاب عدداً من الدروس المستفادة التي ثبتت صحتها ميدانياً وأهمها وجوب عدم تصديق السلطات المحلية بصورة مطلقة عندما تتهم أي مجموعة مسلحة بالإرهاب، ووجوب فهم أن المجموعات الجهادية ليست كالأحزاب والتنظيمات ذات النظام والتراتبية الصارمين، وأنها تتمتع ببيئة حاضنة؛ لأن الكثيرين يفضلونها على انتهاكات الدولة وممثليها من أبناء القوات المسلحة والدرك ومن جباة الضرائب. فقد واكب نمو الإرهاب في الساحل تكرار ظاهرة التمرد على الدولة. وبصفة عامة، يقلل الكتاب من أهمية مبايعة بعض التنظيمات المحلية في الساحل لتنظيمي القاعدة وداعش، ومن انخراطها في شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة، ومن علاقاتها بالمجموعات الإرهابية في ليبيا.

وعلى جانب آخر، تتبنى التقارير الرسمية للجان مجلسي الأمة والشيوخ معالجة إشكالية لمسببات أزمة الساحل؛ حيث تقر بأنه لا أمن بدون تنمية⁽¹⁴⁾. وفي الوقت نفسه بأنه لا تنمية دون أمن⁽¹⁵⁾؛ فتاريخ العلاقات الفرنسية المالية هو -في شق منه- قصة معونة تنمية فشلت في تحقيق أغراضها، فاضطرت فرنسا إلى تدخل عسكري مكلف مالياً؛ فالإنفاق على التدخل العسكري قلل الإنفاق على المعونة وقلّصه.

ولا يتسع المجال لتحليل تفصيلي لمضمون التحليلات والتوصيات التي أنتجتها مختلف اللجان لمجلسي الأمة والشيوخ الفرنسيين في مختلف الدورات التشريعية، أو لتطور وجهات نظر الهيئات التشريعية والسلطة التنفيذية. وعلى العموم، فإن الأفكار الرئيسية لهذه التقارير تتمتع بثبات نسبي، شأنها شأن موقف السلطة التنفيذية وإداراتها.

لا تتحدث تقارير المجالس التشريعية الفرنسية عن فشل التدخل الفرنسي في المنطقة، بل تميز بين البعدين العسكري والاقتصادي؛ فالعملية العسكرية الأولى «سرفال» نجحت في إيقاف زحف الجماعات المسلحة نحو باماكو، وأجبرتها على التراجع، وكبدتها خسائر فادحة، واستردت أقاليم الشمال المالي، والعملية الثانية «برخان» التي شملت الدول الخمس الموجودة في المنطقة، نجحت في إضعاف القدرات العسكرية للجماعات الجهادية، التي لم تعد قادرة على تنظيم حملات كذلك التي كادت تطيح بنظام الحكم المالي سنة 2012.

قائمة التحديات الهيكلية الصعبة

عرض تقرير أصدره مجلس الشيوخ صدر في يونيو 2016⁽¹⁶⁾ قائمة للتحديات المختلفة التي تواجهها دول الساحل الإفريقي، والتي تحمل طبيعة هيكلية تمس بنية الدولة ذاتها في تلك المنطقة، والتي تشمل:

1. الزيادة السكانية والهجرة

يقر التقرير بأن أغلب خبراء التنمية يقولون إن معدلات زيادة السكان في المنطقة تجعل نجاح عملية التنمية مستحيلاً. فمعدل النمو السنوي للسكان يفوق 3% في مالي، ويناهز 1% في النيجر، والمرأة النيجرية هي صاحبة أعلى معدل إنجاب في العالم. ويعود ذلك إلى الزواج المبكر وقلة التعليم. وجدير بالذكر أن في دولة مثل تشاد ترى الثقافة السائدة أن معدلات الإنجاب ليست كافية رغم ارتفاعها. وفي بوركينا فاسو، تتزوج نصف النساء قبل بلوغهن الثامنة عشرة من عمرهن. وأدوات التحكم في الإنجاب غير متوفرة في أغلب المناطق، ويرفض قادة الدول الساحلية اتباع سياسة تحد من المواليد؛ لأنهم يرون في الزيادة السكانية ما يضمن لبلادهم وأسواقها وزناً على الساحة الدولية.

ولهذه الزيادة السكانية آثار كبيرة على الهجرة؛ ففي منطقة إفريقيا الغربية سبعة ملايين ونصف المليون مهاجر نزح أغلبهم من دولة أخرى في المنطقة. وهناك نزوح شبه إجباري من المناطق الطاردة للسكان مثل الشمال المالي وشواطئ بحيرة تشاد. ويتسبب وجود كثيف للنازحين في بعض الدول، مثل ساحل العاج وليبيا، في اضطرابات قد تجبرهم على العودة إلى بلادهم الأصلية. وبالطبع تفرض هذه المعدلات إنفاقاً كثيفاً على التعليم وعلى الصحة، وتعني أن نسبة السكان غير القادرين على العمل لصغر سنهم مرتفعة جداً، وأن سوق العمل لا تستطيع خلق عدد الوظائف الذي يسمح باستيعاب الغالبية العظمى ممن في سن العمل.

2. نمو بلا تنمية

يرى التقرير أن معدلات النمو في المنطقة مرتفعة نسبياً تفوق 5٪، لكن معدل زيادة السكان يقلل قيمتها. والنمو -وفقاً للتقرير- هو «نمو بلا عمق» يعود إلى قطاعات محدودة من الاقتصاد لا يؤثر أداؤها على باقي القطاعات، ولا توظف إلا أعداداً محدودة. أما أغلب الوظائف فتوجد في قطاع زراعي ضعيف الإنتاجية، وفي القطاع غير الرسمي من الاقتصاد. وتتمتع هذه الدول بثروات طبيعية لا تُستغل بالقدر الكافي؛ لأن الكثير منها موجود في مناطق نشاط الجهاديين والمجرمين غير الآمنة. وعلى العموم ليس من المؤكد أن الاستغلال المثالي لهذه الموارد يكفي لإخراج هذه الدول من دائرة الفقر؛ فالنيجر مثلاً ثالث منتج لليورانيوم في العالم، وأقل دولة في مؤشر التنمية البشرية.

ونظرياً يستطيع قطاع الزراعة والثروة الحيوانية أن يكون من نقاط قوة اقتصاد هذه الدول، لكنه يعاني من اختلالات جسيمة؛ فغالبية صغار المزارعين من النساء؛ حيث ينزح الرجال إلى المدن، كما عانى هذا القطاع من سنوات جفاف ومن غياب الأمن وفساد الحكومات وضعف عدد المجازر وشبكات التبريد؛ لذلك لا تزال المنطقة تستورد السلع الغذائية ولا يزال الملايين من سكانها يعانون من سوء التغذية.

أما قطاع الصناعة فلا ينمو إلا ببطء شديد، ولا يزال إسهامه يقل عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم فهو عاجز عن الإسهام في حل مشكلة البطالة. ويرجع ذلك إلى البيئة المعادية للأعمال، وتضارب التشريعات داخل الدولة الواحدة، وعدم الاستقرار، والفساد، إضافة إلى ارتفاع ثمن الطاقة، وضعف الأسواق المتاحة، وسوء حال شبكة الطرق والمواصلات. ويعد وضع مالي حاليًا هو الأسوأ، نظرًا إلى انهيار قطاع السياحة، ولعدم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بالحوكمة ومحاربة الفساد، وبإصلاح المنظومة الضريبية وسائر التشريعات الاقتصادية، كما أن نمو الاقتصاد لم يؤدِّ إلى تحسن القدرة الشرائية للأفراد.

3. صراعات معقدة

تعد منطقة الساحل والصحراء مسرحًا لصراعات بالغة التعقيد، تتداخل فيها عدة عوامل؛ فهناك الصراعات الإثنية الهوياتية، وأشهرها تلك الناتجة عن تهमيش الطوارق. وقد شهدت دول المنطقة (موريتانيا/ مالي/ النيجر) عددًا من الانقلابات العسكرية التي أثرت سلبًا على الاستقرار، وعددًا كبيرًا من الحركات الاحتجاجية التي تطالب بالمزيد من الشفافية ومن العدل ومن الديمقراطية. وتعد الهوة التنموية الشاسعة بين جنوب تلك الدول وشمالها من الأسباب الرئيسية للاحتجاجات. كما أن هناك صراعات شرسة ناتجة عن ندرة الموارد ومنها الأرض الصالحة للاستغلال الاقتصادي. وأغلب هذه الصراعات هي صراعات بين رعاة ومزارعين، وهي صراعات قديمة تفاقمت نتيجة التزايد السكاني والتغيرات المناخية التي قللت من مساحة الأرض الصالحة القابلة لتكون أساسًا لنشاط اقتصادي مستدام. ويلعب الشباب دورًا هامًا في أغلب الصراعات منذ حصول تلك الدول على الاستقلال نتيجة عجزهم عن العثور على فرص اقتصادية كافية، وحنقهم على منظومة الفساد والإحساس بالتهميش. على هذا النحو، يُتوقع أن تشهد دول الساحل ارتفاعًا مطردًا في معدلات العنف.

4. التهريب والتجارة غير المشروعة

بجانب نشاط التنظيمات الجهادي، تعد شبكات التهريب السبب المباشر لانتهاء دولة مالي سنة 2012، وتعتبر هذه الشبكات قديمة ومتنوعة؛ حيث تشمل تجارة السلع الغذائية المدعمة، والمخدرات، والوقود. وقد أدى انهيار الدولة في ليبيا إلى إنعاش هذه الشبكات وازدهارها. وهذه الشبكات تسمح بتداول السلع ونقلها من المناطق الواقعة في جنوب الساحل إلى المناطق الواقعة في شماله؛ أي من خليج غينيا إلى المغرب العربي والعكس. وتحل هذه التجارة غير المشروعة محل إرهابات تجارة مشروعة لم يكتب لها الانطلاق. ولكن المنطقة تشهد أيضًا تجارة مزدهرة أخرى هي تجارة الأسلحة الخفيفة؛ حيث يعد «الطلب» عليها كبيرًا نظرًا إلى عدد الصراعات في الساحل والصحراء وفي الدول المجاورة لهذه المنطقة. أما «العرض» فيعتمد على ما تم الاستيلاء عليه في ليبيا، وما يتم سرقة من الجيوش النظامية لدول الإقليم. ولم يعد الأمر قاصرًا على الأسلحة الخفيفة؛ فبعد سقوط نظام القذافي ظهرت تجارة أسلحة ثقيلة لتزويد مهددات أمن الإقليم. ويلاحظ أن تجارة السجائر في هذه المنطقة تمثل 10% من الإنتاج العالمي، وتنقل السجائر إلى دول لها سياسات حمائية، مثل الجزائر والمغرب، وإلى دول تفرض ضرائب لأسباب تتعلق بالسياسة الصحية مثل أغلب دول أوروبا.

5. التنظيمات المسلحة والمجموعات الإرهابية

شدد التقرير على صعوبة التمييز بين التنظيمات الجهادية والمجموعات المسلحة الأخرى بما فيها تلك التي وقّعت على اتفاق الجزائر بين الدولة والتنظيمات المتمردة في مالي؛ لأن الكل ينخرط في أنشطة ممنوعة متنوعة، ولأن بعض الجهات تسرّعت ووصفت مجموعات بأنها إرهابية وجهادية، في حين أن كل نشاطها كان إجراميًا، أو في حين أنها صاحبة مطالب سياسية أو اقتصادية. وهناك مجموعات إجرامية قامت ببعض العمليات الإرهابية لجذب انتباه بعض الدول الداعمة للإرهاب أو بعض القوى المحاربة له. وينتقل الأفراد بسهولة من تنظيم جهادي إلى آخر إجرامي أو سياسي والعكس.

المساعدات الفرنسية كأداة لمعالجة انهيار الدولة في مالي

ظهرت أزمة الدولة في مالي بحدة سنّي 2012 و2013؛ فالدولة مقسمة إلى جنوب متعدد الإثنيات الإفريقية يضم 90٪ من سكان مالي، وشمال يسكنه عرب وطوارق. وعندما تشكلت حركة أزواد للتحرير الوطني سنة 2011، لم تكن تمثل كل سكان الشمال ولا حتى كل الطوارق، فنشأت ميليشيات تتصدى لها. وبذلك أصبح الصراع إثنيًا. ولعبت الأزمة الليبية دورًا في تفجير الأوضاع المتوترة أصلًا؛ إذ هرب الآلاف من التشاديين والنيجريين والمالين منهم، بينهم طوارق (غادروا مع أسلحتهم) من ليبيا. وساهم الطوارق المالئون في تأسيس حركة تحرير أزواد السابق ذكرها، ونظموا قوافل تنقل السلاح من ليبيا إلى مالي؛ ما سمح لحركة الأزواد بشن هجوم يوم 11 يناير 2012، بالاشتراك مع أنصار الدين وجماعات سلفية جهادية أخرى. وأعلنت يوم 6 مارس 2012 استقلال شمال مالي، إلا أن المجموعات الجهادية ومن بينها القاعدة وأنصار الدين تحالفت وواجهت حركة أزواد وانقلبت عليها وألحقت بها هزائم كبيرة، ونجحت في الاستيلاء على مدن الشمال. وفي يناير 2013 استأنف الجهاديون زحفهم نحو الجنوب، وطلب الرئيس المالي مساعدة فرنسا والمجتمع الدولي، فتدخلت فرنسا ونجحت قواها في وقف الزحف الجهادي ثم في استرداد المدن التي استولى عليها الجهاديون وفي إلحاق خسائر كبيرة بقواهم.

ويقدم التقرير مقترحات لعلاج أزمة الدولة المزمنة في مالي. وتتصدر اللامركزية هذه المقترحات رغم تحذيرات بعض الخبراء من مخاطرها. ويقر أغلب الساسة الماليين بأهميتها، مشيرين إلى أن أول إجراءات اللامركزية طُبِّقت في التسعينيات من القرن الماضي. وفي بداية الأمر كان هناك تصوران: الأول سياسي يرى في كل قبيلة وقرية وفصيل من فصائل القبائل كيانًا محليًا، إلا أن التصور الثاني هو الذي غلب، وقسم البلاد إلى أقاليم جغرافية، وأقيمت مؤسسات سلطة محلية تديرها، وتم نقل سلطات لها

في مجال التعليم والصحة وإدارة المياه والري. ولكن العملية لم تكتمل؛ إذ لم تحدد سلطات الحكومة المركزية فيما يتعلق بالوصاية ولا درجة استقلال السلطات المحلية، ولاقت عملية نقل السلطات مقاومة فتأخرت، ولم يتم نقل أي سلطة فيما يتعلق بتنظيم وتسجيل ملكية الأراضي. وهذا الملف تحديداً بالغ الحساسية، ويتسبب في عدد كبير من النزاعات والصراعات. ولم يُعطِ القانون السلطات المحلية أي دور في التنمية، ولم توجد ديمقراطية على مستوى القاعدة، وأخيراً تم تنظيم هذه العملية والسلطات المحلية قبل اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة في عام 2015. وتنفيذ هذا الاتفاق يقتضي استئناف العملية وتغيير بعض ما تمّ. وعلى الرغم من أن اتفاق الجزائر لاقى استحسان كل الفرقاء والشعب المالي، فإنه تم النظر إليه بنظرة أخرى بعد مرور الوقت، خاصة مع ثبوت أن تنفيذه تعثره صعوبات عديدة يأتي الفساد ببُعديّه المركزي والمحلي في مقدمتها.

ومن مظاهر عجز الدولة في مالي، الاعتماد المكثف على المساعدات والمنح الدولية، هذا الأمر جعل مالي متأثرة ببعض أوجه القصور في برامج المساعدات، خاصة الفرنسية التي أهملت بعض الملفات الجوهرية، ومنها التصدي للزيادة السكانية وتنمية قطاع الزراعة والارتقاء بالتعليم. ولم تهمل المساعدات شمال مالي. وعلى العكس من ذلك، يعتقد سكان جنوب مالي أن الشمال يتلقى نصيباً مُبالغاً فيه من المساعدات وعلى الرغم من ذلك فهو دائم التمرد، ويقولون والأرقام تؤيدهم أن أقاليم الشمال ليست أكثر أقاليم مالي فقراً.

لكن في الواقع، تراجعت المساعدات الفرنسية للشمال بعد اضطراب الأمن فيه. وفيما يتعلق بالدعم الدولي لتنمية شمال مالي، يجب التمييز بين فترتين: الأولى تمتد من 1992 إلى 2006، والثانية من 2006 إلى 2012؛ ففي المرحلة الأولى مولت الجهات الدولية المئات من المشروعات دون أي تنسيق فيما بينها ودون وجود منطق حاكم للاستثمارات موحد لاتجاهها، ولعبت الاضطرابات دوراً في فشل البرامج - لا سيما برنامج بناء شبكة الطرق - لأنها توقفت وتعطلت كثيراً، كما لعب غياب الأمن والحواريين الإثنيات أو بين الجماعات القاطنة

في الإقليم نفسه دوراً هاماً في تعطيل المسيرة التنموية. وتبدأ المرحلة الثانية سنة 2006 مع بدء تنفيذ خطة عشرية لتنمية مناطق الشمال، وتتميز بتقليل عدد المشروعات الممولة من 297 إلى 39 وذلك بمحاولات تطوير التنسيق بين شركاء التنمية. وقُدِّرت كلفة البرنامج بمليار يورو تقريباً، نصفها أو أكثر بتقليل متوافر فعلياً. ومن العدد الإجمالي للمشروعات تم إكمال أربعة مشروعات، وهناك تسعة عشر مشروعاً لم يبدأ العمل فيهم أصلاً.

وفي مايو 2013 -أي بعد بداية التدخل العسكري الفرنسي- تم عقد مؤتمر للمانحين أسفر عن تعهدات بمعونات تقدر بـ3 مليارات و300 مليون يورو؛ منها 280 مليوناً من الدولة الفرنسية، وفعلاً تم توفير 95٪ من المبلغ وتم صرف 75٪ منه. وفي أكتوبر 2015، تم في باريس عقد مؤتمر لإنعاش اقتصاد مالي وتنميتها، وأسفر عن تعهدات بمعونات ومنح قيمتها 3 مليارات و200 مليون يورو، تقدم على 3 سنوات، ويخصص 20٪ منها لتنمية الشمال، ووعدت فرنسا في هذا المؤتمر بتقديم 360 مليون يورو؛ منها 260 التزامات جديدة، لكن لا تزال المعونات عاجزة لأنها تتفادى بعض الملفات مثل الزيادة السكانية والزراعة، وفي ملفات أخرى مثل قطاع التعليم، لم يحقق الإنفاق الكثيف، سواء من الدولة المالية أو من المانحين، النجاح المنتظر.

على هذا تبدو المساعدات الدولية غير كافية لتجاوز مشكلات عجز الدولة في مالي، ولا توظف بالأسلوب الأمثل، نظراً إلى تعقيدات البيروقراطية. كما أن دول الساحل والصحراء ليست من أولويات سياسة فرنسا فيما يتعلق بالمعونة؛ فمالي مثلاً تحتل المركز الثامن عشر في قائمة الدول التي تساعد فرنسا، ومتابعة ما يحدث في منطقة الساحل والصحراء يثبت أن فرنسا ونموذجها فقداً الصدارة ويخضعان لمنافسة دول أخرى ونماذجها. ويقول التقرير البرلماني إن التدخل العسكري في مالي أدى، في أول الأمر، إلى تحسن كبير في «رصيد فرنسا» ما لبث أن انقلب إلى ضده؛ فبتدخلها العسكري أخذت فرنسا على عاتقها «المهمة الصعبة» بحيث أصبح منافسوها في المنطقة يستفيدون من جهودها لأنهم لا يتحملون تكلفة الحملة العسكرية فاستطاعوا أن يخصصوا أموالاً أكثر في المعونة الاقتصادية.

تقييم التدخل العسكري الفرنسي في مالي. عملية سيرفال

في يوليو 2013 أصدر مجلس الأمة تقريراً عن عملية سيرفال التي دشنت التدخل العسكري الفرنسي في مطلع السنة نفسها⁽¹⁷⁾ تناول تقييماً للأوضاع في الساحل الإفريقي عقب العملية العسكرية. وقد وصف حال القوات المسلحة المالية عند بدء التدخل الفرنسي، وكانت تعاني من عدة نقاط ضعف ومن انقسامات داخلية حادة ولم يستطع التعاون العسكري معالجة هذا. وفي ديسمبر 2012 رفعت القوات الفرنسية الموجودة في السنغال تقريراً قيمت فيه حال الجيش المالي وقالت إنه ببنية قيادته في حاجة إلى إصلاح شامل. فالقوات لم تتعلم الفنون العسكرية ولم تتدرب، وتسليحها قليل، وعدد الضباط وضباط الصف لا يكفي لتأطيرها، وأسلحتها آتية من مصادر مختلفة، وهي منح من دول كل منها لها ثقافة عسكرية مختلفة عن الأخرى. ولا يجمع هذه الأسلحة سوى أن أغلبها أصبح غير صالح للاستخدام.

وفي سنة 2013، كانت القوات البرية المالية تضم 7000 جندي وضابط، 90٪ منهم من أبناء محافظات الجنوب وغير مؤهلين للقتال في شمال البلاد، ولديها 35 مركبة استطلاع مدرعة بعجلات، و18 ناقلة جند مدرعة، و11 دبابة ت55 أغلبها غير صالح للاستخدام، و18 قاذفة صواريخ متعددة على شاحنة، و8 مدافع 122 ملم يجرها جرار وغير صالحة للاستخدام؛ لعدم صيانة المدافع ولعدم وجود الجرار، و60 مدفعاً رشاشاً مزدوج الأنبوب عيار 23 مم على عربات، و92 مدفع هاون، و192 شاحنة مفتوحة مزودة بمدفع رشاش، و110 ناقلة أفراد. أما القوات الجوية فقوامها ألف شخص، ولها 1 مروحيات هجومية من طراز MI24 وثلاث طائرات ميج 21 لا تصلح للاستطلاع بالمهام اللازمة، وطائرتا استطلاع من طراز Marchetti FS 260 مزودتين بمدفعي رشاش 7.62 مم، و11 طائرة استطلاع TETRAS، وطيارة CESSNA 185 تسمح بنقل عتاد خفيف، وطائرة نقل متعددة الأغراض BT67 تم إصلاحها وإعادةها إلى العمل بفضل التعاون مع الولايات المتحدة، وهي طائرة تسمح بنقل الجنود

والذخيرة وبإلقاء الطرود وبنقل المصابين. أما الحرس الوطني فكان يضم 3500 فرد منهم 2000 من الجنوب، والعدد الباقي في الوحدات التي تخدم في الشمال وهم من سكان المنطقة، وبعضهم من المتمردين الطوارق الذين ثاروا سنة 1993 وتم إدماجهم في الحرس الوطني بعد ذلك.

ويؤكد التقرير الفرنسي أن العامل الإثني يؤثر بقوة تأثيراً سلبياً على فاعلية الجيش، وأن المسؤولين السياسيين يخشون دائماً سيناريو الانقلاب العسكري وهو ما يؤثر سلباً على اهتمامهم بالقوات المسلحة، وأن الغياب التام لثقافة التخطيط والتفكير في المستقبل يعني أن القادة لا يضعون تصوراً أو تخطيطاً لسياسات التسليح ولعمل الجيش.

ويقر التقرير البرلماني الفرنسي أن الاعتراف بضرورة التدخل الفرنسي سنة 2013 خير دليل على فشل استراتيجيات باريس وواشنطن فيما يتعلق بالتعاون العسكري مع دول الساحل والصحراء وتنمية قدراتها المؤسسية والعملياتية، ويستعرض المبادرات الأمريكية بعد 11 سبتمبر، معتبراً أن سبب فشلها هو عدم اهتمام المالبين بتنمية قدرات جيشهم، ربما خشية أن يستولي على السلطة، وهذا دفع الأمريكيين إلى بذل جهد كبير في تدريب الطوارق بمنطقة أنهم سكان المناطق الخطرة، وأنهم يجيدون فنون القتال في الصحراء، إلا أن الطوارق انضموا إلى التنظيمات المسلحة المعادية للدولة المالية. أما فرنسا فتساعد في عملية التدريب عبر كليتين حرييتين في مالي؛ إحداهما هي المدرسة الحربية للإدارة، وثانيهما مدرسة لحفظ السلام، كما أن الاتحاد الأوروبي أطلق بعثة لتدريب الجيش المالي وتقديم المشورة لدعم قدراته القتالية، وتعد فرنسا هي «الدولة الإطار» أي المشرفة والمنسقة للبعثة التي تضم 550 عسكرياً موفدين من عشرين دولة أوروبية، وهي مكلفة بتدريب 4 مجموعات قتالية تشترك فيها الأسلحة المختلفة للجيش المالي تضم كل واحد منها 650 فرداً.

أما التدخل العسكري المباشر في مالي فتجسده 29 بعثة عسكرية في القارة الإفريقية مع تركيز القوات في كل من السنغال والجاون وجيبوتي. وفي حين أن

القوات في جيبوتي (1900 عنصر) وفي الجابون (900 عنصر) تشكل قواعد عملياتية متقدمة، فإن القوات في السنغال (360 عنصرًا) لا تمثل سوى مركز عملياتي للتعاون، لكنها مع ذلك ظهرت فائدتها عند إطلاق عملية سيرفال، لا سيما في مجال الدعم اللوجستي. وبجانب هذا الحضور المستمر والمؤسسي، فإن القوات الفرنسية قد انخرطت في عدد من العمليات العسكرية في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وبوركينا فاسو، وهذا الحضور الفرنسي هو الذي يفسر السرعة الفائقة التي ميزت التحرك الفرنسي؛ فالقوات التي تدخلت في مالي لإيقاف زحف الجهاديين كان أغلبها قادمًا من تشاد وساحل العاج.

ورصد التقرير البرلماني عاملاً تنظيمياً آخر خاصاً بالقوات البرية الفرنسية؛ فمنذ سنة 2008 هناك دائماً على الأراضي الفرنسية قوة (أو مجموعة كتائب) قوامها 5500 فرد في حالة طوارئ، جاهزة لإتمام حشدها وللتدخل في أي مسرح عملياتي، خلال 12 ساعة من صدور الأوامر. وتتغير الوحدات المُشكَّلة لقوة الطوارئ هذه كل ستة أشهر. صحيح أن القوات التي تدخلت أولاً هي قوات مقيمة في إفريقيا، إلا أن وجود قوة طوارئ سمح لهيئة العمليات بتطوير التدخل بسرعة ودعمه بوحدات مدربة تدريباً جيداً. ولعبت الخبرات والدروس المكتسبة في عمليات عسكرية سابقة دوراً في نجاح القوات الفرنسية. وتناول التقرير، بشيء من التفصيل، الصعوبات التي عرقلت عمل القائمين على الدعم اللوجستي؛ فمالي دولة حبيسة لا تطل على البحر، ومطاراتها صغيرة للغاية، وقدراتها ضعيفة، وحالة شبكات الطرق بها سيئة جداً، كما أن الوحدات الفرنسية منتشرة في مواقع متناثرة، واحتياجها إلى التحرك السريع المتواصل أطل خطوط الإمداد، كما أن الطائرات والسفن والشاحنات التي استخدمت في نقل الإمدادات لم تكن كلها فرنسية. وتسببت صعوبات الإمداد في تأجيل إطلاق عملية عسكرية وفي إلغاء أخرى.

وقد أشاد التقرير بالخطاب الإعلامي للقوات الفرنسية في مالي وحسن معاملتها للصحفيين، وأثنى عليها لأنها وُفقت في تحقيق قدر معقول من

الشفافية دون إفشاء أسرار عسكرية تفيد الإرهابيين، وأشاد بقدرة المخططين والوحدات على مفاجأة الخصم بعمليات خاطفة سريعة غير متوقعة، وقال إن أول مرحلة كانت إيقاف زحف الجهاديين المسلحين بأسلحة هُربت من ليبيا وبأسلحة كانت في حوزة الجيش المالي. وهذه المرحلة شهدت أكثر العمليات الجوية تعقيدا في تاريخ القوات الجوية الفرنسية؛ إذ استمرت إحداها أكثر من 9 ساعات ونصف وتم قطع مسافة 4 آلاف كيلومترو تم تزويد الطائرات المشتركة في العملية بالوقود في الجو 5 مرات. هذا الأداء سمح بتطوير العمل من أجل تحرير المدن واسترداد المطارات التي وقعت في يد الإرهابيين، وهو ما شهد اللجوء إلى قوات المظلات بكثافة، قبل أن تتبنى عملية سيرفال هدفاً جديداً هو «تعميق استغلال النصر» ومطاردة الجهاديين في مسقط رأسهم في شرق جاو وتدمير مخازن أسلحتهم ومخابئهم رغم تنوعها؛ وذلك بمساعدة كبيرة قدمتها القوات التشادية، كما أن حجم ونوعية ما تم اكتشافه من أسلحة يعني ضمناً أن الجهاديين كانوا مجهزون لعمليات خارج مالي وبعضها في فرنسا.

وبعد العمليات الحربية التي تمت في منطقة وسط مالي في أبريل، لجأ الجهاديون إلى أساليب القتال اللامتكافئ بزرع ألغام والقيام بعمليات انتحارية ارتكبها جنود مراهقون، واتباع أسلوب الكر والفر. وقد كان حصاد العمليات إيجابياً للغاية؛ فقد تم الاستيلاء على عشرات الأطنان من السلاح والذخيرة، كما تم تدمير بعضها ومنح البعض الآخر للقوات المالية والاحتفاظ ببعض من أجل دراستها وتحليلها. وفي مايو 2013 بدأت مرحلة تسليم المسؤولية لقوات أخرى، مالية ودولية، مع بقاء بعض القوات الفرنسية للإبقاء على شكل من أشكال الضغط على قوات الإرهابيين.

ثم ينتقل التقرير إلى الدروس المستفادة، وتعلق بالنقص في بعض المعدات الهامة وتضاؤل قدرات الجيش الفرنسي وتأثير هذا التضاؤل على إمكانية التدخل بعيداً عن قواعده وعلى نقل معداته دون عون أجني، وعلى مراقبة مسرح مساحاته شاسعة أو عدو سريع الحركة لا يركز قواته في مكان واحد

أو مسرح واحد، كاشفاً عن شكوك حقيقية في قدرة فرنسا على تمويل هذه العمليات الخارجية إن طال أمدها. وتناول التقرير بالتفصيل تكاليف الحملة، لا سيما أنها كانت أكثر من المتوقع، ولا سيما أن هناك جدلاً حول كيفية تغطية المصروفات دون تقليص ميزانيات التسليح والتدريب، ومن ناحية أخرى أثبتت العملية أهمية وجود قواعد فرنسية في إفريقيا؛ فهي جاهزة للتدخل، وتعرف المسارح إلى حد ما، وأثبتت أيضاً أهمية وجود قوات على أراضي فرنسا قوامها خمسة آلاف عسكري في حالة طوارئ وجاهزة للتدخل في غضون أسبوع في مسارح تبعد 3 آلاف كيلومتر عن فرنسا. وأثبتت العملية نجاح الجيش الفرنسي في إجراء عمليات تشترك فيها كافة أسلحته، وأبرزت الدور المحوري الذي تضطلع به القوات الخاصة؛ فهي التي أوقفت الزحف الجهادي نحو الجنوب، وقامت بعملية تصفية لبعض القادة الإرهابيين. وفي المقابل، كشفت عن أوجه خلل ونقص في العمل الاستخباراتي، وفي أدوات النقل التكتيكي والاستراتيجي للمعدات والأفراد، وفي القدرة على التزويد الجوي للوقود، وهي أوجه نقص قامت الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما بسدها.

كذلك رصد التقرير عدداً من المشكلات العميقة التي عانى منها الجيش المالي والتي تضمنت القطيعة وغياب الاتصال بين السلطة السياسية والجيش المالي؛ فالسلطة تخشى باستمرار الانقلاب العسكري. وكذلك الهيمنة المضرة لثقافة «ما نحتاجه الآن مباشرة» دون أي تفكير في المستقبل أو التخطيط له، ومن ضمن الآثار الضارة لهذا عدم وجود أي صيانة للمعدات، وعدم وجود أي تخطيط ولا تحديد أولويات رغم ضعف الميزانية. هذا بجانب ضعف مستويات التعليم والتدريب لعناصر القوات المسلحة المالية؛ فلا يوجد عدد كافٍ من الضباط أو ضباط الصف، ولا توجد أي مدرسة فنية تابعة للقوات المسلحة، ولا أي رقابة على جاهزية القوات والمعدات. وركز التقرير البرلماني الفرنسي على ما يعانيه الجيش المالي من وجود هياكل قيادية «لا معنى لها» وغير فعالة، نتيجة وجود تراكب وازدواج بين الهياكل العضوية للجيش (المناطق العسكرية) المنوط بها تحضير العمليات الحربية،

والهياكل العملياتية (إدارات الدفاع) المسؤولة عن السيطرة على الأرض؛ ما يؤدي إلى عجز وشلل دائمين عزز من حدتهما فقدان مراكز القيادة المشتركة الإمكانات المطلوبة.

وعلى الرغم من دورها المهم، رصد التقرير بعض مظاهر الضعف في الدعم الأوروبي للتدخل العسكري الفرنسي في مالي؛ فالقوة العسكرية الأوروبية لا تستطيع -لاعتبارات صعوبة التنسيق بين الدول الأعضاء- إطلاق عمليات عسكرية وتكملتها بالسرعة والمرونة اللازمتين، ولا تزال القدرات الأوروبية قاصرة فيما يتعلق بتزويد الوقود جويًا للطائرات وبمراقبة المسارح ذات المساحة الشاسعة، والعدو السريع الحركة. وقال القادة الفرنسيون للبرلمانيين إن الدعم الأوروبي كان أقل من المطلوب. صحيح أن الداعمين البريطاني والبلجيكي كانا ممتازين كمًا وكيفًا، ولكن الدعم الألماني كان بطيئًا وتأخر جدًا، ولمس القادة العسكريون الفرنسيون وجود شكوك لدى الأوروبيين حول نوايا فرنسا.

وقد تناول القسم الأخير من التقرير سيناريوهات «الخروج من الأزمة المالية»؛ حيث كانت القيادة الفرنسية آنذاك تأمل خروجًا سريعًا من مالي، ولكنها كانت تخشى من «خسارة السلام بعد الانتصار في الحرب». ورصد التقرير أن فرنسا تريد ألا يكون لديها أكثر من ألف جندي في مالي في ديسمبر 2013؛ ففرنسا كانت تأمل قيام القوى الأخرى بالدور الرئيس مع اكتفائها بتقديم العون والمعلومات وفي بعض الأحوال القوات الخاصة. وقد كانت مواقف دول جوار مالي هي العامل الفاصل في استحالة تنفيذ انسحاب فرنسي سريع؛ فقد قيّم التقرير البرلماني الفرنسي موقف الجزائر، راصدًا موافقتها للقوات الجوية الفرنسية على المرور في أجوائها، لكن يظل التأمين الكامل للحدود بين مالي والجزائر أمرًا بعيد المنال. ويشيد التقرير أيضًا بموقف بورкина فاسو التي تعاملت مع التهديد مجدية رغم صعوبة التحدي وضالة إمكاناتها المادية، فأنشأت قوة لمكافحة الإرهاب، وساهمت في القوة الإفريقية؛ ما أحرّ عملية تأمين الحدود، واشترك جيشها في عمليات

استرداد شمال مالي. وأخيرًا وليس آخرًا انخرطت في العملية السياسية، ونظمت لقاءات بين ممثلي سلطة باماكو وممثلي الحركات المسلحة. أما موريتانيا فقد أحكمت قبضتها على الحدود مع مالي، وراقبت معسكرات اللاجئين، وكان هذا مهمًا، لكنها لم تشترك في القوة الإفريقية ولا في عمليات استرداد شمال مالي. أما النيجر فتواجه وضعًا بالغ الصعوبة؛ لأن عليها تأمين الحدود الواسعة جدًا مع كل من ليبيا ومالي وبوركينا فاسو، واشتركت في القوة الإفريقية وفي عمليات استرداد شمال مالي.. كل هذا مع أن عدم وجود عمق استراتيجي بين أرضها وقوات المجاهدين، دفعها إلى زيادة عدد قواتها، وإلى إنشاء قوات سريعة الحركة. ورغم الجهود الضخمة يبقى وضع النيجر حرجًا نظرًا إلى الثغوب العديدة في المنظومة الدفاعية. وأشاد التقرير بالاتفاق الذي توصلت إليه السلطات المالية مع فصيلين من الطوارق يوم 18 يونيو 2013 بعد مفاوضات أجريت تحت رعاية رئيس جمهورية بوركينا فاسو، والذي ينص على «انتشار تدريجي» للقوات المالية في منطقة كيدال. أما عن مجموعات الطوارق المسلحة، فنص الاتفاق على أنه سيتم «إبواؤها» can- tonnes وهذا طبعًا مصطلح شديد الغموض يحتمل تأويلات متناقضة. ونص الاتفاق على نشر القوات الإفريقية في الإقليم لمنع أي صدام بين القوات المالية والطوارق. ويلاحظ التقرير أن الطوارق لم يوافقوا على نزع سلاحهم قبل التوصل إلى اتفاق شامل ونهائي.

تقييم التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

عملية برخان

في أبريل سنة 2021 نشرت لجنة الدفاع بمجلس الأمة الفرنسي تقريرَ عملية برخان، وهو ما سبق إعلان الرئيس الفرنسي ماكرون إنهاء العملية بنحو شهرين. وفي البداية، يشير التقرير إلى التقدم الملموس لتحول القوة من قوة فرنسية إلى أوروبية، ويؤكد أن انخراط كل من ألمانيا وإسبانيا في الساحل هو أقوى انخراط لهما في عمليات عسكرية خارجية. ويرى التقرير أن إعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب لا يعني أن أهداف العملية تنحصر في هذا العنصر

فحسب؛ فالعمل العسكري مقدمة ضرورية لتحقيق الأهداف، لكنه ليس الهدف في ذاته، وأن التركيز على النجاحات التكتيكية للجيش الفرنسي، لا يكفي وحده لتجاوز صعوبات تنمية قدرات الجيوش المحلية، وعدم إمكان الاعتماد عليها؛ حيث لا تزال القضية الرئيسية هي تقوية دول الساحل وتحسين الأداء والحوكمة، ودفع عملية التنمية في خدمة حقوق الإنسان.

ويقول التقرير أيضًا إن عمق المشكلات في المنطقة يعني أن حلها سيستمر سنواتٍ وأجلًا طويلًا، وإن فهم الشعوب الأوروبية لهذا يضمن تأييدها حضورًا طويل الأمد في المنطقة، وكركرلام التقارير السابقة، وهو أن الحلول السياسية هي مسؤولية الدول الساحلية، وأن فرنسا وأوروبا سيدعمان الجهود في هذا الصدد، كما ذكر التقرير خطوًا حمراء واضحة على الجميع احترامها، أهمها عدم جواز التفاوض مع تنظيم الدولة الإسلامية ومع قادة تنظيم القاعدة.

ورصد التقرير جهود التطوير المستمر لعملية برخان لتتكيف مع تطور التهديدات؛ فالهياكل التنظيمية وعدد أفراد القوات والقدرات الموجودة يتغيرون دائمًا؛ لأن الوضع الاستراتيجي والعملياتي والتكتيكي يتغير باستمرار. وأيد التقرير سياسة فرنسا في المنطقة القائمة على الاستثمار في دعم الدول، وفي تأمين المناطق التي يوجد فيها المجاهدون تأمينًا يسمح بعودة الدولة إليها، وعودة مرافقها وخدماتها، وبناء جسور الثقة بين الدولة وسكان هذه المناطق، وبدعم عمليات التنمية الاقتصادية، وهي سياسة ترمي إلى القضاء على فاعلية المجموعات الإرهابية المسلحة، أو على الأقل التقليل منها، وإلى دعم وتأهيل الجيوش الساحلية وتنظيم التنسيق بينها. وبما أن فرنسا أدركت أن بناء جيوش محلية فعالة عملية تستغرق وقتًا طويلًا فإنها سعت إلى الضغط على شركائها الغربيين لإشراكهم في المجهود السياسي والعسكري والاقتصادي.

وخصص التقرير الوافي قسمًا لدراسة الفاعلين الأساسيين المحليين، أي الجماعات الجهادية الموالية للقاعدة، وتلك الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية، وقال إنها هزمت حركات تمرد الطوارق أو احتوتها لتتحكم في مناطق هامة

لمرور القوافل فيها، وأشار إلى نجاح القاعدة في إيجاد حاضنة شعبية على عكس المجموعات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، التي تمارس أبشع أنواع القمع، ولا تحاول احترام خصوصية وعادات المنطقة. وتحاول التنظيمات الموالية للقاعدة تقديم نفسها على أنها حامية السكان من شر السلطات المركزية، ولا تستهدف أبداً الهيئات التي تقدم مساعدات إنسانية. أما تنظيم الدولة الإسلامية فهدفه القضاء على كل ما يراه «غير إسلامي». وهذه الاختلافات الكبيرة لا تعني أن القاعدة لا تمارس أبشع أنواع الإرهاب ضد خصومها، لكنها تعني أنها أكثر انتقائيةً في تحديد هدفهم. ويعمل الفريقان على تأجيج التوترات الإثنية والمذهبية بين مختلف مكونات المجتمع المالي، ويسيران على نهج واحد في كل من النيجر وبوركينا فاسو.

ويشير التقرير إلى كون الفقر المدقع يسهل عمليات التجنيد على التنظيمات الإرهابية، كما أن الزيادة السكانية المطردة تولد زحفاً نحو المدن الكبرى يجبر دول المنطقة على التركيز على تطوير البنية التحتية في تلك المدن فلا تُخصّص موارد للريف والصحراء. وغياب الدولة الساحلية وتركيز جهودها في المدن من أهم أسباب التمدد الإرهابي الذي لم يتوقف إلى الآن رغم الضربات القوية الموجهة إليه.

كما نالت ظاهرة تمدد الخطر الإرهابي ليهدد دول خليج غينيا نصيباً من الاهتمام، وهي الظاهرة التي برربها الرئيس ماكرون في يونيو 2021 تغيير استراتيجية فرنسا لمكافحة الإرهاب في إفريقيا، ويقول إن هذا التمدد لا يعني أن الحملات العسكرية فشلت بل يعني أن دول منطقتي (الساحل وخليج غينيا) لا تزال عاجزة عن تنمية الداخل وعن الوجود خارج المدن الكبرى. وفي المقابل فإن التنظيمات الإرهابية تنجح في بث أيديولوجيتها عبر الحدود.

فالعنف الإرهابي خلق سياقاً «حرراً» كل أنواع العنف المستهدف لسكان تلك المناطق؛ فمثلاً زادت معدلات الإجرام والسرقة واختطاف النساء، والصراع على مناطق المراعي. كما رصد التقرير آراء بعض الخبراء التي أدانت التطبيق المتسرع وغير المدروس للتوصيات الدولية القائمة على التحول الديمقراطي،

واللا مركزية، وتمكين النساء، وتمكين الفقراء، وتفضيل المجتمعات الزراعية على الرعوية؛ لأنها أضرت باستقرار المجتمعات التي حكمها مبدأ التراتبية لعصور طويلة. كل هذه الأوضاع والتطورات والتشققات وغيرها أدت إلى ظهور ميليشيات إثنية للدفاع عن مكون أو آخر.

وبعيداً عن تحليل سياق ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي، اهتم التقرير برصد وتقييم انتشار القوات الفرنسية في المنطقة وأساليب عملها ومهام القوات الخاصة وتطور تقنيات القتال والاعتماد الناجح على الطائرات المسيرة، كما عرض لمهام بعثتي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتحدث عن المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة والدول الأوروبية الأخرى، متناولاً الصعوبات الناتجة عن قلة عدد القوات أو اتساع الرقعة الواجب تأمينها، وعن صعوبات العمل الاستخباراتي وكيفية التغلب عليها، وتأثير المناخ والاستخدام الكثيف على المعدات، ومشكلات التنسيق بين الأطراف الموجودة على الأرض.

وبدون شك، أقر التقرير بأن الطريق لا يزال طويلاً لإسناد عمليات مكافحة الإرهاب للجيش الوطني؛ فإذا كان مستوى الجيشين التشادي والموريتاني مرضياً، فإن ضعف الجيوش الساحلية الأخرى لا سيما الجيش المالي لا يزال مقلقاً للغاية؛ فهي جيوش تفتقر إلى الكفاءة في مستوى القيادات العليا وضباط الصف وإلى الذخائر وإلى البنية التحتية. ورغم التحسن الكبير في مستوى الضباط والجنود وتدريبهم، فإن هذه الجيوش تعاني في مجالي التخطيط والتنسيق. ولا تلتفت القيادات إلى بعض البديهيّات الإنسانية ومنها عدم إبعاد الجندي عن عائلته لفترات طويلة، وتداعيات مشكلة نقص المعدات. كما أن تنأج المجهودات الرامية لتأهيل تلك القوات لن تظهر قبل عشر سنوات؛ لأنه مع وجوب «إنتاج» ضباط أكفاء، يجب أيضاً الانتظار حتى يتولوا مناصب قيادية مؤثرة.

وبينما قيّم التقرير حصاد الوجود العسكري الفرنسي والغربي في الساحل تقييماً إيجابياً، ذكر أن استمرار الحضور قد يؤثر سلباً على قدرات الجيش

الفرنسي الذي يكتسب مهارات معينة لكنه «يفقد مهارات أخرى»؛ فمثلاً الطيران لم يعد يتدرب بما فيه الكفاية على المعارك الجوية. وكذلك أشار التقرير إلى عدم توفيق فرنسا والقوات الغربية في معركة الإعلام وصياغة السردية الكبرى للحرب ضد الإرهاب في الساحل؛ حيث تقوم دولتان هما روسيا وتركيا بالتشكيك الدائم في نوايا الدول الغربية وفي أدائها، وتستغل أي خطأ وتضخمه، كما توظف الدولتان أدواتهما لدعم وجودهما في المنطقة، وتجيدان صياغة سرديتين فرعيتين؛ إحداهما تلقى قبولاً لدى شعوب المنطقة، والأخرى تستهدف الداخل الفرنسي. وأدان التقرير تغطية وسائل الإعلام الفرنسية للعمليات العسكرية وتأثيرها السلبي على معنويات الضباط والجنود؛ فبينما يطيل الإعلام الفرنسي تغطيته للحالات النادرة لقتل المدنيين بالخطأ، لا يتحدث إلا نادراً عن تحمل القوات الفرنسية خسائر كبيرة ناتجة عن محاولاتها تجنب تعريض المدنيين للمخاطر.

تقييم المصادر الإعلامية الفرنسية لعمليات مكافحة الإرهاب في الساحل

بجانب ما تضمنته التقارير البرلمانية التي غطت المشاركة الفرنسية في جهود مكافحة الإرهاب في الساحل؛ شاركت الصحافة الفرنسية بقوة في هذا النقاش المهم؛ ففي عددها الصادر يوم 22 أكتوبر 2021، نشرت جريدة ليبراسيون اليسارية مقالاً عن تدهور العلاقات بين فرنسا ومالي، عرضت فيه وجهتي نظر السلطات الفرنسية والمالية وحللت تباينهما، وتكمن أهمية المقال في تفاديه الإدانة الكاملة لمقاربة أحد الطرفين، وإن انتقدت صراحة «التعالي العنصري» للكوادر الفرنسية الذي أثار غضب العسكريين الماليين، وألححت إلى عدم استماع باريس إلى رأي سلطات باماكو في بعض القضايا المؤثرة. ولم يسلم الرئيس ماكرون شخصياً من النقد؛ فقليل إن دعوته رؤساء دول الساحل إلى حضور قمة بوكانت تشبه «الاستدعاء». وفي المقابل، أبدت الجريدة تفهماً لمنطق الرئيس الفرنسي ودوافعه الذي ورث ملفاً وحرباً وتعامل معها بروح إيجابية وبدون أفكار مسبقة في أول الأمر؛ حيث قام بزيارة مالي

في الأسبوع التالي لتوليهِ الرئاسة، وأكد مساندة فرنسا الحكومة والشعب الماليين، واعتمد مقارنة قائمة على أفرقة مكافحة الإرهاب، ومحاولة دفع القوى الدولية إلى زيادة بل مضاعفة المعونة التنموية والمشروعات الاقتصادية، ونظم عددًا من القمم في هذا الصدد، لكنه تدريجيًا فقد الحماس لبذل المزيد من الجهد في هذا الملف المُعقّد.

ويستشهد المقال بآراء دبلوماسيين وخبراء فرنسيين أرجعوا تدهور العلاقة بين فرنسا والسلطات المالية إلى ميل باريس نحو طلب نتائج وأفعال سريعة، مقابل بطء استجابة السلطات المالية، لا سيما إن تعلق الأمر بإصلاحات داخلية، هذا بجانب التعقيدات الناتجة عن ذاكرة الاستعمار التي أيقظها دور باريس كشرطي المنطقة، وأسلوب الرئيس ماكرون في مخاطبة الزعماء الأفارقة.

كما برزت ثلاثة ملفات كمحور للخلاف بين فرنسا مالي: أولها اتفاق الجزائر للمصالحة الموقع عام 2015 بين الحكومة المالية وعدد من الفصائل الشمالية المسلحة؛ فمن الواضح أن الحكومة المالية لم تكن راغبة في تطبيقه؛ فهي تخشى أن التطبيق يؤدي عمليًا إلى التقسيم، في حين أن باريس ترى أنه لا سلام دون تطبيق الاتفاق. أما الملف الثاني فيتعلق بعودة الدولة المالية وكوادرها وخدماتها إلى شمال البلاد حتى تستطيع القوات الفرنسية مغادرتها دون خشية عودة المجاهدين. وفي هذا الصدد، تحدث ماكرون عن «الدول التي ترفض تحمل مسؤولياتها»، والدولة المالية تفهمت هذا لكنها كانت ترى أنها عاجزة عن بناء مرافق، وعن ضمان أمن وسلامة موظفيها ورجالها؛ فالجهاديون اختبئوا لكنهم لا يزالون موجودين. ويتعلق الملف الثالث بالتفاوض مع الجهاديين؛ حيث تعتبر باريس هذا من الخطوط الحمراء، في حين أن السلطات المالية بدأت اتصالات سرية مع قيادات الجهاديين، ثم أصبحت شبه علنية في فبراير الماضي. وأعلنت باماكو يوم 19 أكتوبر عن قرب عقد حوارات مع إياد آغ غالي وأمادو كوفو.

في عددها بتاريخ 13 أغسطس، نشرت مجلة لوبوان سلسلة من المقالات عن الساحل الإفريقي، رصدت تدهور الأمن في منطقة التقاء حدود النيجر وبوركينا فاسو وبنين، التي أصبحت مركزاً لعدد من المجموعات المنخرطة في التجارة غير المشروعة أو الممارسة للإرهاب، وممراً من أهم الممرات في العالم فيما يتعلق بتجارة المخدرات. وتعمل في المنطقة تنظيمات موالية لداعش وللقاعدة؛ حيث تضاعف عدد الهجمات الإرهابية في المنطقة سنوياً منذ سنة 2015 ليفوق 700 هجوم سنة 2019، وترتب عليها موت أكثر من ألفي مواطن مقابل 225 سنة 2015، وفقد 900 ألف فرد مسكنهم وتم تهجيرهم ومنهم 500 ألف في بوركينا فاسو. وتستهدف هجمات التنظيمات الإرهابية القواعد العسكرية والعاملين بأجهزة الدول ومن تعاون معهم. والمنظمات المسلحة بارعة في استغلال حنق سكان المناطق الفقيرة ضد الدولة والصراعات القبلية القديمة والحديثة. ويتسع سنوياً النطاق الجغرافي لعمل وأنشطة المنظمات الإرهابية. بهذا تظهر إرهابيات مخيفة لمحور جهادي يمتد من تشاد إلى وسط مالي؛ حيث تتميز المجموعات الجهادية في هذه المنطقة بسهولة الانتقال من تنظيم إلى آخر بفضل العلاقات العائلية والقبلية.

وتضيف الجريدة أن الجيش الفرنسي يوجه ضربات شديدة لتنظيم الدولة الإسلامية في مالي؛ ما دفع هذا التنظيم إلى الانتقال إلى النيجر⁽¹⁸⁾، وأن الوضع الأمني في المنطقة تدهور بسرعة لأن الجيش التشادي غير قادر على الاضطلاع بدوره كشرطي؛ فهو مشغول بالنشاط الجهادي في محيط بحيرة تشاد، ويردع متمردي منطقة هضبة تيبستي. أما القوة المتعددة الجنسية التي تضم عناصر من نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون وبنين، والتي تشكلت للتصدي لبوكو حرام في محيط بحيرة تشاد، فلا تحقق سوى نجاحات محلية صغيرة؛ لأن غياب التنسيق بين عناصرها يعرقل استغلال هذه النجاحات وتحويلها إلى نصر حاسم، نظراً إلى قدرة قوات بوكو حرام على الفرار عبر الحدود. وبالنسبة إلى جيوش مجموعة الدول الساحلية الخمس فلا تزال دون المستوى. وفي المقابل، فإن الإرهابيين السريعي الحركة قادرون على عقد تحالفات مؤقتة تفتح لهم طرقاً ومناطق إضافية للنشاط والاختباء.

كما نشرت مجلة لوبوان على موقعها في 23 مارس 2021⁽¹⁹⁾ مقالاً تناولت فيه الوضع في النيجر التي أصبحت مسرحاً رئيسياً للعمليات الإرهابية، وقالت إنه بين ديسمبر 2020 ومارس 2021، في الأسابيع التي سبقت وتلت انتخاب محمد بازوم رئيساً للجمهورية؛ شن تنظيم الدولة الإسلامية سلسلة من الهجمات في غرب مالي ضد قرى ومعسكرات قتلت فيها مئات من المواطنين، في المنطقة التي تشهد نوعاً من التنافس بين الجيش وتنظيم الدولة الإسلامية على ضم شباب في صفوفهما. ويستغل الإرهابيون التوتر القديم بين الفلاحين والبدو حول ملكية الأراضي، ويسعى الجيش إلى ضم عناصر من كافة الإثنيات والقبائل، مشترطاً فيهم معرفة جيدة بجغرافيا المكان الطبيعية والإنسانية. وعلى عكس القوات المالية والبوركنينية التي لا تغادر معسكراتها؛ تعتمد النيجر على وحدات متحركة، لكن تظل حراسة كل قرية أمراً مستحيلاً.

خاتمة

لم يكن هدف هذه الدراسة الإحاطة بكل جوانب أزمة دول الساحل والصحراء وتساعد الوجود الإرهابي داخلها، بل توفير فهم أعمق لها من خلال دراسة الوثائق المتاحة الشارحة لموقف دولة دورها محوري في الأزمة وهي فرنسا، بالاعتماد على التقارير التي أعدتها لجان الدفاع والتعاون الدولي بمجلسي المؤسسة التشريعية، مع محاولة استكمال الصورة بدراسة مقالات الصحفيين الذين تحدثوا مع ممثلي السلطات التنفيذية في فرنسا أساساً، وفي دول أخرى، وكذلك الكتب ومقالات الخبراء.

كل هذه المصادر تجتمع لتقدم «سردية» متكاملة تبدأ في مطلع الألفية؛ حين كانت هناك دول فقيرة متعددة الإثنيات في إقليم الساحل تحكمها أغلبية قاطنة جنوب القُطر. وهذه الدول تواجه كمّاً هائلاً من التحديات، وتاريخها السياسي عرف انقلابات عسكرية أفقدت الثقة بين المدنيين والعسكريين، ومال المدنيون إلى إهمال الجيش وإلى عدم الالتفات إلى ضرورة وجوده.

وبصفة عامةٍ أهملت نخب وفصائل المناطق الجنوبية سكان وفصائل المناطق الشمالية الذين يشكلون نسبة محدودة من السكان، وينقسمون

إلى إثنيات وقبائل متناحرة منذ عقود، وإلى فلاحين ورعاة بدو يتصارعون على الأرض صراعاً زادت ضراوته مع زيادة عدد السكان والتغيرات المناخية. وبين الحين والآخر عرفت مناطق الشمال تمردات ضد الحكومة المركزية⁽²⁰⁾.

وكانت سلطات العاصمة بارعة في توظيف الصراعات الداخلية في الشمال لإضعاف كل الفصائل. ولكن اتساع الهوة بين الجنوب الفقير والشمال الشديد الفقر، وبوادر إكساب التمردات طابعاً متطرفاً؛ أثاراً قلق باريس التي بدأت تراقب الموقف وتحاول المساعدة. ولكن باريس ارتكبت خطأ ضخماً عندما اشتركت في إسقاط نظام القذافي، بما أدى إلى خلخلة في موازين القوة في دول الساحل والصحراء؛ حيث أصبحت حركات التمرد أقوى بكثير من جيوش الدولة، إضافة إلى تفوقها في معرفة المسرح الوعر، وإتقانها فنون الحرب.

وتسارعت الأحداث سنة 2012؛ إذ أعلنت حركة من حركات الطوارق استقلال شمال مالي، واستولت على أهم مدن الشمال، وأسقط انقلاب عسكري سلطات مالي لفشلها في إدارة الأزمة. وفي مطلع 2013 ارتكبت الحركات الشمالية خطأ عندما تخطت الخطوط الحمراء الدولية، وبدأت زحفاً على باماكو، فاستنجدت القيادة المالية بفرنسا التي تدخلت بسرعة وأنقذت الموقف وأوقفت الزحف واستردت مدن الشمال وألحقت بالحركات الجهادية خسائر ثقيلة، وبدأت مع غيرها جهوداً للتوصل إلى حل سياسي مع متمردين افترض فيهم أنهم ليسوا من الجهاديين، وأسفرت هذه الجهود عن اتفاق الجزائر سنة 2015. ومنذ ذلك الحين سعت فرنسا إلى إرساء قواعد انطلاق جديدة بمواصلة وتطوير الحملات ضد الإرهابيين والمتمردين في المنطقة، والجمع بين هذا المجهود ومعونة تنمية. وقد قامت استراتيجية باريس على بذل مجهود عسكري مزدوج، يرمي من ناحية إلى إضعاف الجهاديين، وتخفيض حدة التهديد، وإصلاح وتقوية الجيوش المحلية. وهذا المجهود العسكري كان تمهيداً لعودة الدولة وخدماتها تدريجياً إلى الشمال. ومن ناحية أخرى حاولت باريس تدويل الجهود العسكرية والتنمية حتى لا تتحمل باريس الأعباء وحدها، لا سيما أنها عرفت أن العملية ستستغرق وقتاً طويلاً.

ورغم عدد من النجاحات التكتيكية، وإضعاف كثير من قدرات الجهاديين العسكرية؛ يمكن القول إن استراتيجية باريس في الساحل قد فشلت؛ فالتنظيمات الإرهابية تمتعت بمزايا تناثر قواها، وتمددت وسط وجنوب مالي وفي منطقة الحدود الثلاثة بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو وبعض دول خليج غينيا ومحيط بحيرة تشاد، وأصبحت تقدم نموذجاً بديلاً للحكومة يلقي قبولاً لدى قطاعات من السكان.

وهناك تفسيرات عدة للفشل الفرنسي، بالرغم من أن تقارير المجالس التشريعية الفرنسية تفادت استخدام كلمة «فشل» ونسبت التأخر في إحراز نصر حاسم إلى صعوبة الأوضاع وتقاعس دول الإقليم، وخصوصاً مالي، كما أقرت التقارير بأن المعونة الفرنسية محدودة الفاعلية؛ لأسباب يرجع بعضها إلى أسلوب عملها والقواعد البيروقراطية التي تحكمها، كما تسبب النهج العسكري لفرنسا والدول الساحلية في دمج قوات المتمردين والجهاديين، ودفع عدد من مقاتلي القبائل والإثنيات إلى الانضمام إلى التنظيمات الإرهابية وقبول العمل تحت إمرة الجهاديين، وطنيين كانوا أم أجانب⁽²¹⁾.

وعلى هذا النحو، يفرض الواقع الجديد الذي تشكّل في الساحل، ضرورة تبني مقاربات جديدة في مواجهة التحدي الإرهابي، وهو ما بادرت فرنسا إلى الإعلان عنه بعد أن أنهت عملية برخان في يونيو 2021، لكن لا تزال ملامح الاستراتيجية الفرنسية الجديدة في الساحل قيد التشكّل، إلا أنها ستراعي أحد العوامل المُستجِدَّة وهو حضور قوى منافسة على الأرض في مقدمتها روسيا.

المراجع

1. <https://www.senat.fr/rap/r13-104/r13-1041.pdf>
2. Idem.
3. http://www.livreblancdefenseetsecurite.gouv.fr/pdf/le_livre_blanc_de_la_defense_2013.pdf
4. <https://www.defense.gouv.fr/dgris/politique-de-defense/revue-strategique-2017/revue-strategique>
5. Ibid., pp. 27,38.
6. Ibid., p. 22.
7. Ibid., p. 64
8. Actualisation stratégique février 2021
9. Ibid., p. 12.
10. Ibid., pp. 32-33.
11. Ibid., p. 34.
12. Laurent, Samuel : Sahelistan, Seuil, Paris 2013, pp 96 et sq
13. Marc-Antoine Pérouse de Montclos : Une guerre perdue, la France au Sahel, édition Jean-Claude Lattès, Paris 2020, 200 pages.
14. https://www.assemblee-nationale.fr/dyn/15/rapports/cion_def/l15b2696_rapport-information.pdf
15. Idem.
16. <http://www.senat.fr/rap/r15-728/r15-7281.pdf>
17. <https://www.assemblee-nationale.fr/14/pdf/rap-info/i1288.pdf>
18. <https://www.crisisgroup.org/fr/africa/sahel/niger/b172-murder-tillabery-calming-nigers-emerging-communal-crisis>
19. https://www.lepoint.fr/afrique/le-niger-deborde-par-le-terrorisme-djihadiste-23-03-2021-2418974_3826.php
20. https://www.clingendael.org/sites/default/files/pdfs/The_roots_of_Malis_conflict.pdf
21. <https://www.crisisgroup.org/fr/africa/sahel/niger/b172-murder-tillabery-calming-nigers-emerging-communal-crisis>

المستويات المتعددة لجهود مكافحة الإرهاب في مالي

د. مادي إبراهيم كانتي*

مقدمة

تواجه مالي منذ استقلالها تحدياتٍ كبيرةً تعترض تحقيق الأمن والاستقرار؛ حيث عانت البلاد لعقودٍ من نشاط الجماعات المُتمرّدة المُعارضة للنظام، ومن ظاهرة الإرهاب التي تنامت منذ بداية الألفية الجديدة. ولم تقتصر تحديات الأمن في مالي على التحديات الداخلية المنشأ، بل واجهت العديد من التحديات القادمة من دول الجوار في الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا. وعلى الرغم من أن جميع دول الساحل قد استقلت منذ ستينيات القرن العشرين، فإنها فشلت في تحقيق درجةٍ عاليةٍ من الاستقرار الأمني؛ بسبب ضعف وهشاشة الأنظمة الحاكمة أو حتى فشلها في السيطرة على أراضيها، إضافةً إلى ما فرضته التهديدات الجديدة، مثل الإرهاب، من عراقيلٍ أعاقَت المبادرات التنموية في المنطقة، بعدما وصلت الدول إلى حالةٍ من الاستقرار النسبي بعد توقف الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية.

*محاضر في كلية العلوم الإدارية والسياسية بجامعة باماكو
مدرس في مدرسة حفظ السلام - عليون بلوندين باي في باماكو

فمنذ بداية الألفية الجديدة، شهدت دول الساحل (مالي والنيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا وتشاد) ظاهرة الإرهاب من خلال انتشار التنظيمات الإرهابية على نطاق جغرافي واسع في الإقليم. وفي مطلع عام 2012، سيطرت جماعات إرهابية متعددة ضمت القاعدة في المغرب الإسلامي، وحركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا، وأنصار الدين؛ على شمال مالي بأكمله.

وقد غلب على الإرهاب في تلك المرحلة، ارتباطه فكريًا وتنظيميًا بالإرهاب في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، بفعل اختلاط العناصر الإرهابية خلال حقبة "الجهاد الأفغاني" ضد الاتحاد السوفيتي. أما في المرحلة الحالية، فلم يعد الإرهاب في إقليم الساحل ظاهرةً مستوردةً، بل أصبح صناعةً محليةً بعد أن تم إدماج السكان المحليين في الجماعات الإرهابية، الذين اضطلعوا بتكوين وتأسيس التنظيمات الإرهابية بأنفسهم. من ثم، لم يتوقف تأثير الأعمال الإرهابية في المنطقة عند تهديد الأمن وإعاقة التنمية، بل أصبح من عواقبها فقدان أرواح الأبرياء، وتدمير الممتلكات، وانتشار الخوف والترهيب، وصولاً إلى تخويف الهيئات الحكومية والمؤسسات الخاصة بغرض تحقيق أهدافٍ سياسيةٍ أو أيديولوجيةٍ أو اجتماعيةٍ؛ إما بطريقٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ.

وقد زادت وتيرة الهجمات الإرهابية في الساحل الإفريقي، التي تنفذها تنظيماتٌ مرتبطةٌ بتنظيم القاعدة وفصائلها في الساحل، بالإضافة إلى الجماعات الإرهابية التي بايعت تنظيم داعش؛ الأمر الذي حوّل الإقليم إلى ساحةٍ للتنافس بين التنظيمين؛ فالعمليات الإرهابية تضرب مالي وبوركينا فاسو والنيجر بكثافةٍ على أيدي جماعة نصرّة الإسلام والمسلمين، وكتيبة المرابطين، وجبهة ماسينا، وأنصار الشريعة التابعة للقاعدة، بجانب عمليات داعش في الصحراء الكبرى تحت قيادة أبو وليد الصحراوي - قبل مقتله بضربةٍ للقوات الفرنسية - بالإضافة إلى عمليات تنظيم بوكو حرام - بما يضمه من فصليين أحدهما قريبٌ من القاعدة والآخر مبايعٌ لداعش - الذي ينشط في نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون. ولم يقتصر تمدد الإرهاب على

هذه الدول فقط، بل أخذت التنظيمات الإرهابية توسع عملياتها إلى منطقة جنوب غرب إفريقيا؛ أي أنه يمكن القول بأن تحالف التنظيمات الإرهابية تلك، أدى إلى تقوية هجماتها وتطويرها وتنظيمها.

ومنذ وقتٍ مبكرٍ، اتخذت فرنسا موقعًا في الصف الأمامي، وأعلنت الحرب على الإرهاب في منطقة الساحل، وهو ما تبرره بخضوع تلك المنطقة بأكملها للاستعمار الفرنسي، فضلاً عن المصالح الحيوية لفرنسا في الإقليم، وفضلاً عما تبديه فرنسا من اهتمامٍ كبيرٍ جداً باستقرار الساحل؛ بسبب قضايا الهجرة والطاقة التي لا يمكن إهمالها على الإطلاق. فقد تدخلت فرنسا في مالي عسكرياً منذ 2013 عبر عمليتي سيرفال وبرخان، لكن ثماني سنواتٍ من الحرب لم تضعف التنظيمات الإرهابية؛ بل انتشر الإرهاب من شمال مالي إلى بقية البلاد. ومع ذلك، أثارت هاتان العمليتان العسكريتان الفرنسيتان في مالي شكوكاً كبيرةً حول مصالح باريس في إقليم الساحل، التي يرى المراقبون أنها السبب الوحيد لدخول فرنسا في الحرب، مستشهدين بتصريحات الرئيس فرانسوا هولاند الذي أكد -منذ الأيام الأولى للانخراط العسكري في الساحل- أن "فرنسا ليس لديها مصلحةٌ في مالي.. إنها لا تدافع عن أي حساباتٍ اقتصاديةٍ أو سياسيةٍ"⁽¹⁾.

إلا أنه في شهر يونيو 2021، أعلن الرئيس الفرنسي ماكرون إنهاء عملية برخان في الساحل دون تحديد بديلٍ واضحٍ لمستقبل عمليات مكافحة الإرهاب في الإقليم. وفي ظل تعدد الأطراف المنخرطة في عمليات مكافحة الإرهاب في مالي، يمكن التمييز بين مستوياتٍ ثلاثةٍ لهذه العمليات؛ وذلك على النحو التالي:

الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب في مالي

شهدت الجهود الوطنية التي بذلتها الحكومات المالية المتعاقبة، تطوراً كبيراً عبر فترةٍ امتدت إلى قرابة عقدٍ كاملٍ. وتشكل اللحظة الحالية وضعاً بالغ الدقة في ظل مواجهة مالي تحديات الإرهاب والانتقال السياسي في وقتٍ واحدٍ.

1. تطور الاستجابة الوطنية لظاهرة الإرهاب في مالي

مع تمدد خطر الإرهاب من أطراف البلاد الشمالية إلى الوسط الكثيف من حيث السكان؛ أطلقت السلطات المالية "خطة أمنية متكاملة" للمناطق الوسطى في أوائل عام 2018، نصّت على نشر 4000 جنديٍّ إضافيين، وتخصيص موارد مالية ولوجستية إضافية للقوات في مناطق الوسط. والواقع أن هذه الخطة الأمنية المتكاملة لم ترتقِ إلى استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، رغم أن هدفها الأساسي كان محاربته بفاعلية؛ فقد رأى العديد من المراقبين أن العمليات التي قام بها الجيش المالي قد واكبها العديد من الأخطاء التي ساهمت في رفع تكلفة الإرهاب على المجتمعات المحلية؛ ما شكّل عائقًا أمام استعادة الدولة السيطرة على مناطق متعددة باتت في طريقها لتصبح قواعد خلفية لأنشطة متعددة مزعزعة للاستقرار؛ الأمر الذي أصاب قطاعات واسعة من السكان المتمسكين بقيم الدولة الوطنية بإحباط بالغ⁽²⁾. وعلى الرغم من أن الأداء العسكري للقوات المسلحة في مالي قد سجّل بعض النجاحات الأولية -مثل الاستيلاء على المدن الرئيسية، وحماية الحكومة المركزية في باماكو من تهديدٍ ماديٍّ محتملٍ من جانب الجماعات الإرهابية- أدى طول أمد ظاهرة الإرهاب وعجز القوات الوطنية عن حسم المعركة، إلى ظهور صراعاتٍ جديدةٍ؛ أبرزها الصراع الإثني في إقليم موبتي وسط البلاد بين جماعتيّ الفولاني والدوجون، وفي إقليم سيجو وسيكاسو بين البامبارا والفولاني، وفي تمبكتو وجاوبين الطوارق والعرب من ناحية، وبين الطوارق والصونغي من ناحيةٍ أخرى.

2. دور السلطات الانتقالية في مكافحة الإرهاب في مالي

في 5 يونيو 2020، شهدت العاصمة المالية باماكو مسيرةً احتجاجيةً كبيرةً للمطالبة برحيل الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا. وكانت هذه التظاهرات الشعبية، التي استمرت لأكثر من شهرين، فرصةً لمجموعة من الضباط بقيادة أسيمي جويتا للإطاحة بنظام إبراهيم بوبكر كيتا في 18 أغسطس 2020. وقد رحّب الشعب المالي بالانقلاب لأسبابٍ كثيرةٍ؛ أهمها انسداد الأفق السياسي

وقتذاك، واستجابة المؤسسة العسكرية للعديد من مطالب الحراك الشعبي. وقد تم تشكيل اللجنة الانتقالية بعد مشاورات بين الجيش (اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب CNSP) والقوى السياسية والمجتمع المدني؛ ليتم اختيار العقيد المتقاعد باه ندا ورئيسًا للفترة الانتقالية، مع تسمية العقيد أسيمي جويتا نائبًا للرئيس في المرحلة الانتقالية.

لكن الانقسامات الداخلية بين شركاء الحكم، ساهمت في خلق بيئة مضطربة مواتية لانتشار انعدام الاستقرار الأمني في مناطق متعددة من مالي؛ فبعد ما قرر الرئيس الانتقالي باه ندا وحل الحكومة، وطلب من رئيس الوزراء مختار وان تشكيل حكومة جديدة؛ قام نائبه أسيمي جويتا، مساء الاثنين 24 مايو 2021، باعتقال الرئيس الانتقالي ورئيس الوزراء ووزير الدفاع اللواء سليمان دو كوري، ليشتغل جويتا منصب الرئيس الانتقالي، في ظل أزمة متفاقمة فشلت وساطة إيكواس في احتوائها.

وبعد مشاورات جديدة مع القوى السياسية، تم اختيار الدكتور شوجيل مايجا رئيسًا للوزراء، ثم تم تكوين الحكومة الانتقالية التي سوف تنظم الانتخابات التي يفترض أن تنتهي بتسليم السلطة، لكن حكومة مايجا واجهت تحديًا كبيرًا تمثل في إعلان فرنسا إنهاء عملية برخان، وتخفيض مستوى انتشارها في مالي؛ ما أدى إلى إعادة تفكير الحكومة الانتقالية في بناء علاقات للتعاون مع حلفاء جدد في المجال الأمني والعسكري، بعد أن صرح رئيس الوزراء مايجا بأن "فرنسا تخلت عن مالي في منتصف الطريق"، خلال خطابه في قمة الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 سبتمبر 2021⁽³⁾.

الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب في مالي

كشفت ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي عن قدرة كبيرة للتنظيمات الإرهابية على عبور الحدود الدولية، والانتقال من دولة إلى جارتها. وأمام هذا الوضع المعقد، لم يعد من الممكن أن تقتصر جهود مكافحة الإرهاب في مالي على الجهود الوطنية، خاصة مع تعدد دوائر الحركة الإقليمية لمالي بحكم موقعها.

1. دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) في مكافحة الإرهاب في مالي

تقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) بتعبئة دعم بلدان المنطقة للتعاون المشترك عبر أدوات متعددة تتضمن صياغة موقفٍ سياسيٍّ موحدٍ داعمٍ للحرب على الإرهاب، وإطلاق استراتيجية (إيكواس) لمكافحة الإرهاب، بجانب ما تم عقده من اجتماعاتٍ عديدةٍ داخل الجماعة الاقتصادية لإنشاء آلياتٍ مؤسسيةٍ وأذرعٍ تنفيذيةٍ لمكافحة الإرهاب⁽⁴⁾. لكن العائق الرئيسي لتفعيل دورها الجماعة في مالي تمثل في نقص التمويل، وما خلفه من صعوباتٍ لوجستيةٍ؛ لذا قام جنود إيكواس بتغيير خوذاتهم لوضع خوذات الأمم المتحدة بعد بضعة أشهرٍ، كما لم تتوقف الجماعة عن إدخال تغييراتٍ على استراتيجية مكافحة الإرهاب، في كل مؤتمرٍ من مؤتمرات المنظمة؛ الأمر الذي أفقدها الثبات والاستدامة.

بدأت (إيكواس) الحرب على الإرهاب في غرب إفريقيا بتدخلها في مالي، إلا أنها لم تصل إلى نتيجة ملموسة من جراء اعتمادها على تدخلات القوى الخارجية؛ فمن الملاحظ أن إيكواس لم تستطع أن تمول تدخلها ومبادراتها المتعددة واستراتيجيتها التي وضعتها لمكافحة الإرهاب، واعتمدت على التمويل الأجنبي لتنفيذ هذه المبادرات، إلا أن الممولين فرضوا على تدخلها شروطهم التي أفضت في النهاية إلى عدم تحقيق الجماعة الاقتصادية نتائج ملموسة وفعالة على أرض الواقع في حربها على الإرهاب في غرب إفريقيا؛ حيث لم تتمكن إلا من تنفيذ جزء ضئيلٍ من استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب في الإقليم.

2. دور قوة دول الساحل الخمس G5 في مكافحة الإرهاب في مالي

لكن الدور الإقليمي الأبرز على المستوى الميداني يتمثل في القوة المشتركة لمكافحة الإرهاب التابعة لمجموعة دول الساحل الخمس المعروفة اختصاراً باسم G5 Sahel، التي تم تأسيسها وإدارة نشاطها بدعمٍ فرنسيٍّ مباشرٍ؛ حيث أحلت فرنسا في عام 2014 عملية برخان محل عملية سيرفال في منطقة الساحل؛ إذ بدأت عملية برخان في 1 أغسطس 2014، وتألّفت من 3000

جندِّي فرنسيّ دائمين متركزين في العاصمة التشادية (إنجامينا)⁽⁵⁾. ووفقًا لبعض المسؤولين الأمنيين في دول الساحل، فإن فكرة إنشاء تجمع إقليمي لمكافحة الإرهاب في الساحل، قد جاءت من باريس. وعلى الرغم من كثافة القوات العسكرية المنتشرة، فإن النتيجة المتحصّلة من إطلاق عمل قوات المجموعة الخماسية لدول الساحل لم تكن مرضيةً على الإطلاق؛ بل على العكس، أعقب تشكيل هذه القوات عام 2014 اتساع الأنشطة الإرهابية يومًا بعد يومٍ إلى مناطق أخرى⁽⁶⁾.

ومنذ تأسيسها، تعمل القوات المشتركة التابعة لدول الساحل الخمس بالتعاون الوثيق مع قوات عملية برخان الفرنسية؛ فقد تم تنفيذ عملية "القوة على الأرض" في مالي والنيجر وبوركينا فاسو لدعم ومساعدة قوات دول الساحل في حربها ضد الجماعات الإرهابية والجرائم العابرة للحدود، مثل الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر عبر منطقة الساحل والصحراء⁽⁷⁾.

لكن العديد من المؤشرات تشكك كثيرًا في فاعلية دور القوة المشتركة لدول الساحل الخمس؛ فالجماعات الإرهابية تتحرك في إقليم الساحل كما تشاء، وتنفذ العمليات الإرهابية ضد القوات الوطنية وقوة مجموعة الساحل؛ حيث تم تدمير مقر القوة المشتركة لـ(G5) بالكامل في نهاية يونيو 2018 بهجوم مسلح؛ ما أدى إلى نقل القواعد العسكرية للقوة المشتركة من شمال مالي ووسطها إلى العاصمة المالية باماكو في 28 سبتمبر 2018⁽⁸⁾.

لكن الجهود الإقليمية المبذولة من (إيكواس) أو من القوة المشتركة لدول الساحل، اقتصرَت على الجانب الأمني؛ الأمر الذي أعاق تحقيق هذه الجهود نجاحًا ملموسًا؛ فمن الجدير بالذكر، أن بعض أسباب مشكلة الإرهاب في الساحل ناتجة عن تفشي التخلف والفقر وعدم العدالة الاجتماعية وغيرها؛ ما وفّر فرصة ذهبية للتنظيمات الإرهابية لاستغلال هذه المشكلات بتجنيد السكان المحليين. وإزاء هذا الوضع، كان من المفترض أن تكون المبادرات والمشاريع التنموية الإقليمية هي السلاح الأهم لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل؛ من أجل إغلاق جميع الأبواب أمام انتشار الإرهاب في الإقليم.

الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في مالي

على الرغم من تعدد المبادرات الإقليمية التي تم إقرارها لمكافحة الإرهاب في الساحل، فإنها لم تُؤتِ أكلها بالتخلص من الحركات الإرهابية، والحد من حرية تنقل الإرهابيين داخل الإقليم، بل على العكس من ذلك، استمرت مؤشرات الإرهاب في التصاعد، وزاد عدد التنظيمات الإرهابية وحجمها، فضلاً عن حصولها على الأموال من تحصيل الفدية لإطلاق سراح المختطفين، ومن التجارة غير المشروعة في الموارد الطبيعية، التي تساهم في تنمية هذه المجموعات. وقد فرض هذا الوضع ضرورة الاستعانة بقدرات عسكرية لأطراف من خارج إقليم الساحل الإفريقي؛ حيث يقوم كل من القوات الفرنسية، وقوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) بمحاربة الإرهاب منذ عام 2013. ومن بين الجهود الدولية المتعددة لمكافحة الإرهاب في الساحل، لعبت فرنسا في السنوات الماضية الدور الأبرز، في ظل تمتعها بأعلى مستوى من الانتشار الجغرافي، وأكبر حضور عسكري. وفي مالي تقوم القوات الفرنسية بأدوار عسكرية متعددة تمتد من العاصمة باماكو في أقصى الجنوب حتى الأقاليم الشمالية الأكثر اضطراباً.

1. دوافع الانخراط الفرنسي لمكافحة الإرهاب في مالي

عززت فرنسا وجودها العسكري في منطقة الساحل بأدوات متعددة تضمنت الحضور المباشر وغير المباشر، لتكون مرةً أخرى في قلب منطقة الساحل الجيوستراتيجية؛ من أجل مراقبة مصالحها في المنطقة التي تمتلك أكبر احتياطيات من الموارد الطبيعية في العالم، كما تشكل الدوافع الاقتصادية سبباً رئيسياً للانخراط الفرنسي في مالي؛ حيث تبحث فرنسا عن وسائل للدفاع عن مصالحها ضد العديد من الدول -مثل الصين وروسيا وغيرهما- التي تستثمر أكثر فأكثر لاستغلال موارد الساحل، فضلاً عن توقيع اتفاقيات دفاعية. فعلى سبيل المثال، رأى مدير المرصد النووي "ستيفان لوم" أن الوجود الفرنسي في مالي تفسره بالرغبة في "تأمين إمداد محطات الطاقة

الفرنسية باليورانيوم الذي يتم استخراجُه من مناجم شمال النيجر الواقعة في منطقة صحراوية لا يفصلها عن مالي إلا خط الحدود المقتصر وجوده على الخرائط الجغرافية"⁽⁹⁾.

ومع حضور قواتها في المنطقة، تهدف فرنسا أيضًا إلى حماية المصالح الاقتصادية للعديد من الشركات الفرنسية التي تم تأسيسها في منطقة الساحل، مثل مجموعتي Orano و Ariva الموجودتين في النيجر منذ نصف قرنٍ لاستغلال اليورانيوم ومواقع التعدين في البلاد⁽¹⁰⁾، وشركة أورانج Orange العاملة في مجال الاتصالات في كل الدول الناطقة بالفرنسية في المنطقة. باختصارٍ، تظاهرت فرنسا بالانسحاب عسكريًا من مالي، من خلال تصريحاتٍ للرئيس ماكرون، ثم أصدر وزير الجيوش الفرنسي إعلانًا آخر في مالي يتعارض مع إعلان ماكرون، قائلاً إن فرنسا لن تترك مالي، وستظل منخرطةً في مكافحة الإرهاب على أراضيها.

2. تحولات الانخراط العسكري الفرنسي في مالي

منذ عام 2014 تشارك قوات عملية برخان في مكافحة النشاط الإرهابي بمختلف مظاهره؛ وذلك بالتعاون مع القوات المالية الوطنية⁽¹¹⁾. وقد واجهت القوات الفرنسية في مالي العديد من التحديات، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين؛ حيث اتهم سكان مالي القوات الفرنسية عدة مراتٍ بقتل المدنيين خلال عملياتها ضد الإرهاب؛ هذا بجانب تذبذب مستوى فاعلية العمليات العسكرية الفرنسية في دحر التنظيمات الإرهابية أو التخلص منها نهائيًا.

وقد تمثل التحول الرئيسي المرتبط بالانخراط العسكري الفرنسي في مالي لمكافحة الإرهاب، في إعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في 10 يونيو 2021، خلال مؤتمرٍ صحفيٍّ، أنه سينهي عملية برخان العسكرية ضد الإرهابيين في منطقة الساحل، وفق شروطٍ وجدولٍ زمنيٍّ سيتم تحديدهما في غضون أسابيع قليلةٍ. والحقيقة أن موضوع سحب القوات الفرنسية أو تخفيض عددها، ليس جديدًا؛ فقد سبق أن أعلن ماكرون من قبل -في قمة

لمجموعة دول الساحل الخمس، عُقدت في يناير 2021 بفرنسا - اعتزامً ببلاده القيام بمثل هذا الإجراء⁽¹²⁾، ولكن لم يتم تنفيذ ذلك بحجة أن الانسحاب قد يتسبب بزعة الاستقرار الساحل، كما سبق أن صرح وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان بأنه "من الواضح أن فرنسا لا تنوي البقاء في الساحل إلى الأبد"⁽¹³⁾.

3. دوافع تراجع الانخراط العسكري الفرنسي في مالي

على الرغم من أن قرار الانسحاب الفرنسي قد رُوِّج له باعتباره احتجاجاً فرنسيّاً على الأوضاع السياسية الداخلية في مالي؛ فإن هذا الموقف يكشف عن تناقض كبير تدركه الدوائر السياسية في دول الساحل الإفريقي جيداً؛ فعندما أطاحت المجموعة العسكرية بالرئيس المالي إبراهيم بوبكر كيتا في أغسطس من عام 2020، كانت فرنسا أول دولة تدين هذا الإجراء، لكن في أبريل من العام التالي كانت هي نفسها الداعم الأول لسيطرة القوات المسلحة التشادية على الحكم عقب مقتل الرئيس السابق إدريس ديبي إتنو. وتساهم مثل هذه التناقضات في إضعاف مستوى الثقة بين حكومات الساحل وفرنسا. وبعيداً عما تروج له الدبلوماسية الفرنسية، يأتي قرار الانسحاب الفرنسي من الساحل -ومن مالي على وجه الخصوص - نتيجةً لعدد من الأسباب تتضمن:

- إصرار فرنسا على ضرورة مشاركة أكبر للدول الأوروبية في دعم جهودها العسكرية في الساحل؛ حيث سبق أن عبّرت صراحةً عن إحباطها من عدم التزام معظم تلك الدول بمحاربة الجماعات المتطرفة في المنطقة⁽¹⁴⁾.
- تجنب تكرار سيناريو جمهورية إفريقيا الوسطى في مالي، بعدما فتحت السلطات في بانجي مجاًلاً واسعاً للتعاون العسكري مع روسيا على حساب التعاون القائم مع فرنسا، وهو الاتجاه الآخذ في التصاعد منذ وصول القادة الجدد إلى السلطة في باماكو.
- تنامي السخط في باريس بعد ثماني سنواتٍ من الاشتباك العسكري لم يتم خلالها القضاء على الإرهاب، بينما خسرت فرنسا 53 جندياً منذ

عام 2013. ويعزز هذا التوجه تحقيق القوات الفرنسية قدرًا معقولاً من الأهداف تمثلت في منع التنظيمات الإرهابية من الاستيلاء على العاصمة المالية باماكو وإسقاط الدولة في مالي.

- ما كُشف عنه من تنافس بين فرنسا والولايات المتحدة في إفريقيا والساحل الإفريقي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ساهم في إضعاف مستوى التنسيق والتكامل بين عملية برخان الفرنسية وقوات القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)؛ الأمر الذي لم يساعد على التغلب بفاعلية على ظاهرة الإرهاب⁽¹⁵⁾.

خاتمة

في اللحظة الراهنة، تجد الدولة المالية نفسها في فراغ، بعدما تخلت عنها الحلفاء القدامى؛ فالقوات المسلحة المالية تعمل حالياً على الأرض بدون دعم طائرات عسكرية فرنسية بدون طيار، ولا دعم لوجستي أمريكي؛ وعلى هذا الأساس يمكن تحديد ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل مكافحة الإرهاب في مالي، يتمثل أولها في بحث مالي عن شركاء دوليين جدد عبر إقامة تعاون جديد مع إحدى القوى العالمية الوافدة مؤخراً على إقليم الساحل الإفريقي، مثل روسيا التي تسعى إلى توظيف علاقاتها القوية بالقيادة الانتقالية في مالي. ويشهد على ذلك ما تم عقده من لقاءات بين مسؤولي مالي وروسيا على هامش توقيع اتفاقيات تعاون عسكري في عام 2021. ويمكن لروسيا الاستفادة من الموقف الفرنسي المتراجع، والوضع السياسي والأمني الانتقالي، لتعزيز علاقتها مع باماكو، بالإضافة إلى أن الرأي العام في مالي، يدعو السلطات الانتقالية إلى تعزيز العلاقات العسكرية والأمنية مع روسيا. ويحمل هذا الدعم الروسي أهمية كبيرة في ظل تصاعد التهديد الإرهابي في جميع أنحاء البلاد من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، في مشهد قريب من الفوضى الأمنية التي ضربت البلاد عام 2012⁽¹⁶⁾.

ويقوم السيناريو الثاني على إعادة صياغة الدعم العسكري الفرنسي في مالي. فقد أعقب إعلان الرئيس الفرنسي عن إنهاء عملية برخان، تعليق فرنسا

بالفعل بعض أنشطتها العسكرية المشتركة مع القوات المسلحة المالية، خاصةً منذ الإطاحة بالرئيس الانتقالي باه نداو. لكن الوجود العسكري الفرنسي في منطقة الساحل يمكن أن يُعاد صياغته بطريقةٍ أخرى؛ حيث أعلن الرئيس الفرنسي أن "باريس ستستمر في التدخل، لكن في إطارٍ جديدٍ لدعم القوات المسلحة المحلية الوطنية وبأعدادٍ أقل" ⁽¹⁷⁾. ولا يزال بإمكان الحكومة مالي طلب التعاون للحصول على الدعم العسكري من فرنسا، بما يسمح بتدخل باريس لدعم القوات المسلحة المالية، لكن في إطارٍ جديدٍ؛ فحتى لو كان الدعم الفرنسي المستقبلي بأعدادٍ أقل من العناصر العسكرية، يظل هذا الدعم مهمًا في ظل حاجة الجيش المالي إلى المزيد من الدعم اللوجستي والمعدات العسكرية؛ حيث تظل هناك أهميةٌ لاستمرار القوات الفرنسية -وخاصةً القوات الجوية- في لعب دورٍ لتأمين الساحل، حتى مع تقليل أعداد القوات البرية بغرض الحد من خسائرها على الأرض.

ويفترض السيناريو الثالث لما بعد عملية برخان الفرنسية اضطراب السلطات في مالي للتفاوض مع التنظيمات الإرهابية. وعلى الرغم من أن التفاوض وتقديم التنازلات يُعد جزءًا من التسويات الطبيعية التي تنتهي بها الحروب المعاصرة؛ يُنظر إلى هذا البديل على أنه أمرٌ استثنائيٌّ تمامًا في سياق الحرب على الإرهاب ⁽¹⁸⁾. ومع عجز الدولة المالية عن التعامل مع إباد أغ غالي (قائد جماعة نصرة للإسلام والمسلمين) وأمادو كوفو (قائد كتيبة ماسينا) وداعش في مالي بالقوة؛ بدأت الأصوات تتعالى للمطالبة بإيجاد إطارٍ جديدٍ للتفاوض معهما باعتبارهما من المواطنين الماليين، ومن أجل قيادة معركةٍ مشتركةٍ ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في مالي. ويعزز من فرص هذا السيناريو تكرارُ سوابق التفاوض بين الجانبين بهدف تحقيق تبادلٍ للرهائن، كما فعلت الحكومة الانتقالية السابقة لمختاروان مع إباد أغ غالي، لتحرير أكثر من 200 جهاديٍّ ⁽¹⁹⁾؛ الأمر الذي قد يمهد لتبني أسيمي جويتا ورئيس وزرائه شوجيل مايجا نهجًا أكثر تقدمًا قد يتضمن التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق سلامٍ مع التنظيمات التي يغلب عليها المكون المالي.

وفي كل الأحوال، تواجه مالي، في اللحظة الراهنة، مرحلةً دقيقةً بالغة الصعوبة من حربها الممتدة على الإرهاب، التي تفرض مجموعةً من البدائل المرتفعة التكلفة، وغير المضمونة العائد. ومما يزيد الأوضاع صعوبةً، تعثر المرحلة الانتقالية في البلاد التي بدأت بالإطاحة بالرئيس الأسبق إبراهيم بوبكر كيتا في أغسطس من عام 2020، لكن لا يُعلم على وجه الدقة متى وكيف ستنتهي، وكيف سيتقاطع مسار الانتقال السياسي مع عمليات مكافحة الإرهاب.

المراجع

1. Thomas Cantaloube, "Au-delà du Mali, les intérêts français au Sahel", Mediapart, 2021, تاريخ الوصول 28 سبتمبر, <https://www.mediapart.fr/journal/international/280113/au-dela-du-mali-les-interets-francais-au-sahel>.
2. Wakat Séra, "Lutte Contre Le Terrorisme Au Mali : Attention à La Stigmatisation !" – Bamada.Net, accessed January 13, 2021, <http://bamada.net/lutte-contre-le-terrorisme-au-mali-attention-a-la-stigmatisation>.
3. Adama Amadou HAIDARA, "Discours du PM Choguel à l'ONU : faut-il craindre une brouille diplomatique entre Bamako et Paris?", تاريخ الوصول 30 سبتمبر, <https://www.studiotamani.org/index.php/magazines/28213-discours-du-pm-choguel-a-l-onu-faut-il-craindre-une-brouille-diplomatique-entre-bamako-et-paris>.
4. Lutte Contre Le Terrorisme En Afrique : Résister à l'instinct Grégaire, accessed April 21, 2018, http://www.lemonde.fr/afrique/article/2015/11/24/lutte-contre-le-terrorisme-en-afrique-resister-a-l-instinct-gregaire_4816397_3212.html#FEGl27b5xJYDxsR.99.
5. "G5 Sahel, "Communique final du sommet des chefs d'état du g5 du sahel, " p. 1, accès Octobre 26, 2018, http://www.g5sahel.org/images/fichiers/FEV_2014_COMMUNIQUE_FINAL_SOMMET_DU_G5_SAHEL.pdf
6. "France Sets up Anti-Islamist Force", 14, Europe, يوليو, 2014, قسم 14, <https://www.bbc.com/news/world-europe-28298230>.
7. https://www.presidence.td/ar-news-3341-_html.
8. Idem.
9. "La France au Sahel : plus de soldats pour plus d'intérêts économiques ? | TRT Français", 2021, تاريخ الوصول 28 سبتمبر, <https://www.trt.net.tr/francais-programmes/2020/01/15/la-france-au-sahel-plus-de-soldats-pour-plus-d-interets-economiques-1341455>.
10. "La France au Sahel".
11. "G5 Sahel, "Communique final du sommet des chefs d'état du g5 du sahel, " p. 1, accès Octobre 26, 2018, http://www.g5sahel.org/images/fichiers/FEV_2014_COMMUNIQUE_FINAL_SOMMET_DU_G5_SAHEL.pdf
12. جريدة الوطن, "ماذا لو انسحبت فرنسا من مالي؟", جريدة الوطن (blog), تاريخ الوصول 27 سبتمبر, 2021, <https://alwatan.ae/?p=802482>.
13. "Le président Macron annonce la fin de l'opération Barkhane au Mali", Les Echos, 10 يونيو, 2021, <https://www.lesechos.fr/monde/afrique-moyen-orient/la-france-en-passe-de-reduire-son-intervention-militaire-au-mali-1322584>.
14. الوطن.
15. ندوة أمسية ثقافية عن "الفكر السياسي للبروفيسور إبراهيم نصر الدين", (القاهرة: مقر المنتدى الثقافي المصري, 21 يناير 2019).

16. "Au Mali, la Russie peut-elle profiter de la prise de pouvoir d'Assimi Goïta ? – Jeune Afrique", JeuneAfrique.com (blog), 2 2021, يونيو, <https://www.jeuneafrique.com/1181006/politique/au-mali-la-russie-peut-elle-profiter-de-la-prise-de-pouvoir-dassimi-goita/>.
17. Daouda Bakary KONÉ, "Sahel : Emmanuel Macron annonce la fin de l'opération Barkhane", Financial Afrik (blog), 10 2021, يونيو, <https://www.financialafrik.com/2021/06/10/sahel-emmanuel-macron-annonce-la-fin-de-loperation-barkhane/>.
18. REITER, Dan, How Wars End, Princeton, NJ : Princeton University Press, 2009.
19. "Au Mali, la libération de 200 islamistes constitue un succès pour les djihadistes", 2021, تاريخ الوصول 20 يونيو, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020/10/14/au-mali-la-liberation-de-200-islamistes-constitue-un-succes-pour-les-dji-hadistes_6055956_3212.html.

التداعيات المحلية لتحدي الإرهاب في النيجر

هارونا عبد الله *

مقدمة

يفرض الواقع المركب لظاهرة الإرهاب في النيجر ضرورة تقديم صورةٍ شاملةٍ للسياق المحيط بالأزمة الأمنية التي تعانيها هذه الدولة، مع ما يتسم به هذا السياق من كونه متغيراً وديناميكياً بدرجة كبيرة؛ وذلك بغرض تقييم أداء الحكم وسيادة القانون والحماية والاستقرار فيها، كما أن تقديم هذه الصورة يجعل من الممكن تقييم أوجه التكامل بين مختلف أصحاب المصالح العاملين في قضايا السلام والأمن والحوكمة. وكذلك تسعى هذه الدراسة إلى رصد الثغرات والفرغ القانوني على مستوى التشريع والتنفيذ؛ وذلك من أجل معالجة أوجه القصور على نحو أفضل، من خلال الاستفادة من البيانات التي تم جمعها ميدانياً من مختلف المناطق في النيجر. وفي إطار تناول الدراسة ظاهرة الإرهاب في النيجر على المستوى الوطني، فإنها تركز على مناطق ديفا، ومارادي، وتاهوا، وتيلابيري التي تتمتع بأولوية⁽¹⁾ لكونها الأكثر عرضةً للخطر⁽²⁾، وبداخل كل منها سوف تركز الدراسة على بعض البلديات الأكثر أهمية⁽³⁾.

* رئيس الائتلاف المجتمعي من أجل السلام وتعزيز العيش المشترك في النيجر
COPAVE Niger

السياق العام لظاهرة الإرهاب في النيجر

لا يمكن فهم ظاهرة الإرهاب في النيجر من دون الإحاطة بالسياق العام الذي نشأت فيه، والذي مكنها من التفاقم بحيث باتت تشكل التهديد الأمني الأكثر حدة للدولة. ويشمل هذا السياق عوامل متنوعة مثل الموقع الجغرافي والأوضاع الاقتصادية، والواقع الديموغرافي، بالإضافة إلى السمات الأساسية للممارسة السياسية في البلاد.

1. الموقع الجغرافي

النيجر بلد شبه صحراوي، تتميز تضاريسه بارتفاعات منخفضة (200-500م)، باستثناء سلاسل جبلية قديمة جدًا في الشمال الغربي: الكتلة الصخرية المتبلورة لنهر آير، التي ترتفع أعلى نقطة بها (مونت جريبون) إلى أكثر من 2000 متر، وكتلة الحجر الرملي في الجنوب الغربي المعروفة باسم ترميت. ويتميز الجزء الشمالي من النيجر أيضًا بوجود هضاب كبيرة ومناطق صحراوية رملية شاسعة، مثل تينيري وتال. أما الجزء الجنوبي فيتميز بتناوب السهول والهضاب، وتخللها صخور في الغرب، وسلاسل التلال الطباشيرية في الوسط والشرق، كما تنتشر الوديان والأحواض من الغرب إلى الشرق. ومناخ النيجر استوائي شبه جاف، يتميز بموسمين؛ أحدهما مطير يمتد من يونيو إلى سبتمبر، والآخر جاف يمتد من أكتوبر إلى مايو.

ومن حيث الموارد المائية، تمتلك النيجر موارد جوفية وسطحية وفيرة يعتمد عليها النشاط الزراعي والرعي في البلاد. ومع ذلك، فإن الوصول إلى المياه يمثل مشكلة لجزء كبير من السكان بسبب ظروف التشغيل الصعبة في كثير من الأحيان. وفي العقود الأخيرة، تتمدد الصحراء بمقدار 100 ألف هكتار كل عام، وتواجه برامج إعادة التشجير الحكومية المدعومة دوليًا عراقيل كبيرة بسبب موجات الجفاف المتعاقبة، والطلب المتزايد على الأخشاب والأراضي الزراعية؛ فمنذ عام 1990، فقدت الغابة ثلث مساحة سطحها بحيث باتت لا تغطي سوى 1٪ من مساحة البلاد؛ حيث تقدر مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات بنحو 14 مليون هكتار فقط.

على المستوى البيدولوجي (علم دراسة التربة)، تتأثر تربة الأراضي الزراعية في النيجر بالانخفاض المستمر في الخصوبة، وانخفاض قدرة الاحتفاظ بالمياه وظاهرة ارتفاع مستوى القلوية والتملح. ومع ذلك، وبفضل التجديد الطبيعي الذي يديره المزارعون جماعياً، انخفض تدهور الأراضي بدرجة كبيرة، وقلت التعرية وتم احتواء تداعيات تدهور التربة بدرجة مقبولة. أما من حيث الغطاء النباتي، فتعد النيجر موطناً لأنواع وتشكيلات نباتية متعددة؛ حيث تضم النيجر نحو 1600 نوع من النباتات⁽⁴⁾.

2. الوضع الاقتصادي

في عام 2019، بلغ النمو الاقتصادي في النيجر 5.86٪، بانخفاض ملموس عن عام 2018 الذي حققت فيه البلاد معدل نمو قُدِّر بنحو 7,2٪، لكن يظل معدل نمو اقتصاد النيجر يفوق المعدل المتوسط للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) البالغ 3.8٪، إلا أنه يقل عن معدل النمو المتوسط للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا UEMOA البالغ 6,4٪. وقد حقق اقتصاد النيجر هذه المعدلات مدعوماً بتقدم قطاعات البناء والخدمات والإنتاج الزراعي، لكن بالطبع تأثر اقتصاد البلاد بشدة بتداعيات انتشار فيروس كورونا. وفي العام نفسه، تراجع التضخم في البلاد بمعدل 2,5٪ وفقاً للمعهد الوطني للإحصاء (INS). ومع ذلك، وفي ظل التأثيرات المتعددة لصدمات العرض والطلب المتعلقة بانتشار فيروس كورونا، فاق التضخم معدل 4٪ في العام التالي.

لا يزال الاقتصاد النيجري غير متنوع، كما لا يزال في مراحله الأولى. وفي الواقع، تشكل الأنشطة الزراعية والرعيية والصيد مصادر الدخل للغالبية العظمى من السكان. ومن شأن إسراع الحكومة في تنفيذ سياسة التنمية للصناعات التحويلية والصناعات الزراعية من خلال تطبيق المزايا التي يوفرها قانون الاستثمار الجديد؛ أن يعيد تنشيط هذه القطاعات ويخلق فرص عمل لائقة لعدد كبير من السكان؛ ما سيساهم بقوة في الحد من الفقر. وتأتي الأنشطة الخدمية -بما في ذلك التجارة والنقل وتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات (ICT) والأنشطة الإدارية - في المرتبة الثانية في ترتيب مصادر الدخل. وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فقد تحسن الأداء في عام 2019 بتحقيق فائض إجمالي بلغ 317,7 مليار فرنك إفريقي، مقابل عجز قدره 114 مليار فرنك إفريقي في عام 2018. وهذا التحسن في الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات يمكن تفسيره بالإدارة الرشيدة للعوائد المالية الناتجة عن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3. التركيب الاجتماعي

تحقق النيجر واحدًا من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم؛ حيث ينمو سكان النيجر بنحو 3,7% سنويًا؛ ففي عام 2012 كان عدد سكان النيجر يُقدَّر بنحو 17 مليونًا 138 ألف نسمة، لكن في عام 2019 ارتفع هذا العدد ليبلغ قرابة 22 مليون نسمة. ويبلغ متوسط الكثافة السكانية 13.5 نسمة لكل كيلومتر مربع. ويعيش معظم سكان البلاد في الشريط الجنوبي نظرًا إلى ملاءمته للأنشطة الزراعية والرعيّة، كما يغلب على المكون السكاني في النيجر فئة الشباب، بجانب تركيز النسبة الغالبة من السكان في الريف لا في الحضر.

وعلى الرغم من الثقل الديموغرافي وضعف الاقتصاد، فإن الجهود المبذولة في المجال الاجتماعي جعلت من الممكن تسجيل تقدم كبير، لا سيما في سياق تحسين وصول الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى السكان. ومع ذلك، أدى النمو الديموغرافي القوي - فيما يتعلق بالتنمية البشرية - بجانب الظروف المناخية المقيّدة مثل نوبات الجفاف المتكررة، ونظم استغلال الموارد الطبيعية غير الملائمة وغير الفعالة؛ إلى تفاقم هشاشة سبل العيش؛ فوفق الدراسات التي أجريت على المستوى الوطني من قبل المعهد الوطني للإحصاء، فإن نحو 40% من النيجريين فقراء، ويعيش تسعة نيجريين فقراء من بين كل عشرة في المناطق الريفية. ونتيجة لذلك، بلغ مؤشر التنمية البشرية في النيجر 0,354 في عام 2017، و0,360 في عام 2018، وهو من أدنى المعدلات في العالم.

4. النظام السياسي

جمهورية النيجر ديمقراطية تتبنى النظام شبه الرئاسي. ورئيس الجمهورية هو رأس الدولة. ورئيس الوزراء هو رأس الحكومة. ويقوم النظام السياسي على التعددية الحزبية. والجمعية الوطنية هي برلمان النيجر ويتكون من غرفة واحدة تضم 171 مقعداً، ويتم انتخاب نوابها لمدة خمس سنوات. وتنقسم البلاد إلى 8 دوائر انتخابية، تنتخب عدة نواب على أساس التمثيل النسبي، بمجموع 158 نائباً، كما تم إقرار ثماني دوائر انتخابية خاصة لتمثيل الأقليات القومية، وخمس دوائر للنيجريين الذين يعيشون في الخارج. أما السلطة القضائية النيجرية فمبنية بناءً تراثياً تعطي قمته المحكمة الدستورية، تليها محكمة النقض، بجانب الهيئات القضائية الخاصة، كمجلس الدولة، ومجلس المحاسبة، ومحكمة العدل العليا.

وتتولى إدارة وتنظيم الانتخابات، المفوضية الوطنية المستقلة للانتخابات (CENI) التي قامت في عام 2019 بتطوير سجل انتخابي بيوم تري لتنظيم الانتخابات العامة بطريقة حرة وذات مصداقية وشفافة. ولتسريع مسار الإصلاح السياسي، عقد المجلس الوطني للحوار السياسي (CNDP) جلسات بشأن منع النزاعات وإدارتها بطريقة توافقية حول القضايا ذات الاهتمام الوطني، كما وجهت الدعوة للحوار إلى الأحزاب غير الموقعة على ميثاق الأحزاب السياسية.

وعقب الاستقلال، أدى دعم المستعمر السابق للحزب التقدمي النيجري (PPN / RDA) إلى إجبار المعارضة النيجرية - التي يجسدها الاتحاد الديمقراطي النيجري (UDN SAWABA) - على اللجوء إلى الكفاح المسلح؛ الأمر الذي ساعد على تحول الجمهورية الأولى إلى نظام الحزب الواحد من الناحية الواقعية، على الرغم من احتفاظ الدستور باعترافه بنظام التعددية الحزبية، وهو الوضع الذي انتهى مع تبني الجمهورية الثانية المؤسسة عام 1974، مبادئ الديمقراطية الاجتماعية، ليتم الاعتراف بالحركة الوطنية من أجل مجتمع التنمية حزباً وحيداً يحق له ممارسة النشاط السياسي في البلاد.

وبعد فترة استثنائية بلغت 17 سنة، كان عقد المؤتمر الوطني السيادي في

عام 1991 نقطة الانطلاق للديمقراطية النيجيرية، التي أسفرت عن اعتماد دستور جديد حمل أهمية رمزية كبيرة، نظراً إلى تعزيزه الحقوق والحريات السياسية، التي شكلت مرجعية ثابتة لكل من الجمهوريات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة على مستوى الشعارات المعلنة على الأقل؛ حيث قدمت كل منها نفسها باعتبارها جمهورية ديمقراطية واجتماعية وغير طائفية تضمن الحريات الدينية وتقوم على أساس الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتحرص على الحفاظ على التعددية الحزبية والحرية السياسية والنقابية وحرية الجمعيات.

ولكن عانت عملية بناء الديمقراطية في النيجر - بالتأكيد - من تداعيات الانقلابات والفترات الانتقالية المتعاقبة، إلا أن هذه الأحداث لم تهدد خيار النظام الديمقراطي الجمهوري تهديداً أساسياً. وبوجه عام، لا تزال سيادة القانون تمثل تحدياً كبيراً في النيجر مع فشل السلطات في تلبية المطالب الجماهيرية والاحتياجات الأساسية للمجتمع، وهو ما يشكل عاملاً سلبياً، خاصة مع تمدد نشاط التنظيمات الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار النيجر تهديداً مباشراً.

النشأة الإقليمية للإرهاب وتمدده باتجاه النيجر

تشكل النيجر نقطة التقاء لدائرتي الإرهاب الرئيسيتين في الساحل الإفريقي: الدائرة التي انطلقت من شمال مالي وامتدت جنوباً لتتركز عند نقطة التقاء الحدود بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، والدائرة الأخرى التي ظهرت على الشاطئ الجنوبي الغربي لبحيرة تشاد في ولايات شمال شرق نيجيريا، وامتدت منها إلى كل دول حوض البحيرة: الكاميرون وتشاد والنيجر⁽⁵⁾.

1. جذور الإرهاب في الساحل الإفريقي

في مطلع التسعينيات، شهد محيط النيجر الإقليمي ظاهرة بالغة الخطورة، بدأت في الجزائر مع عودة العديد من العرب "الأفغان". ومع توافر هذه البيئة القابلة للاشتعال، أدت أزمة الانتخابات الجزائرية عام 1992 إلى دخول البلاد في حرب أهلية قادتها عناصر الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، عبر جناحها العسكري الذي تكوّن في البداية من عدة مئات من المقاتلين، بجانب عناصر

الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) وغيرهما من التنظيمات المشابهة التي دخلت في مواجهات عنيفة ضد الجيش الجزائري. وفي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، استقر عناصر الجماعة السلفية للدعوة والقتال في شمال مالي، وانضموا إلى تنظيم القاعدة؛ ما أسفر عن إنشاء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI).

وفي هذه المنطقة النائية من مالي، أدى الصراع الذي دام خمسين عامًا بين سكان الشمال (معظمهم من الطوارق والعرب) والدولة المركزية إلى إضعاف سيطرة الدولة؛ ما خلق فراغًا ملائمًا لأن تشغله التنظيمات الإرهابية؛ حيث أثبت عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قدرة على توظيف هذه الصراعات ببراعة للتمدد في جميع المقاطعات الواقعة شمال نهر النيجر عبر بنية عسكرية قوية. وشيئًا فشيئًا، صار الإرهاب المستورد من الخارج قادرًا على تجنيد متمردين سابقين لتشكيل حركات من السكان الأصليين؛ وذلك في إطار تنظيمات متعددة مثل أنصار الدين، والحركة من أجل التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وجبهة تحرير ماسينا، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين وغيرها. وسرعان ما تقاطعت مظاهر الإرهاب المستورد من الشرق الأوسط مع التمرد ذي الجذور المحلية في شمال مالي، من خلال التوسع في تجنيد أبناء المجتمعات المحلية، وتبني مطالب مختلطة تجمع بين المطالب السياسية والأيدولوجية، أو مناصرة المجتمعات المحلية التي لديها مشكلات مع الدولة.

وبجانب امتداد الإرهاب من مالي إلى النيجر وبوركينا فاسو؛ تمددت بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد، وهي الحركة التي ولدت في ولاية بورنو بنيجيريا، ووصلت إلى شرق النيجر وجنوب تشاد وأقصى شمال الكاميرون. وأمام هذا الوضع أصبح الإرهاب يشكل التحدي الرئيسي للنيجر، ومصدر القلق الجيوسياسي للقوى الغربية العظمى والمجتمع الدولي بأسره. حيث بات الإرهاب يضغط على النيجر من جهة الغرب من ناحية حدودها مع مالي، ومن جهة الجنوب الشرقي الكثيف السكان، من خلال تمدد بوكو حرام عبر بحيرة تشاد.

2. استفادة الإرهاب من البيئة الصراعية الإقليمية

هناك بعدان للإرهاب المتفشي في منطقة الساحل؛ أحدهما دولي من أصل شرق أوسطي، يغذيه الخطاب المعادي للغرب والصهيونية، وخطاب المواجهة بين الإسلام والغرب المسيحي. أما البعد الآخر للإرهاب في الساحل فهو بعد محلي يجد أرضاً خصبة بين السكان الرحل، ويميل إلى أن يصبح عاملاً موحدًا لأشكال التمرد والمعارضة التقليدية في منطقة الساحل.

فالجدير بالذكر أن النزاعات المسلحة في منطقة الساحل سبقت وصول تأثيرات التنظيمات الإرهابية الناشئة في الشرق الأوسط؛ إذ يعود أصل الصراعات المسلحة في منطقة الساحل إلى تمرد الجبهة الثورية في تشاد في نهاية السبعينيات؛ حين انتهت هذه الثورة باستيلاء الشماليين على السلطة في تشاد. وفي ثمانينيات القرن الماضي، وعقب الحرب التي نشبت بين تشاد وليبيا للسيطرة على قطاع أوزو؛ قامت قوات القذافي المهزومة في وادي دوم بالتخلي عن ترسانة كبيرة قبل انسحابها صوب الشمال، كما أدت الهزيمة العسكرية إلى اتخاذ القوات الليبية قرارًا بتسريح المقاتلين التابعين للفيلق الإسلامي المتحالف معه الذي كان يضم مجموعات من الطوارق والتبو. وسرعان ما قام المقاتلون المسرحون بالسيطرة على ترسانة الأسلحة في وادي دوم، لتنتقل سلسلة من عمليات التمرد المسلح في شمال النيجر ومالي في تسعينيات القرن العشرين. وقد كان من شأن هذه الترسانة أيضًا أن تغذي الصراع الناشئ في دارفور تمهيدًا لبلوغه الذروة بعد نحو عقد كامل⁽⁶⁾.

وقد أدت كل هذه الصراعات إلى انتشار الأسلحة الخفيفة والثقيلة على نطاق واسع، كما ساهمت في خلق قطاعات واسعة من المسلحين الذين يحترفون أعمال العنف في منطقة الساحل. وقد تزايد الانعدام الأمني بمرور الوقت استغلالاً لسهولة اختراق الحدود الفاصلة بين دول الإقليم؛ ما أدى إلى تطور الجريمة المنظمة، والاتجار والتهرب بجميع أنواعه، وتحويل بعض الصراعات المعتادة بين المزارعين والرعاة إلى صراعات هوية وصراعات مجتمعية، يتم استغلالها الآن من قبل الجماعات المتطرفة والإرهابية التي تتحدى دولة النيجر عبر إكسابها طابعًا أيديولوجيًا.

وفي ظل ما شهدته منطقة الساحل من تمردات عديدة على أساس الهوية،

فقدت حكومات دول الإقليم السيطرة على المناطق الصحراوية الشاسعة، خاصةً في الجانب الاقتصادي؛ الأمر الذي أتاح فرصة لتطور الجريمة المنظمة المرتبطة بأنشطة التهريب والاتجار بالأسلحة والمخدرات والمهاجرين؛ حيث تتميز منطقة الساحل بمساحات كبيرة يصعب تغطيتها، وسكان رحل يصعب على حكومات دول الإقليم السيطرة على نشاطهم وحركتهم عبر الصحراء. وقد شهدت هذه المناطق تطوراً لأشكال عديدة من الاتجار والتهريب للسلع المدعومة من الجزائر وليبيا التي أصبح تهريبها إلى دول الساحل الأكثر فقرًا نشاطًا مرجحًا للغاية.

فقد أدى هذا التهريب إلى خلق روابط مهمة بين ضفتي الصحراء، وربط المهربين بمافيا الدوائر السياسية. وقد تمددت ظاهرة التهريب تدريجيًا من تهريب المنتجات الأساسية إلى تهريب السجائر، وخلقت خللاً في السوق في دول شمال إفريقيا، قبل أن تدرك دوائر التهريب ذاتها المخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية التي تنتقل إلى أوروبا، ثم في وقت لاحق، دخل تهريب البشر على خطوط التهريب ذاتها، كما أدت الحرب الأهلية في الجزائر، وكذلك الصراعات المستمرة في ليبيا وفتح ترسانات مؤسستها العسكرية؛ إلى زيادة وإثراء حركة التهريب عبر الصحراء من خلال جلب تدفقات الأسلحة والمركبات المسروقة من الشمال إلى الجنوب، وتهريب البشر والمخدرات من الجنوب إلى الشمال. لقد أدى كل هذا الخليط من أنشطة التهريب غير المشروعة إلى تحويل المنطقة إلى ساحة مضطربة مواتية لكافة الخارجين عن القانون؛ يتعايش فيها المسلحون المتورطون في أنشطة الإرهاب، مع المهربين وعناصر الجريمة المنظمة الخطرة.

مسارات تفشي الإرهاب في النيجر

يشكل الإرهاب الصاعد تحديًا استراتيجيًا لجيوش منطقة الساحل؛ فليس من السهل أبدًا شن حرب داخل المناطق المأهولة بالسكان، خاصةً في المناطق المحلية، التي انضم بعض شبابها إلى التنظيمات الإرهابية. ومن الناحية الفنية، توجد في منطقة الساحل والصحراء مناطق وعرة التضاريس تعوق

المعدات العسكرية بشدة، كما تتمتع المنطقة بمناخ حار وجاف، وتسكنها مجموعات الرحل الذين تربطهم بالدولة علاقات متأزمة منذ عقود. ولما كبت كل هذه التحديات، جمعت البلدان المتضررة جهودها، وبدعم من المجتمع الدولي، ليؤسسوا مجموعة دول الساحل الخمس التي تضم موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو، ولجنة حوض بحيرة تشاد (LCBC) التي قامت -بدعم من الاتحاد الإفريقي- بنشر القوة المشتركة المتعددة الجنسيات (FMM) المكونة من قوات من النيجر ونيجيريا وتشاد والكاميرون وبنين لدعم الاستقرار الإقليمي.

وبجانب التضاريس الوعرة، يشكل السياق الاجتماعي المعقد عائقاً أساسياً أمام عمليات مكافحة الإرهاب، بما يضمنه من تحالفات قبلية راسخة، وعداوات موروثية يصعب فصلها دون معرفة شاملة بالمجتمع والجماعات التي يتكون منها. ولسوء الحظ، تفتقر جيوش الساحل إلى المعرفة الاجتماعية بهذا الواقع بدرجة كبيرة، وهو ما سبق أن شكّل تحدياً كبيراً لعمليات الجيش الاستعماري أثناء محاولاته تصفية الجيوب الأخيرة للمقاومة المناهضة للاستعمار. واليوم، يخلق السياق الاجتماعي لدول الساحل نقطة التقاء العديد من الإرهابيين والمهرين على أسس مصلحة وقبلية كذلك.

وعلى الرغم من الحضور الدولي المكثف لمكافحة الإرهاب في الساحل عبر عمليتي سرفال وبرخان الفرنسيتين، وقوات بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)؛ تواصل الجماعات الإرهابية نشاطها في الإقليم، مدعومةً بالاضطراب الذي يوفره وجود حركات مسلحة ذات توجهات انفصالية؛ إذ تشير خبرة اتفاق سلام الجزائر بين حكومة مالي والتنظيمات الطوارقية في شمال البلاد؛ إلى صعوبة عودة سلطة الدولة إلى هذه المناطق المضطربة. ويساهم التمرد المسلح في المناطق الشمالية الصحراوية في دول الساحل في خلق بيئة مواتية لاستمرار الظاهرة الإرهابية.

وعلى جانب آخر، أدى عجز دول الساحل عن توفير العدالة والأمن بطريقة

مُرضية وحيادية لكل السكان؛ إلى انتشار ميليشيات الدفاع الذاتي في وسط البلاد، التي لم يقتصر نشاطها على حماية مجتمعاتها المحلية من مخاطر الإرهاب، بل انخرطت في سلسلة من العمليات العنيفة في إطار الصراع على الوصول إلى الموارد الطبيعية. وقد انتشرت هذه الظاهرة من مالي إلى دول جوارها بسرعة ملحوظة.

فعلى الحدود بين النيجر ومالي، وفي منطقة بين بلدي أنسونجو وميناكا في مالي، وأيورو وأبالا في النيجر؛ تفاقم الصراع التقليدي بين المزارعين والرعاة بعد انضمام بعض الجهات الفاعلة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى؛ فبعيداً عن نشاطهم العنيف لنصرة قضيتهم السياسية، بدأ مقاتلو هذا الفصيل الإرهابي ينخرطون في نوع آخر من العنف كان الدافع وراءه هو الدفاع عن مجتمعاتهم المحلية من هجمات الجماعات المجاورة، وهو التوجه الذي كان سبباً في تكثيفهم عملياتهم الانتقامية ضد قوى الأمن في النيجر، بحجة تقصيرها في حماية مجتمعاتهم المحلية. وهكذا تحول نزاع ريفي عادي إلى ظاهرة عنيفة وثيقة الصلة بالإرهاب الدولي؛ فمنذ عام 2018، انتشر العنف على الضفة اليمنى لنهر النيجر، في المناطق المحاذية للحدود بين النيجر وبوركينا فاسو؛ ما أثار على مقاطعات تورودي، وساي، وجوتاي. وحيثما يترسخ عنف الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، فإنه يتغذى على الصراعات الموجودة مسبقاً التي لم تتمكن الدول من منعها أو تسويتها على مدار عقود.

أما دائرة العنف الأخرى التي تتأثر بها النيجر في حوض بحيرة تشاد؛ فتلعب فيها حركة بوكو حرام بفصائلها المنشقة المتعددة، الدور الأبرز الذي ساهم في اضطراب الأوضاع الأمنية في منطقة ديفا على وجه الخصوص. وقد وُلدت جماعة بوكو حرام في عام 2002 في منطقة مايدوجوري، في أقصى شمال شرق نيجيريا، وقد امتد نشاطها عبر بحيرة تشاد إلى حدود النيجر وتشاد وشمال الكاميرون. وتحت ضغط التحالف المناهض للإرهاب التابع للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لحوض بحيرة تشاد؛ انقسمت الجماعة إلى عدة مجموعات صغيرة دون أن تؤثر هذه

الانقسامات في إضعاف نشاطها الهدّام. وفي أوائل عام 2015، هاجمت بوكو حرام النيجر في الوقت الذي بايع فيه فصيل رئيسي منها تنظيم الدولة الإسلامية. وفي منطقة ديفا، عطلت هجمات بوكو حرام الاقتصاد الإقليمي، وتسببت في كارثة إنسانية مع النزوح الداخلي للسكان، وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين من نيجيريا.

التداعيات المحلية لظاهرة الإرهاب في النيجر

يحمل المستوى المحلي للحكم أهمية كبيرة في النيجر، بحكم المساحة الشاسعة للبلاد، وبحكم تنوع مكوناتها السكانية التي يتمتع كل منها ببنية سلطة تقليدية متماسكة. وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين ثلاث مؤسسات حاضرة بقوة على المستوى المحلي في النيجر، تشمل:

- المؤسسات الفرعية المنبثقة عن الحكومة المركزية، وهي مؤسسات مكونة -على مستوى المناطق والمقاطعات- من السلطات المعينة والمحافظين والمديريات، وتحيط بها دوائر لا مركزية تمثل الوزارات.
- المؤسسات اللا مركزية المكونة من المجالس الإقليمية والمجالس البلدية المنتخبة من قبل السكان.
- السلطات التقليدية والعرفية المكونة من السلاطين ورؤساء الجماعات والمقاطعات ورؤساء القرى والقبائل، الذين يلعبون دوراً أساسياً في الإشراف على السكان؛ بسبب تمتعهم بعوامل القرابة والمكانة الراسخة المتوارثة.
- مؤسسات الخدمات الفنية التي تمثل الإدارات الوزارية، وتكون موجودة في جميع أنحاء البلاد وتساعد السلطات اللا مركزية في مهامها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتواجه المجتمعات المحلية تحديات متعددة، بما في ذلك عدم الاستقرار وانعدام الأمن الإقليمي، وتغير المناخ، وتقلب أسعار السلع الأساسية، والنمو السكاني الذي له تأثير مباشر على التعليم والصحة والاندماج الاقتصادي للشباب في سوق العمل، وهي العوامل التي ترتبط مباشرة بواقع ظاهرة الإرهاب على المستوى المحلي. وفيما يلي، عرض لتفاعلات

ظاهرة الإرهاب مع البيئات المحلية في أربع من المناطق الإدارية التي تنقسم إليها النيجر⁽⁷⁾.

1. منطقة مارادي

على الرغم من الهدوء النسبي الملحوظ الذي تمتعت به المنطقة في الربع الثاني من عام 2021؛ فإنها معرضة بشدة لانعدام الأمن على طول حدودها مع نيجيريا، خاصةً في بلديتي جيدان رومجي ومادارونفا، وفي القرى والمخيمات الحدودية المعزولة لبلديات جابي وسافو وتبيري وجيدان صوري ودان عيسى. وقد سجّلت المنطقة، خلال الربع الثاني من عام 2021، 32 هجومًا مقابل 50 هجومًا في الربع الأول. ولا تزال بلدية مادارونفا هي الأكثر تضررًا من بين كافة بلديات المنطقة.

2. منطقة تاهوا

على العكس من منطقة مارادي، بدأت منطقة تاهوا تتعرض لموجات متزايدة من الإرهاب منذ الربع الأول من عام 2021 تركزت في مقاطعتي تيليا وتاسارا المتاخمتين لمالي. وبالرغم من حالة الطوارئ المفروضة في المنطقة منذ مارس 2017، تدهور الوضع الأمني في تاهوا بسبب الانتشار الكثيف للأسلحة، سواء على مستوى التنظيمات الإرهابية أو مجموعات الجريمة المنظمة أو حتى مجموعات الدفاع الذاتي.

وعلى الرغم من انخفاض أعمال العنف المرتكبة على يد مجموعات الدفاع الذاتي بمقدار الثلث تقريبًا عن الربع السابق؛ لا تزال هذه الحوادث تقع بمعدل متكرر، خاصةً في بلديتي تيليا وتاسارا. كما تتركز أنشطة مجموعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود في بلديتي بانجي وكوفي المحاذيتين لولايتي زامفارا وسوكوتو في نيجيريا؛ هذا بجانب ما تشهده المحليات الشمالية الغربية للمنطقة من تصاعد في انتهاكات حقوق الإنسان بما تشهده من حوادث سرقة ونهب للممتلكات، واعتداء على السلامة الجسدية وانتهاكات مستمرة لحق المواطنين في التنقل بحرية.

3. منطقة تيلابيري

تعد منطقة تيلايري هي المنطقة الأكثر عنفًا والمعرضة للصراع في النيجر؛ وذلك على الرغم من إعلان حالة الطوارئ، واستمرار تمديداتها، وتعزيز الجهاز الأمني من قبل الحكومة. وقد استمر الوضع الأمني على طول الشريط الحدودي مع مالي وبوركينا فاسو في التدهور خلال الربع الثاني من عام 2021. وقد شهدت بلديات الشمال والشمال الشرقي من المنطقة المستوى الأسوأ من التدهور الأمني الذي تركز في بلديات ماكالوندي وإناتيس وتونديكيويندي وبانيبانجو وأبالا وأنزورو، كما تفاقم التدهور الأمني على امتداد شبكة الطرق الفرعية الرابطة بين بلديات المنطقة. ويعاني السكان في تيلايري من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مثل الاغتيالات المستهدفة، والاعتداءات الجسدية، وابتزاز الأموال، وسرقة الماشية، وحرق المخزونات الغذائية، والاعتداء على المدارس والمراكز الصحية. ويؤدي هذا الوضع إلى إغراق السكان في وضع غير مسبوق من الضعف والهشاشة، ويقوض حرية التنقل وفرص السكان في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الاحتياجات الأساسية.

وساهمت حدود منطقة تيلايري المليئة بالثغرات مع مالي وبوركينا فاسو، في توفير مجال لنشاط التنظيمات الإرهابية المختلفة؛ فالمنطقة تمثل حلقة الوصل بين جميع أشكال العنف وعدم الاستقرار التي تؤثر على الأقسام الأكثر تعرضًا للخطر بما في ذلك أبالا، وأيورو، وتيرا. ومع ذلك، فإن هذا هو الحال أيضًا في مقاطعتي بانيبانجو وأوالام؛ حيث انضم العديد من الشباب إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى بزعامة أبي الوليد الصحراوي. ومؤخرًا، ساهمت العمليات العسكرية التي شنتها قوات الجيش والشرطة النيجرية، بدعم من القوات الفرنسية والأممية، في استعادة الهدوء النسبي، خاصةً بعد السيطرة على كامل الشريط الحدودي مع مالي وبوركينا فاسو عقب نشر القوات البوروندية. ومع ذلك تظل سهولة اختراق الحدود عاملاً مساعداً على انتشار الإرهاب، لا سيما في المنطقة الحدودية مع مالي، بين بلديتي تونتيكيوندي وإيناتس؛ فخلال الربع الثاني من عام 2021، تم الإبلاغ

عن 126 حادثة أمنية في مقاطعات أبالا، وأيورو، وبانيبانجو، وألام، وتيرا بزيادة أكثر من 3٪ مقارنة بالفترة المناظرة من عام 2020.

4. منطقة ديفا

على الرغم من كونها أكثر مناطق النيجر تأثرًا بإرهاب بوكو حرام بحكم إطلالها على بحيرة تشاد؛ شهدت منطقة ديفا في الربع الثاني من عام 2021 متغيرًا إيجابيًا تمثل في تيارات عودة النازحين طوعيًا إلى قراهم، استجابةً للدعوة التي أطلقتها السلطات الإقليمية والوطنية في 20 يونيو. ومن المنتظر أن تمتد تيارات العودة لتشمل ثلاثمائة قرية سوف تستقبل 104 آلاف عائد. وقد كان النازحون من قرى باروا وجاجام وكيندجانجي أول من بدءوا عملية العودة؛ حيث بلغ العائدون إليها نحو 9000 شخص. كما شملت العودة إلى بلدية باروا 1187 أسرة تضم 5935 شخصًا، كما فتح الباب لعودة اللاجئين من أبناء الدول المجاورة الذين استقروا في قرى منطقة ديفا بحكم الاتفاقية الثلاثية الموقعة بين النيجر ونيجيريا وتشاد، وهو ما بدأ تنفيذه فعليًا بعودة 127 أسرة تشادية تضم 657 شخصًا فروا من الاشتباكات بين الجيش والمتمردين، التي شهدتها تشاد في أبريل الماضي.

إجراءات مقترحة لتعزيز مكافحة الإرهاب في النيجر

تعتمد سياسات مكافحة الإرهاب في النيجر على مجموعة كبيرة من الوثائق الكاشفة عن الإرادة السياسية للدولة في النيجر بشأن التعامل مع قضية الإرهاب من زواياها المتعددة، بما في ذلك الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2017-2021، والتقارير الوطنية لعامي 2018 و2020 التي قدمتها الحكومة بشأن إنجازها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في النيجر، وتقارير واستراتيجيات المؤسسات المتخصصة مثل الهيئة العليا لتعزيز السلام (HACP)، والمركز الوطني للدراسات الاستراتيجية والأمنية (CNESS)، وكذلك الوثائق الرسمية الصادرة عن وزارتي العدل والداخلية. وفي هذا الصدد، يركز البحث على الإجراءات التي تم تنفيذها في إطار المحاور الرابع

للخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽⁸⁾ والهدف الأممي السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة⁽⁹⁾.

هذه الوثائق تدعمها بنية تشريعية راسخة تتضمن دستور 25 نوفمبر 2010، وقانون العقوبات وتعديلاته، وقانون الإجراءات الجنائية وتعديلاته، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقانون تكوين وتحديد صلاحيات، وقواعد عمل مجلس الأمن القومي، وقانون القضاء العسكري، وقانون تحديد صلاحيات وتنظيم وعمل المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية والأمنية⁽¹⁰⁾ (CNESS).

ومنذ وصول الرئيس محمد بازوم إلى الحكم، شرعت النيجر في إصلاح السياسة الوطنية لمكافحة الإرهاب، وكذلك التهريب والجريمة المنظمة. وفي ظل توافر الإرادة السياسية للنظام الحاكم، وما أبداه من التزام راسخ بمكافحة الإرهاب؛ لا تزال النيجر بحاجة إلى مقاربة أكثر شمولاً في مكافحة الإرهاب تضمن علاج بعض جروح المجتمع من ناحية، وتقوية الصلات بين السلطة والمواطنين من ناحية أخرى، بما يفتح مجال ثقة جديداً بين قوات الدفاع والأمن والسكان.

وفي هذا الشأن، تبدو النيجر بحاجة إلى سلسلة من الإجراءات تضمن تعزيز ثقة السكان بقوات الأمن والنظام القضائي الجمهوري، وإبراز جهود الدولة في مكافحة الإرهاب وتعزيز سيادة القانون؛ هذا بجانب تقوية ودعم القادة التقليديين في جهودهم لمكافحة التطرف العنيف، وكذلك دعم الشباب وإعادة إدماجهم، فضلاً عن بذل جهود كبيرة في استقرار المجتمعات من خلال بناء وتنفيذ الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما يضمن ترسيخ السلام والتماسك الاجتماعي.

ولتحقيق هذه الأهداف الطامحة، يمكن للنيجر أن توظف خبرتها الطويلة المكتسبة في مكافحة الإرهاب في تسريع وتيرة المكافحة الشاملة لهذا التحدي الجسيم عبر سلسلة من الإجراءات، تتضمن على المستوى المؤسسي تطوير مجلس الأمن القومي وفروعه، وإنشاء وتعزيز الهياكل والوحدات المتخصصة،

وبصورة خاصة المراكز القضائية المتخصصة. أما على المستوى الأمني، فمن المفيد تطوير سياسة وطنية شاملة لإدارة الحدود، وكذلك خطط وطنية للاستجابة الفعالة، بجانب تقسيم قوات الأمن الداخلي في المناطق المختلفة إلى عدد أكبر من الوحدات الفرعية، والتوسع في إنشاء مراكز تدريب متخصصة لأفراد القطاع الأمني المعني بالمواجهة المباشرة للإرهاب، وتعزيز التماسك الداخلي لقوات الجيش والشرطة بالحرص على أن تحظى مختلف الجماعات والمناطق بالتمثيل الملائم داخلهما.

أما على المستوى المجتمعي، فمن المفيد أن تقوم حكومة النيجر بدعم مبادرات بناء وإدارة السلام لأمن المجتمع، وإنشاء الأمانة الدائمة لقانون الريف ولجنة الأراضي، وتعزيز مشاركة السلطة التقليدية في مكافحة الإرهاب، ومنح الكيانات الاجتماعية المزيد من الاعتراف الرسمي عبر مبادرات سياسية وأخرى رمزية، مثل إضفاء الطابع المؤسسي على أسبوع القرابة الوطني، فضلاً عن تأسيس لجان محلية للسلام تشرف عليها السلطات الإدارية والتقليدية بصورة مشتركة لتعزيز السلام على المستوى المحلي.

خاتمة

تضررت النيجر على نحو بالغ من تداعيات انتشار ظاهرة الإرهاب في إقليم الساحل الأفريقي حيث تشكل نقطة التقاء للإرهاب في منطقة الحدود الثلاثية بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو، والإرهاب على شواطئ بحيرة تشاد. وتعدد المقترحات التي يمكن أن تساهم في التخفيف من حدة تداعيات ظاهرة الإرهاب في النيجر على المستوى الإقليمي، وتستهدف كل هذه المقترحات تعزيز قدرات النيجر على تجسيد الالتزام السياسي الذي عبّرت عنه الحكومة بوضوح في صورة إجراءات ملموسة تساهم في التصدي الفعال لظاهرة الإرهاب، وفي الحد من أضرارها، خاصةً على مستوى المجتمعات المحلية الأكثر هشاشة وضعفًا.

المراجع

1. Les localités prioritaires sont de localités se trouvant dans les zones comme Ban-ibangou, Abala, Ayorou, Bosso, Geuskerou
2. Les localités à risque sont des localités qui peuvent basculer à tout moment au rouge comme Kolo, Goudoumaria, Dan Issa, Madarounfa
3. Les localités de monitoring sont celles qui sont susceptibles d'être exposées à l'insécurité comme Kao, Takanamat, Konni, Madaoua
4. Rapport National volontaire sur les ODD 2020
5. Stabiliser Les Zones De Conflit Capitalisation de l'Expérience de la Haute Autorité à la Consolidation de la Paix (HACP) (1994-2020)
6. Stabiliser Les Zones De Conflit Capitalisation de l'Expérience de la Haute Autorité à la Consolidation de la Paix (HACP) (1994-2020)
7. OCHA Analyse situationnelle trimestrielle au 30 juin 2021
8. AXE 4 Amélioration de la Gouvernance, Paix et sécurité
9. ODD16 : La gouvernance s'est améliorée, fruit des différentes réformes mises en place par le Gouvernement
10. Brochure de sécurité intérieure de 2017

الإرهاب في الساحل الإفريقي

عشر سنوات من المواجهات المستعصية

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة
للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905863 | +20226905862 | +20226905861



في مارس 2012 بدأ تنظيم أنصار الدين بقيادة إيد آغ غالي يفرض سيطرته المباشرة على العديد من المدن الواقعة شمال مالي، ليفتح الباب أمام موجة من تنامي النشاط الإرهابي في إقليم الساحل الإفريقي، دامت طويلاً لتستهل عقدها الثاني، وانتشرت لتشمل دول الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى عدد من المناطق المجاورة. ولم تكتفِ ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي بالاستدامة والانتشار، بل عملت على التجذر عبر بناء علاقات متشابكة بالعديد من الأطراف، كالمجتمعات المحلية والقيادات القبلية والإثنية والجريمة المنظمة، فضلاً عن استغلال ما يوفره الفساد من فرص لاختراق بعض الكيانات الرسمية.

ولا يؤشر تمدد ظاهرة الإرهاب في إقليم الساحل، على امتداد السنوات العشر الماضية، على تراخي جهود المكافحة؛ إذ تؤكد الوقائع أن هذه الفترة قد شهدت أكبر حشد وطني وإقليمي ودولي للقوى العسكرية على مدار تاريخ دول الساحل منذ استقلالها؛ فقد انخرطت جيوش دول الساحل في عمليات لمواجهة التنظيمات الإرهابية، حمل بعضها الطبع الوطني، وجاء البعض الآخر في صورة ترتيبات إقليمية متعددة الأطراف، مدعومة من قوات أممية لحفظ السلام، وقوات تابعة لقوى دولية متعددة شاركت مباشرة في مواجهات عسكرية مطولة. وعلى الرغم من تحقيق بعض النجاحات، أبرزها منع سيطرة التنظيمات الإرهابية على نطاقات واسعة من أقاليم دول الساحل، فإن كل هذه الجهود فشلت في التخلص نهائياً من هذا التحدي الصعب، بعد أن اتجهت العديد من التنظيمات إلى الاحتماء بحواضن محلية يصعب فيها شن عمليات أمنية دقيقة تميز بين الإرهابيين والسكان المحليين.

ISBN 978-977-86012-6-8



9 789778 601268 >